

# مَقَدِّمَاتُ الْمَرِثَةِ إِلَى عِلْمِ الْعَقَائِدِ فِي دَفْعِ شَبَهَاتِ الْمُبْطِلِينَ وَالْمُلْحَدِينَ

لِأَبِي خَمِيرٍ السَّبْتِيِّ

(ت ٥٦١٤هـ / ١٢١٧م)

ضبط وتحقيق

أ.د/ أحمد عبد الرحيم السَّايح      المسار / توفيق علي وهبة

الناشر  
مكتبة الثقافة الدينية



# مَقَدِّمَاتُ الْمَرِثَةِ

## إِلَى عِلْمِ الْعَقَائِدِ

فِي دَفْعِ شَبَهَاتِ الْمُبْطِلِينَ وَالْمُلْحَدِينَ

لِلْأَبِي خَمِيرِ السَّبْتِيِّ

(ت ٥٦١٤هـ / ١٢١٧م)

ضَبْطٌ وَتَحْقِيقٌ

أ.د. أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحِيمِ السَّائِحُ      الْمَسْنَدُ / تَوْفِيقٌ عَلَى وَهْبَةٍ

الناشر  
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨

حقوق الطبع محفوظة للنشر

النشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة

٢٥٩٣٦٢٧٧ / فاكس: ٢٥٩٣٨٤١١ / ٢٥٩٣٦٢٧٧

E-mail: alsakafa\_aldinay@hotmail.com

بطاقة التهرسة

إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

المبني ، ابن خسير ، ٠٠٠-١٢١٧م

مقدمات المارشد الى علم العقائد في دفع شبهات المبطلين والملحنيين

لابن خسير المبني ، ضبط وتحقيق احمد عبد الرحيم السايح ، توفيق على هبة

ط ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٧

٣٢٠ ص : ٢٤ سم

تكم : 977-341-370-S

٢ - علم الكلام

١- الاسلام خلع مطاعن

١- السايح ، احمد عبد الرحيم ( محقق )

ب- وهبة ، توفيق على ( محقق مشارك )

١- العنوان

نوى : ٢١٦

رقم الايداع : ٢١٢٢٦ / ٢٠٠٧

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين  
أما بعد:

فإن إصطلاح «علم الكلام» قد أطلق على نظام خاص من الفكر، قام بين المسلمين قبل الترجمة، وسابقا على وجود الفلسفة وأسسها. وأصحاب هذا الفن كانوا يسمون «متكلمين»، في مقابلة نوع آخر من المفكرين الذي ابتدؤا بالكندى، وعرفوا باسم «الفلاسفة». فاصطلاح علم الكلام ظهر بين المسلمين على وجه طبيعي. حين ثار الجدل بينهم حول مسائل العقيدة<sup>(١)</sup>.

ولابد أن ندرك: أن هناك فارقاً بين الإسلام وبين الفكر الإسلامي، فالإسلام هو دين الله تعالى: المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ ومصدر الإسلام، هو: الكتاب والسنة. أما الفكر الإسلامي فهو العمل العقلي للمسلمين في فهم ما جاء في الكتاب والسنة. ومن ثم فإن الإسلام لانه يعتمد على وحى معصوم، لا اختلاف ولا تناقض فيه. أما الفكر الإسلامي فهو يمكن أن يقع فيه الاختلاف حسب اجتهادات المجتهدين، ومستوياتهم الفكرية<sup>(٢)</sup>.

وإن الباحث في تطور الفكر الإسلامي، الذي يمثل العمل العقلي للمسلمين يجد أن هذا الفكر قد مر في مرحلتين:

المرحلة الأولى: كانت في ظهور نظام موحد من الاعتقاد، مأخوذ من تعاليم القرآن الكريم، والسنة النبوية، وقد حكمت المرحلة الأولى بأناس أتقياء ورعين. كان همهم الإقتداء برسول الله ﷺ، ونشر الدين<sup>(٣)</sup>.

(١) الدكتور عبد العزيز سيف النصر، فلسفة علم الكلام، ص ٧، ٨ ط. الجبلاوى، بالقاهرة ١٩٨٣ م.

(٢) المصدر السابق، يتصرف.

والمرحلة الثانية: كانت في ظهور ما دار حول مسائل اعتقادية، انتزعها العقل الإنساني، من واقع ملئ بالتساؤلات وإن كان قد وضع أن هناك فرقاً بين الإسلام القائم على الكتاب والسنة، وبين الفكر الإسلامي. الذي هو العمل العقلي للمسلمين، في فهم ما جاء في الكتاب والسنة. فإن الأمر يقتضي أن نعرف: أن الإسلام يتكون من نوعين من التكاليف:

– التكاليف البدنية:

– التكاليف القلبية:

والتكاليف البدنية تتكون من التشريعات الإلهية التي تحكم جميع أفعال المسلمين. والعلم الذي يتناولها هو الفقه. ولهذا كان الفقه معرفة أفعال الله في المكلفين بالوجوب، والحذر، والندب، والكراهية، والإباحة. وهي متلقة من الكتاب والسنة، وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة<sup>(١)</sup>.

أما التكاليف القلبية فهي العقائد التي تقررت في الدين والتصديق بها في القلوب، والاعتقاد في الأنفس مع الإقرار باللسنة. وهذه هي العقائد الإيمانية المقررة في علم الكلام<sup>(٢)</sup>.

فعلم الكلام يعني بالإلهيات، والنقاش في هذا العلم هو الذي كون علم الكلام. وإذا كان الأمر – كما بينت – فإن الفرق بين الإسلام القائم على الكتاب والسنة، وبين الفكر الإسلامي القائم على العمل العقلي للمسلمين ينتهي إلى علاقة، وطيدة الصلة. صنع هذه العلاقة. النقاش الذي دار حول العقائد الإيمانية<sup>(٣)</sup>.

لقد اتخذ الكلام معنى اصطلاحياً، وتفرّد بمنهج عقلي خاص. استهدف الدفاع عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية وسميت الأقوال التي تصاغ كتابة أو شفاهاً على غط منطقي أو جدلي: «كلاماً» ولا سيما تلك التي تعالج المسائل الاعتقادية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٥٢ ط. بيروت.

(٢) راجع الدكتور عبد العزيز سيف النصر، فلسفة علم الكلام، ص ٩ بتصرف.

(٣) الدكتور أحمد السابح، علم العقيدة بين الأصالة والمعاصرة، ص ٥٠ ط. دار الطباعة الخمدية ١٤٠٠ هـ.

(٤) الدكتور محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، ص ١٣١، ١٣٢.

وعلم الكلام هو: العلم بأحكام الألوهية، وإرسال الرسل، صدقها في أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه، خاصاً به. وتقرير أدلتها بقوة. وهي مظنة لرد الشبهات، وحل الشكوك<sup>(١)</sup>.

ويقول الغزالي: إني ابتدأت بعلم الكلام فحصلته، وعقلته، وطالعت كتب المحققين منهم، وصنفت فيه ما أردت أن أصنف فصادفته علماً وأفياً بمقصوده، غير واف بمقصودي. وإنما مقصوده حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش البدعة. فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحق، على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمعرفته القرآن والأخبار. ثم ألقى الشيطان في وسوس المبتدعة أموراً مخالفة السنة، فلهجوا بها، وكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها، فأنشأ الله طائفة المتكلمين، وحرك دواعيهم لنصرة السنة، بكلام مرتب. يكشف عن تلبيسات أهل البدعة المحدثه. على خلاف السنة الماثورة. فمنه نشأ علم الكلام وأهله<sup>(٢)</sup>.

ويذكر عضد الدين الإيجي علم الكلام بأنه: «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج، ودفع الشبه»<sup>(٣)</sup>.

أما ابن خلدون فإنه يقول: «علم الكلام هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»<sup>(٤)</sup>.

وطاش كبرى زاده، والتهافوي. يقولان عن علم الكلام: «علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج عليها. ودفع الشبه عنها»<sup>(٥)</sup>.

والمرجاني يقول: «هو العلم بالقواعد الاعتقادية المكتسبة عن الأدلة» ومن هذه التعريفات المختلفة يمكن استنتاج جملة أمور هي:

(١) السنوسي، السنوسية الكبرى، ص ٩٦.

(٢) الغزالي، المنقذ من الضلال، ص ٨٧، ٨٨ ط. دار الكتاب اللبناني.

(٣) عضد الدين الإيجي، المواقف ج ١ ص ٣٢ ط. اسطنبول.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص ٣٦٣.

(٥) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح دار السعادة، ج ٢ ص ٢٠ والتهافوي، كشف اصطلاحات

- إن علم الكلام يأخذ بمنهج البحث، والنظر، والاستدلال العقلي، كوسيلة لإثبات العقائد الدينية، التي تثبت بالوحي، ولهذا فهو يعرف أحياناً بـ «علم النظر والاستدلال».

- إن وظيفة علم الكلام إنما هي دفع الشبه، ورد الخصوم، والاحتجاج العقلي على صحة العقائد الإيمانية.

- ومن العلماء من يرى أن لعلم الكلام وظيفتين مزدوجتين هما: أولاً: إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية... وثانياً: دفع الشبه ورد الخصوم عنها<sup>(١)</sup>.

وعلم الكلام نشأ من أحوال البيئة الإسلامية نفسها، فهو من هذه الناحية نتاج البيئة الإسلامية وحدها ويبدو أن هذه الأحوال الإسلامية كانت منبعثة: من الفضول العقلي، ومن محاولة إقناع غير المسلمين في أول الأمر بعقائد الإسلام، ومن التشدد في المبادئ، ومن السياسة<sup>(٢)</sup>.

فعلم الكلام لم ينشأ رغبة من المتكلمين في الجدل والمراء. وإنما نشأ دفاعاً عن الدين، ودرءاً للخطر الذي كاد يزلزل قضايا الإسلام والمسلمين من نفوس المسلمين<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى أن كثيرين ممن دخلوا الإسلام بعد الفتح كانوا من ديانات مختلفة يهودية، ونصرانية، ومجوسية وصابئة، وبراهمة، وغيرها. وقد أظهروا آراء دياناتهم القديمة في ثوب دينهم الجديد<sup>(٤)</sup>.

ولما انتهى المسلمون من الفتح الإسلامي أخذت تظهر أفكار مجانبية للصبوب من أصحاب الديانات القديمة. مما أحدث اضطراباً وقلقاً.

ووسط هذا الاضطراب الفكري، والمبادئ التي كونتها كل فرقة لنفسها قام جماعة من المخلصين يشرحون عقائد المسلمين كما هي في كتاب الله

(١) الدكتور عرفان عبد الحميد، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، ص ١٣٥، ط. مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ بيروت.

(٢) د. عمر فروخ، الفكر العربي، ص ٨٧، ط. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦.

(٣) أنظر الدكتور أحمد السابح، علم العقيدة بين الأصالة والمعاصرة، ص ٥٧.

(٤) الدكتور سامي عفيفي حجازي، مدخل لدراسة علم الكلام، ص ١٨، ط. دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.



تعالى وسنة رسوله ﷺ، ومن أشهرهم الحسن البصري. ثم كان الإمام أبو حنيفة وأتباعه<sup>(١)</sup>.

وفي أواخر القرن الثالث الهجري ظهر أبو منصور الماتريدي، واشتغل بالرد على أصحاب العقائد الباطلة، وتكونت منه ومن أتباعه فرقة الماتريدية. وفي أواخر القرن الثالث، وأوائل الرابع. كان الإمام الطحاوي، وأبو الحسن الأشعري. وتوالى علماء الكلام يدافعون عن عقائد المسلمين، كالإمام الجويني، والغزالي، والفخر الرازي، وعضد الدين الإيجي، والبيضاوي، وسعد الدين التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني. وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وقد تكونت على مدى قرون زخائر كلامية واسعة، مما جعل علم الكلام الإسلامي من أكثر العلوم ازدهاراً، ونماءً. وأصبح هذا العلم يشكل تراثاً مترام الأطراف، موصول العطاء.

وعلم الكلام هو العلم الذي يقدم الأدلة العقلية لتدعيم العقائد الإيمانية، ولذلك فهو يسمى أيضاً علم أصول الدين، إذ هو يتعلق بتأييد أصول العقيدة ذاتها، وهو في هذا يختلف عن علم أصول الفقه الذي يتناول الأحكام الشرعية في جانبها العملي، لذلك فعلم الكلام أو أصول الدين يعد الأساس أو نقطة البدء للعلوم الدينية الأخرى، ومن هنا سمي أيضاً «بالفقه الأكبر»، إذ أنه العلم الذي لا يستند إلى علم ديني أسبق منه، بل يستند إليه العلوم الأخرى.

إن علم الكلام يتناول المسائل الاعتقادية الكبرى، وبما أن أساس الاعتقاد هو التوحيد. فإن علم الكلام يسمى أيضاً «علم التوحيد والصفات». ومن هنا تتضح طبيعة الموضوعات بذات الله وصفاته وأفعاله، وبالضرورة فإن تناول موضوعات الألوهية يستتبعه تناول موضوعات أخرى تتصل به، فأفعال الله تعالى تتضمن خلق العالم، والخير والشر، والقضاء والقدر، والحشر والميعاد، وبعث الأنبياء... وغيرها من الموضوعات.

كما أن الأدلة التي استخدمها علماء الكلام لتدعيم الأصول الاعتقادية

(١) الدكتور علي جبر، مذكرة في علم التوحيد، ص ٢٠.

(٢) الدكتور ياسمي عفيفي حجازي، مدخل لدراسة علم الكلام، ص ١٩.

الإسلامية قد دعتهم في الكثير من الأحيان إلى تناول موضوعات طبيعية كالجواهر الفرد، والسببية وغيرها، ولكن تظل جميع الموضوعات التي تناولها علما في إطار خدمة المسائل الكبرى للعقيدة الإسلامية وتأييدها بالبراهين العقلية.

لقد تعرض علم الكلام للهجوم والرفض، نظرا لأن البعض رأى فيه مظهرا من مظاهر تفرق المسلمين، وأحيانا ظن البعض أن الخوض في موضوعات علم الكلام تشوش الاعتقاد ولا تؤدي إلى نتيجة، ولكن الدور الهام الذي لعبه علم الكلام في تدعيم أصول الاعتقاد الإسلامي بلور مدى أهميته وخطورته، فنرى «الأيحيى» يشير إلى أهمية علم الكلام في خمس نقاط:

- ١- الترقى من حضيض التكفير إلى ذروة الإيمان.
- ٢- إرشاد المؤمنين إلى أدلة عقلية تؤيد معتقداتهم وتدحض المعاندين.
- ٣- الحفاظ على أصول العقيدة أمام حجج الملحدين.
- ٤- علم الكلام هو الأساس الذي تستند إليه العلوم الدينية الأخرى.
- ٥- أن يقوم الإيمان على أساس صحيح مثنى.

ولذلك فقد اعتبر علم الكلام أشرف العلوم، إذ به ترجى أشرف الغايات، ولكن أيضا بالنظر إلى أن علم الكلام يتناول موضوعات تمس صميم العقيدة الدينية، فإن الاختلاف في الآراء حول موضوعاته يؤدي إلى الاتهام بالضلال، وأحيانا التكفير، على عكس الاختلاف في الآراء عند الفقهاء، فلا تضليل ولا تكفير في الاختلاف حول الأحكام الفقهية.

وإذا كانت العوامل الداخلية قد لعبت دوراً أساسياً في ظهور الفرق الإسلامية، فإن انفتاح المسلمين على ثقافات أخرى لها ديانات مختلفة قد لعب أيضاً دوراً هاماً في قيام علم الكلام، إذ إن احتكاك المسلمين بالشعوب الأخرى في البلاد التي فتحوها جعل قيام علم الكلام وتأصيله ضرورة هامة من أجل الدفاع عن أصول العقيدة الإسلامية أمام التحديات الجديدة التي تواجهها، إذ إن تلك الديانات الأخرى كانت لها أصولها النظرية القوية ولها رجالها المدافعون عنها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن انفتاح

المسلمين على تلك الديانات قد فجر العديد من المشكلات العقائدية التي أصبح من الضروري تناولها بالبحث والمعالجة، وتعد مشكلة القضاء والقدر نموذجاً هاماً لتأثير هذا الانفتاح بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى.

كما أنه مع انفتاح المسلمين على الثقافات الأخرى، ونشاط حركة الترجمة دخلت فلسفة اليونان إلى الساحة الثقافية العربية، فتأثر بها المسلمون، ورأى البعض فيها ما يتعارض مع أصول العقيدة الإسلامية، فكان من الضروري أن يتصدى علماء الكلام للرد على فلسفة اليونان بأدلة عقلية تؤيد أصول الاعتقاد الإسلامي، ومن هنا فإنه نتيجة لكل هذه العوامل السابقة كان ظهور علم الكلام ضرورة حضارية وثقافية، ومن هنا أيضاً يمكن أن نقول إن علم الكلام هو أكثر فروع الفلسفة الإسلامية أصالة وأهمية.

### علم الكلام فلسفة إسلامية مبتكرة

يقول محمد المكي الناصري<sup>(١)</sup>:

إن علم الكلام فلسفة لها كل ما للفلسفة من خصائص التفكير النظري، وأن الفلسفة وليدة الجماعة الإسلامية لا يشاركها في إنتاجها عامل أساسي آخر، ومعنى هذا أن فلسفة الكلام الإسلامي «مبتكرة» ولها مزاج خاص لم يعرفه الناس من قبل، ولكن، كثيراً ما يفهم الناس من «الابتكار» أنه معجزة خارقة للعادة بحسب أن تغير نظام التفكير من أساسه، حتى إذا نظروا إلى «علم الكلام» بهذا المقياس ربما رأوا أنه لم يرتفع إلى المستوى الذي وصل إليه غيره.

ولو سلمنا هذه الدعوى على فرض صحتها ورجعنا إلى تاريخ التيارات الفكرية الممتدة من أقدم العصور حتى الآن، لما وجدنا فيها شيئاً مبتكراً بهذا المعنى إلا في أقل القليل، ولاستطعنا - بهذا المقياس - أن نتناسى في جملة ما نتناساه كثيراً من آراء المفكرين والفلاسفة، الذين لم يستطيعوا أن يقدموا لنا نظاماً فلسفياً كاملاً، ممتازاً بالدقة والتعمق والنظر الشامل، والوحدة الفكرية الجامعة المانعة، لكننا بالرغم من ذلك نسمي هذه الكثرة كلها

(١) علم الكلام فلسفة إسلامية مبتكرة - مجلة أكاديمية المملكة المغربية عدد ٢١ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ

فلسفة، ونرى المشفقين يدرسون آراء رجالها بشغف واهتمام، فإذا بحثنا «للمتكلمين» عن مكان بين هؤلاء يمكن أن نجد لهم من بينهم مكاناً عالياً..

اليس علم الكلام الإسلامي وجهة طريفة ومتميزة من التفكير الإنساني أثرت فيه سير التاريخ، فأصبح من الواجب دراستها كموضوع تاريخي له قيمته، بحسب زمانه ومكانه، وكبحث تكميلي للاطلاع على تطور العقل البشري، بل كنقطة انطلاق نحو ابتكار فلسفة إسلامية جديدة تواجه تحديات هذا العصر؟، وهل من المعقول أن تكون تلك الجهود التي بذلتها في سبيل المعرفة أجيال وأجيال، والتي تعاورت عليها عقليات متنوعة، وصقلتها عبقريات متعددة، ليس فيها فكرة ترضى العقل، ولا لذة تمتع النفس، ولا سبق إلى إكتشاف نظريات مبتكرة تستحق الإعجاب والتقدير؟

الحق أقول إن مدارس المتكلمين جديرة بالعبارة والاهتمام، وجميع من ينتمي إلى حظيرة الفلسفة والفكر مطالب بتقدير هذه المدارس وإعطائها مكاناً فسيحاً في تاريخ الإنسانية والتفكير يتلاءم مع وجودها ونائجها وعبقرية رجالها، ويبدو لي أن من أهم الأسباب التي حالت دون الاعتراف التام بهذه المدارس في العهود الأخيرة ذلك العرض الجاف الضعيف المفقك، الذي أصبحت تعرض به آراؤهم على غير ألفه ولا تناسب، كما يوجد في كتب المتأخرين المعقدة التي كان كثير من المفكرين من أشد خصومها وأعدائها. وأرى أن من واجب الطلاب والباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي المتخصصين أن يُعَنُوا بدراسة تطور مسائل الكلام ونشأتها شيئاً فشيئاً ويواصلوا البحث عن أهم زعمائه المبتكرين فيه، كواصل بن عطاء وأبي عثمان الجاحظ من المعتزلة، والإمام أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر الباقلاني من الأشاعرة، ويدرسوا كتب زعماء الكلام الأوليين دراسة مباشرة، ثم يعرضوا علينا مذهب كل واحد منهم عرضاً قوياً محكماً، واضح المبادئ، مسلسل المقدمات، بين النتائج كما يعرض علينا أي فيلسوف آخر من القدماء أو المحدثين. وأنا واثق أن «فلسفة الكلام». إذا عُرِضت بهذه الطريقة أو أحسن منها ستأخذ مكانها اللائق بها في أنظار المفكرين، واثق أنهم سيجدون فيها كثيراً من الآراء الطريفة التي ينظرون إليها اليوم بإعجاب في الفلسفة الحديثة، وإنهم سيقدرّون رجالها كامل التقدير، حتى نسمع عن قريب بإحياء

ذكرياتهم، وعقد الاجتماعات والندوات لدراسة آثارهم وآرائهم.

على أن علم الكلام ليست له ميزة العلم النظري المكتسب في الصحائف والأوراق فقط، ولكنه علم كُتبت له الحياة في العقليات الإسلامية، وعاش فيها قرونا طويلة إلى الآن، ولا سيما علم الكلام على طريقة المدرسة الأشعرية، وربما كان البحث فيه بحثاً تاريخياً بالنظر إلى العصر الذي نشأ فيه، والدوافع التي دفعت إليه، وبحثاً فلسفياً بالنظر إلى المبادئ التي أسسها، والنظريات التي انتهت إليها، وبحثاً اجتماعياً بالنظر إلى المجتمع الإسلامي الذي طبعته تلك المبادئ والنظريات بطابعها الخاص، وتركت بصماتها عليه منذ عدة أجيال، فالبحث فيه لهذه الاعتبارات كلها مفيد للباحثين في تاريخ الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً، وعند البحث تظهر الحقيقة بما لها وما عليها<sup>(١)</sup>. هـ.

### الأشاعرة:

حظي الفكر الأشعري بمكانة متميزة في التاريخ الفكري للمسلمين، وهذا التميز يأتي في إطار الدور الهام لعلم الكلام ومدارسه في صياغة ملامح بارزة للحياة الثقافية الإسلامية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن المدرسة الأشعرية كان لها مكان خاص بين التيارات الكلامية، إذ أن الأشاعرة رأوا في أنفسهم - ورأى فيهم الكثيرون - الممثلين الحقيقيين لآراء أهل السنة والجماعة، فيما يتعلق بأصول العقائد، ومن هنا كان تناول الفكر الأشعري بالبحث له أهميته البالغة في مجال البحوث التراثية، نظراً لأنهم اعتبروا في الكثير من الأحيان أصحاب الرأي المعبر عن التصور الإسلامي في شكله الاصيل، ولذلك اهتم الكثير من الباحثين بالتراث الأشعري ودراسته<sup>(٢)</sup>.

والمذهب الأشعري ينسب إلى مؤسسه أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) الذي كان في بداية أمره معتزلياً مدافعاً عن أصولهم، ومتأفكاً عن قناعتهم، ومجادلاً دافعاً ما ينسب إليهم من نقائص. وقد ظل

(١) الدكتور محمد المكي الناصري - مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢) قراءة من علم الكلام - الغالبية عند الأشاعرة - نوران الجزائري - الهيئة العامة للكتاب - مكتبة الأسرة

على هذه الحال إلى أن وصل سن الأربعين. في هذا السن خلع نفسه عن ربة الاعتزال وانفصل عن المعتزلة بعدما كان قد ألف على مذهبهم مجموعة من الكتب. ويحمل هذا الانفصال المعرفي أكثر من دلالة في سياق تطور الفكر الاعتزالي وعلاقته بالجانب السياسي لدولة الخلافة العباسية.

فقد كان أتى على المعتزلة حين من الدهر كانوا فيه مقربين إلى السلطة العباسية، وأصحاب الحل والعقد وبخاصة زمن المأمون. لكن في الوقت الذي تحولت فيه السياسة العباسية تجاههم وقلبت لهم ظهر الجن في زمن المتوكل والوائق والمعتصم، تراجع الوجود المعتزلي وبدأ يفقد أتباعه وشعبيته. وفي هذا الوقت بالذات انفصل الأشعري وأسس مذهبه العقدي الجديد، ليكون وسطاً بين التوجه المغالي في العقلانية، والتوجه السني المغالي في التشبث بحرفيه النص<sup>(١)</sup>.

والواقع أن الظروف والملابسات في ذلك الوقت كانت تقتضي وجود هذا المذهب الجديد الذي يمكنه أن يستوعب بكيفية أو بأخرى جوانب عقلانية وأخرى سنية فيضمن لنفسه الاستمرارية وتشجيع السلطة العباسية له.

أجل فلقد كان العصر الذي ظهر فيه المذهب الأشعري عصر المذاهب التي تنشأ الحلول الوسطى، وتبني المواقف التوفيقية. وهكذا نجد في نفس الفترة التي ظهرت فيها عقيدة الأشعرية في العراق على يد مؤسسها أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) ظهور العقيدة الماتريدية بسمرقند على يد صاحبها أبي منصور الماتريدي (ت ٣٢١ هـ) وظهور العقيدة الطحاوية بمصر على يد أبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١ هـ)<sup>(٢)</sup> وكلها مذاهب توفيقية ووسطية وهذه المذاهب الثلاثة هي مذاهب تشترك في كونها مذاهب أهل السنة والجماعة، إلا أن ما يميزها هو أن الماتريدي كان شيخ الاحتاف وإمام أهل السنة والجماعة بسمرقند، أو ديار ما وراء النهر أما الأشعري فكان إمام وشيخ أهل السنة والجماعة من الشافعية في ديار العراق وخراسان والشام لكن

(١) عن كتاب تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي - تأليف / يوسف حناطة - نشر وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤٢٤، ٢٠٠٣ ص ١٧.

(٢) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي - مرجع سابق ص ١٨.

الطحاوى كان شيخ الأحناف وإمام أهل السنة والجماعة في مصر، ولقد ظهرت هذه المذاهب في وقت كان المجتمع في حاجة إلى وجود حلول وسطى على جميع المستويات بما في ذلك المستوى العقدي الكلامي.

وعلى الرغم من هذا الجو المناسب لظهور المذهب الأشعري، والتشجيع الذي لاقاه من طرف السلطة العباسية فإنه لم يسلم من الانتقادات التي وجهت له من طرف المعتزلة والحنابلة... ونذكر على سبيل المثال ردا عتيقا ألفه أحد الحنابلة وهو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي المقرئ (ت ٤٤٦ هـ) سماه مثالب ابن أبي بشر (الأشعري) أتى فيه على صفات جارحة، ونقد لاذع لشخص الأشعري<sup>(١)</sup>.

ورغم كل الانتقادات الجارحة أحيانا، فإنها لم تل من فكر الأشعري ولم تثنه أن يسير نحو التطور والانتشار بل على العكس من ذلك تمكن هذا الفكر من أن يبسط سلطانه في أقاصي البلاد الإسلامية، وأن يحقق نجاحا كبيرا لم يحققه مثله مذهب عقدي آخر. فما هي أذن معالم هذا المذهب؟ وكيف تطور أولا في المشرق؟

**المذهب الأشعري في المشرق:** إن الخلاف الأساسي بين الأشاعرة وأسلافهم المعتزلة، كان في العمق خلافا منهجيا، ففي الوقت الذي يعتمد فيه المعتزلة على العقل باعتباره أداة معرفية فعالة في جميع المستويات، نجد الأشاعرة يعطون هذه الصدارة والأولوية للنص الديني، وينفرون أن يكون للعقل مثل هذه الصدارة بل هو يأتي في مرحلة تالية.

والحقيقة أن أول ما يميز الأشاعرة هو قناعتهم العامة والمشاركة بمشروعية النظر العقلي في أمور العقائد. ذلك أنهم يذهبون كتبهم العقدية ويبدأونها في الغالب بإثبات النظر والدفاع عن مشروعيته الدينية والاستدلال على ذلك بأدلة عقلية وأخرى نقلية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الأهوازي: مثالب ابن أبي بشر: تحقيق ميشيل آلار.

(٢) تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي - تأليف أ/ يوسف حنان ص ٢٣٢ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣.

## المذهب الأشعرى في المغرب

يقول الأستاذ / يوسف حنانه: ونحن نتتبع الوجود الأشعرى بالمغرب الإسلامى لاحظنا أن معظم أولئك الذين مثلوا الفكر الأشعرى، ونهضوا في نشره وترسيمه وتغلغله بطلائع الأديار كانوا متصوفة اشتهروا بتقواهم وورعهم وبكرامتهم، لكن رغم كل ذلك ما خلطوا تصوفهم هذا بميدان علم الكلام، ولا أظهروا فيه طابعهم الصوفى، أو ما يقرب من ذلك فكان بين اختيارهم الصوفى واختيارهم العقدى فصلة واضحة، وحاجز ملموس يمنع التداخل بين الفكرين ويميز بين ما هو (طرقى، صوفى) وبين ما هو (عقدى، كلامى) صحيح أن بعض مفكرى الأشاعرة هنا لم تكن له صلوات بالتصوف، ووقف مواقف عدائية من الفكر الصوفى، وتحفظ منه تحفظا كبيرا لاسيما من غلاة مذاهبهم، واحترز من خطابهم بل إن منهم من ألف في الرد عليهم والتشهير بفكرهم لكن هذه المؤلفات قوبلت بالنفور والنسيان.

أضف إلى كل ما سبق أن الحضور الطويل للعقيدة الأشعرية في هذه المنطقة باعتبارها العقيدة الرسمية، جعل مضامينها تؤثر بكيفية أو بأخرى في مجموع مناحى الحياة الثقافية، حتى الثقافة الشفوية، فقد تشربت من جہتها هذه العقيدة وتمثلها من خلال الأدعية، والحكم، والأمثال السائرة، فعمست جميعها فكرة القضاء والقدر، والقدرة المطلقة للذات الإلهية، وإمكانية رؤية الله، وأمور أخرى.

وفي السياسة ترسخت في الثقافة الشفوية فكرة أشعرية واضحة وهى: «السلطان ظالم ولا الرعية سايبة» أى يهون الصبر على الإمام الجائر أمام التسبب والفوضى، وهى فكرة أشعرية واضحة.

علاوة على أن العقيدة الأشعرية تمكنت من أن تساهم في تكوين رؤية الإنسان المغربى إلى الكون والحياة، فقد تمكنت من أن تمثل عند الإنسان العادى رؤية إلى العالم معينة، وكذا إلى الله، وإلى علاقته بالعالم. ١. هـ



## ابن خمير السبتي وكتابه المرشد:

أبو الحسن علي بن أحمد السبتي المعروف بابن خمير الأموي ( ٥٥٠ هـ - ٦١٤ هـ ) تقريباً .

نشأ في جو علمي حيث كانت سبته تموج بحركة علمية هائلة وأخذ العلوم عن كبار العلماء كما رحل إلى الأندلس وأخذ من شيوخها .

وقد ترجم له ابن الشعار صاحب فقايد الجمان فقال :

« علي بن خمير أبو الحسن السبتي كان فقيهاً مالِكياً شاعراً مقلِّباً أصولياً عالماً أديباً لغوياً . توفي سنة أربع عشرة وستمائة »<sup>(١)</sup> .

ولقد كان لابن خمير السبتي تلاميذ كثيرون سجلوا له ما فتح الله به عليه كما خلف للمسلمين مؤلفات عديدة في العقائد والتفسير والنقد

أما كتاب مقدمات المرشد إلى قواعد العقائد . فهو من أعظم الكتب التي حفظت في خزائنة القرويين بقباس ولا توجد منه إلا نسخة مخطوطة واحدة وكتاب مقدمات المرشد اعتمد على فكر الأشاعرة . وهو الفكر الإسلامي الذي شرق بالحضارة وغرب كما هو واضح فيما أسلفناه .

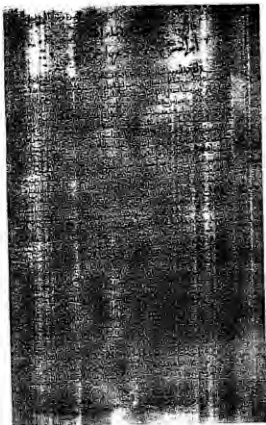
وكتابه هذا هو دفاع عن العقيدة ضد شبهات وأباطيل المعاندين والمتشككين والملحدين والمتحرفين والمبتدعين ، وهو كتاب قيم فريد في موضوعه فهو في مقدمة الكتب المؤلفة في هذا الباب .

وقبل أن نختم هذه المقدمة نود أن نوجه النظر إلى أن المؤلف رحمه الله تعرض في بحثه إلى اعتقادات بعض فرق الشيعة وتكفيرهم لأهل السنة والإساءة إلى صحابة رسول الله ﷺ وخصوها بالخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وعلى الجانب الآخر فإن بعض فرق السنة يكفرون الشيعة لما هو مذكور في كتبهم ويرون أنه مخالف لصحيح الدين .

ونحن لا نقر تكفير المسلمين بعضهم بعضاً ولا نقر التعصب المذهبي البغيض الذي يفرق وحدة المسلمين



## صور من المخطوط



الصفحة الأولى من مخطوطة المقدمات

## صور من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوطة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى وآله .

قال الشيخ الإمام القدوة أبو الحسن علي بن أحمد عرف ابن خمير  
رحمة الله :

### [مقدمات مهيدات]

الحمد لله المنفرد بالكمال، الواجب بالعزة والجلال، المعلوم بمجرد العقول بعد النظر والاستدلال، المنزه عن خطرات الوهم ولحظات الخيال، الذي أحسن إيجادنا وصورنا على غير مثال، ورزقنا عقلا نعلم به طرق الحق والضلال، ومن علينا بسفرة كرام أرسال، ليفصلوا لنا بين الحرام والحلال، ويهدونا إلى طرق الترك والامتنال، لننال به الفوز في المال، وننجو من سطوة عذاب لاتقوم به صم الجبال . صلوات الله عليهم وسلامه ما كرت الايام والليال، وعلي مصدق عقدهم وواسطة عقدهم لجنة الكمال محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله خير آل .

أما بعد، فإنني استخرت الله تعالى في إملاء عقيدة وسط تنبئ عن جلي التحقيق، فوق ملمعات التقليد، ودون الاطناب في مشكلات خفى التدقيق على جهة الإيجاز والاختصار . وبالله الاستعانة والتوفيق، وهو بالفضل حقيق .  
فإن قيل : وكيف تستتب لك هذه الدعوى وقد تقدمت إليها فحول العلماء ورؤساء الطريقة كالشيخ أبي الحسن في «لمعه»، والإسفرائيني في «مختصره»، والقاضي أبي بكر في «تمهيده»، وابن فورق في «عمدته»، وإمام الحرمين في «إرشاده» و «نظاميته» ...

إلى غير ذلك من عقائد المشأخرين، فإن أطنبت فقد أطنبوا، وإن اختصرت فقد اختصروا، وهم هم . فأيش هذا التوسط الذي تدعيه؟

فالجواب أن نقول :

إنا ما اعترضنا به إلا لان القوم كبار راسخون في العلم، والكبير إذا

قصد النزول لم ينات له كل التأتى، فإن همته فوق النزول، فشيمته لا تواتى الكلام الدون، كما قال أبو الطيب :

يراد من القلب نسيانكم وتأبى الطباع على الناقل

وبرهان ذلك أن ما منهم من ألف متوسطاً إلا وأعمق فيه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : ما اعتادوه من اللفظ العريض الذى اصططلحوا عليه مع أقرانهم ونظرائهم .

والثانى : ما أوردوه من شبهات بكل عنها فهم الشادى فما ظنك بالمسترشد البادئ .

الثالث : أنهم يقصدون الإيجاز فى اللفظ بجوامع من الكلم ليصغر حجم التأليف ويسهل للمتعلمين، وقصدهم بذلك الرفق، فإنه علم صعب الانقياد، ومائدة قلما يحضرها طفيلى، كما قال أبو القاسم الجنيد رحمة الله .

الطرق شتى طريق الحق مفردة والسالكون طريق الحق أفراد

فلو أن المبتدئ عندما يقصد التعلم، اطلع على كتاب « الشامل » مثلا أو ما هو أبسط منه، فقليل له : لاتعرف ما يلزمك حتى تفهم هذا الديوان، لنقر من أول وهلة، وبذا جرت العادة حتى لا يسكن تلك الدار السنية إلا أهلها .

فهذا - حرسك الله - عذرى عن هذا المقصد فى هذا التأليف . والمعتمد فيه - إن شاء الله - تجنب هذه الثلاثة التى تقدم ذكرها، وإيراد دليل كاف يشابه الضروريات ويدفع الاعتراضات، مع الاعتراف لأولئك الجلة بالمكان الخطئ والمنصب السنى .

فإن قيل :

فإذا أوردت دليلا - كما زعمت - وتعرضته الشبهات التى تحرز أولئك القوم منها، فكيف السبيل إلى دفعها ؟

### فاقول :

إذا علمت أن الحق في المعقولات في طرف واحد لا غير، وأن الدليل العقلي يدل لنفسه، وأن العلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به، فما عليك من الشبهات دقت أو جلت .

مشال : وهو أنك إذا استخرجت أحجار الفضة من معدنها ونفخت عليها في جاحم النار حتى تخلصت من خبثها وصارت نقرة تنلأ بياضا وصفاء، ثم جاءك جميع النقادين والصيارفة المبهرجين فأخبروك أن نقرتك زائفة، أكنت تكثرث بقولهم ولو جاؤوك بكل مخيلة ؟

فكذلك إذا أقمت الدليل في المعقول على حدث العالم وقدم صانعه، وحصل لك العلم بالمعلوم على ما هو به، فبعزة الله لو اجتمعت عليك شياطين الإنس والجن أن يخدعوك في معلومك فيها ما أمكنهم، إلا أن يفتنك من يحول بين المرء وقلبه، فما فائدة إيراد شبهة أو حلها، قال تعالى : ﴿يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ الآية (١) .

### فإن قيل :

فلم أورد علماؤكم تلك الشبهات ؟ وهلا اكتفوا بما ذكرت ؟

### أقول :

إنما فعلوا ذلك احتياطاً على عقائد العوام لما نبع بين أظهرهم من فرق البدع المضلين الذين حصر عددهم سيد المرسلين ﷺ في اثنتين وسبعين (٢) مع ما سبق لأوهامهم من تخيل العوائد وتقليد المقلدة فيها .

فإن قيل : فما منعك أن تشترك معهم فيما اشتركوا، وتسلك بهم ماله

(١) (الأنفال : آية ٦) .

(٢) قال ﷺ : « انشرفت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمشي على ثلاث وسبعين فرقة » رواه أبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه وصححه السيوطي (انظر الجامع الصغير ج١ ص ٤٨ ط دار الكتب العلمية - الطبعة الرابعة د. ت. وللعلماء فيه كلام كثير وخاصة ابن حزم .

سلكوا، مع أن العلل التي ذكرت لنا مما في هذا الجيل المتعصب المبدى غوائله لأرباب التحقيق؟

فأقول:

رأى الاختصار على ما لا بد منه صافيا، ومن زعزع قلبه ثوب الشبهات، لجأ إلى تلك المصنفات، فوجد فيها غاية الشفاء. لكن - مع الاختصار - فإننا إن تعرضت شبهة تمس الحاجة إليها مسا يؤذى المسترشد السكوت عنها، ولا يصح أن تثبت الحقائق الواجبة عن المكلف دونها، أوردتها على أوضح معنى وأقرب إشارة إذ من الشبهات ما لا بد من حلها.



## باب

الكلام في الرد على من عاب هذا العلم وطعن فيه من أهل  
التعصب بالجزاف

اعلم - رحمك الله - أن الذين طعنوا في هذا العلم الشريف - الذي  
لاتصح القرية إلى الله إلا به - وعابوه ثلاثة أصناف : الزنادقة ، وبعض المبتدعة ،  
ومقلدو الظاهرية من الإسلاميين .

١- فاما الزنادقة المستترون بالكلمة فإنهم معذورون في ذلك لأنهم لا  
يجدون من يعرى عوراتهم وتقليد هم العوائد سوى أهل هذا الشأن فهم كما  
قيل :

كل العداوات قد ترجى مودتها إلا عداوة من عاداك في الدين

٢- وأما معظم المبتدعة فلا ينكرون أصل هذا العلم لاسيما المعتزلة  
والقدرية ، فإنهم يتشبهون به وفيه يخوضون ، وإنما وقع إنكارهم على أهل  
السنة المفاقيصين<sup>(١)</sup> لهم في بعض مسائل النظر .

٣- وأما الصنف الثالث من المنتمين إلى الظاهر فهم على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : قوم ينكرون أصله ويحتجون بأنه ما كان في زمن  
الرسول ﷺ ولا في زمن الصحابة بعده ، ويأتى مع ذلك بآى وأخبار تأولوها  
على غير وجه تأويلها ، وهم أضرب علي المقلدة من كل من تقدم ذكرهم ،  
فإنهم ينتمون في إنكاره إلى الشرع ، فيخالفون السواد الأعظم لتلك  
التأويلات المخطئة .

وضرب يعتقد أنه حق وأنه أصل علوم الشريعة ومستندها إلا أنه يمنعه  
الكبر والحسد أن يقر بذلك من أجل أن حصله أبناء جنسه ولم ينل منه هو

(١) هكذا في الأصل ويقصد بها المخالفين لهم وذكرها في موضع آخر في الفصل التالي : ( مفاقتهم ) .

شيئا، إما لكونه لم يتعلمه، أو قصد تعلمه ولم يفتح له فيه ولا وسعه ذهنه. قال تعالى: ﴿وَأَن تَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وجاء في الخبر: «من جهل شيئا عاداه»<sup>(٣)</sup> وضرب ثالث وهم قوم بله يقلدون هؤلاء الأصناف وينلقفون منهم جزافا.

فأما الصنفان من الزنادقة والمبتدعة فقد نهتكَ على سب إنكارهم. وأما الصنف الثالث فإنهم ابتدعوا هذا الإنكار من الوحدة التي قدمت أولا. ومعلوم أنه ما صح عمن يؤبه به ويقتدى بقوله من فقهاء الدين، والفضلاء المتدينين، أنه ذم هذا العلم ولا طعن فيه، وحاشا لمن توسم بالحنيفية أن ينكر علما ثبتت توحيد الباري تعالى ووصفه بإثبات صفات الكمال، ونفى النقص عنه تعالى، وتنزيهه عما نسب إليه أصناف الكفرة وأهل الأهواء، وكذلك إثبات النبوة بالمعجزات والاستدلال على صحتها وصحة التفرقة بين الصادق والكاذب، وما يجب على المكلف، ومتى يجب، وكيف يجب؟ وإى علاقة تبقى من إيمان من ينكر العلم بهذه الأمور ويحض على تركها.

وإن ما حكى عن الشافعى -رحمة الله- من ذم علم الكلام فاغلب الظن به ومنصبه أنه لم يقل ذلك، وإن صح عنه فإنما كان خصوصا للمبتدعة، فإنهم يسمون بـ «متكلمين»، وعلم الكلام يشمل: السنة والبدعة - كما تقدم -، فإن علم الكلام من أجل المعتزلة وقع ودون ودرس وانتصب لإقراءه أهل السنة، ليردوا به على الطاعنين المضلين الإثنين والسبعين الذين تقدم ذكرهم، فما أولي الغي بالسكوت لو عقل.

(١) (الأحقاف: آية ١١).

(٢) (أولس: آية ٣٩).

(٣) ليس بحديث - راجع المصنوع لعلى بن سلطان الهروي رقم ٣٣٠.

فإن صح عن الشافعي - رحمه الله - أنه ذم المتكلمين فإنما ذم هؤلاء الأصناف: كـ «حفص الفرد»، و«الجعل»<sup>(١)</sup>، و«شيطان الطاق»، و«غيلان الدمشقي»، و«واصل بن عطاء الغزال»، و«الجعد بن درهم»، و«عمرو بن عبيد»، و«معبد الجهني».

وأما أهل السنة الذابون عن دين الله تعالى، فحاشا لهم أن يقعوا في ذلك، فكيف الشافعي مع أنه صنف «كتاب القياس» في علم الكلام، ورد فيه على الملحدة، وكتابه في «الرد على البراهمة».

وكذلك أبو حنيفة - رحمه الله - في كتاب: «العالم والمتعلم»<sup>(٢)</sup> وفي «كتاب الوصية» إلى عثمان الهذلي، صنفهما في علم الكلام والرد على أهل الأهواء. وكذلك مالك - رحمه الله - كان يختلف إلى ابن هرمز في تعلم علم الكلام خمس عشرة سنة، لكنه لم يصنف فيه.

وأما الشافعي فهو أول من أصل أصول الفقه وتكلم فيها وهي مبنية على علم الكلام، إذ لابد لها من التصدير بحدود عقلية؛ كحد العلم، وحد الإرادة، وحد الكلام، وتفصيل الأمر والنهي،... إلى غير ذلك. ثم العجب ممن ذم الكلام ونسب ذمه إلى الشافعي وكتب الذام له مشحونه بأطراف من علم الكلام ليست هناك، ولولا ما زخرفها من تلك الأطراف لم تتقدم ذرة. وأعجب من ذلك أنه ما سمعنا ناسا على منبر ولا صاحب سارية إلا وهو يزين مجلسه بأطراف من كلامهم، ويذمهم في إثر ذلك، لجهلهم بقدر هذا العلم أو لغلطهم، فإن كل خطبة تسمع منهم، وكل فائدة تنفذ إلى تنزيه الباري تعالى وتقديسه فإنما تنال عن أهل هذا العلم.

(١) راجع كتاب (شرح العالم والمتعلم لابن فورك) وهو شرح لكتاب الإمام أبي حنيفة بتحقيق أ. أحمد السايح والمستشار توليق علي روبة - تحت الطبع بمكتبة الثقافة الدينية.

## فصل

## [الحق في العقليات]

ومنهم من عابه بأن قال: أنتم تقولون إن الحق في العقليات في طرف واحد، وإن دليلكم يدل من صفة نفسه، ثم إنكم مع ذلك تختلفون فيه اختلافا متفاوتا حتى يكفر بعضكم بعضا، ويبدع بعضكم بعضا، فأين ما زعمتم من أن الحق في طرف واحد؟

قلنا: هذا قول مقلد لم ينجبر من تمام العلة بظنه، ولا نفعك نفعه.

وجوابه أن يقال: أيها الجاهل، اعلم أن العقلاء في الإلهيات على ضرين: محق ومبطل، فالحق هو الذي أقام الدليل الذي ذكرت، وعرف الحق حقا، وجادل عليه الإنس والجن.

وأما المبطل فعلى ضرين: كافر مكذب، ومبتدع مذبذب. فأما الكافر فعلى مذاهب لا تنضبط كثرة، كما قال تعالى يصف غمراتهم وتهافتهم في ظلمات أهوائهم: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ...﴾ (١) الآية إلى قوله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ (٢). وأما المؤمن المحقق فهو الذي ختم الله به الآية في جعل النور له فقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ (٣)، والنور هنا: العلم، والظلمات: الجهالات بإجماع المفسرين. ألا ترى أنه تعالى جمع الظلمات وأفرد النور في كتابه، فلم يذكر ظلمة إلا بالجمع ولا ذكر نورا إلا بالإنفراد.

فإذن صح ما قلناه إن الحق في العقليات في طرف واحد.

وأما المبتدعة المجذومة بهم الإثنان والسبعون الذين أخبر عنهم رسول الله ﷺ كما تقدم، فإن هذا اللطيف الغريب الحق تولى مفاقتهم والرد عليهم. فكيف تنكر الخلاف وتجعله ذريعة للقدح في الحقيقة؟!

فإن قيل: وأهل الحق - على زعمكم - يختلفون أيضا في مسائل كثيرة

ويرد بعضهم على بعض، فأين ما زعمتم من اتحاد في طرف واحد في حق هؤلاء؟

قلنا: لانكر اختلافهم لكن في مسائل لاتعطى القطع ولاتنخل بالمعتقد، كاختلافهم في إثبات الاحوال ونفيها، وفي تعلق الرؤية في الشاهد هل هو بالالوان أو بالأجسام أو بهما جميعا، وهل ترى الاكوان لهم، وهل تتعلق القدرة الحادثة بالاحوال أو بالوجود... إلى غير ذلك.

وهذا بمثابة اختلاف الفقهاء في مسائل الاجتهاد التي كل مجتهد فيها مصيب، فهذه كذلك. وأما أن يختلفوا في أصول الحقائق فحاشا وكلا، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رُحِمَ رَبُّكَ﴾<sup>(١)</sup>، والمرحومون هنا أهل السنة المستثنون من الآيات.

## فصل

### [دعوى سد الذريعة]

ومنهم من أنكره من باب سد الذريعة حتى نقدوا على الحارث بن أسد فإن قالوا: أنت تتكلم في الشبهات ثم ترد عليها بالأدلة وليس كل الناس يفقهها، فيؤدى ذلك إلى تشويش عقائد العوام.

فالجواب أن يقال لهم: فينبغي على مذهبكم أن لا يقرأ القرآن على العوام، فإن فيه آيات محكمات وآخر متشابهات كآية الاستواء والجميـء واليدين إلى غير ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>. وكذلك أيضا لا يحدثون بما جاء في السنة من حديث النزول، والقدم، واليد، إلى غير ذلك، حتى قال عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه «الحديث مضلة الأفهام للعلماء، وموارد لا يتصور الاعتراض عليه».

(١) [هود: آية ١١٩].

(٢) [البقرة: آية ٢٦].

## فصل

### [علم الكلام علم مستحدث]

وأما من طعن فيه فإن قال : إن هذا لم يكن في زمن الرسول ﷺ ولا في زمن الصحابة بعده .

فيقال لهم : صدقتم ، ما كان في زمن الرسول ﷺ ولا في زمان الصحابة نظر في هذا العلم ولا في سواه .

فأما في زمن الرسول ﷺ فأنى والعلم الأكبر صلوات الله عليه بين أظهرهم ، والقرآن يتلى عليهم ، والشرع غرض جديد ، والحكم تنترى ، والخروق تتوالى ، وعنصر النبوة ينبع ، فلا حاجة لأحد في ذلك الوقت إلى هذا العلم ولا إلى سواه . قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (١) .

وأما الصحابة بعده عليه السلام فلا يخلو أن تقول : إنهم كانوا بعدما علمهم الله الكتاب والحكمة عالين بدقائق علم التوحيد وحقائقه أم غير عالين .

فإن قلت : إنهم كانوا غير عالين فلقد تفوهت بعظيمة ما ارتكبتها إلا غلاة الروافض ، وبعض الخوارج ، وأوباش رعاعهم . وأقل ما يلقاتك في ذلك تحريج شهادة الرسول ﷺ في تزكية أصحابه ووصفهم بالعلم ، حتى قال لابي بن كعب : « ليهنك العلم أبا المنذر » (٢) ، وكان السؤال خصوصا في آية الكرسي التي هي مختصة بعلم التوحيد - كما سيأتى فيما بعد إن شاء الله تعالى - ، وقال : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » (٣) ، وقال :

(١) [الجمعة: آية ٢] .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه .

(٣) ضمه ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » . وحكم الألبانى بوضعه في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ج ١ رقم ٥٨ .

« اقتصدوا بالذين من بعدى : أبى بكر وعمر »<sup>(١)</sup> ، وقال فى ابن مسعود - رضى الله عنه :- « كئيف ملئ علماء »<sup>(٢)</sup> ، إلى غير ذلك .

وإن قلت : إنهم يعلمون ذلك إلا أنهم لم يتعدوا لتدريسه، ولا تكلموا فى الجوهر والعرض ، ولا فى العلل، والأحوال، والجزء ، والطفرة ، وما صنفه المتكلمون من دقيق الكلام وهذه غايتك .

فكذلك كان ذلك، لأنهم كانوا يعلمون ذلك على أتم الوجوه - كما تقدم - فلم يكن لهم حاجة إلى ذلك، لأنهم تهمسوا بهجر الجبوش، وسد الثغور، وتعليم الأحكام الشرعية، والنظر فى تفاصيل الحلال والحرام، وشروح الكتاب والسنة .

ثم أسالك : أكان بأيدى الصحابة رضى الله عنهم شئ مما بأيدينا من الدواوين فى فنون علوم الشريعة ديوان أو مدرس يدرسها ككتب الحديث والمدرسين له، وكتب القراءات والناقلين لها، وكتب الفقه والمدرسين لها، وكتب الإعراب والمعرّبين لها، وكتب اللغة والناقلين لها وما يمت إلى الشريعة من أنواع العلوم غير ما ذكرناه؟

فإن قال : إنه كان ذلك فقد باهت .

وإن قال : إنه لم يكن قلنا : فتعال نطرح كل ما بأيدينا من الكتب، ونطرد الأئمة، ونهدم المدارس على مذهبك، فإنها بدع وافتريات، لأن كل ما ذكرناه لم يكن فى عهد الرسول ﷺ ولا فى زمن الصحابة بعده، ولو فعله الصحابة بعده للزمهم ما ألزمتونا من البدعة على مذهبكم، فإنهم ليسوا بشارعين .

وهذا - فديتك - ألزم من طريق الجماعة .

( ١ ) أخرجه الترمذى عن حذيفة، وقال حديث حسن .

( ٢ ) هذا من قول عمر رضى الله عنه .

فإن قال لنا: ألقت هذه الكتب بعد الصحابة وحُرست بالتصحيح احتياطاً على الدين لئلا يدرس، فلو لم يؤلف حديث رسول الله ﷺ في صدر الإسلام، لامتدت السنة الكفرة والفاسق إليه بالكذب على رسول الله ﷺ والتحريف لسنة. وكذلك النحو لو لم يكن يضبط بالتأليف والتدريس - مع امتداد كلمة الإسلام واختلاط الأعاجم بالعرب - لاختل الإعراب. وكذلك اللغة أيضاً لو لم تؤلف ولم تضبط لاختل الكلام، ودخل الخلل في لفظ الكتاب والسنة المذيين تعبدنا بهما.

وكذلك كتب القراءات لو لم تؤلف ولم تدرس ولم تشع، لدخل الإخلال في تفاصيل اللفظ المسموع تواتراً عن سيد البشر ﷺ. وكذلك كتب الفقه وتدريسها لو لم تؤلف ولم تدرس لاختل على العامة أمر المعاملة، فإنهم ليسوا بأهل نظر واجتهاد في مسائل الخلاف. فنظر المتقدمون للمتأخرين واحتاطوا عليهم قبل مس الحاجة، فلما مست الحاجة إليها وجدت - والحمد لله - وافرة على وفق مس الحاجة.

فنقول: هذا من النمط الذي اعترضت علينا به، فإن كل ما ذكرت ما أمر به الرسول ﷺ ولا حض عليه، فإن كان بدعة - كما زعمتم - فيسع المتكلمين ما وسعهم، وإن كان ذنباً واحتياطاً على دين الله، فقد نقضت مذهبك حيث قلت الحق وجهلت أهل الحق، فإن هذا الذي قلت بعينه دعا أئمة التوحيد أن يتكلموا في حقائقه ودقائقه.

وذلك أن صدر الإسلام جاء بالقرآن العظيم والسيف الصارم، بلسان العرب اللسان الفصحاء اللد البلقاء، الذين يعرفون جوامع الكلم وتفاسيقه، وظهرت المعجزات وبهرت الآيات، فلم يبق إلا القبول أو السيف. فمن أقر ظاهراً وباطناً حمى نفسه من السيف في الدنيا ومن النار في الآخرة، ومن أقر بظاهره حمى رقبته من السيف ولم يحمها من النار. ثم مع ذلك أمر الكل بالنظر والاستدلال في حدث العالم في الكتاب العزيز في نيف على ستمائة وستين موضعاً نصريحاً، وأما الضمن ففي الكتاب من أوله إلى آخره، وشهرة



الآى فى ذلك أغنت عن ذكرها، وسند ذكر بعضها عند من الحاجة إليه إن شاء الله .

فيا عجب من ينكر ذلك كيف يبقى له من الإسلام شظية؟! فمر على هذه الحقيقة زمن الصحابة، ثم استشرى الفساد فى آخر قرن الصحابة عند وقعة (صفين والجمل) بما ظهر من الخوارج ثم الروافض بعد، ثم نبغت القدريّة كما جاء فى (صحيح مسلم) فى الخبر المشهور عن «قوم يتفقرون العلم، ويقولون لا قدر. وأن الأمر أنف»<sup>(١)</sup> كمعبد، وعمرو بن عبيد، وغيرهم ممن تقدم ذكره.

ثم نبغت المعتزلة زمن التابعين ممن اعتزلوا مجلس الحسن البصرى عندما تكلم فى إثبات رؤية البارئ تعالى فى الآخرة كواصل ونظرائه، فأنكروا ذلك واعتزلوا مجلسه فسموا لأجل ذلك (المعتزلة).

ثم لم يزل الأمر يتفاقم والخطب يتلاطم، ودخل فى الدين غلف الاعاجم واشتدت الأيدي بالهاربة وسيفك الدماء على إظهار البدع كالخوارج، والقرامطة، والأزارقة، والمعجاردة، والإمامية، والإسماعيلية، وغيرهم من أهل الأهواء، وظهر قول الصادق المصدوق - صلوات الله عليه - فى الإثنيتين والسبعين كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

وكان الأئمة - رضى الله عنهم - قبل انتشار البدع يدافعونهم تارة بالحجاج، وتارة بالطرد والتغريب والتعزير، وتارة بالسيف، فلما تمكن إظهار هذه الأهواء ودونت ونصب لها المدارس، وركنوا إلى ولاه جهلة فحموهم حتى ضرب الإمام أحمد بن حنبل بالسوط لأن يقول بخلق القرآن، وأصيب عين الدين برمد المضلين، وجب إذ ذاك على أئمة السنة - بنظرهم السديد - أن يدونوا الحق ويدرسوه، إذ هم الخلف العدول الذين شهد لهم الرسول - ﷺ - بالعدالة قبل وجودهم، ويحموا دين الله تعالى بالحجج القاطعة

(١) رواه مسلم.

(٢) فلما نبي هاتق سابق إن كثيراً من النساء تحفظوا على هذا الحديث وعلى رأسهم ابن حزم الظاهري.

والبراهين الصادقة، لما جاء في الصحيح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :  
 « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ؛ ينفون عنه تحريف الغالين  
 وانتحال الجاهلين، وتأويل المبتدئين »<sup>(١)</sup> . فليت شعري من أهل العلم الذين  
 ينفون عنه هذا التحريف : أهل النظر والحجاج ، أم أهل التقليد الذين يقبلون  
 القول من غير دليل ؟

فإن قيل :

وما يدريك أن هذا الصنف الذي ذكرتهم هم الخلف العدول، وأن  
 العلم المشار إليه في الخبر هو علم التوحيد ؟

فالجواب :

أنه صح وثبت أن علم للشرعية ضربان : معقول ومنقول ، فأما المنقول  
 فلا يسمى المختلفون في تفاصيل أحكامه غالين ولا مبطلين ولا جاهلين ، فإن  
 اختلاف العلماء في علم الحلال وهو العلم الذي كل مجتهد فيه مصيب أو  
 مخطئ ، ومصيب على قول ، والكل مأجور في اجتهاده على قول الجماعة .  
 وفي هذا الصنف قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ الخلاف بين أمتي رحمة ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 الله ولي العصمة من كل إلحاد وبدعة ، فلم يبق إلا علم المعقول الذي اتصف  
 به القوم ، وهو العلم الذي الحق فيه في طرف واحد - كما تقدم - وما سواه فباطل .  
 وناشدتك الله لو أن مبطلا من أي صنف كان من الملل طالبا بالمناطرة  
 على تصحيح ملته بالبرهان ، من كان يناظره من الأصناف التي ذكرت غير  
 هؤلاء ، فهم الخلف العدول وإن رغم أنفه .

(١) أخرجه ابن جرير وأبو القاسم تمام - انظر تخريج مشكاة المصابيح ثلاثاً إلى جزء ٨٦ .

(٢) ورد في الجامع الصغير للسيوطي بلفظ ( اختلاف أمتي رحمة ) نصير المقدسي في الحجة واليهيقي في  
 الرسالة الأشعرية بغير سند وأوردته الحلبي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم . وقال السيوطي لعنه خراج  
 في بعض الكتب الحفاظ التي لم تصل إلينا ولم يذكر درجته .  
 وكما هو واضح من كلام السيوطي أن هذا الحديث لا سند له .

فكان أول من دون عقائد أهل السنة الاثمة الذين تقدم ذكرهم، وكان أول من تمكن في تأليفها ونشرها في عقب المائة الثالثة ودرسها الشيخ أبو الحسن الأشعري - رضي الله عنه - وهو من أولاد أبي موسى الأشعري ، صاحب رسول الله - ﷺ - ولهذا سمي أصحابه «الأشعرية» .

ثم تبعه السلف الذين تقدم ذكرهم . فأين كان أثمة الدين الذين احتاطوا على الشريعة فيما دونوه ودرسوه لما ذكرتم عند مس الحاجة إليه؟ فهؤلاء أولى وأحرى أن يدونوا ما ذكرناه في مسائل علم التوحيد الذي أجمعت الأمة قاطبة على أن كل ما ذكرتم، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً إلا بعد تحصيل العلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو العلم الذي أنكرتم الكلام فيه والتهمم به، فإن علم المعاملة فرع عن العلم بالتوحيد والنبوة اللذين صحت بهما المعاملة، ولا يصح أن يتفقه في فروع الدين من لا يعلم أصله . فإين تحيدون عن قوله ﷺ : «إن من العلم كهية الخزون أو المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره عليهم إلا أهل الغيرة بالله، فإذا رأيتم من أودعه الله علماً فلا تحقره، فإن الله لم يحقره حين أودعه إياه» <sup>(١)</sup> - (نقل على المعنى) - .

والعجب ممن ينكر الجدل في الحق ويذمه، والله تعالى يمدح الأنبياء - عليهم السلام - بالجدال في الحق، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي بالحجة البالغة . وأمر الله سبحانه نبينا - ﷺ - بالجدال فقال: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقال: ﴿مَا كَانَ لِي

(١) أخرجه عبد الرحمن السلمي . في الأربعين الصوفية وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ج٢

تحت رقم ٧٠ .

(٢) [الأنعام: آية ٨٣] .

(٣) [التول: آية ١٢٥] .

(٤) [المنكوث: آية ٤٦] .

علم بالملأ الأعلى إذ يختصمون ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، فاثبت لهم خصاما فسرر الشارع - ﷺ - بالخبر عنهم أنه كان في الكفارات وإسباغ الوضوء في السبرات ، فكان خصاما في مسائل النظر في المشروع . وقال تعالى لنبينا - ﷺ - : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى ظاهر البيان بما أعلمتك من خبر أصحاب الكهف وعدتهم وطول ما لبثوا ، وقال تعالى مخبرا عن قوم نوح - عليه السلام - : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . فخرج من مضمون هذه الآى أن الله تعالى مدح المجادلين بالحق ليدحضوا به الباطل ، كما ذم المجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق .

فإن قالوا : فقد جاء في الخبر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج وأناس يتجادلون عند حجرته وكان وجهه يقطر دما ، أو قيل من حب الرمان فقال : « يا قوم لا تجادلوا في القرآن ، وإنما هلكت الأمم قبلكم بعدما جادلوا القرآن بعضه ببعض » <sup>(٤)</sup> ، وهذا تصريح بالنهى عن الجدال .

قيل لهم : هذا خبر من خير الواحد الذى لا يعترض به القطعيات ، ولو سلم لكم فلا حجة في هذا الحديث من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنه لو نهى عن أصل الجدال - كما زعمتم - ، لكان نقضا لكل ما تقدم من الآى المثبتة للجدال .

الثانى : أن النبى - ﷺ - بين أظهرهم وهم متمكنون من سؤاله قادرين على مفاتحته فلا وجه للجدال .

الثالث : أنه حيث نهاهم عن الجدال ، أمرهم بالجدال في قوله : « جادلوا القرآن بعضه ببعض » <sup>(٥)</sup> .

(٢) [الكهف: آية ٣٢] .

(١) [ص: آية ٦٩] .

(٣) [هود: آية ٣٢] .

(٤) أخرج هذا الحديث بالفاظ مختلفة أبو داود وابن ماجه وابن أبى شبة .

(٥) الحديث يقول بعد ما جادلوا القرآن بعضه ببعض فهو يخبر عن أسباب هلاك الأمم السابقة ويقصد بالقرآن الكتب النزلة عليهم ، فلا يوجد أمر في هذا الحديث .

فخرج من مضمون هذا الحديث الأمر بجidal القرآن بالقرآن والنهي عن الجidal في القرآن بغيره، لكون المجادل يجادل بالمبدل على غير المبدل، فنحن أولى بهذا الحديث منكم.

فإن قالوا: جاء في الصحيح عنه - صلى الله عليه وسلم -: «أنا ضمين ببیت فی الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا»<sup>(١)</sup>.

قلنا: هذا أيضا من معارضة الآية بخبر الواحد، والمحققون يابون ذلك. ومع تسليم ذلك يحتمل وجهين:

أحدهما: لمن تركه مع المعاند الذي لا يطمع في قبوله للحق، لاجل عناده، وظهور مغالطته، وإيثاره الغلبة في الجidal لغير الله حقا كان أو باطلا. الثاني: أن يكون في مطالبة حقوق الدين، فإذا صادف خصما ألد ترك مماراته تطرفا وصونا لدينه وعرضه من ممارسة السفه - كما جاء: (ما استقصى كرم قط حقه) - والجاهل مع ذلك يضرب في حديد بارد وينصب لدينه شرك الكايد، وهكذا فمن أبى جهلا أو عنادا أو جادلا في الحق بعدما تبين له، وصمد عن السبيل، وجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. وهذه دعوة نصف، فمن كان يظن أنهم على الباطل فليقل: آمين، والناقد بصير.

## فصل

### [أسباب مراجعة المجازفين والمقلدين]

فإن قيل: لماذا أطلت عناءك بمراجعة المجازفين وغمار المقلدين ومن لا مناصب له في الدين ولا يعد من المتدينين، وأنت شرطت الاختصار والإيجاز؟

قلنا: فعلنا ذلك لاجل مس الحاجة إلى هذا البيان لما سلك على أرباب

التوحيد من مقاساة الفرق المتقدمين، وما استشعروا لهم من العداوة جهلا وتقليدا وخسدا وعنادا - كما تقدم - . فتأكد علينا أن نبين لمسترشد خبيث غوائلهم قبل الوقوع فى حبالهم، احتياطا على دينه، ليلا<sup>(١)</sup> يصدوه عن سبيل الله ويبغونها عوجا .

ولعمرك لقد حصل هذا بالتجربة، ولا أخبرك عن فلان، فلقد رأينا غير واحد يكون بينهم آما وادعا، فعندما يبدأ قراءة هذا العلم ويأخذ فى أسباب التعليم، يثبون إليه كالأفاعى الصفر ينتصحنون إليه ويحذرونه من تعلم هذا العلم، ويحذونه على المنطق والتعاليم من خواص الاعداد والهندسة والطب وغير ذلك من أنواع التعاليم . وهؤلاء صنف الزنادقة .

وصنف آخر من المقلدة الذى سمع فقال يحضه على تعلم العربية والأدب والخط، ليكون كاتباً لفلان فينال من دنياه، أو على قراءة كتب الفقه والتوثيق ليكون مسددا فى بعض الكور، فيأكل الرشى ويركب المطايا، أو على قراءة العدد وتعلم الرسوم، ليكون عاملا فيستأصل الرعية، أو ينظر فى كتب الباطن والعلوم العالية - على زعمهم - فيستدل على النقشور باللب المصون والسر المكتون، ويعالج ذلك بالمجاهدة، والجوع، والخلوة، والعزوف عن الدنيا، وترك الأخلاق الذميمة، والتحلى بالأخلاق الشريفة حتى تفيض عليه أنوار الربوبية، وتنكشف له أسرار النبوة، وينفلت طائر الروح من قفس الجسد، فيلحق بالإله كما كان أول مرة... وهذه أقول غلاة الفلاسفة وغلاة الباطنية القرمطية المتسترين بالتصوف .

ومنهم صنف يسنده إلى ركن الدين فيقول له : عالج حروف القرآن بالنجويد، وشواذ القراءة، وحفظ كتب الخلف، تكن أستاذ الوقت وتستملك الملوك، وتركب رقاب الكل، وارو كتب الحديث ، واعرف الرواة، وبلادهم، وأنسابهم، وعدالتهم، وتجريح من جرح منهم، ومن ضعفه ابن معين،

وصححه الدارقطني، وابن سيرين، تكن من الاستاذين المدرسين، وتضرب لك آباط الإبل من الصين، وتحبك الرعية، وتحتاج إليك الملوك، وتنال شرف الدارين.

ولتعلم أن هذا الصنف أضر على الضعيف من كل من تقدم ذكره، فإنه آواه إلى ركن الدين ودعائم المسترشدين، وهو مع ذلك قد ليس له الحق بالباطل، فاتاه من حيث لا يشعر.

فأما الحق فهو أن أمره بمعالجة نقل حروف من الكتاب والأخبار عن الثقات ونقلها إلى الغير.

وأما الباطل، فهو أن أمره بفرض الكفاية الذي لا يلزمه، وأنه عن فرض العين الذي يلزمه، وهذا بمثابة من ينهيه عن الصلوات الخمس ويأمره بالصلاة على الجنائز، وهذا هو الظلم، بوضع الشيء في غير موضعه؛ حيث ينهيه عن انتحال حلية المبدئين، ويحضه على حلية المنتهين.

ثم قد قيض الله - تعالى - لتلك الحروف والأخبار نقلة ثقة حصلوا التحقيق من فروض العين أولاً، ثم بعد ذلك جابوا في الأرض والبلاد وقطعوا الوهاد، حتى حصلوها وحسنوها وتحملوا عبئها عن الغير - جزاهم الله عنا خيراً - وبيل لهذا اليأس بصرفه عن التفقه فيما تعين عليه العلم به من أوائل الوجبات بعدما قرع مسمعه بأنها تلزمه بأدلة الكتاب والإجماع، وهل هذا إلا محض الظلم والتغريب.

ثم العجب أن كل من ذكرنا من أصناف الإسلاميين ما منهم من يقول له : تفقه فيما ألزمك الله معرفته من كتابه وسنة رسوله، وذلك لكونهم يهذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً.

واعجب من ذلك أن ما منهم قائل تفقه في نوع مما يحضونه عليه ولا في بعضه إلا دعاوى محضة، وإلا فالأخبار نقلت كما قال تعالى : ﴿ وَقَالَ

الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴿١﴾. فيا الله من داهية دهياء غمرت غمارا أكثر المقلدين في صد ضعفاء المسترشدين عن المرشدين. فلهذا -رحمك الله- قدمنا تلك المقدمات وأوغلنا فيها، فهذا هو الوقت الذي قال فيه رسول الله -ﷺ- حين ذكر الملاحم والفتن: «يمر الرجل بقبر الرجل فيقول: يا ليتني مكانك» (٢).  
أرانا الله الحق حقا، والباطل باطلا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

## فصل

**فى الرد على من قال من المتكلمين من أهل السنة: إن التقليد يكفى فى أصول الدين، وتبرا به الذمة فى الآخرة.**

فأقول -مستعينا بالله-: اختار بعض أرباب التحقيق أن حد التقليد: «قبول قول من غير دليل»، أو «اتباع من لم يقم على صدق قوله دليل»، وهذه أولى فى حدود التقليد عند القوم، وصورته أن يسمع السامع قولاً ممن يغلب على ظنه أن قائله عالم بما يقول، صادق فيما يخبر عنه، فيظن أنه صدق، ويحسب أيضاً أنه صح له العلم بمجرد قوله، فيقبل منه جزافاً من غير دليل، ويصمم عليه جزماً، ما لم يقرع مسمعه قول معظم آخر عنده بنقيض قول المقلد الأول، فإن ظن أنه أعلم منه رجع إلى قوله فى الحين، وإن ظن أنه مثله داخله الشك فلا يزال فى حيرة وارتباب وتقلب، من ظن إلى ظن حتى يمن الله عليه بدليل يريحه من غصص الظنون. ولو أنصف من هذه حالته -عند تعارض الاخبار- لأقر أن الأمر كذلك. وليت شعري إذا كان ثلج الصدور يحصل مع الظنون قاي مزية -إذن- فى العلم؟! جاء عنه -ﷺ- أنه قال: «إن

(٢) (الفرقان: آية ٣٠).

(١) رواه البخارى ومسلم..



الله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط<sup>(١)</sup>، ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَفَطَهُ الطُّيُورُ...﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا الصنف المقلد هو المذموم في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي مواضع لا تكاد تحصى مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال تعالى لنبيه - عليه السلام -: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. فاخبره أن هذا كان قول سائر الأمم، فاجابهم الله تعالى على السنة رسلة فقال: ﴿قَالَ أَوْ لَوْ جِئْتَكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ...﴾<sup>(٥)</sup> الآية .

فانظر - رحمك الله - إلى مراجعتهم أنبياءهم لمجرد الإنكار، كان تقليدهم إياهم بمجرد القبول. فتتبع أي القرآن في هذا الصنف البهيمي فلا تجدها مجرد ذمهم ووعيدهم في الآخرة. قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى مخبراً عنهم: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وجاء عنه عليه السلام: ﴿الظن أكذب الحديث﴾<sup>(٩)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع﴾ وقال عليه السلام: ﴿المؤمن وقاف﴾<sup>(١٠)</sup>، أي لا يقبل قولاً حتى يكون معه برهان، وجاء عنه عليه

(١) رواه الطبراني في الكبير.

(٢) [الحج: آية ٣١].

(٣) [الزخرف: آية ٢٢]

(٤) [الزخرف: آية ٢٣]

(٥) [الزخرف: آية ٢٤]

(٦) [النجم: ٢٨].

(٧) [الجن: ٢٢].

(٨) [الصافات: آية ٨٧]

(٩) متفق عليه

(١٠) رواه مسلم

السلام: ﴿لَا تَكُونُوا إِمْعَةً﴾<sup>(١)</sup> أى لا تقولوا مع الناس ما قالوا قبولاً من غير دليل.

وها أنا أضرب لك مثلاً بتاجرين ابتاعا سبيكتين ذهباً فى سوق واحد بثمان متساو، فاما أحدهما فعرض بسبيكته على النار ونفخ عليها حتى حميت، ثم نقدها فوجدها إيريذا محضاً خالصاً لم يتغير. وأما الآخر فحسن الظن بالبائع وصدقته فى مدحه لها، فلم يشحرها ولا نقدها. ثم رحل التاجران إلى بلد آخر فعرضا بهما للبيع، فلم تساوبا ثمناً يرضيانه، فقبل لهما: لو شحرقناهما لغولى فى ثمنهما. فاما الذى جرب وانتقد فلا جرم أنه يسارع إلى التشحير، ليزداد فى ثمنها ولو دانقاً، وأما الذى لم يجرب فلا يسمح بذلك ولو باعها بعقال، لعدم علمه بذهبيتها. وهذا هو حال العالم بالدليل والمقلد بالسمع.

فكن أيها المحتاط لدينه مع أيهما شئت، ولتعلم أن كفار قريش هجوا النبي - ﷺ - بأنواع الأهاجى وآذوه بأنواع الإذابات، ولكن ماسمى الله إذابة منها إلا فيما نسبوه له من تلفظ الاقاول، فقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾<sup>(٢)</sup>، أى يقبل كل ما يسمع من غير حجة ثم يخبر به.

## فصل:

### [ذم الظن والتقليد]

فإن قيل: إنما يصح ما نسبتم للتقليد من الذم إذا كان فى باطل، أما إذا كان فى حق فلا يصح لكم ذلك، فإن الله تعالى ما ذم إلا المقلدة فى الباطل. فنقول: إن كان الله تعالى ذم المقلدين فى الباطل، فأرونا أين مدح المقلدين فى الحق حتى نتكلم عليهم.

(٢) [التوبة: آية ٦١].

(١) رواه الترمذى وضعفه الألبانى.

**فإن قالوا:** ما مدحهم ولا ذمهم، فلذلك قلنا لم يرد فيهم مدح ولا ذم. فنقول: بل ذمهم، لكن قد يرد الذم تصرّحاً وقد يرد ضمناً. ووجه تضمين ذم التقليد من الشرع من وجهين:

أحدهما: أن إجماع الأمة منعقد على تحريم ترك الواجبات، والعلم بالله تعالى واجب بالإجماع، والتقليد ترك العلم، وترك الواجب حرام، فالتقليد حرام، والحرام مذموم بالشرع، فالتقليد مذموم.

والثاني: أن المقلدين في الحق والباطل سواء في عدم العلم، والقول بغير حجة، وعدم القطع بإصابة الحق، وكل ذلك مذموم. على أن التقليد ما ذكره الله تعالى في كتابه تسمية حتى لا يتصور فيه تصرّح بمدح ولا بدم.

وأصل التقليد في اللسان «من القلادة في العنق التي لا ثبوت لها، فقد تخلع من عنق الإنسان وتجعل في عنق البهيمة»، فهو - في اللسان عبارة عن صفة لا ثبوت لها في الحقيقة، وهذه الصفة هي «الظن»، والله تعالى قد ذم «الظن»، وأخبر أنه ﴿لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (١).

**فإن قيل:** ولعل هذه الصفة هي «الاعتقاد» لا «الظن».

قلنا: «الاعتقاد» ليس بشيء حتى يثبت حقاً أو باطلاً، وإنما هو في اللغة عبارة عن «العقد والربط» لكل ما يعتقد عليه ويربط، فهو في المعنى: (عبارة عن استمرار صفات على محل حتى علوماً كانت أو جهالات أو ظنوناً أو حباً أو بغضاً)، فتقول: اعتقدت حبه، واعتقدت بغضه إذا أدمنت عليه والتزمته، فهي عبارات إضافية عن كل ما يدوم ويستمر.

والدليل على أن الاعتقاد ليس بشيء أنه لو كان موجوداً لم يخل أن يكون: مثل العلم، أو ضد العلم، أو خلاف العلم. فإن كان مثل العلم فمثل العلم علم، فإن حدث المثليين ما ثبت لكل واحد منهما من جميع صفات

النفس ما ثبت للشانى، فيجب أن يكون الاعتقاد علما. وإن كان ضد العلم فيجب أن يتعلق بالمعلوم على نقيض تعلق العلم، ولكان باطلا وزورا لا يقينا وإيمانا. وإن كان نقيض العلم الذى فرض الله تعالى على عباده بإجماع الأمة المتواتر الذى لا مدفع إلا بخرقه، وإن كان خلافا فيستحيل أن يكون كاشفا، إذ ليس فى الحقيقة كاشف سوى العلم. ولو كان - أيضا - خلافا للعلم لاجتماع مع العلم فى المخل على المعلوم الواحد فى الزمن الواحد حتى يكون الشيء معلوما معتقدا، وذلك محال، فصح بهذا التقسيم أن لفظ الاعتقاد عبارة عما يدوم ويستمر.

**فإن قيل:** ولعل الخبر - ممن يصمم السامع على علم قائله وصدقه - يعقبه العلم.

**قلنا:** باطل حصول العلم عقيب الخبر المجرد من غير دليل ما لم يكن تواترا، ولا مدخل للتواتر فى هذا البحث، لأن العلم بالتواتر أصله الخبر، فإذا كان الخبر ما اتصف بالصدق أو بالكذب، فلا يجوز أن يحصل العلم للسامع باحد المحتملين إلا بدليل. ألا ترى أن صفوة الله تعالى الأنبياء عليهم السلام لم يكلف الله العقلاء قبول قولهم إلا بدليل، فكيف بمن دونهم؟

ألا ترى هدهد «سليمان» - عليه السلام - حيث أخبره بقصة «بلقيس» - مع أن نطقه خرق عظيم مع ما جاء به من دقيق التوحيد، وإن لم ينقم عليه كذبا كيف لم يقبل منه «سليمان» - عليه السلام - حتى يأتى بدليل فقال: ﴿سَتَنْظُرُ أَصَدَقْتُ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فلا سبيل إلى قبول قول من غير دليل، فإنه من تكليف ما لا يطاق، والله تعالى قد رفع الحرج عنا فقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٣)</sup>. ألا ترى كيف ربط الله التصديق بالبرهان، فقال تعالى:

(١) (النمل: آية ٦٤).

(٢) (البقرة: ٢٨٦).

(٣) (الحج: آية ٧٨).

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَأَلْقَى عَصَاهُ...﴾<sup>(٣)</sup> الآية ، وقال تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ...﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيْنٍ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى بحجة ، وقال تعالى : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup> أى بالحجة ، فمن لا برهان له لا صدق له ، ومن قبل بغير برهان فلا علم له ولا صدق بخبره . ألا ترى أن إبليس لما أخبر عن الظن ووافق الحق عند الله فى قوله : ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ...﴾<sup>(٧)</sup> الآية ، أخبر الله تعالى عنه أنه لم يكن ذلك عن علم ، وإنما كان عن ظن وافق الحقيقة ، فقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾<sup>(٨)</sup> . ألا ترى أن إبليس لما أغوى المقلدة فى الدنيا فقبلوا منه كيف غيرهم بين أطباق الميزان فقال : ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾<sup>(٩)</sup> ، أى ما جئتمكم بحجة ولا دليل فلا تلومونى ولوموا أنفسكم ، حيث أخبرتمكم فقبلتم منى بغير دليل .

والذى يصدع قول القائلين بالثقليد فى أصول الدين وهو ما لا جبر له أن يقال لهم : لما أنتم مجمعون معنا على أن الدين مشروع ، فأرونا أين شرع

(١) [النمل : آية ٦٤] .

(٢) [الأنعام : آية ١٤٨] .

(٣) [الأعراف : الآيات ١٠٥ - ١٠٦] .

(٤) [المؤمنون : آية ١١٧] .

(٥) [الكهف : آية ١٥] .

(٦) [الأنعام : آية ٨٣] .

(٧) [الأعراف : آية ١٧] .

(٨) [سبأ : آية ٢٠] .

(٩) [إبراهيم : آية ٢٢] .

هذا التقليد؟ فى الكتاب أم فى السنة؟ وأين ذكره إلا فى معرض الذم كما تقدم؟ فإذا لم يوجد ذلك فى الشرع فأنتم شرعتموه من عند أنفسكم. وهذا سؤال لاجواب عليه. لكن وما عسى أن يطيل فى ذكر حقيقة لا يحتاج فيها إلى تطويل.

## فصل

### [القول فى عامة المسلمين]

**فإن قيل:** فإن كان الأمر كما زعمتم، فما قولكم فى عامة المسلمين الذين هم الجم الغفير والسواد الأعظم، ومعلوم أنهم لم يتمرنوا فى الأدلة، ولا مارسوا العلوم، ولا طاقة لهم بدفع الوسواس، ولا برد الشبهات إذا عورضوا فى تصميمهم.

**فإن قلتم:** إنهم مقلدون فقد عرّيتهم عن الإيمان - على ما تقدم -.

**وإن قلتم:** إنهم مستدلون فبالضرورة تعلم أنهم لا يستدلون ولا يعرفون الاستدلال.

**قلنا:** قد اضطربت آراء المتكلمين فى هذه المسألة، فمنهم من نسبهم إلى التقليد والإيمان الحزم، وزعم أنهم يخلصون به وتبرأ ذمتهم. والعجب ممن ينسبهم إلى الإيمان، والإيمان هو التصديق بالقلب، وتصديق الخبر من غير دليل من تكليف ما لا يطاق، وتكليف ما لا يطاق غير مشرع. قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ ، وليس من الوسع القطع فى معارض الظنون.

ومنهم من أبى ذلك وقال: لا سبيل إلى صحة إيمانهم حتى يستدلوا على الحقيقة بتفاصيل الأدلة القاطعة، ودفع الشبهات الخبيثة. وهذا أيضا تعسف وهو رأى الحرورية من المعتزلة، فإنه لا خلاف أن العلم يحصل بدليل واحد، وما عدا ذلك فمندوب إليه. فإذا حصل فلا يلزم تكثير الأدلة

ولا دفع الشبهات، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١)، فكللا الطرفين في المسألة غير سديد.

والصحيح أن عامة المسلمين والسواد الأعظم في عقائدهم على ثلاثة أضرب:

١- فمنهم من نظر نظراً جميلاً في خلق السماوات والأرض، واختلاف الليل والنهار، والدواب، والأنعام، واختلاف اللسنة والألوان، فعلم الجواز، والاختصاص، والحدوث، والافتقار، وصحة التفرقة بين القدم والحدوث، والإله والمألوه، فاستدل على الجملة، وعلم على الجملة، وعبر على الجملة. فهذا في حكم التوحيد لا حق بالموحدين الناجين في علم التوحيد الذين هم أهل الحق، وعصابة الصدق، والمقارعون لأهل التعطيل والتجسيم. إلا أنهم وإن لحقوا بهم في حكم الإيمان بالدليل وحكم السلامة في الآخرة - كما قدمنا - فلم يلحقوا بمتزلزليهم ولا يتمكنهم في طرق الأدلة والذب عن دين الله تعالى ورفع الدرجات، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (٢). "رحمن"

٢- الصنف الثاني: وهم أيضاً قوم نظروا نظراً جميلاً - كما تقدم - فعرفوا الحق حقاً، إلا أنهم لم يتمكنوا من العبارات، إما لعدم علمهم باصطلاح المتكلمين على عبارات مخصوصة، أو للكنة في السنتهم تمنعهم من التعبير عما علموه، فهؤلاء لاحقون بالصنف الأول في براءة الذمة والسلامة في الدارين، ولا يبالي بعدم عباراتهم. ألا ترى أن العامي فيما علم تواتراً يساوي رؤساء المتكلمين في العالمية، وهو لا يعلم حقيقة التواتر ولا ما يشترط في تحصيله من وظائف العادات؟! ألا ترى أن العالم المتبحر في هذا الشأن وغيره قد تعرض له آفة تمنعه من العبارة عما في نفسه، ولا يخرج ذلك عن كونه عالماً؟ فهذا سبيلهم في كل ما علموه من الحقيقة وأعوزتهم العبارة.

(١) [الحج: آية ٧٨].

(٢) [يس: آية ٧٦].

على أن الله تعالى ما فرض علينا من العبارات في التوحيد إلا كلمة الإخلاص مرة في العبر واختلاف الناس في فرض قولها عند الموت مع الاستطاعة، وما سوى ذلك من الأذكار في التوحيد فمندوب إليه. جاء في الصحيح: ﴿أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...﴾<sup>(١)</sup> الحديث، ولو كانت الجنة التي عرضها السماوات والأرض موقوفة على من يعبر عما يعلم لبقيت بيابا.

٣- الصنف الثالث: وهم قوم قلدوا آباءهم في عقائدهم جزافا، سمع فقال من غير نظر ولا استدلال كما قال أبو العباس: [البسيط]

لما رأى الخبر شيئا ليس يدركه أحال بالدين والدنيا على الخبر

فهؤلاء ما لهم في الإيمان نصيب، وهم أهل الاضطراب والارتباب، الذين إذا سئل أحدهم في البرزخ قال: ﴿لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته﴾ - كما أخبر عنهم صاحب الشريعة - ﷺ -

وقد ورد في الخبر الظاهر: ﴿إن منكرا ونكيرا قد يسألان لبعضهم فيقولان: من ربك؟ فيقول: ربي الله. فيقولان: من رسول الله؟ فيقول: محمد - ﷺ - فيسألانه عن صفة الرب وعن صفة الرسول. فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون وكنت أقول معهم. فيقولان له: لا دريت، ويعذب فيمن يعذب﴾<sup>(٢)</sup>. وهذا مما يعتضد به أهل الحق في أن الإقرار بوجود الذات لا يفيد إلا مع العلم بالصفات.

والدليل على صحة ما قلناه: إجماع الأمة قاطبة على وجوب العلم بالله تعالى والعلم برسوله - صلى الله عليه وسلم - وخذ العلم «معرفة المعلوم على ما هو به»، والتقليد ليس بعلم - كما تقدم - وغايته الظن، والظن لا يغني عن الحق شيئا.

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) حديث سؤال القبر ورد بالفاظ في الصحيحين وغيرهما.



فهؤلاء ثلاثة أصناف من العوام، صنفان محققان والثالث مبطل . فمن قال إن جملة عامة المسلمين كلهم مقلدة ظانون في توحيدهم ربهم، فقد نقصهم، وظلمهم، وأخذ إيمانهم من قلوبهم من حيث لا يشعرون .

ثم العجب منهم كيف يسوغون ذلك مع قولهم إن من عطل النظر من أول زمن التكليف مقدار ما كان يحصل به العلم بما كلف من مسائل التوحيد لو نظر ثم اخترم، إنه ليس بمؤمن عند الله تعالى، وهذا هو عين التناقض . ثم إذا سمع العوام أن التقليد يكفى في أصول الدين وتبرأ به الذمة، ركنوا إليه واكتفوا به وعطلوا النظر والاستدلال اكتفاء به، وفي ذلك تغييرهم، يؤدى إلى الكسل عن النظر والاستدلال المؤديان إلى العلم الذى حض عليه الله - تعالى - فى كتابه فى نيف على ستمائة وستين آية .

وما دعا إلى التطويل فى هذه المسألة مع اشتراط الإيجاز إلا كثرة اضطراب الناس فيها، والحق فيها أوضح من أن يضطرب فيه .

هذه مقدمات - رحمك الله - تحض المسترشد على النظر فيما ألزمه الله تعالى من العلم به وبرسله وبما جاءت به رسله - عليهم السلام - فعسى أن يقدم النظر فيها فهو الأولى لكون مجموعها يحضه على تحصيل ما لا بد من تحصيله، ومن شاء أن يطالعها على الجملة وينظر فيما يتأكد عليه من الواجبات فليبدأ بالنظر فى هذا الباب الذى يتضمن الكلام فى أوائل المعتقد، وبالله التوفيق .

## باب

### الكلام فى معنى العاقل والعقل، والتكليف والمكلف

اول ما ينبغى أن يخاطب به المسترشد أن يقال له: أتقول إنك عاقل  
ولك عقل؟

فجوابه أن يقول: نعم، لكن لا أعرف من أين تحليت بهذه التسمية،  
ولا أعرف مقتضاها.

فيقال له: أتعلم أن الفعل إذا صح وثبت أنه يجب أن يفتقر لفاعل،  
كالكتابة المفتقرة للكاتب، والبناء المفتقرة للبانى؟  
فجوابه: نعم.

فيقال له: أتعلم أن نزول المطر، وتصريف الرياح من شرق إلى غرب،  
ومن غرب إلى شرق، وتقلبك من حركة إلى سكون، ومن سكون إلى حركة  
جائز؟ فجوابه: نعم.

فيقال له: أتعلم أن الجسم لا يكون أسود أبيض، متحركا ساكنا، ميتا  
حيا فى زمن واحد؟  
فجوابه: نعم.

فيقال له: أنت عاقل.

وهذه العلوم هى التى فصلت بين العقلاء والبهائم، وهى المسماة عقلا  
على مذهب أهل الصواب فى حد العقل، وهى المشروطة فى التكليف على  
مذهب أهل الصواب العقلاء، والخطأ فى تحديد العقل، فإذا حصل إجماعهم  
عليه المعنى المشروط فى التكليف فلا يبالى باختلافهم فيما سواه.

فإذا أيقن بهذه الأقسام قلنا: هذا هو معنى العقل.

## فصل

فإذا تبين له معنى العقل الذى استحق به تسميته العاقل وصفته، قيل له: أنت بالغ؟

فإن قال: وما البلوغ؟

قيل هو على ضربين: بلوغ حسى وبلوغ معنوى. فالبلوغ الحسى أن يحتلم الغلام وتحيض الجارية أو يبين حملها. وإن لم تظهر هذه العلامات فسن البلوغ مختلف فيه، لكن استقر الإجماع فيه على تمام ثمان عشرة سنة. وأما البلوغ المعنوى فهو بلوغ وقت إلزام التكليف لمن اتصف بأحد هذه الأوصاف الحسية عند بلوغ دعوة الرسول - ﷺ - وصورتها أن يقرع سمعك خبر متواتر أن رجلاً من سادة بنى هاشم قام بين... (١) مكة، وادعى أنه رسول الله إلى الكافة، وأتى بآيات بينات تدل على صدقه فيما ادعاه، وأوجب على الكافة النظر فى معجزاته، وكلفهم الإيمان بالله والعمل بطاعته، والإيمان بأنه رسول من عنده - وسيأتى الكلام على صحة المعجزات فى موضعه إن شاء الله.

فإن قال: وما التكليف؟

قيل له: إلزام المكلف ما فى فعله أو تركه مشقة.

فإن قال: وما الإلزام؟ عينه لى على التفصيل إذ لا بد من تعريفه.

قيل: هو تعلق خطاب الشارع بالمخاطبين، وهو ثلاثة أضرب: أمر ونهى وإذن.

فالأمر ينقسم قسمين: واجب ومندوب، والنهى على قسمين: محظور ومكروه. والإذن هو المباح.

فأما الواجب فهو: «الفعل المأمور به الذى يمدح فاعله شرعاً ويذم تاركه

(١) كلمة غير واضحة فى الأصل.

شرعا على وجه ما». وأما المندوب فهو: «الفعل المأمور به الذي يمدح فاعله شرعا ولا يذم تاركه شرعا على وجه ما».

وأما المحذور فهو: «الفعل المنهى عنه الذي يذم فاعله شرعا ويمدح تاركه شرعا على وجه ما».

وأما المكروه فهو: «الفعل المنهى عنه الذي يمدح تاركه شرعا ولا يذم فاعله شرعا على وجه ما».

وأما المباح فهو: «الفعل المأذون فيه الذي لا يتعلق به من الشرع مدح ولا ذم على وجه ما».

وقيل الواجب: «ما رجي في فعله ثواب وخيف في تركه عقاب».

والمندوب: «ما رجي في فعله ثواب ولم يخف في تركه عقاب».

والمحذور: «ما خيف في فعله عقاب ورجي في تركه ثواب».

والمكروه: «ما رجي في تركه ثواب ولم يخف في فعله عقاب».

والمباح: «ما لم يرد في فعله ثواب ولا في تركه عقاب».

فقد بينت لك معنى العقل والعاقل والتكليف والمكلف، وتفصيل

أحكام التكليف على أرضى الحدود للمسترشدين وأسلمها من الطعن.

## باب

**الكلام فى تفصيل ما يجب على المكلف العلم به، ويحرم عليه تركه، ولا تبرأ ذمته إلا بتحصيله.**

فإن قال : بين لى تفاصيل ما كلفت العلم به حتى أقب عليها .

قلنا له : جميع ما كلفت العلم بتحصيله يأتى على سبع قواعد :

**القاعدة الأولى :** أن تعلم بأن هذا العالم بأسره حادث مفعول كائن بعد أن لم يكن .

**القاعدة الثانية :** أن تعلم أن له فاعلا مختارا كان ولا شىء معه ثم أبدعه واختراعه .

**القاعدة الثالثة :** أن تعلم بأن مخترعه لا شبيه له ولا نظير، ولا كفاء ولا عدل .

**القاعدة الرابعة :** أن تعلم أنه واحد فى ملكه، منفرد بفعله، لا يجوز أن يشركه أحد، ولا يخترع فى الوجود جوهرًا فردا ولا عرضا إلا هو .

**القاعدة الخامسة :** أن تعلم أن له صفات الكمال والجلال، وأنه منفرد بها ولا شبيه لها من صفات المخلوقين .

**القاعدة السادسة :** أن تعلم أنه أرسل الرسل وأيدهم بالمعجزات، وأنزل عليهم الكتب، فبلغوا، وأدوا لنا أمره ونهيه، ووعدوه وعيده، وشهدت المعجزات على صدقهم فى كل ما أخبروا به عنه شهادة لا ترد .

**القاعدة السابعة :** أن ما ألزمك العلم به من الغائبات، وما يصح لك العمل به من المشروعات، إذ لا يصح لك العمل ولا تبرأ الذمة منه إلا بعد العلم بكيفيته على قول الجماعة .

فهذه - رحمك الله - هي قواعد العقائد فى العلوم التى أوجب الله على جميع المكلفين، لا يحملها أحد عن أحد، ولا يستحق أحد<sup>(١)</sup> اسم الإيمان إلا بعد تحصيلها.

## فصل

فإن قال : خبرنى من أين تحصل هذه العلوم ؟ وعلى أى وجه تحصل ؟  
فنقول : اعلم أن الله أجرى العادة فى الأحياء من خلقه أن تحصل لهم العلوم من سبعة أوجه :

خمس منها تقترب بإدراكات الحواس الخمس، كالعلم بالمرئى عند رؤيته، وبالمسموع حين سماعه، وبالمشموم عند شمه، وبالمذوق عند ذوقه، وبالملموس عند لمسه، وهذه الخمسة يشترك فيها الإنسان والبهيمة كما عملت .

وسادس يهجس فى النفس بديهيا من غير واسطة، وهى العلوم التى تسمى عقلا - كما تقدم .

وعلما يحصل بواسطة النظر، وهو العلم بالقواعد السبعة التى تقدم ذكرها ، وما ضاهاها مما لا يحصل إلا بالنظر على مجرى العادة . وبهذين الصنفين من العلوم فارق الإنسان البهيمة .

فأما الخمسة التى لا تحصل إلا بواسطة الحس، فأتت تعلم أن العلم بالبارئ تعالى وصفاته العلى لا يحصل بواسطة الحس، فإننا لا نراه تعالى ولا سمعنا كلامه، ولا يجوز أن يشم ولا أن يذاق ولا أن يلمس، إذ ليس له تعالى طعم ولا رائحة ولا جرم .

فإن قيل : ولم أضرب عن ذكر إدراك الألم واللذة ؟

(١) كلمة (أحد) ليست فى الأصل .

قلنا : لغموضه ، إذ ليس كل الناس يعلمه ، فقصدنا ما يعلمه الجمهور ، وإن ثبت ، فالبارئ تعالى لا يعلم به ، بدليل أن جميع الحيوانات تألم وتلتذ وأكثرها لا يعلم بآثره .

؟  
وأما العلم البديهي أيضا فلم تجر العادة أن يعلم به البارئ تعالى . والدليل عن ذلك تساوى العقلاء في العلم بالبدهات ، واختلافهم في العلم بالإله . فلو كان تعالى يعلم بالبدهات لما اختلف فيه عاقلان ، لتساوى العقلاء في العلم بالبدهات ، وأكثرهم لا يعلمون - كما أخبر تعالى - فلم يبق لحصول العلم بهذا القبيل من المعلومات واسطة سوى النظر الذي هو الفكر ، فمن عطله فليس من العلم بما ذكرناه .

## فصل

فإن قال : اتقول إن النظر الذي ذكرته أول واجب على أم سواه ؟

قلنا : اختلف الناس في أول الواجبات على ثمانية أوجه ، فمخطئ ومصيب ، وما أرجح لك قولاً تأسعاً وهو الصحيح - والله اعلم - وذلك أن حد الواجب الشرعي : « ما مدح فاعله شرعاً وذم تاركه شرعاً » - كما تقدم - و « ما رجي في فعله ثواب وخيف في تركه عقاب » ، وهذان الحدان أولى الحدود بالسلامة من الاعتراض . والمختلفون في أول الواجبات من المحققين يجمعون على أن من قصد ولم ينظر ، أو من قصد ونظر ولم يعلم ، أو قصد ونظر وعلم ولم يقبل ولا أقر بالانقياد للرسول - عليهم السلام - من غير عذر ، فليس بمؤمن ولا يرجو ثواباً ولا يمدح شرعاً .

فخرج من مضمون ذلك أن القصد ، والنظر ، والعلم ، والإقرار ، خصلة واحدة وطاعة منفردة برأسها كصلاة من الصلوات . فصح أن أول الواجبات شرعاً تحصيل هذه الأربع خصال ، وحيث تبرا الذمة ويصح المدح والأجر ، ويستحق المكلف اسم « الإيمان » ، ويؤجر في الآخرة . والذي يصوب الحق في

قولهم - رحمهم الله - أن لو قالوا: أول ركن من أركان الواجبات القصد، ثم النظر، ثم العلم، ثم الإقرار، لكان أولى وأدفع للشك، وآتم للموجب أن يصبح فيه المدح والاجر.

فإن قيل: أراك أضربت عن ذكر الإيمان الباطن الذي هو خبر القلب.

قلنا: أضربنا عنه لكونه مشروطا بالعلم حاصلا ضرورة، فاكتفينا بذكر العلم عن ذكره لوجوب حصوله عقلا. فصح أن الإجماع على وجوب العلم هو بعينه الإجماع على وجوب الإيمان.

فإن قيل: إن سلم لكم ذلك في العلم والنظر والقصد الذي لا يحصل الإيمان إلا بها، فما حجتكم على أن أداء الواجب من الإيمان لا يحصل إلا بالإضافة إلى الإقرار بالشهادة نطقا.

قلنا: دليلنا أي من الكتاب لا تكاذ تحصى عددا، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَّتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعَلُوًّا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله مخبرا عن قول موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ويعنى انصرفوا وزاغوا بظواهرهم، فمحا الله العلم من

(١) [النمل: آية ١٤].

(٢) [الإسراء: آية ١٠٢].

(٣) [البقرة: آية ٨٩].

(٤) [البقرة: آية ١٤٦].

(٥) [البقرة: آية ٧٥].

(٦) [الصف: آية ٥].

(٧) [التوبة: ١٢٧].



قلوبهم وماتوا كفارا، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِيطُ أَعْمَالُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾<sup>(٣)</sup>، أى تبين لهم، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. ومجموع هذه الآى يدل على أن من علم الحق وكتبه عنادا وظلما وتكبيرا على الله ورسله، أنه كافر محكوم له بالكفر شرعا، ولو كان أعلم خلق الله بالله ورسله، فإن الكفر والإيمان إنما يحكم بهما شرعا لا عقلا. وكيف يستريب محقق فى ذلك وقد أقسم الله بنفسه على هذا الحكم حيث قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>، فاقسم تعالى أنه لا يصح لهم الإيمان الظاهر حتى يسلموا ببواطنهم.

فصح أن هذه الأربع خصال عمل واحد لا يستحق المدح والثواب شرعا إلا بتحصيلها، فإن لم تكن هذه الظواهر التى تشاكه النصوص دليلا فلا يصح دليل بعد ذلك، كيف وما صح الإجماع على كفر اليهود والنصارى إلا من هذه الآى، لما تضمنت من جردهم الرسالة بعد علمهم بصحتها. ويعضد ذلك من السنة قصة أبى طالب: جاء فى الخبر أنه لما حمى

(١) [محمد: آية ٣٢].

(٢) [محمد: آية ٦٥].

(٣) [الأنفال: آية ٦].

(٤) [البقرة: آية ١٠٩].

(٥) [البقرة: آية ١٤٤].

(٦) [النساء: آية ٦٥].

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنزل عليه: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ (١)، فقال: ﴿يا عم نزلت فيك آية﴾ ثم قصها عليه، فانشد أبياتا يقول في آخرها:

ودعوتني وزعمت أنك صادق فلقد صدقت وكنت قبل أمينا

لولا الملامة أو حذار مذمة لوجدتني سمحا بذاك يقينا

يعنى لسمحت لك بظاهري كما علمت بقلبي، فقد أقر بصدقه في دعواه وأمانته، إلا أنه لم يتلفظ بالكلمات، وضح أنه من أهل النار بالخبر والإجماع.

## فصل

فإن قال: فبم يجب على هذا الواجب؟ أبالعقل أم بالشرع؟

قلنا: بالشرع، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (١)، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرِكُمْ مَا يَنْذِرُ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿لَوْلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (٣)، وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُتَفَكِّحِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (٤)، يعنى الرسول - عليه السلام -، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٥)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (٦). فخرج من مضمون ذلك أن الإلزام بالشرع لا بالعقل، فإن العقل

(١) [الإسراء: آية ١٥].

(٢) [فاطر: آية ٣٧].

(٣) [النساء: آية ١٦٥].

(٤) [البينة: آية ١].

(٥) [الملك: آية ٨].

(٦) [فاطر: آية ٢٤].

ضرب من ضرور العلوم - كما تقدم ، والعلم إنما هو كاشف لا مرجح، وإنما يقع الترجيح للأمر الناشئ باختياره إيقاع أحد الجائزات، ولا سبيل للعقل إلى ذلك. ولو كان العقل مستقل بترجيح عبادة مخصوصة مع جواز التكليف بخلافها، لجاز أن يرجح جميع العبادات لكونها متساوية في الترجيح، وفي هذا تعطيل النبوات، واستقلال العقل بالشرائع، وعدم الحاجة إلى مرجح، وهذا قول البراهمة المنكرين للنبوات، فإنهم زعموا أن لاحكم إلا للعقل.

## فصل

### [لا يقبل قول من غير دليل]

فإن قيل: أنتم تزعمون أنه لا يقبل قول من غير دليل، وأن قبوله معلوما من تكليف ما لا يطاق، وأن الله تعالى رفع الحرج في ذلك فقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وما في وسع عاقل أن يعلم وجوب النظر عليه بمجرد دعوى النبي قبل ظهور معجزته، فإذا كان العقل لا يرجح - على زعمكم - والشرع لما ثبت بعد، فمن أين يتلقى العلم بالوجوب؟

قلنا: هذا تلبيس وتمويه منكم يجر إلى تعطيل الشرائع، فإننا لم نلزمكم العلم بالوجوب قبل ظهور المعجزة، وإنما ألزمناكم النظر في المعجزة فقط، فإذا صحت فحينئذ تلزمون العلم بالوجوب.

فإن قال: فكيف تلزمون العقلاء أمرا لم يتحقق إلزامه؟

قلنا: إذا علم السيد إلزام عبده، فلا يتوقف الإلزام على علم العبد به، ولو توقف الإلزام على علم المكلف - على زعمكم - لم يلزم الكافر الذي نظر ولم يعلم صحة النبوة تكليف، لكونه لم يعلم الإلزام، وأنتم تأبون ذلك. وهذا إلزام لا محيص عنه، وإنما ورطهم في هذه النكبة ذهابهم إلى تحسين العقل وتقبيحه الذي فرغنا من إبطاله آنفا باستحالة الترجيح المتقدم ذكره

الذى يرجع إلى العقل . ونحن نعلم - مع ذلك - أن الله تعالى أن يعذب عباده بعدا من غير نذارة، وأنه تفضل بالإندار وأنه ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾<sup>(١)</sup>.

ودليلنا على صحة ما قلناه أمر يساعدوننا عليه وهو استحالة الآلام واللذات على الرب سبحانه، وإذا صح ذلك فمن أين يجب عليه فعل الحسن وترك القبيح؟ فكيف يقيسون الشاهد بالغائب من غير أمر جامع بينهما؟ فإن قصارى ما استروحتم إليه شاهدا إنما هو التألم بالذم والتلذذ بالمدح، فمن لا تجوز عليه هاتان الصفتان فمن أين يعقل في أفعاله حسن أو قبيح من جهة العقل؟ وسيرد عليهم في هذه المسألة في موضعها - إن شاء الله تعالى -.

قال تعالى: ﴿ قَدَّمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا وَلَا يَخَافُ عِقَابَهَا ﴾<sup>(٢)</sup>، أى لا يبالي بمن ذم ولا بمن مدح، وقال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿ مَا يُدُلُّ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾<sup>(٤)</sup>، انظر كيف نبهك أن المتصرف في ملكه، لا حجر عليه ولا لوم. وجاء في الصحيح عنه عليه السلام في حديث القبيضتين: «هذه للجنة ولا أبالي وهذه للنار ولا أبالي»<sup>(٥)</sup>، وفي حديث آخر: «وإن عمل أى عمل»<sup>(٦)</sup>، فاین تحيدون یا حثالة الفلاسفة، یا خصماء الله على خلقه، لا لعا لعثرتكم ولا إقالة.

(١) [الأنبياء: آية ٢٣].

(٢) [الشمس: آية ١٤-١٥].

(٣) [فصلت: آية ٤٦].

(٤) [ق: آية ٢٩].

(٥) رواه أحمد.

(٦) جزء من حديث رواه الترمذى (سددوا وقاربوا .... الحديث).

## فصل

### [العلم والنظر]

**فإن قيل:** أراك أطلت أنفاسك في هذه المسألة أيضا ولم تختصر - كما شرطت -.

**قلنا:** فعلنا ذلك لمس الحاجة إلى هذه المسألة من وجهين:

- أحدهما أنه من الغيالات عندهم وهي المسماة مسألة «الدور».

- والثاني لانتفاع المسترشد بتقدم فهمهما عند كلامنا في خلق الأعمال ونفوذ الإرادة - إن شاء الله تعالى -.

**فإن قيل:** فإذا صح أن العقل لا يصح به ترجيح ولا تكليف، فمن أين تلزمون هذا التكليف من الشرع؟

**قلنا:** ذهب بعض أصحابنا إلى أنه يلزم من مجموع آي من الكتاب وأحاديث صحاح.

فأما الآي فمثل قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، وإن كان الخطاب خصوصا، فالمراد به العموم كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا

(١) [محمد: آية ١٩].

(٢) [الطلاق: آية ١].

(٣) [هود: آية ١٤].

(٤) [الرعد: آية ١٩].

(٥) [النحل: آية ٢٧].

يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَنْبَاءَ ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ ﴿٢﴾، والعمى هو الجهل، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ ﴿٣﴾، والبصيرة: العلم، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ﴾ ﴿٤﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ﴿٥﴾، وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ ﴿٦﴾، وقال تعالى: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ ﴿٧﴾، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ ﴿٨﴾، [وقال تعالى] ﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ ﴿٩﴾... إلى غير ذلك مما عقله الحاطر.

وأما السنة فحديث معاذ إذ بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن في قوله: «فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله...» ﴿١٠﴾، وفي هذا الحديث تشبيه على أن المعرفة أول الواجبات. ولئن كان المقصود به الإقرار باللسان، فالإجماع منعقد على أنه لا يقبل إلا مع الإقرار بالقلب، وإقرار القلب مرتبط بالعلم، وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - حيث قال له رسول الله ﷺ: «من لقيت من وراء هذا الحائط شهيد أن

(١) [الزمر: آية ٩].

(٢) [الإسراء: آية ٧٢].

(٣) [يوسف: آية ١٠٨].

(٤) [الروم: آية ٥٦].

(٥) [فاطر: آية ٢٨].

(٦) [آل عمران: آية ١٨].

(٧) [الروم: آية ٢٢].

(٨) [العنكبوت: آية ٤٩].

(٩) [المائدة: آية ٨٣].

(١٠) متفق عليه.

لا إله إلا الله متيقنا بقلبه فبشره بالجنة<sup>(١)</sup>، واليقين: العلم... إلى غير ذلك من الأخبار.

وأما إيجاب النظر والاستدلال من الكتاب فعدد لا يحصى، حتى قالوا: إنه نيف على ستمائة وستين موضعاً. على أن إلزام العلم يكفى في إلزام النظر، لكون العلم لا يحصل - على ما تقدم - إلا بالنظر، وما لا يتأتى الواجب إلا به من المكتسبات فهو واجب.

ومن الأئمة - رضى الله عنهم - من استدلل على وجوب العلم والنظر بالإجماع، كالاستاذ أبى إسحاق، والقاضى، وأبن فورك، وأبى المعالى، وغيرهم. وقالوا: اجتمعت الأمة على أن العلم بالله تعالى واجب، وهو لا يحصل إلا بالنظر والاستدلال، وما لا يصح الواجب إلا به فهو واجب.

## بَاب

### الكلام في المقدمات الموصلة إلى العلم بالله تعالى

#### وصفاته العلى وأسمائه الحسنى.

اعلم - رحمك الله - أن الله تعالى لا يعلم بحاسة ولا بضرورة ولا بإلهام ولا بتقليد، ولا يكمل دون المعرفة به إيمان، ولا يقبل الله العبادات - ظاهرا ولا باطنا - إلا ممن عرفه على ما يجب له من صفات الكمال، ويستحيل عليه من أوصاف النقائص، وما يجوز له أن يفعل في مخلوقاته.

وقد تقدم الكلام في أقسام العلوم سوى الإلهام، ولم أعدده في السبعة الأقسام لكونه داخلا في القسم الضروري، والقائلون به قوم لا خلاق لهم أيضا، وهم من الصنف المدعى التصوف حيلة على أموال العوام من الرجال والنسوان. فيقول أحدهم: «جعت وواصلت والتزمت قعريتي، فالهمني الله معارف بأحدثه، ثلج بها صدري وأراحني من كد النظر في علم القشور» - يعنى به ما نحن بسبيله - ويدعى أعلى مقامات المعرفة التى أشار إليها أرباب القلوب - رضى الله عنهم - ويستشهد بما جاء عنه ﷺ: «من أخلص لله أربعين صباحا... الحديث»<sup>(١)</sup>، فإذا طوِّب بالعبارات حاص عنها بأن يقول: «هى أعلى وأشرف من أن يفصح بها»، وأيضاً «إن أفهامكم لا تصل إليها»، فيموهون بها على العوام، ليشتروا بها من دنياهم ما يبيعون به آخرهم.

فأول ما يطلب به هؤلاء السفلة، ردهم على كتاب الله تعالى فيما تضمن من الأمر بالنظر والاستدلال فى العدد الذى تقدم ذكره، وما أثنى به على التدبرين المتفكرين والمعتبرين والمتوسمين، وما وعدهم به من المثوبات ورفع الدرجات، وما أوعدهم به تاركى النظر من الذم والعقوبات. فثلث كانت

(١) أخرجه أبو نعم في الحلية.



الحقائق تحصل بالإلهام - على زعمهم - فلا فائدة في الحض على التدبر من الله تعالى، وأقل ما يلزم به هؤلاء الملاعين تعطيل كتاب الله والرد عليه.

ثم نقول لهم: علم البدائيه ما يتساوى فيه العقلاء، ونحن ما علمنا ما ادعيتهموه ولا ادعاه عاقل يحتاط على عقله. فإن قال: خرقت لى العادة بالمقدمات التى قدمت.

قيل له: باطل، فإن هذه الدعوى تؤدى إلى غاية الكرامة، وقد أجمع المحققون أن الكرامة لا تثبت إلا بعد الاستقامة، التى لا تحصل إلا بمقدمة العلم، الذى لا يحصل إلا بالنظر والاستدلال.

وما احتج به من الحديث فلا حجة فيه من وجهين:

أحدهما: أنه ليس فى الصحاح، والثانى: بأنه - عَلَيْهِ السَّلَام - قال: «من أخلص» والإخلاص لا يكون إلا بعد تحصيل العلم، لأن من لا يعلم وحدانيته تعالى وانفراده بالخلق والأمر، كيف يخلص له وهو يدعى العلم قبل حصول الاستقامة، وقد جاء عنه عليه السلام: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم»<sup>(١)</sup>، وهذا يدعى الوراثة قبل النعم.

وأقرب ما يرد به على هذا المغالط أن يقال له: ما تقول فيمن يدعى دعواك من النصارى على الوجه الذى ذكرت حرفا بحرف، ثم يقول: ألهمت فتلج قلبي بأن الله ثلاثة، فإن طالبيته بالتفسير قال: أنت عريض القفا، والأمر أعظم من أن يباح به لك، فيقع لهم البهت والتمانع عند ذلك. فكل ما ادعيت من الإلهامات عارضك بنقضها، فلا تجد جوابا.

ولولا رعاى من الطعام ينخدعون بقول هؤلاء الأوباش، لكان الإضراب عنهم أولى. وكل ما استوعبناه من التنبيه فى هذه المقدمات إنما هو طمع فى إرشادك وتحفظ واحتياط عليك أيها المسترشد من هذه الفتنة العمياء التى شملت الأكثر فى هذا الوقت المنكوب.

(١) أخرجه أبو نعيم فى «الحلية»، وضعفه الألبانى فى سلسلة الأحاديث الضعيفة ج١ ص ١١١.

## باب

## الكلام فى المقدمة الأولى المتضمنة:

## إثبات العلم بحدث العالم،

## وهى مشوبة بالمقدمة الثانية التى تتضمن:

## العلم بإثبات صانعه والرد على النفاة المعطلة من أوجه مختلفة.

## فصل

## [العلم بالجواز المطلق]

فاول ما ينبغى أن ينبه عليه قبل الخوض فى هذه المسألة، وهو قطب العقل، وأسه الذى يثبت عليه كل كل النظر، ويلجأ إليه فى مازق المشكلات، وهو العلم بالجواز المطلق الذى هو هدية الله تعالى إليك من غير واسطة نظر ولا حاسة، وعليه يدور ركن التفكير الذى أحالك الله تعالى عليه فى كتابه - كما تقدم - فما من شئ تدركه من الأشكال وتقدره من العلل والأحوال إلا وهو يجوز لك وقوعه على خلافات لا ينحصر عددها. فتتظر إلى القطع المتجاورات، والشجر، والنبات، وتفاصيل الجنات المختلفة، كيف تسقى بماء واحد ليس فيه خلاف - كما قال تعالى -، ثم تختلف ألوانها وطعومها وروائحها وأشكالها اختلافا لا ينضب ولا يتعدد.

ثم تنظر إلى الحيوانات تناسلت من ماء واحد يخرج من بين الصلب والثرائب، ثم تختلف أشكالها وألوانها وأصواتها اختلافا لا ينحصر، فترى مثلا ألف بقرة صفراء، وألف بعير أورك، وألف نعجة بيضاء، وألف عنز أعقر، كل نوع متساو فى شكله ولونه، ثم تميز كل واحد منها فى جنسه وتفرق بينه وبين قرينه تفرقة ضرورية بقرينة حال اختص بها لا يمكنك أن تعبر عنها.

وكذلك تنظر إلى الآدميين فترى مثلاً ألف رجل، كل رجل منهم أبيض، أكحل، أعين، أبلج، أفلج، كأنما صُوروا في قالب واحد، مع تماثل الجواهر وتماثل البياض، ثم تميز كل واحد بخاصية تعلمها ضرورة ولا يمكنك التعبير عنها. وكذلك ألف أسود، أزرق، وألف أسمر، إلى غير ذلك، حتى لو جمع لك أهل الأرض من يوم خلق آدم إلى يومك هذا إلى يوم القيامة، لظهر لك على كل وجه علامة تميز بها كل إنسان منهم على الخصوص ميزاً لا تستريب فيه. وكذلك أصواتهم، حتى لو جعل لك ألف إنسان مثلاً فمن تقدم لك سماعه خلف حجاب ثم تكلموا لعلمت كل واحد منهم بصوته، والأصوات تخرج على مخرج واحد من جنس واحد. ثم إن التمييز مختص بالوجوه، حتى لو قطع رأس ولد إنسان لم يميز جسده.

وفي ضمن هذا التخصيص رحمة عظيمة لبني آدم من الله بها عليهم، فإنه لولا ذلك لامتدت أيدي الناس إلى أموال الأغيار وإلى حرمهم، ولم يدر المالك من غير المالك، ولا البعل من غير البعل، ولا الولد من الوالد، ولا العبد من السيد، وكان يؤدي إلى فساد النسل وإهلاك الأموال، لا سيما لنفوس جبلت على الظلم والشرور، كما قال أبو الطيب:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم  
وهذه الحالات المختلفة تبين لك أنواع الآلام واللذات في نعيم الجنة وعذاب النار، إنها سلسلة بأنواع مختلفات إلى الأبد.

فانظر - أيها اللبيب الفطن - لهذا الأمر العظيم الذي تاهت العقول الراجحة في كلفيته حتى تعلم معنى قوله عليه السلام «إن في الجنة ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»<sup>(١)</sup>. فسبحان من خلق على غير مثال إلى الأبد.

ثم تنظر إلى الجبال، فترى أعلى من عال، وأدنى من دان، وأمد من

(١) رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بالفاظ مختلفة والبرز والطيراني في الأوسط.

مديد، وأعرض من عريض، ثم تنظر إلى أعماقها فتجد فيها جددا بيضا  
وحمرا مختلفا ألوانها وغراب سودا - كما قال تعالى .

وكذلك المعادن: عروق من حديد، وعروق من نحاس، وفضة،  
وكبريت، ورمصاص، إلى غير ذلك، ومياها مختلفة الطعوم والروائح.

ثم ترفع رأسك إلى السماء فتري قبة مضروبة نصف دائرة لا ترى فيها  
عوجا ولا أمتا: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾<sup>(١)</sup>، مختصة بلون الزرق،  
وفيهما كواكب على ألوان مختلفة، وأشكال مختلفة كبار وصغار، وأكبر  
وأصغر، من نجم السماء إلى قرص الشمس، وهي مع ذلك مختلفات الحركات  
في البطء والسرعة من القمر إلى زحل، ومختلفات الجهة شرقا وغربا،  
ومستقيمات إلى جهة المشرق كالشمس والقمر، وحينما مقهقرات إلى المغرب  
في وقت، ومستقيمات إلى المشرق في وقت، ومستقيمات إلى المشرق في  
وقت، ومستقيمات كالمنازل والعيوقات من المشرق إلى المغرب.

وكذلك تنظر إلى الجو فتراه يبيض في وقت، ويسود في وقت، ليلا  
ونهارا وفجرا وشفقا: ولو ترك أحدهما لبقى سرمدا كما أخبر تعالى .

وكذلك تنظر إلى السحاب فتراها مسخرة بين السماء والأرض بيضا  
وسودا وحمرا، ومنها مثقلة بالماء، ممسكة في الهواء، من غير عمد ولا معلق،  
وتجري متسابقة كاجاويد الخيل في مضمار السباق بغير سوط ولا مهماز .

**فإن قال: تسوقها الرياح.**

**قيل له: ومن يسوق الرياح؟ فإن ادعى سائقا آخر، فاطلبه بالتسلسل**  
في السابقات، وأيضا إنها لو ساققتها الرياح سوق الطبع لمرت على وتيرة  
واحدة، ولم تختلف، ولم تتناوح. فإن ادعوا حياتها - كما ادعوه في  
الكواكب والأفلاك - فاطلبهم بجحد الضرورة، فإننا نعلم أن السحاب ليست  
حية، كما نعلم أن الدخان ليس بحي، فإننا نجاورها في حوالق الجبال كما  
نجاور الدخان.

وكذلك تنظر إلى الأمطار فتراها تنزل منفصلة كأنما خرجت من غريال، رحمة من الله - تعالى -، ليلا تنزل دفعة فتهلك البناء والنبات وبعض الحيوانات، ثم هي مع ذلك في النزول على أنواع مختلفة كما قال امرؤ القيس فدفعهما سكب وسح وديمة ورش وتوكاف وتنهملان

فليت شعري من يفرقها هذا التفريق، ويقدرها هذا التقدير، ويقدم بعضها في الثول ويؤخر بعضها، والماء ثقيل، والثقل عندهم ينزل بطبعه؟ ولبت شعري من يحملها إلى بلد ميت فتنزل فيه ماءها وقد مرت على بلد حي ولم تنزل؟!

فإن قيل: أضغطها غيرها ولم تضغطها هي، فيقع التمانع لتساوي الأجسام في التحيز.

فإن قال: أعانه عليها مضغط آخر، طالبناء بالتسلسل في مضغط المضغط.

ثم ترى المطر ينزل في أرض يابسة صلبة، فتتهتز، وتربو، ويندفع بوسميتها<sup>(١)</sup> مرة واحدة على أشكال وأنواع من الألوان يسبح بقلبك في ثبح بحر من المجازات لا ساحل لها، فاعتبروا يا أولى الأبصار.

أيها البصير المتعامي، أيها السميع المتصام، أيها العاقل المتحامق، أترى أحلتك على أمر غامض عن عقلك أو غائب عن حسك؟ أترى الذي رزقك العقل أحالك على ما لا تتمكن من معرفته؟! أتراه كلفك ما لا تطيق حمله؟! هيئات، [فاحذر]<sup>(٢)</sup> فجاء الموت، فراجع بصيرتك قبل البون لئلا تقول: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾<sup>(٣)</sup>، فتجيب ب: «كلا»، أي لا رجوع ولا إقالة: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) هكذا في الأصل وهو يقصد النبات وربما وقع تصحيف من الناسخ.

(٢) ليست في الأصل

(٣) [الله... آية ١٠]. (٤) [سبا: آية ٥٤].

ولتعلم أن كل ما فصلت لك مما سبق من الاعتبار، فقد نبهك الله تعالى عليه وأمرك به في شطر آية، ثم وعظك بغيرك في الشطر الثاني، فقال تعالى: ﴿قُلْ اَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

### فصل

**فإن قيل:** قد زعمت أن ثمرات هذه التفاصيل المختلفة من هذه الكوائن الواقعة التي ذكرت ترجع إلى أصول الجواز، ولولا العلم البيدي المتقدم بقضية الجواز لما علمت، فما وجه ذلك؟

**قلنا:** لأن العلوم بخصائص أوصافها فروع عنها.

**فإن قيل:** وعلى أي وجه تنفر عنه؟

**قلنا:** لأن العاقل السليم الفطرة إذا نظر إليها يقدر وقوعها قبل الوقوع على أشكال وأنواع مختلفة لا تحصى، ومن جملة تلك الأشكال الذي حصلت عليه. فيعلم عند ذلك أن وقوعها في الحاصل، مع تقدير وقوعها على خلافه، إنما وقعت مخصصة، وإذا كانت مخصصة وجب المخصص. مثاله - والله المثل الأعلى -: لو أن عاقلاً دخل دار الفخار فرأى طينا لازبا متعائلا متنيا لعمل الأواني، ثم قدر في نفسه ما يجوز أن يصنع من ذلك الطين من الأشكال لأعيان التقدير، ولعجز عن حصره، وهذا معلوم ضرورة. فإذا جاء في وقت آخر ووجد الأواني قد حصلت على ما قدره بالأمس من الأشكال، اليس كان يعلم ضرورة أن صانع الفخار كان قاصدا لها عند عملها؟ وأنها مخصصة مختارة له من تلك الأشكال المتقدرة، وهو ما رأى الصانع قبل ولا عرفه؟ وكذلك إذا نظر إلى نفسه وأبناء جنسه فرآهم أواني وفخارات صنعت

من ماء واحد متماثل كالطين الواحد المتقدم ذكره . فكيف يستريب أنه لفاعل مختار؟

فأين تحيد أيها الحائد المكابر المثار عن هذا التساوى حتى تجعل بعضه واجبا وبعضه مختارا . ولا محيص لك عنه إلا التوافق والعناد والحرمان ، وقهر القاهر الذى يحول بين المرء وقلبه كيف يشاء .

**فإن قيل :** إذا كان هذا الوضع - كما تقدم - فلم اختلف العقلاء فى هذه الحقيقة ، فعلمها بعض ، وجعلها بعض ، مع تساويهم فى حصول العلم بالجواز ، إذ هو كما زعمت أس العقل وشجرة المعارف ؟

**فنقول :** هم يتساوون فى ذلك العلم كما أخبرتك ، ولولا ذلك لم ينسحب عليهم التكليف على سواء ، لكن تعرضتهم فى هذا العلم أربع مقدمات ، حصلوا عليها قبل تحصيله فحجبتهم عن مقتضى فوائده عند حصوله . فتأمل أيها العاقل المسترشد هذه المقدمات وانظر فيها نظر من يحتاط على نفسه من تهافت الهلكات ، فإنها نادرة ما أرى سبقت إليها ، ولا قوة إلا بالله :

**\* المقدمة الأولى :** وهى قبول قول أمه فى مبدإ نشأته عندما تحصل عنده من أوائل التمييز . تقول له : كل تشيع ، واشرب ترو ، وإياك أن تقرب النار فتحترق ، وإياك أن تقرب الحفرة فتسقط فيها فتهلك ... فلا تزال توصيه حتى يرسخ فى نفسه أن الأمر كذلك .

**\* المقدمة الثانية :** التجربة فإنه يجرب مع مرور الأيام ما قالت له أمه بالذوق عند تمكن التمييز ، فيجده كذلك ، فينتقل من تقليد أمه إلى تجربة حواسه ، وهذه أرسخ عنده من الأولى .

**\* المقدمة الثالثة :** أنه عندما يفهم الخطاب ويخالط المقلدة عند المراهقة ، يسمع منهم أن هذه العوائد المرتبطة واجبة الارتباط ، لاسيما إن

خالط شزيمة من الأطباء الطبيعية الدهرية، وسمع أقوالهم مع ما جرب منهم من علاج أبويه إذا مرضا وعلاج نفسه: إنه فعل كذا على وجه كذا برئ من الله حتما، ففعل فبرئ، فزاد طمانينة بمذهبهم، ولهج بأقوالهم في الداء والدواء، كما لهج بقول أمه من قبل في فائدة الغذاء والتحفظ من الأذى.

\* المقدمة الرابعة: إن العادة جرت لنا في الانس باول الحاصلات من المعتادات، حتى يرى الإنسان في حال كبره يميل إلى ما تعود في أول نشأته وبدء أمره، حتى تراه يحن إلى زمن طفولته، ومسقط رأسه، ومعاهد شبيبته، وبلده، وخلاته، مع علمه بأنه لم يكن على صواب في أفعاله، ولا كان موطنه أحسن الاوطان ولا خللاته أحسن الخلان. ولكن رعونة في النفس ملازمة لاستحسان سابقة الأمور، ولم يزل الناس على كر الدهور ومر العصور يحتنون إلى ذلك، كما قيل:

لكل امرئ من دهره ما تعودا .....

وينظمون في ذلك ما يعللون رعونتهم. قال قائلهم:

معاهد كنت أهواها وآلفها      أيام كنت على الأيام منصورا  
[وقال آخر]:

علاقة حب لج في زمن الصبا      وأبلى وما يزداد إلا تجددا  
[وقال آخر]:

بلاد بها عق الشباب تيمتى      وأول أرض مس جلدى ترابها  
وقال آخر:

أتذكر أيامنا بالحمى      وأيامنا بذوى الأعصر  
[وقال آخر]:

أيام كانت للسرور تعدما      ولها علينا حرمة وذمام



وقال آخر:

وحب أوطان الرجال إليهم      مآرب قضاها الشباب هنالكا  
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم      عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا  
وقال آخر:

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى      ما الحب إلا للحبيب الأول  
كم منزل في الأرض يألفه الفتى      وحينئذ أبدا لأول منزل  
وكثير ما قيل في هذا المعنى - كما علمت - وحسبك ما تعلم من  
نفسك وشجيتك في هذا الفن .

فإذا جاء العقل بعد رسوخ هذه المقدمات في القلب مع تمكن الوسواس  
والقليات شياطين الإنس والجن، وجدا المحل قد نغل بها، ومتى يرفع النغل؟  
فإن من الله عليه عند الإدراك بالتوفيق إلى سواء الطريق - مع ما قرع مسمعه  
من دعوة الرسول ﷺ، وحشاً نار الفكر عزم الوعيد - رجع إلى العلم  
بالإمكان كما تقدم، ونظر في وقوع بعض الممكنات مخصصة، فحينئذ  
يطرح ما بيده من تلك المقدمات الوهميات، ويتمكن من العلم بتفاصيل  
الممكنات من المجوزات، فيشهد له الوجود بالتخصيص والخصص شهادة  
لاترد، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(١)</sup>، أي  
يشهد بلسان حاله أنه مروبوب مقهور مخصص لفاعل مختار ﴿وَلَكِنْ لَا  
تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> - أيها الجهلة الأغمار - وإن سبق عليه الكتاب  
بالشقاوة، وبقي في رخصاء وهمياته وغمرات تقليده للعوائد - كما تقدم -  
أخذ يقارع تلك الحقيقة بسلك الوهميات المتقدمة، مع ما يليق به عليه  
شياطين الجن والإنس - كما ورد في الكتاب<sup>(٣)</sup> - فتنتج له شكوك واضطراب

(١) [الإسراء: آية ٤٤].

(٢) [الإسراء: آية ٤٤].

(٣) [الأنعام: آية ١١٢].

فيضيق صدره بتررده من شك إلى شك، ومن غم إلى غم، قال تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجْجٍ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾<sup>(١)</sup>، فهذه الظلمات هي الشكوك المتلاطمة، مع ما يقارنها من الآلام جاء عنه عليه السلام: «إن الله جعل الروح والفرح في الرضا واليقين، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط»<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فلا تظن - رحمك الله - أن قلب الكابر ساكن وادع بشكوكه، لا والله، فلا تجزع وإنما يسلج القلب برد اليقين، وإذا كان القلب يطمئن بالسكون، فأي مزية للعلم - إذن - ١٩

فبهذه الأسباب تصح التفرقة بين العقلاء الموفقين واخذولين. فنعوذ بالله من عقل يكون وبالا على صاحبه. فمن هذه حاله إن هم إلا كالأنعام، بل هم أضل سبيلا، وذلك أن الأنعام لم تعط آلة النظر فلم تنظر، وهؤلاء مكثوا من الآلة وعطلوا الفكر فهم أضل.

فهذا - رحمك الله - تنبيه جعلى على إثبات حدث العالم من جهة الجواز، والجائز المستند إلى العقل والنقل. أما استناده إلى العقل ففيما قدمناه من فائدة العلم بالجواز، ووقوع بعض الجائزات المختصة على وجه من الوجوه الجائزة عليها. وأما النقل فمما أحالك الله تعالى عليه فى الآيات المتقدم ذكرها، من الأمر بالنظر فى تفاصيل الموجودات المحدثات، ونيهك فيها على استدلالات جمليات يستدل بها الجمهور، ولا يسع جهلها ربات الحدود، وما أنباك على استحالة وجوب ارتباط العوائد تبيينا يريح قلبك من داء

(١) [النور: آية ٤٠].

(٢) رواه الطبراني فى الكبير وفيه خالد بن يزيد العمرى وهو منهم بالوضع.

(٣) [الحج: آية ٣١].

الاضطراب فيها سبق لك من المقدمات الأربعة - إن شاء الله تعالى - ، بدليل لا يحتاج معه إلى تطويل .

وذلك أن الوجوب العقلي هو صفة نفس للواجب ، لا يحتاج إلى شرط ، ولا يخل به مانع ، كتحيز الجوهر ، وسوادية السواد ، وعلمية العلم التي لا تعقل إلا كذلك ، وليست بجعل جاعل ولا بحكم حاكم . فلو كانت النار مثلاً تحرق بطبيعتها مع صحة تماثل الجواهر ، لأحرقت كل ما جاورته ، ولم تتوقف على شرط ولا سبب - كما قدمناه - في الواجبات . ونحن نرى بعضها يحترق بمجاورتها ، كالخشب ، والقصب ، وبعضها لا يحترق ، كالماء ، والطين ، والياقوت الأحمر ، ووبر السمندل ، ... إلى غير ذلك ، وبعضها يحترق بسرعة كالخشب ، وبعضها ببطء كالحجارة ، ... إلى غير ذلك . وكذلك القول في اعتماد الثقل ، فإنه واجب عندهم ، فإذا كان ذلك فيجب أن تعتمد الأرض على ما تحتها ، وكذلك ما تحت التحت ، ولا بد من غاية ، فإن أبعاداً لا تنتهي محال . فإذا استغنى الأسفل عن الاعتماد فأحرى أن يستغنى بالأعلى ، فثبت أن اعتماد الثقل على ماتحته عادة ، وكذلك القول في سائر المعتادات . فإين الإيجاب ؟ وهذا قاطع لا يحتاج إلى طول تأمل .

## فصل

### [إثبات حدث العالم من الوقائع]

**فإن قيل :** قد نهتم على الاستدلال بالتخصيص المبني على أصل العلم بالجواز على حدث العالم ، فما وجه الاستدلال على إثبات حدث العالم من الوقائع ، فليس كل الناس يتفطن لما ذكرت من الاستدلال المبني على أصل الجواز ؟

**فنقول :** قد شهد العقل بتماثل جواهر العالم ، وشهد الحس بتماثل أجسام ما نراه من أجسام العالم : أرضاً ، وسماً ، وناراً ، وماء ، وسحاباً ، وهواء ،

لتساويهما في التحيز، والقبول، والمضاء في الجهات والمساحات، وقبول التشكيل والتقدير... إلى غير ذلك. وسنمكّل القول في ذلك عند الكلام في حدود الماثلة والمخالفة إن شاء الله. ثم إن منها ما نطلع على أحداثها ووقت حدوثها وعلى عدمها ووقت عدمها، ومنها ما نطلع على إحداثها ووقت إيجادها ولا نطلع على عدمها، ومنها ما نعلم إيجادها ضرورة وقت إيجادها ولا نعاين، ومنها ما نعلم حدوثها بالاستدلال وإن لم نره حساً، ومنها ما نعلم حدوثه بالاستدلال عليه بمثله كالارض والسماء والكواكب، فهذه جملة ما نراه ونحسه.

وأما ما لم نره وأخبرنا به الأنبياء - عليهم السلام - مما فوق السماء وتحت الثرى، فنستدل على جوازه بالفعل، وعلى وقوعه بالخبر الصدق، المقصود بالمعجزة - إن شاء الله - إذا شرعنا في الكلام في المعجزات.

فأما ما نحس حدوثه وقت حدوثه وعدمه وقت عدمه فهو السحاب والنار. فإننا ننظر إلى السماء صاحبة، ثم نعاين جسم السحاب ينتشر ويتزايد شيئاً بعد شيء، ثم ينتقل إلى أوج السماء، ثم يأخذ في النقص والتلاشي حتى ينعدم البتة. وكذلك سقط الزند عند الاقتداح ينشأ، ثم يزيد بالضمram ويدب فيه بزيادة أجزاء آخر من جنسه تخلق معه. فكل ما مر بالضمram يزيد حتى تذهب أجزاء الضرام، فتتعدم هي وضمramها. وهذا بين لا خفاء به، وجاحد هذا جاحد للضرورة. وغايته أن يدعى أنها أجزاء الهواء تحدث فيها أعراض هي اللون وحرارة ويبوسة وإحراق ما جاورها من الأجسام فتذروه إذ ذاك. فإذا انعدمت تلك الأعراض في ثانی حال لم ندر كمها، ويبقى جسم الهواء على ما كان عليه قبل.

قلنا: هذا قول لا يفيدك فيما نحن بسبيله، قلت بقدم العالم أم بحدوثه.

فإن قلت بحدوثه، فانت معنا ونحن نشاهد حدث الكل، فلا مشاحة

بيننا فيما يحدث، وتبقى عليك الطلبة في إثبات دعواك. وإن قلت بقدمه وخالفنا في حدث الجواهر، فقد أقررت بحدث الأعراض، وعدم اضدادها من جسم الهواء عند وجودها لاستحالة اجتماع الاضداد. وهذا بعينه دليل حدث العالم لحصول تغير جسم الهواء وتبدل الاحكام عليه في وقت دون وقت، فقد أقررت بالحدوث والعدم وهو غاية مطلبنا في هذه المسألة. وكذلك القول في حدوث السحاب أيضا وعدمه حرفا بحرف. وأما الماء الذي ينزل من السحاب فنعلم حدوثه بالضرورة، وإن لم نشاهد حدوثه، وكذلك حدوث الرياح وتصريفها في الجهات.

فإن زعم أن أبخرة السحاب ترفعه من البحور بواسطة حر الشمس.

قلنا: هذا باطل على مذهبكم من أوجه، أقربها أن الماء عندكم عنصر واحد، وهو يسفل بطبعه، فكيف غيرت طبعه السحاب والشمس حتى رفعت، وليس رفع السحاب والشمس له بأولى من حطه هو للسحاب وللشمس بطبعه؟ ولو سلم لكم ذلك الرفع لبقيت عليكم الطلبة لاى شيء رفعت العذب ولم ترفع الأجاج، والماء عندكم عنصر واحد؟ وكذلك رفعت بعض الماء دون بعض، وهي ترفع بطبعها والطبع لا يختص؟ فلم يبق إلا الحدوث، فبطل ما عولوا عليه من الرفع.

فإن زعم الخصم أن جسم الهواء يعود ماء بأعراض تطرأ عليه، طالبا بالضرورة المتقدمة في السحاب والنار حرفا بحرف. ومن الأجسام ما يتزايد عادة بالإضافة إلى أصله، كالبدور في الجمادات، والمنى في الحيوانات، فإننا نعلم ضرورة أن حبة البر مثلا لم يكن فيها سوق، ولا ورق، ولا سنبل، ولا حب، ثم تبرز هذه الأشياء بمجاورة هذه البدور بعد أن لم تكن، وكذلك سائر البدور والنوى.

وكذلك المنى نعلم بالضرورة أنه لم يكن فيه عظم، ولا لحم، ولا عصب، ولا شعر، ثم وجدت هذه الأشياء بمجاورة الرحم بعد أن لم تكن، ويستحيل أن تكون فيه حبة يقة، لاستحالة تداخل الأجسام.

فإن قالوا: هو حاصل بالقوة التي ادعوها.

قلنا: هذا جحد للضرورة في ادعاء ما لا يعلم بضرورة ولا بدليل. فإننا نعلم بالضرورة أن ليس في النواة نخلة، ولا في البيرة سنبلة. ولو سلمت لكم القوة التي ادعيتكم لقليل لكم: فلم أوجبت في وقت دون وقت، وهي عندكم أزلية توجب بنفسها - يا أحلام العصافير!! -

وقد بين لنا ربنا هذه الكيفيات بياناً كافياً شافياً في شطر آية، قال تعالى: ﴿وَأَخْبَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مِّمَّا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾<sup>(١)</sup>، شبه لنا تعالى خروج نباتنا من الأرحام بواسطة المني بخروج النبات من الأرض بواسطة الماء، وكذلك خروجنا من القبور مرة أخرى، وقد جاء في الخبر: «إن الله تعالى إذا أراد إخراجنا من الأرض أمطر علينا ماء كمنى الرجال»<sup>(٢)</sup>، وكل هذه الوسائط عادة محضة لا وجوب - تعالى أن يفعل بالآلات - فهذه - رحمك الله - جملة ما نعلم حدوثه بالحس والضرورة.

وأما ما نعلمه بالاستدلال من حدوث الأرض والسماء والكواكب، فنستدل عليه بالاكوان التي هي «الحركة والسكون والاجتماع والافتراق»، فإن إثبات هذه الأعراض يستند إلى الضرورة. أما الأرض، فإننا نعلم أن كل تربة منها وكل حجر من جبالها نقتطعه منها أثناء الليل والنهار ونصرفه في منافعنا كيف نشاء، ومعلوم قطعاً أنه لم يفارق جنسه إلا بحركة حدثت فيه وسكنة عدمت منه، ومعلوم قطعاً أيضاً أن الذي لم نقتطعه في جواز الحركة كالذي تحرك، إذ الجائز كالواقع. فقد ثبت تغير الأرض بالاكوان وتشيجنا بعد الرسوخ والالتئام. فكيف يتغير القديم الأزلي بتبدل أحواله بالجذاب والاخترام - يا سفهاء الأحلام؟! وكذلك القول فيما يطرأ عليها من سائر الأعراض كالألوان والطعوم والروائح... إلى غير ذلك، فإن طعومها مختلفة

(١) [سورة ق: آية ١١].

(٢) رواه الحاكم مع الاختلاف في اللفظ.

وكذلك ألوانها. وقد غالطوا في ألوان الأرض فقالوا: إنما اختلفت ألوانها بالطوفان، فهو الذي خلق تربتها وكان قبل ذلك كل إقليم بلونه متحدا على حياله، لاجل ما قابله من البروج والكواكب. فأكذبهم الله تعالى في بعض آية فقال: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (١)، والجبال لم يعد عليها الطوفان، فأي ما زعموا؟ لكن الغريق بما يرى يتشبث. ويحتمل أيضا أن يكون ردا عليهم في ادعائهم أن الأرض عنصر واحد، فنبه تعالى أنها مختلفة الألوان كالمركبات على مذهبهم، فهو رد عليهم في ادعاء الاتحاد وإثبات التخصيص.

### فصل

وأما السماء التي لم نصل إليها ولا سلطنا عليها، فإن حدثها - بحمد الله - أبين لكونها متحركة.

والاستدلال للعوام بالحركات أوضح من الاستدلال بالسكون، فإن حدوث الحركة يعلم ضرورة لكون الجزء يقطع بها حيزا بعد حيز ومعلوم أن الحركة التي يقطع بها حيزا ليست هي التي يقطع بها حيزا آخر، فلا بد للحركات من بدآت وخواتم. ورب تخيل لجاهل في السكون أنه حال يرجع للجوهر ليس بزائد عليه، فإذا تحرك تبين له أن السكون معنى زائد لاستحالة العرو عن النقيضين.

فإن قيل: ولعله كان عاريا ثم طرأت عليه الحركة فتحرك بها من غير سكون سابق.

قلنا: باطل، فإننا نعلم ضرورة أنه تغير عند طرو الحركة عن حالة كان عليها، فلا يخلو أن تكون تلك الحالة لنفسه أو لزائد، ومحال أن تكون

لنفسه، لأن نفسه كانت قبل الحركة وبعدها، ولو تغيرت صفة نفسه عند طرو الحركة لبطلت نفسه، ومحال أن يكون تغييره لعدم، لأن نسبة العدم إليه مع الحركة كنسبته قبل حدوثها فيه، فلم يبق إلا أنه تغير عن معنى عدم منه وهو السكون.

وبهذا الدليل يرد على من زعم أن الجوهر يعرى عن الاعراض في أول حدوثه ثم يقبلها في ثاني حال، فجعل الله السماء متحركة من المشرق إلى المغرب مع جواز تحركها إلى جهة أخرى، وجعل معظم النجوم التي هي المنازل تسرى معها إلى المغرب، وجعل الشمس والقمر يسريان إلى جهة المشرق دائبين، وجعل الخمسة الدارر التي هي: «عطارد»، و«الزهرة»، و«المريخ»، و«المشتري»، و«زحل»، تارة تسير إلى جهة المشرق، وتارة تسير إلى جهة المغرب، فضلا منه تعالى ورحمة حتى يثبت حدوثها بالحركات ويزيد وضوحا بالاختلاف. وإذن أقسم تعالى بهذه الدارر على الخصوص في كتابه لينبه على عظيم فائدتها في الاستدلال بهذا الاختلاف فقال تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُوسِ \* الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾ (١)، أي تكنس في بروجها ثم تخنس تارة وتستقيم تارة، وتارة تصعد إلى أوج الفلك، وتارة تنحط إلى جهة الجنوب، وما من وقت تسرى فيه وتنقهقر وتعلو وتسفل إلا ويحدث أن تتحرك فيه على خلاف ذلك. فقد تبين حدوث الحركة فيها وتخصيص حركاتها ببعض الجهات غاية البيان. فليت شعري أي فاصلة بينها وبين ما يتحرك من أجسامها في الجواز والوقوع، فقد اتحد الاستدلال بحمد الله فيما نراه من أجسام السماء والكواكب بالاكوان والاجتماع والافتراق، وكذلك ما نراه من طباق السماوات قياسا على ما رأيناه. وكذلك ما أخبر به الأنبياء - عليهم السلام - من الجنة، والنار، والملائكة، والموت، والزبانية، وغير ذلك مما وقع



ويقع أنها أجسام متماثلة، ذوات أحياز وأبعاد متناهية، وجهات مخصوصة مقدرة مخترعة بعد أن لم تكن.

فهذه طريقة جمالية مقتضبة من كتاب الله تعالى يستدل بها الجمهور من غير تعمق ولا تدقيق.

طريقة ثانية: تستند إلى بعض التفصيل الذى ذكره الأئمة القادة - رضى الله عنهم - وهى مقتضبة من كتاب الله - تعالى - وهى المبنية على إثبات الاعراض، وإثبات حدوثها، واستحالة تعرى الجواهر عنها، واستحالة بقائها.

**فإن قيل: ومن أين تقتضب هذه من الكتاب؟**

قلنا: من آي كثيرة بل من بعض آية، وهى أعظمها فائدة وأجزها لفظا وأجمعها لتفاصيل الحدث، وهى ثلاث كلمات من آية الكرسي، وهى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا﴾<sup>(١)</sup>، لكن ليس المقصود بذكر هذا الاستدلال الكفرة المكذبين بالقرآن، وإنما المقصود به الرد على من أقر بالقرآن، ثم أنكر أن تقتضب هذه الأدلة منه. وسيأتى فى الرد على منكرى القرآن من أصناف المعطلة فيما بعد - إن شاء الله تعالى -

**فإن قيل: لقد أبعدت مرامك، ومن أين تقتضب هذه الأمور من هذه الكلمات؟**

قلنا: عليك بعشك، فإنك خفاش قد أضر ببصرك نور الشمس.

فإن قال: ففصل استدلالك - كما زعمت - حتى تبرهن على دعواك فنعلم صدقك من نصك أو فحواك.

فأقول - وبالله تعالى استعين -: لتعلم أولا أن آية الكرسي هى الآية العظمى المشهود لها بالتعظيم من سيد المرسلين - ﷺ - حيث قال لآبى بن

كعب: «أى آية فى كتاب الله أعظم؟» فقال: «آية الكرسي»، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ليهنك العلم أبا المنذر»، وذلك لأنها جمعت زيد الحقائق ونخبها، منها أن الله - تعالى - ابتدأ فيها باسمه الأعظم، ثم برأ نفسه عن قول الزائغين الملحدِين، فنفى الإلهية عما سواه، ثم أثبت صفاته العلى وأسماءه الحسنى، بأن ذكر حياته التى هى شرط فى جميع صفات الكمال له، ثم ذكر القيومية التى لا تكون إلا بالعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر، ثم نفى عن ذاته المنزهة السنة والنوم اللذين هما ضدان للكمال وشرطان فى النقائص ورائد الموت، ثم أثبت لنفسه تعالى ملك الوجود خلقا وابتداعا، ثم أثبت لنفسه تعالى حقوق كبريائه وقهر عزته وهيبه أحبائه له تعالى مع تقريبهم وتأنيهم، فإنهم لا يقدمون على الشفاعة حتى يأذن لهم. ثم أخبر تعالى عن إحاطة علمه بتفاصيل أحوالهم وما سبقهم من تفاصيل المخلوقات وما سبقوه بوجودهم، فتضمنت الإحاطة بما كان وما يكون إلى الأبد. ثم أخبر أن المخلوقين لا طاقة لهم بتحصيل بعض مقدوراتهم إلا بمشيئته وخلقته، ثم أخبر عن إحاطة كرسيه بسماواته وأرضه، فإن كرسيه علمه - كما قال ابن عباس - فقد أخبر عن إحاطة علمه، كما أخبر عن قصر علومنا وقلتنا. وإن كان كرسيه شبحا محيطا بجميع أجرام العالم الذى فى جوفه - كما جاء فى الخبر عنه - ﷺ -: «ما السماوات السبع والأرضون السبع فى الكرسي إلا كحلقة ملقاة فى فلاة من الأرض، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلقة»<sup>(١)</sup>.

فقد نبه على سعة مملكته بما سبق من عظم السماوات والأرض فى نظر البرية، فأخبر تعالى أنها فى جوف جرم من خلقه أحاط بها، ولا شك أن المحيط أعظم فى التأليف من المحاط به. ثم أخبر تعالى أن هذه الأجرام على عظيمها فى التأليف محفوظة محروسة فى أعيان مخصوصة لا يعزب عنه

(١) جزء من حديث طويل رواه ابن حبان فى صحيحه عن أبى ذر وضعفه جماعة من المحققين.

مشقال ذرة منها على كثرة أعداد جواهرها، واختلاف اشكالها واكوانها وسرعة حركاتها، وأنه مع ذلك لم يعى بخلقهن ولا بجرمهن وحفظهن فقال تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا﴾، أى لا يشغل عليه ولا يتعبه، لا ستحالة الآلام عليه. ثم أخبر تعالى بعد هذا التفصيل عن الارتداء بكبريائه، والانزار بعظمته، واستحقاقه لتعرف جلاله وجماله فقال: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

فهذه نبذة يسيرة من بعض ما تفيض به هذه الآية، وبلة منقار عصفور الفكر من ثبح بحر حمد لا ساحل له، وفي تعظيم هذه الآية ادل دليل على عظيم هذا العلم الشريف، لكونها مختصة بذكر عظمة الله - سبحانه - وذكر صفاته العلى، إذ ليس فيها قصص ولا حكم. ولولا الخروج عن المقصود فى هذا المختصر، لامتد الكلام فى هذه الآية العظمى بما من الله به على قدر الوسع والطاقة.

ثم نرجع الكلمات المتضمنة الاستدلال على صحة ما ادعيناه، وهى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا﴾، فنقول: لاشك ولا امترأ ان الله تعالى أخبرنا بهذه الآية على جهة التمدح لنفسه بالثناء الذى يجب له ويستحيل على سواه، ومن جملة ما تمدح به قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهُمَا﴾، أى لا يشغل عليه. فوجه الدليل على إثبات الاعراض من هذا الوجه ان لو خلق الاجسام وهى مستقلة بانفسها، وثبتت من غير احتياج إلى ما تمسك به، لم يصح التمدح بحفظها، لان ما فرغ من فعله لا يحفظ إلا بزائد.

مثال - والله المثل الأعلى -: لو ان بانيا بنى قصرا وفرغ من بنياته وثبتته على أساسه، ثم قال لساكنيه: احمدونى على حفظ هذا القصر ان لا يسقط عليكم، لكان جوابهم له أن يقولوا: القصر قائم بنفسه مثبت على أسسه، فلا حاجة لنا بحفظك له، وهذا جواب لا جواب عليه. فصيح ان إمساكه تعالى لهذه الاجرام إنما هو بزائد، ومحال ان يكون الزائد عدما، لان العدم ليس شيئا

فيمسك به، فلم يبي إلا أنه يمسكها بوجود، وهى الأكوان التى يفعلها فيها، من الحركة والسكون اللذين لا يصح بقاء الأجرام إلا بهما. فبهذا الوجه ثبتت الأعراض من هذه الآية، فإنه إذا ثبتت الأكوان بطل مذهب نفاة الأعراض، فتيسر إثبات ما قد رأينا، وهذا أمر لا مدفع فيه.

وأما إثبات حدث الأكوان، فإنها لو قدرت قديمه لوجب قدم العالم، لاستحالة قيامها بأنفسها، فإذا قدرت قدمها، وجب قدم المحل الذى قامت به، ولو صح هذا التقدير، لبطل التمدح بحفظها، وأما على أنه لو قدر قدمها لم يتصور قدم الحركات، لانا نعلم ضرورة أن الحركة التى تنقل إلى جهة ليست هى التى تنقل إلى جهة أخرى، ونعلم بالدليل أن الحركة التى تنقل إلى حيز فرد ليست هى التى تنقل إلى الحيز الذى يليه. ولو صحت الطفرة - على زعم من قال بها - لم يكن بد من نفاذها وتجدد أخرى.

فصح حدوث الحركات وحدوث ما قامت به، فإن الجسم لا يجوز عروه عن الأكوان، وكذلك القول فى كل عرض يقبله المحل، وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحادث فمن ضرورته أن يكون حادثا. فقد صح التمدح بخلقها وحفظها بما يخلق فيها.

وأما استحالة بقائها، فإنها لو كانت باقية كما تبقى الأجسام لم يصح التمدح بحفظ الأجسام بها لبقائها، كما لم يصح التمدح بحفظ دونها. ومثال ذلك أن باني القصر الذى تقدم ذكره لو بناه على عمد، ثم قال لساكنيه: احمدونى على حفظ الأعمدة القائمة تحت القصر الثابتة على أصولها، لقيل له: إذا كانت الأعمدة ثابتة على أصولها، فلا حاجة لنا بحفظك لها، فكذلك الأعراض لو كانت كافية لبقاء الأجسام لم يصح التمدح بالحفظ، فثبت بذلك أنها لا تبقى، وأنه تعالى يجددها على الأجسام فى كل زمان فرد، كما قال تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ

خَلَقَ جَدِيدًا<sup>(١)</sup>، حيث يطنون أنا لا نعيدهم إذا ماتوا ونحن نجدد عليهم الاعراض فى كل زمن فرد.

وأما إثبات استحالة تعرى الجواهر عنها فاقرب شيء فى الاستدلال. وذلك أنه لو جاز بقاء الجواهر مع عروها عن الاعراض زمنا فردا لجاز ذلك فيها أبدا، والجائز كالواقع. ولو صح ذلك لم يتصور التمدح بالحفظ، لجواز استغنائها عن الاعراض التى تحفظ بها. وهذا الاستدلال لا يستتب للمعتزلة، فإنهم يقولون ببقاء الاعراض، وجواز عرو الجواهر عن الاعراض ... ، وقد تقدم الرد عليهم فى الطريقة التى قيل هذه بما فيه مقنع، ولو صح ذلك لبطل التمدح الذى تضمنته الآية.

فقد صحت الاقسام الاربعة الدالة على حدوث العالم وافتقاره إلى الفاعل له، والفاعل فيه ووجوب عدمه، ولو لم يفعل فيه جميع أعراضه التى يقبلها لنفسه ويستحيل وجوده وبقاؤه دونها، ويعضد جميع ما فصلناه تثبتنا ما قدمناه من قوله تعالى: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، أى هم ينكرون أن نعيدهم بعد فنائهم، ونحن نجدد على أجسامهم الاعراض بعد فنائها فى كل زمن فرد، وهم لا يشعرون بذلك، مع أن الجسم جنس واحد والاعراض أربعون جنسا.

تنعدم بانعدامها، إذ وجود الاعراض شرط فى بقاء الجواهر، وهم لا يشعرون بذلك، مع أن الجسم جنس واحد.

ومما يعضد ما قدمناه أيضا من الحفظ والتمدح من الكتاب ويدل على أن الاعراض تنعدم لانفسها، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسِكْهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أضاف الإمساكين له

(١) (ق: آية ١٥)

(٢) (فاطر: آية ٤١).

والروالين ليه . وذلك أن الإمساك إثبات فعل والزوال عدم مفعول، والقدرة لا تتعلق بالإعدام، فإن الإعدام هو العدم نفسه، فسبحان القوى العزيز. فصح أن المنعدم إنما ينعدم لنفسه لا لإعدام معدم. فإذا أراد الله تعالى عدم ما أوجد من الجواهر، اقتطع عنها خلق الأعراض، التي هي شرط في بقاء الأجسام، والجسم يقبل الأعراض لنفسه لا بجعل جاعل، فإذا لم يجد مقبولا انعدم شرط بقاءه، فبطلت صفة نفسه، فأنعدم وجوبا، لبطلان صفة نفسه حيث لم يجد مقبولا.

هذه طريقة ثانية تثبت حدث العالم على التفصيل الذي قصده المتكلمون في هذه المقدمة مع الاستدلال على أنها تنعدم لأنفسها لا لإعدام معدم. وإذا تبين لك هذا عرفت قهر الله تعالى لخلق وفقر الخلق إلى قدرته وتشبههم في احتياجهم إلى الأعراض بأوهى من خيط العنكبوت، وفهمت معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: «أصدق بيت قالته العرب: «ألا كل شيء خلا الله باطل»<sup>(٢)</sup>. فبهذه الطريقة يثبت حدث العالم من الكتاب، ونرد على كل من زعم من الإسلاميين أن تقاسيم المتكلمين لا تخرج من كتاب الله تعالى.

**فإن قيل:** أراك أغفلت القسم الرابع الذي هو استحالة حوادث لا أول لها، وقد عدده المتكلمون من الأقسام وهو من عمدتهم في إثبات حدث العالم.

**قلنا:** هذه القولة أقل من أن يكثر بها، فإنها قولة ينقض بعضها بعضا. فإن قولهم: «حوادث» جمع حادث، والحادث ما له أول، فقد أقروا بالأولية لآحادها لفظا ومعنى. وقولهم: «لا أول لها» تناقض، كأنهم يقولون: «لها أو لا أول لها»، فعين فساد هذه القولة دوارها، وأيضا فإن القوم قد

(١) [القصص: آية ٨٨].

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

نقضوها عليهم بأدلة كثيرة عقلية منها: حصر الأعداد في الشفع والوتر، واستحالة دخول ما لا يتناهى منها في الوجود، إلى غير ذلك من الأدلة. وأوجز ما يرد به عليهم أن يقال: دورة من دورات الفلك لا يخلو أن تكون واجبة أو جائزة أو مستحيلة. فلو كانت واجبة لم تتبدل، ولو كانت مستحيلة لم تقع، فلم يبق إلا جوازها، وفي جوازها افتقارها إلى المخصص، فوجب سبق المخصص له، ووجب كونها مسبوقه، وكل مسبوق له أول، فلكلها أول.

وأما ذكر هذه المسألة في الكتاب فما سمعتها، ولا أيضا بحثت عنها، ولا أقول إنها لم يتضمنها الكتاب لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup>، ولكن جاء في السنة بحمد الله ما يستدل به على نقض قولهم في هذه المسألة، وهو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عندما قال: «لا عدوى ولا طيرة»<sup>(٢)</sup> قال رجل: «فما بال الإبل كانها الظباء تدخل في الإبل الجرب فتجرب»<sup>(٣)</sup> فقال له النبي - عليه السلام -: «فمن أعدى الأولى؟»<sup>(٤)</sup>. فسكت الرجل مفحما بالحجة العقلية. وهذا أدل دليل على قطع التسلسل، واستحالة وقوع حوادث لا أول لها بأوجز ما يكون وأبينه لمن أوتى جوامع الكلم.

فهذه الطريقة يثبت حدث العالم من كتاب الله تعالى بتفاصيل الأوجه التي عول عليها القوم، وبها - أيضا - يرد على من زعم من المقلدة الإسلاميين أن طريقة المتكلمين في الاستدلال لا توجد في كتاب الله تعالى ولا تستخرج منه، وقد قرع مسمعهم قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾. وليت شعري إذا لم يستخرج علم التوحيد من كتاب الله تعالى، فمن أي شيء

(١) [الأنعام: ٣٨].

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه البخاري.

يستخرج ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> فاستعذ بالله من عمى البصر مرة ومن عمى البصيرة ألف مرة.

قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقُرْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup>. فمن فاته النظر والاستخراج من القرآن فاته الخير أجمع، وقد كنا نستخرج هذه الطرق من آي لا تحصى، لكن استخراجها من ثلاث كلمات أبين للمسترشدين وأجمع للمتكبرين، وإلا فقد كنا نكتفى في إثبات حدث العالم من الكتاب باستدلال نبي الحجة «إبراهيم» - عليه السلام - بالثلاثة الأنوار التي دل بها قومه على الحدوث بالتغير والانتقال، حيث قال: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

طريقة الثالثة: وهي مختصة بالرد على منكرى الشريعة من أصناف المعطلة الدهرية والإلهية القائلين بإيجاب العلة والطبع ونفى الاختيار، وهي معضودة بأدلة ضروريات منقسمة بين النفي والإثبات.

وذلك أنا نقول لأعظمهم تخييلاً وأشدّهم تصنيماً وتعطيلاً: دعنا من المغالطات بالتهويلات، وسرد الحكايات عن النخر الرفات، ولنسلك أوضح الدلالات، في مناهج المعقولات، في القسم الدائر بين النفي والإثبات، فلا نقبل من القيل إلا ما عضده الدليل.

ثم نقول له: أنتؤمن وتقر أن حد الواجب العقلي ما لا يجوز تبديله، وأن المستحيل ما لا يجوز وقوعه، وأن الجائز هو الممكن الذي تساوى طرفاه في الوجود والعدم؟ فإن أبى هذه الحدود وطعن فيها، أو فى أحد منها سقطت مكالته بأن طعن فى أصل العقل.

(١) [الرسلات: آية ٥٠].

(٢) [فصلت: آية ٤٤].

(٣) [الأنعام: آية ٧٦].



وإن أقر فنقول له : أتؤمن وتقر أن الصدق من الخبر لا يعلم إلا بدليل ؟  
فإن أبى سقطت مكالمته ، فإذا ما قبلنا من الأنبياء - عليهم السلام - إلا  
بدليل فكيف بمن دونهم ؟!

وإن أقر قلنا له : أتوقن وتقر أن القديم الأزلي يجوز عليه التغيير أم  
لا يجوز عليه ؟

فإن قال : يجوز ، سقطت مكالمته ، ونقض ما أثبتته في أول الأقسام من  
استحالة تبدل الواجب ، فإن تعين التغيير في الأزلي خلف لا يعقل .

وإن قال : لا يجوز ، فقد ارتبط بهذه الروابط الأربعة ربطاً لا مخلص له  
منها إلا بنقضها عناداً أو بثبوتها تحقيقاً وانقياداً .

ثم نقول له : اللعالم مفتتح كان بعد أن لم يكن أم هو قديم لا أول له ؟  
فإن أقر بحدوثه فقد سلم ، وإن أبى إلا قدمه .

فتقول له : إذا رأينا جسماً تحرك بعد سكون ، وتفرق بعد اجتماع ،  
واجتمع بعد افتراق ، واسود بعدما أبيض ، ومات بعدما حيى إلى غير ذلك ،  
افتقول إنه تغير أم لم يتغير ؟

فإن قال : لم يتغير ، سقطت مكالمته ، فإننا وإياه نعلم تغييره ضرورة .  
وإن قال : تغير .

قلنا : لا يخلو أن تغير بنفسه أو بزائد ؟

فإن قال : بنفسه ، فباطل ، فإن نفسه هي قبل التغيير وبعده ، ومحال  
أن يطرأ على النفس حال من حقيقة النفس فتغيرها ، لأن حقائق النفس هي  
النفس عند نفات الأحوال ، وهي الخواص التي تعقل بها النفس وتتميز عند  
مشتبى الأحوال .

فلم يبق إلا أنه تفسير بالزائد ، وهذا الزائد لا يخلو أن يكون وجوداً أو

عدما، ومحال، لا يكون، عدما، إذ العدم نفى محض لا نسبة له لشيء من الأشياء، فلم يبق إلا أن الطارئ عليه وجود.

فإن أبى صحة هذا التقسيم سقطت مكالته.

وإن أقر بصحته،

قلنا: هذا الوجود الطارئ عليه أنقول إنه تغير بطوره بعد أن لم يطرأ، وبقيامه باخل بعد أن لم يقم به، وبحكمة فيه بعد أن لم يحكم، أو لم يتغير بتبدل هذه الأحوال؟

فإن قال: لم يتغير، سقطت مكالته.

وإن قال: تغير.

قلنا: قد ثبت - فيما تقدم - أن القديم لا يتغير أصلا، وأن الحادث لا يتغير عن صفات نفسه ما دامت نفسه، فقد ثبت حدوث هذا الطارئ لثبوت تغيره، فإنه لا يخلو في تغيره من أربعة أقسام: إما أنه كان شيئا ثم كان شيئا ثم لم يك شيئا، وإما لم يك شيئا، وإما لم يك شيئا، وإما لم يك شيئا ثم كان شيئا.

فإن قال: كان شيئا ثم كان شيئا، فباطل وخلف من الكلام، فإن شئيته لم تتغير.

وإن قال: كان شيئا ثم لم يك حال طوره شيئا، فباطل، فإنه يؤدي إلى أن يكون موجودا معدوما في حالة واحدة، وذلك محال.

وإن قال: لم يك شيئا ثم لم يك شيئا، فهو عدم محض، كأنه يقول: لم يكن ثم لم يكن. فلم يبق إلا أنه لم يك شيئا ثم كان شيئا.

فإن أنكر هذا التقسيم سقطت مكالته.

وإن أقر به قلنا: فقد ثبت حدوثه بعد أن لم يكن لثبوت تغيره: فلا يخلو أنه حدث بنفسه أو أحدث نفسه أو أحدثه غيره.

**فإن قال:** حدث بنفسه، فباطل من وجهين منها: \*أنه قبل حدوثه لم تكن له نفس تحكم بحدوث ولا بعدم.

**والثاني:** أن الحدوث للنفس خلف لا يعقل، فإن الحدوث عبارة عن برور النفس بعد أن لم تكن، [ولا] تصح صفة النفس إلا بوجود النفس، وأيضا إنه لو حدث لنفسه لم يقدر لحدوثه وقت إلا ويجب أن يحدث في الوقت الذي قبله كذلك إلى غير غاية، فيؤدى إلى أن كل محدث قديم، وذلك محال، وأيضا فإن افتقار الفعل إلى الفاعل مما يعلم ضرورة، فاستحال أن يحدث لنفسه.

**وإن قال:** فعل نفسه فامحل وامحل، فإنه لا يخلو أن يكون فعل نفسه قبل وجودها، أو زمن وجودها، أو بعد وجودها.

**فإن قال:** فعل نفسه قبل وجودها فمحال، فإنه لم يكن قبل وجوده نفسا تفعل نفسها ولا غيرها، ومن الوجوب تقدم الفاعل المخترع على فعله.

**وإن قال:** فعل نفسه زمن وجودها فمحال، فإنه كاذب، فإنه كان يجب أن يكون موجودا معدوما فاعلا مفعولا في زمن فرد وهو محال.

**وإن قال:** فعل نفسه بعد وجودها فمحال، فإن الباقي لا يفعل.

**فإذا لم تصح هذه الأقسام لم يبق إلا أن يقول:** إنه حدث من غير فاعل أو حدث من فاعل.

**فإن قال:** حدث من غير فاعل فباطل، لأنه حدث وفي وقت بدلا من وقت، ونسبة الأوقات إلى حدوثه متساوية، فما الذى خصصه بالوقت الذى حدث فيه دون غيره من الأوقات؟ وأيضا فإن افتقار الفعل إلى الفاعل مما يعلم ضرورة، فإذا انحصرت هذه الأقسام لم يبق إلا أنه مفعول لغيره.

**فإن لم يقبل هذا التقسيم سقطت مكالمته، وإن قبله فقد أقر أنه مفعول لفاعل.**

ثم نقول: هذه الأجسام التي أقررت بتغيرها عند قيام الأكوان بها، أبجوز أن تعرى عن هذه الأوصاف حتى يقول القائل: رأيت جسما لا متحركا ولا ساكنا، أو يجمع حتى يقول: رأيت جسما متحركا ساكنا في حالة واحدة؟

فإن جوز هذه الأوصاف على تناقضها سقطت مكالته.

وإن أحالها قلنا: فما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحادث فمن ضرورته أن يكون حادثا.

فإن أبى سقطت مكالته، وإن أقر بحدوث الأجسام الزمناه في حدوثها الفاعل، كما الزمناه في حدوث الأعراض حرفا بحرف.

فإن لم يلتزمه سقطت مكالته.

وإن التزمه قلنا له: لا يخلو الفاعل الذي فعلهما من أن يكون موجودا أو غير موجود. ومحال أن يكون عدما، لأن العدم لا يفعل، ولا فرق بين نفي الفاعل وبين نسبة الفعل إلى الفاعل منفي، فلم يبق إلا أنه موجود.

فإن لم يقبل هذا التقسيم سقطت مكالته.

وإن أقر أنه موجود قلنا: فلا يخلو الفاعل الموجود أن يكون له أول أو لا أول له.

فإن قال: له أول.

قلنا: لا يخلو أن يكون له فاعل أو لا يكون له فاعل. ثم نقسم التقسيم المتقدم عليه في افتقار المفعول إلى الفاعل حرفا بحرف، فلا يبقى إلا أن يكون له فاعل أولا يكون له فاعل. ثم نطالبه في الفاعل الثاني بالذي طالبناه في الفاعل الأول، ويتسلسل القول في فاعل الفاعل، وما يتسلسل لا يتحصل، وكان يجب أن لا يحصل فاعل العالم أبداً، فإنه ما كان يحصل حتى يحصل قبله في الوجود ما لا يتناهى من الفاعلين المفعولين واحد قـ<sup>١</sup>

واحد، وذلك محال، فثبت أنه لفاعل لم يفعل، وثبت أن فاعله أزلى الوجود.

فإذا أثبت وجود فاعله فلا يخلو أن يكون علة، أو مولداً، أو طبعاً، أو فاعلاً مختاراً.

فإن قال: هو علة موجبة.

قلنا: باطل، إذا موجب القديم يجب أن يكون قديماً، لأن القديم إذا كان موجباً فربما يوجب بذاته، وذاته أزلية، فيجب أن يكون موجباً أزلياً، لأن موجباً حادثاً لموجب أزلى لا يتصور. وقد أقمنا الدليل على حدث العالم، فاستحال الإيجاب الأزلى عليه.

وإن قال: فعله مولد فمحال، فإن التوليد لا يعقل إلا بمرور بعض من كل، كمرور الولد من الأم، وواجب الوجود الذي هو الإله عندنا - والعلة عندهم - متحد لنفسه لا يتبعض، فكيف يتولد شيء آخر منه؟ ولو سلم لهم التولد جدلاً لادى إلى نفى المولد القديم، إذ ولد بعد أن لم يولد. فإن أنكر وراغم البديهة، وقال: لا يلزم التغير بالتولد فقد سقطت مكالمته، فإن التغير فى التولد من المولد لنفسه ثابت، كالموجب لنفسه - كما تقدم - والأزل لا تغير فيه.

وإن قال: فعله بطبعه، فالكلام فى الطبع كالكلام فى العلة والتوليد حرفاً بحرف. إلا أن الطبع عندهم يعترضه المانع على المطبوع، وكذلك التولد أيضاً عندهم. والعجب من طبع واجب وتوليد واجب بمنعهما مانع، فإن كان المانع جائزاً فمحال أن يمنع الجائز الواجب عن مطبوعه، إذ الواجب لا يمنع، فإن المنع تغير فيه وهو لا يتغير. وإن كان واجباً فأمحل وأمحل، فإنه كان يؤدى إلى التمانع بين الواجبين على المطبوع والمنوع، فلا يكون مطبوعاً ولا ممنوعاً أبداً. فإن المنع تغير فى المانع والمنوع، والتغير - بعد ادعاء القدم فى القديم - فضيحة لا يبيء بها إلا من سلب الله لبه، وغمر قلبه .....، أو

مرأغم لأبدائه، صفيق الوجه، عديم الحياء، يدعى التقدم والتأخر في بعض  
العوالم، ويحكم بعضها في بعض؛ بتغير الهيولى من حرارة إلى رطوبة، ومن  
رطوبة، إلى يبوسة، ومن لون إلى لون، ومن حياة إلى موت، ومن شكل إلى  
شكل يجوز عليه خلافه أثناء الليل والنهار، ثم يدعى قدم الكل - نسأل الله  
السلامة مما ابتلاهم به في الدارين -.

ثم إن من أصلهم أن العناصر في أصلها متضادة الصور، فالنار والهواء  
عندهم مطبوعان على الضععود، والماء والتراب مطبوعان على الرسوب  
والتسفل أزلا وأبدا. فبما لیت شعري ما الجامع بينهما في التركيب؟ وما  
الذي يظل حقيقتهما في التضاد والتباعد؟ وهل هذا إلا محض البهت. قال  
امرؤ القيس:

فلله عينا من رأى من تفرق أشت وأناى من فراق المحصب  
فريقان منهم جازع بطن نخلة وآخر منهم قاطع نجد كبكب  
وقال آخ:

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان  
هي شامية إذا ما استقلت وسهيلا إذا استقل يمان

فهذا هو استبعاد العقلاء في تفرق جائز، فما حيلة هؤلاء في مباحة  
العقلاء في جمع متفرق واجب التفرق!! وهذا الاعتراض أيضا يرد على  
المجوس، والثنوية في الجمع بين النور الخفيف وبين الظلمة الثقيلة في  
التكوين.

فإن قالوا: ما ألزمتهمونا في الموجب بالإيجاب يلزمكم في المختار  
بالاختيار، وذلك أنكم تزعمون «أن الله كان ولا شيء معه ثم خلق  
الخلق»<sup>(١)</sup>، فقد اتصف بكونه فاعلا بعد أن لم يفعل، فقد تغير.

قلنا: لا يرجع من صفات الفعل للفاعل حالة، لكون الفعل مختصا بوقت دون وقت، فليس لزوم الفعل بالاختيار كلزوم الإيجاب بالذات . وسنشرح القول في هذه المسألة عند كلامنا في صفات الأفعال - إن شاء الله تعالى - .

فخرج من مضمون ذلك أن الواجب الأزلي ينافي الموجب الحادث كائنا من كان، علة أو طبيعة أو تولدا، فلم يبق إلا أن صانع العالم فاعل مختار، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل .

فهذه الطريقة مستقلة بالإرشاد والرد على الملحدة .

فإن قيل: هلا اكتفيت بأحد هذه الطرق، إذ كل طريقة منها تبلغ إلى المقصود من العلم بحدث العالم؟

قلنا: كذلك هو، لقصدنا تكثير الطرق توسعة على المسترشد في النظر في الطرق الموصلة إلى العلم بالله تعالى، فإن شاء أن يستدل بالعمليات من الآي والمعقولات المستندة لأجل العلم بالجواز والوقوع، فليستدل بالطريقة الأولى. وإن أراد أن يستدل بالتفصيل المستخرج من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ردا على من رأى أن علم الأصول لا يستخرج إلا من الكتاب، فليستدل بالثانية.

وإن أراد أن يستدل على الأجلاف الملحدة بأدلة تشاكه الضروريات فليستدل بالثالثة - إن شاء الله تعالى -، فيغدو سهما نافذا في ثغر المذاهب الفاسدة إن شاء، ولا يشتغلن عنها بما تقدم. ثم نذكر طريقة رابعة في الكلام في إثبات العلم بالصانع والمصنوع هي أغمض في الاستدلال من الطرق المتقدمة قليلا .

طريقة رابعة: في الكلام في إثبات العلم بالصناعة والصانع تعالى وكونه فاعلا مختارا، على طريقة هي أغمض قليلا في الاستدلال من اللواتي قبلها .

**فتقول:** إذا ثبت الجواز والتغير في جميع العالم مثل هذا الثبوت فقد وجب له الافتقار إلى المخصص المغير المقدم المؤخر، فلا يخلو المخصص أن يكون عدما أو وجودا، ومحال أن يكون عدما، إذ نسبة الأفعال إلى العدم خلف لا يعقل، ولا يقول ذلك أحد من العقلاء، وقد تقدم الكلام في استحالة ذلك، فلا نشيع القول فيه. فلم يبق إلا أنه صار عن وجود، ثم الوجود الذي صار عنه لا يخلو أن يكون أوجبه بذاته أو فعله باختياره واقتداره.

**فإن قيل:** أوجبه بذاته فمحال لتساوي الذوات في كونها ذواتا، وليس ذات بأولى بالإيجاب من ذات لصحة الاشتراك في الذوات بالذاتية، فكان يقع التمانع، فلا توجد ذات أصلا وقد وجدت، فصح أن الذوات لا توجد الذوات.

**فإن قيل:** العوالم ليست بذوات، إنما هي خيالات، وهي مع الذات الحقيقية الموجبة لها كالظل مع المجرم القائم، وهذا مذهب شريعة من الفلاسفة وغلاة الباطنية.

**قلنا:** هذه مراعاة البداهة، فلو كانت شم الجبال، وصم الصخور، وزبر الحديد والنحاس،... إلى غير ذلك خيالات وليست بذوات، فلا تعقل في الوجود ذات أصلا، ونحن نعلم بالضرورة أنها ذوات أنكروا وجود الذوات المحسوسة، فأحرى أن ينكر عليهم وجود ذات مستندل عليها، فما ظنك بادعائهم إثبات ذات لا تعلم بضرورة ولا بدليل كالطبائع والموانع والعلل... إلى غير ذلك. على أنها لو كانت خيالات - كما زعمتم - لوجب أن تكون عللها على عددها، فإن العلل العقلية يجب أن تتحد أحكامها، فليس في العلل العقلية علة ذات حكمين لكونها متحدة قامت بمتحد فأوجبت له حكما متحدا، ولذا أوجبتم - على زعمكم - أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. وسنشيع القول في ذلك عند كلامنا في إثبات الصفات المعللة - إن شاء الله تعالى -.



**فإن قالوا:** بل هي علل كثيرة أوجبت أحكامها لمعلولات كثيرة.

**قلنا:** هذا باطل من وجهين:

— أحدهما: أن العلل التي ادعيتكم من العقول، والنفوس، والافلاك، والكواكب، والطبائع، والموانع، عدد قليل بالإضافة إلى أعداد جواهر العالم، فإنه عدد لا يفي بعدد جواهر ذرة، فكيف بجواهر العالم؟

وأيضا فإن الجوهر عند معظمكم ينقسم لغير نهاية، ومن المحال أن تكون علل متناهية لمعلومات لا تنهاى، لا سيما وقد ادعيتكم أن الجواهر التي أثبتتم من العالم العلوى بسائط متحدة لا تنقسم ولا تتركب ولا تنصف.

— والثانى: أن العلل عند أهل الحق إنما هي معان تقوم بالمحل، فتوجب حكما لما قامت به — كما تقدم — والعلل التي ادعيتكم قائمة بأنفسها — على مذهبكم — والجواهر عندنا وعندكم قائمة بأنفسها لاستغنائها عن المحل، فكيف يصح أن يحكم قائم فى قائم من غير نسبة القيام به؟! ولو صح لكم الحكم من غير نسبة القيام لم يكن أحد القائمين أولى بإيجاب الحكم لصاحبه من الآخر، فيجب التمانع بين القائمين فى الحكم، والذي ذكرنا فى العلل والمعلولات من المحالات، فهو يعينه يلزمهم فى كل ما ادعوه من الطبائع والموانع والمولدات، فلا حاجة إلى ذكرها.

**فإن قيل:** أراك تعمقت فى هذه القاعدة وأنت قد قصدت الاختصار؟

**قلنا:** لمس الحاجة إليها ولما تدر أمن الشغب فى ثانى حال، ويكون المسترشد فى النظر فيها بالخيار.

وقد ثبت حدث العالم، وثبت أن يقع عن موجب قديم مقدرا ومحدثا، فثبت أنه وقع لفاعل مختار كونه بعد أن لم يكن. فهذه طريقة جمالية يستدل بها على حدث العالم وثبوت فاعله أيضا على دقتها — وبالله التوفيق.

## باب

### الكلام في المقدمة الثالثة

#### وهي في نفي التشبيه بين الخالق تعالى وبين خلقه

أعلم أيها المسترشد أنك إذا أحطت علما بحدث العالم وإثبات وجود صانعه - وهما المقدمتان من الأقسام السبعة -، تعين عليك النظر في تفاصيل المقدمة الثالثة المحتوية على ما يجب لله تعالى من أوصاف الكمال، وما يستحيل عليه من أوصاف النقص، وما يجوز له من الأحكام في خليقته. وبهذه الأصول تتصور قواعد العقائد، وهي المقدمة العظمى التي ترسم بتحصيلها في ديوان العارفين، وتعد من جملة المواعدين. وقد رسمت لك - بحمد الله - فيها وسطا من أرواح الأدلة على التحديد، ولئن اشتد الكلام فيها قليلا فجدير. فراجع بصيرتك في تفاصيلها مراجعة من يطلب تلج اليقين، ويتنصل من أضرار شبه المضلين، واستعن بالله المعين.

## فصل

### [الفارق بين المخلوق والخالق]

إذا ثبت حدث العالم وأنه كائن بعد أن لم يكن وافتقر إلى فاعل، فلا بد من صفات يتميز بها وجود الفاعل من وجود أفعاله، وهذه الصفات في حق الخالق والمخلوق على ضربين: نفسية ومعنوية.

فالنفسية هي: «الصفات الثابتة للنفس ما دامت النفس من غير علل قائمة بالنفس».

ونبين التفرقة بالمثال: وهو أن كون الجوهر متحيزا صفة ثابتة له ما دامت نفسه غير معللة بزائد على النفس، وكونه عالما، صفة له ثبتت عن العلم القائم به، وكذلك سائر الصفات القائمة به، فقد وضحت لك التفرقة بين صفة النفس وصفة المعنى القائمة بالنفس.

ثم ينبغي أن نوضح لك قبل الخوض في نفى التشبيه لماذا كانت (١) الماثلة والمخالفة إنما تقع بصفات الانفس لا بالمعاني الزائدة عليها. والدليل على ذلك أننا نعلم أن المعاني تختلف وتتماثل مع علمنا باستحالة قيام المعنى بالمعنى، فلو كانت الماثلة والمخالفة تقع بالزوائد لم نعلم مخالفة البياض للسواد ولا بمائلته (٢)، فإن المختلفات تشترك في أكثر الصفات، وكذلك أهل اللسان يطلقون التشبيه بالبعضيات للبيان، وكذلك الحركة والسكون... إلى غير ذلك، وسنوضح استحالة قيام المعنى بالمعنى في غير هذا الموضع - إن شاء الله تعالى - وأوضح الأدلة على أن القبول للنفس، فلو قبلت المعاني لوجب قبول مقبولات إلى غير نهاية، وهو محال لا استحالة دخول ما لا نهاية له في الوجود، فإذا ثبتت الماثلة والمخالفة فإنما ثبتت بصفات الانفس من غير مزيد، فينبغي أيضا أن تعلم حد المثليين وحد الخلافين.

وللمتكلمين فيها حدود صحاح ومختلفة، والأولى ما صبح منها في حد المثليين أنهما: «كل موجودين ثبت لكل واحد منهما من جميع صفات النفس ما ثبت للثاني». وقولنا: «من جميع» تحرز من ادعى الماثلة ببعض الصفات على سبيل المواضع، فإن العرب تقول: قامة كالتقضييب، ووجه كالتقصر، وهي تقصد التشبيه من وجه ما، والتشبيه الحقيقي إنما يصح من جميع الوجوه.

وحد الخلافين: «كل موجودين ثبت لكل واحد منهما من بعض صفات النفس ما لم يثبت للثاني». وقولنا: «من بعض» تحرز من دعوى غلاة الباطنية؛ حيث زعموا أن المخالفة تجب للمختلفين من كل وجه، حتى منعوا أن يسمى الباري - تعالى - موجودا وذاتا، لئلا يقع الاشتراك بينه وبين الحوادث من وجه من الوجوه. وهذا منهم غلو يجر إلى النفي والتعطيل في

(١) في الأصل لماذا ترجع فعلناها إلى لماذا كانت لتسقيم الجملة.

(٢) في الأصل بمائلة.

وصف الإله - وهو أيضا باطل في حدود الاختلافات، لأن المختلفين، مشتركان في الوجود، والاتحاد، والقدم في القديم، والحدوث في الحادث... إلى غير ذلك. فيجب أن يقع التماثل في المثلين من كل وجه، ويستحيل أن تقع المخالفة في الخلافين من كل وجه.

ثم إن هذه الاختلافات تنقسم قسمين: فمنها ما يجتمع في المحل كالقدرة، والحياة، والحركة، واللون، ومنها ما لا يجتمع في المحل كالسواد والبياض، والموت والحياة، فكل ما لا يجتمع منها في المحل الواحد في الزمن الواحد يسمى ضدin. وحد الضدين أن تقول: «كل عرضين يستحيل اجتماعهما لأنفسهما في المحل الواحد في الزمن الواحد»، فالتضاد في الاختلافات إنما يقع بالنظر إلى المحل، وكذلك المتماثلان أيضا يتضادان على المحل لما يؤول إليه اجتماعهما لا لأنفسهما.

## فصل

### [قدم الباري]

فإذا تبين حد المثلين والخلافين والضدين، فلنبدا بأول ما ينبغي أن يقدم من صفات نفس الباري - تعالى - وهو أن نستدل على «قدمه»، إذ ما عداه حادث، فنقول:

إذا ثبت وجود الباري - تعالى بما تقدم من شهود الحوادث، فلا يخلو أن يكون قدما لا أول له أو حادثا له أول. ومحال أن يكون حادثا، لأنه لو كان حادثا لافتقر في إيجاداه إلى محدث، وكذلك القول في محدث الحادث ويتسلسل القول في الافتقار إلى غير غاية، وما يتسلسل لا يتحصل، وكان يستحيل حصول فعلنا وقد ثبت، فصح أننا مفعولون لفاعل لم يفعل.

## فصل

### [الأول والآخر]

فإن قيل إذا أثبتتم موجودا أزليا لزمكم أزمنة لا تنتهى، فإنما ما نعقل الأشياء على كثر الدهور ومر العصور إلا مع الأزمنة والأوقات .  
فنقول : كذلك هو، لكن مع الحوادث التى لها أوائل وأواخر، فإن الوقت « عبارة عن مقارنة متجدد متوهم لمتجدد معلوم »، تقول : جاء زيد عند طلوع الشمس، فتقارن حركة زيد فى المجئ بحركة الشمس عند الطلوع، ثم نجعل طلوع الشمس وقتا لمجئ زيد، وكذلك سائر المؤقتات، فالأوقات وهميات إضافيات لمعية الحوادث فى الحدوث والإبراز، وليست بأشياء . والدليل على ذلك أن الوقت لو كان شيئا لافتقر عند حدوثه إلى وقت، وكذلك القول فى وقت الوقت، ويلزم التسلسل الذى لا يتحصل . فإذا نظرت إلى الحوادث تصور لك الوقت والتقدم والتأخر والماضى والمستقبل والحال، وإذا نظرت إلى الأزلى أمحقت كل تلك الأوصاف المتوهمه، وبقي الوجود الواجب الذى لا أول له ولا آخر ولا مع، فوصفه تعالى بالقدم والبقاء عبارتان عن « وجوده وثبوته من غير عدم متقدم لوجوده ولا متأخر عنه » .

## فصل

### [الاستغناء المحض]

البارئ - تعالى - « قائم بنفسه »، ومعنى القيام بالنفس هو الاستغناء المحض . تقول العرب : قام الولد بنفسه إذا لم يحتاج لأبويه، وقام البلد بنفسه إذا استقل بمنافعه ولم يحتاج إلى غيره من البلاد . فالبارئ - تعالى - مستقل بذاته، مستغن عن محل يحله ومكان يقبله، وتقدير مكان متوهم له، ومخصص يقتضيه، وفاعل بفعله أو بفعل فيه - تعالى عن ذلك علوا كبيرا -

وهذا هو الاستقلال المحقق والاستغناء المحض. والعالم بأسره جواهر وأعراض  
نقوم بالجواهر، ثم إذا تألفت الجواهر سميت أجساما لا تتلافها.

فأما الجوهر فهو «مفتقر إلى مخصص فاعل يفعله ويفعل فيه أعراضه في  
كل زمان»، لا استحالة بقاء الأعراض - كما تقدم - وهذا هو الفقر البتة  
والاحتياج المحض. وأما الجسم فهو «المؤتلف من جوهرين فصاعداً، وحكمه  
حكم الجواهر، إلا أنه إذا ائتلف وصف مجموعته بطول وعرض وعمق وكبر  
وصغر... إلى غير ذلك، وهذه وما يضاهيها أوصاف إضافية، وهي سمات  
التخصيص.

وأما العرض فهو «المعنى القائم بالجواهر، الفقير لكل ما افتقرت إليه  
الجواهر مع زيادة افتقاره إلى المحل»؛ لأنه لا يقوم بنفسه، فإن الجوهر لا يحتاج  
إلى المحل، وما قدر له من المكان إنما هو على سبيل المجاز في مجرى العادات لا  
الوجوب.

ثم إن الجواهر متماثلة لأنفسها في التحيز، والقبول، وشغل الجهات،  
ووجوب الممانعة لامثالها، واستحالة التداخل، والاستغناء عن المحل،... إلى  
غير ذلك. ولما الأعراض فهي مختلفة الأجناس والأنواع إلا أن الله - تعالى -  
خلق من كل جنس ونوع منها في الوجود أزواجا لا تتحصل عددا، لينبئنا  
على انفرادها بصفاته ونفى المثل والكفء عن ذاته. وقد ذكر كل ذلك في  
كتابه العزيز، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup>،  
أوتذكرون فتعلمون وحدانيته وانفرادي عن خلقه بصفاته. فهذه جملة  
العالم بأسره من العرش إلى الفرش يشهد بنفى التشبيه بينه وبين خالقه -  
تعالى وجل - حالا ومقالا: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِغُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولو لم أفصل لك هذا التفصيل في الجواهر والأعراض، لا كتفيت في  
نفى المماثلة بما قدمت لك من الكلام في قطب الحقيقة التي هي وجوب

(١) [الدريات: آية ٢٩].

(٢) [الإسراء: آية ٤٤].

الوجود الأزلى المعبر عنه بالقدم والبقاء فيما بعد الجواز من الوجوب، والقدم من الحدوث.

فهذه - رحمك الله - مقدمة يستغنى بها المسترشد عن معالجة الكلام مع المجسمة في ادعاء الجسمانية، والنصارى في ادعاء الجوهرية، والقدرية والمعتزلة في ادعاء التشبيه في الطرد بالعلل شاهدا غائبا، تعالى عن ذلك من ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١).

## فصل

### [في الرد على المشبهة]

فإن قيل: فبم ترد على المشبهة في آى وأحاديث ركنوا إلى ظاهرها في ادعاء التشبيه: كآية الاستواء، وآية انجىء، وآية المساق، واليد، والعين، والأعين، والجنب، وكذلك حديث النزول، وحديث القدم، والرجل، والضحك، والفرح... إلى غير ذلك؟

قلنا: نرد عليهم من أربعة أوجه:

أحدهما: بما قدمناه من الأدلة على صحة المماثلة بين الخلق، واستحالة المماثلة بين الله تعالى وبين خلقه. فلو كان كل ما حملوه على ظاهره غير مؤول للزم أن يكون البارئ - تعالى - شبحا، مؤلفا، ذا أحياز، وأعضاء، وكون في الأماكن بحركات وسكنات، مخصّصا، منحصرا... إلى ذلك. وهذه من صفات الأجرام التي فرغنا من إثبات حديثها وصحة ازدواجها. فثبوت هذه الأوصاف لها يؤدي إلى أحد أمرين: إما الحدوث للقديم الذى قام الدليل على قدمه، أو لقدم الحادث الذى أقمنا الدليل على حدوثه، وهذه هي السفسطة، وقلب الحقائق، ورد أدلة العقول التي تدل بانفُسها.

والوجه الثاني : استحالة ورود الشرائع بما يناقض أدلة العقول، وذلك أن يقال لهم : أنتم إسماعليون - على زعمكم - وأنتم مقرون أن الأنبياء - عليهم السلام - لا يقولون على الله إلا الحق، فلا يخلو أن أخبرهم الله - تعالى - بما تشهد له أدلة العقول أو ما يناقضها . فإن زعمتم أنه - تعالى - أخبرهم بما يناقض أدلة العقول، فقد جوزتم على الله الكذب، وهو محال . والدليل على استحالة أنه قد صح وثبت أنه تعالى عالم بجميع المعلومات مخبر بجميع الخبرات، فيجب أن يخبر عن المعلوم على ما هو به، لأن الخبر عن المعلوم لا يكون إلا صدقا على وفق العلم .

فإن قيل : ليس الواحد منا يعلم المعلوم، ويخبر عنه على خلاف ما هو به ؟

قلنا : نعم ولكن بالحرف والصوت الذي لا يجوز على الله - تعالى - وأما بكلام النفس الذي هو صدق - مشروط بالعلم - فلا سبيل إلى الكذب فيه، وهذا معلوم ضرورة . فوجب صدق الإله - تعالى - من هذا الوجه، ووجب أيضا صدق أنبيائه - عليهم السلام - فيما يخبرون به عنه بتصديق الله أيهم، لكون المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول، فيستحيل عليهم الكذب فيما شأنه التبليغ، لأنه يناقض دليل المعجزة المتضمنة للتصديق، فاتحد صدق الباري - تعالى - وصدق أنبيائه - عليهم السلام - في الوجوب، واستحال أن يخبروا عن الله - تعالى - بما ينقض أدلة العقول .

فتمسك - رحمك الله - بهذه المسألة وعض عليها بالنواجذ، فإنها ثبت وجوب صدق الإله - تعالى - وصدق رسله - عليهم السلام - وبهذه المسألة تمسكت الواقفية - رحمهم الله - حيث نفوا عن الله - تعالى - ما يناقض أدلة العقول، وأضربوا عن التاويل . وستشيع القول في هذه المسألة عند الكلام في إثبات الكلام لله تعالى، وإثبات المعجزات - إن شاء الله تعالى - .

والوجه الثالث : وهو أوجز من هذا، وهو أن يقال لهم : معاشر المشبهة الناقضين أدلة العقول، بما استدللتم على صحة النبوة ؟



**فإن قالوا:** بغير أدلة العقول، سقطت مكالمتهم، فإن النبوة لا تثبت إلا من جهة العقل، ولا يصح أن تثبت بخبر النبي عن نفسه بأنه نبي؛ إذ لا تصح الدعوى، فإنه من باب إثبات الشيء بنفسه، وذلك محال.

**وإن قالوا:** بأدلة العقول

**قلنا:** فإذا نقضتم قواطع الأدلة عن نفى التشبيه، فما يؤمنكم أن الذي استدللتم به على إثبات النبوة من جهة العقل غير صحيح؟ ولا تخرج لهم من هذا. وبهذا الوجه يُعترضون في كل دليل يوردونه من جهة العقل.

**والوجه الرابع:** معارضتهم بآي تنقض عليهم كل ما تخيلوه من التشبيه، من مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وهذه الآية محقت كل ظاهر يوهم التشبيه في كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وصرفته إلى التأويل أو إلى معنى ليس معه تشبيه - كما تقدم - وكل ما تخيلوه من حمل الآي المتقدمة على ظاهرها فهو مناقض لهذه الآية، فإنه لو كان تعالى - كما زعموا - لكان مثلاً لكل شيء، لكون الجواهر متماثلة في التحيز، والقبول، وكون الأجسام متساوية في التأليف، والمساحة، - تعالى عما يصفون -.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ويستحيل كون الجسم في الأماكن المتباعدة في الزمان الواحد.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿فَأَيُّكُمْ تَوَلَّوْا وَجْهَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، فإن صرفوا هذه الآيات إلى التأويل، نقضوا مذهبهم في الاستواء بالذات وسوغوا التأويل. وإن أبقوها على ظاهرها مع تسليم مذهبهم جدلاً، ركبوا الهال؛ فإن الجسم لا يجوز أن يحل في أماكن متباعدة في زمن فرد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾<sup>(٣)</sup>، فيجب

(١) [الحديد: آية ٤].

(٢) [البقرة: آية ١١٥].

(٣) [القي: آية ١٦].

على ظاهر هذه الآية أن يكون في خوف - كل إنسان - تعالى عن ذلك علوا كبيرا -.

وكذلك: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾... إلى قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾<sup>(١)</sup>، إلى غير ذلك من الآي.

وأما الأخبار فكقوله - صلى الله عليه وسلم -: «الحجر الأسود يمين الله فسي الأرض»<sup>(٢)</sup>، وقوله عليه السلام: «إني لأجد نفس الرحمن من جهة اليمين»<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه السلام: «الريح من نفس الرحمن»<sup>(٤)</sup>، وقوله عليه السلام: «آخر وطاة وطئها الله بوج...»<sup>(٥)</sup>، وكذلك في حديث الوجه، واليد، والقدم، والرجل، والأصبع، والكف، والذراع، والجنب... إلى غير ذلك من الأخبار التي توهم التشبيه. وقد سوغوا التأويل في بعض هذه الآي وهذه الأخبار وما يضاهيها، وهي ذبذبة منهم، ونقص لما أصلوه من الحمل على الظاهر.

فهذه أربعة أوجه في كل وجه منها كفاية في الرد عليهم، على أنهم - بحمد الله - أقل وأحقر من أن يؤبه لهم أو يُكترث بأقوالهم. ولولا حشالة من حواش المقلدة لهم في هذيانهم - ولكل ساقطة لاقطة -، لكان الإضراب عنهم أولى. وكيف لا يكونون أقل الخلق وهم يعبدون العدم المحض؛ ذلك أن عبدة الأوثان عبدوا أشباحا تخيلوا الإلهية فيها أو تقرهم بها إلى الإله، فقد عبدوا أشياء كيف ما كانت. وهؤلاء المساكين عبدوا العدم، فإنهم تخيلوا أن الإله - تعالى - شبح على العرش وليس على العرش شبح هو الإله، فهم يعبدون العدم المحض والتخيل الفاسد، وإذن ما عبدوا خالقا ولا مخلوقا - نعوذ بالله من الخذلان وسوء المتقلب -.

(١) [المجادلة: آية ٧].

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه.

(٣) رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة.

(٤) رواه أبو داود عن أبي هريرة.

## بَاب

### الكلام في المقدمة الرابعة:

وهي الاستدلال على وحدانية الباري في ملكه،

وانفراده بأفعاله، واستحالة الشركاء له تعالى

هذه المقدمة وإن كان الكلام فيها يثبت بصفات النفس، فلا بد من انفرادها من ثلاثة أوجه:

— أحدهما: ما يتعلق بها من صفات المعاني.

— والثاني: ما تضمنت من الرد على مدعى الشركاء.

— والثالث: أنها عمدة الدين، ورأس مال الموحدين، ومفتاح الجنان، ومعنصم الأمان، ونورد فيها أدلة متخيرة تشفي من وحر الصدور، وتوضح انفراده تعالى بقضية المقدمة، ونرد بها على من ادعى مع الله إلهاً آخر، أو مخترعاً سواه من العلية، والطبيعية، والنجومية، والمجوسية، والثنوية، والنسبورية، والملكية، والقدرية، والقرمطية — من غلاة الباطنية —، ومن سواهم.

## فصل

### [الوحدانية]

أول ما ينبغي تقديمه حد الواحد، وحقيقة الواحد على ضربين: حقيقة ومجاز. فالحجاز كقولك: رجل واحد، وفرس واحد، فإنه ينقسم ويستثنى منه، وهذا لا يجوز على الله — تعالى —.

وأما الواحد الحقيقي فهو: «الشيء لا تجوز قسمته، ولا يستثنى منه»، ولو قلنا: «الشيء» لصح الحد، لكن يقع الاشتراك فيه بالشيء المجازي، فلذا قالوا: «الذي لا تصح قسمته»، وهذا هو القسم الذي يصح في حق الله — تعالى — وحق صفاته العليا.

وأما إطلاق وصف الرحدانية على الله - تعالى - فيصح من ثلاثة أوجه :  
أحدهما : كونه واحدا في ذاته فردا لا قسمة ولا مشنوية - كما تقدم - .  
والثاني : كونه متفردا بصفاته النفسية والمعنوية ؛ انفرادا يجبل فيه عن  
النظير والكفاء والمثل ، قال الشاعر :

ما واحد العرب الذى ما فى الأنام له نظير

لو كان مثلك واحد ما كان فى الدين فقير

الثالث : كونه تعالى واحدا في مملكته ، منفردا بالإيجاد والاختراع ، لا  
يجوز أن يكون معه فى ملكه من يخترع جزءا فردا - تعالى عما يصفون - .  
فأما كونه - تعالى - لا نظير له فقد تقدم الكلام عليه فى نفس التشبيه  
عن ذاته وصفاته بما فيه مقنع . وأما الدليل على كونه تعالى واحدا فى ملكه ،  
وذلك أنه لو كان ينقسم بعضين فصاعدا ، لوجب أن يكون كل واحد من  
البعضين قائما بنفسه ، وإذا كانا كذلك فلا يخلو أن يقدرنا قادرين أو عاجزين  
أو أحدهما قادرا والآخر عاجزا ، وهذه ثلاثة أقسام لا رابع لها .

فإن قدرنا قادرين صح التمانع الذى يوجب التعجيز لكل واحد منهما .  
وإن قدرنا عاجزين فليس كل بعض منها بإله ، وإن قدر أحدهما قادرا والآخر  
فالعاجز ليس بإله ، بل كلاهما ، فإنه إذا قدرنا بعضين ووصف أحدهما بعجز  
واقع ، فالآخر موصوف به على الجواز ، والجائز كالواقع . فوقع عجز أحدهما  
يدل على جواز وقوع عجز الثانى ، فكلاهما متساويان فى العجز جوازا  
ووقوعا . وأيضا فإنه لو صح عجز أحدهما لوجب التخصيص فيهما ، فإن  
وقع العجز من أحدهما يدل على جواز وقوعه من الآخر ، والجائز كالواقع ،  
فيجب أن يكونا مخصصين لمخصص . وهذا استدلال جامع مانع قاطع إذا  
تأملته فى وجوب وحدانيته تعالى فى الذات والصفات والأفعال ، ترد به على  
المجسمين ، ويغنيك عن الكلام فى التمانع مع القائلين بالشريك كيفما قدروه .  
دليل آخر يثبت وحدانية ذاته - تعالى - وانفراده بالأفعال ، مع إثبات

الصفات المعنوية له تعالى، وشهادة العقل أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به بدليل أنها لو لم تقم به لما كانت بإيجاب الحكم له أولى من إيجابه لغيره، وذلك أنه إذا قدر مزدوجا، فلا يخلو أن تقوم الصفات ببعضه، أو تقوم ب كله، أو تقوم بكل بعض منه آحاد الصفات.

**فإن قال:** تقوم ببعضه، أدى إلى التخصيص في البعضين فخصص قاهر خصص أحدهما بالصفات، وعرى الآخر منها مع جواز تخصيصه بها.

**وإن قال:** تقوم بالعشرين آحاد الصفات، أدى إلى قيام معنى واحد بذاتين، وذلك محال شاهدنا وغائبنا؛ لأنه يؤدي إلى قسمة الصفة وهي متحدة في نفسها لنفسها، ونستدل على استحالة ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

**وإن قال:** تقوم بكل ذات منهما صفات، أدى إلى كونهما إلهين وتصور التمانع، فصار الدليل على كون الإله - تعالى - شيئا واحدا كالدليل على أنه إله واحد.

فتعسا للمجسمة فما أجهلهم بربهم تعالى! فهذا دليل يشمل الرد به على المجسمة واليهود - فإنهم يقولون بقول المجسمة -، وعلى كل من تخيل في الإله - تعالى - تبعضا.

## فصل

### [الرد على النصارى القائلين بالأقانيم]

وأما الرد على النصارى، فنذكر طرفا منه، فإنهم ينحون إلى التشبيه الذى نحن نتولى الآن مناقضة آراء نظرائهم فى نفيه.

فأما من أطلق الجسمية فيرد عليهم بما ردد به على الجسمية حرفا بحرف.

وأما من قال بالجوهر، فيلزمون التشبيه لقيام الدليل على تماثل الجواهر،

وأنها أصل لتأليف الاجسام، فإن النصارى - وإن لم يقولوا بتبعض ذات الإله

- تعالى ، فقد أطبقوا على أنه - تعالى عن قولهم - جوهر، وأنه ثالث ثلاثة، وأنه أصل الأقسام. والأقسام عندهم ثلاثة: الوجود، والحياة، والعلم. ثم يسمون الوجود أبا، والعلم ابنا وكلمة، والحياة روح القدس. وهم يزعمون أن الأقسام أحوال، فإنهم ينكرون الصفات، ويقولون <sup>خلق</sup> بخلاف الكلام لله - تعالى -؛ أعنى الذى يخبر به ويأمر به وينهى. وهذان القولان الأخيران يضاھون فيهما قول المعتزلة. والرد عليهم فى هذه الهذيانات يطول ولا يحتمل هذا المختصر بسطه، فإنهم أكثر الملل اضطرابا فى أمر عيسى - عليه السلام - حتى تجد الأب يخالف ابنه والأم تخالف الولد والوالد فى أمره.

وأما الرد عليهم بإيجاز فيتصور من ثلاثة أوجه: أحدهما: سوق الاستدلال على مذهب أهل الحق، والثانى: من باب مقابلة الفساد بالفساد<sup>(١)</sup>.

\* فأما الرد عليهم من جهة الحقيقة، فإنهم زعموا أن الجوهر قديم، وأن الأقسام أحوال له فى الأزل، ثم انقلبت إلى جسد عيسى - عليه السلام - فى وقت مخصص، ومع انتقالها، لم تفارق الجوهر الذى هو الإله عندهم، وأن الأب، والابن، والروح القدس، إله واحد... إلى غير هذا من الخبط فى العشواء - نعوذ بالله من القدر السوء - . فما عسى أن يرد به على هؤلاء، مع علمنا بأن الأعراض التى هى حوادث لا يجوز انتقالها من خمسة عشر وجها، فكيف بانتقال الصفات الأزلية، بل كيف بانتقال الأحوال، وأما من نفى الأحوال منهم، فلا يبقى لهم معه شبهة يتشبثون بها، ولا يخفى فساد هذه المذاهب على بله العوام، فكيف من له أدنى نظر!!

(١) لم يذكر الوجه الثالث.

## فصل

### [الوجه الثانى]

\* وأما مقابلة الفاسد بالفاسد فيشد وثاقهم فيه من وجهين :

أحدهما : ادعائهم التثليث وإجماعهم عليه .

والثانى : ادعائهم اتحاد الإله - تعالى - بعيسى - عليه السلام - بدلا من

غيره من الأنبياء - عليه السلام .

فأما الرد عليهم فى ادعاء التثليث فيقال لهم : بم تردون على من

يزعم أن الاقانيم أربعة، منها القدرة التى لا تعقل الإلهية دونها؟ فإن ما ذكرتم

من الاقانيم لا يستقل بالإلهية دون القدرة؛ فإن العالم إنما حدث بالقدرة لا بما

ذكرتم . وهذا إلزام يطيش عقولهم لإجماعهم على التثليث، وكذلك الإرادة،

والسمع، والبصر، إلى غير ذلك من صفات الإله - تعالى -، فليس عدد بأولى

من عدد . وكذلك يعترضون فى تحكمهم فى تسمية الوجود أبا، والعلم ابنا،

فتعكس عليهم التسميات، فلا يجدون تفرقة ولا يبقى لهم بعد هذه

الإلزامات إلا أن يقولوا : ﴿ وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup> كما قال غيرهم .

وأما الإلزام الثانى : فهو أن نقول لهم : خبرونا ما السبب الذى اختص

به عيسى - عليه السلام - بالربوبية عن نظرائه من الأنبياء - على زعمكم -؟

فلا بد أن ترتكبوا أحد أمرين :

إما أن تقولوا : لكونه ولد من غير أب .

أو لكونه يبرى الأكمه والأبرص ويحيى الموتى .

وليس لهم وراء هاتين الدعوتين مرمى فيما تقتضيه مسالك النظر .

فإن قالوا : ولد من غير أب .

قلنا : خابت صفتكم فى ذلك، وأينكم من آدم - عليه السلام - الذى

خلقه الله بيده وأسجد له ملائكته وعلمه الأسماء كلها، ولم يحوه رحم، ولا

تمخض به بطن، ولا تنقل بعد ولادته فى أطوار الخلقة . فتداركوا غلطكم واعبدوا آدم، فهو أولى لكم من عبادة عيسى، ولا مخلص لهم عن هذا الإلزام - لإقرارهم بكل ما ذكرناه - إلا فى الإذعان والانقياد أو البهت والعناد .

وإن قالوا: إنما اختص بالاتحاد لأنه كان يرى الآكمه والابرص ويحيى الموتى . قلنا : وأين أنتم من موسى - عليه السلام - فإنه فلق البحر ، وأنزل على قومه المن والسلوى ، ، وأرسل على قوم فرعون الطوفان ، والجراد ، والقمل ، والضفادع ، والدم ، وأخرج يده بيضاء من غير سوء ، ، وأحيا العصا وقلبها حية تسعى ، وهى أعجب فى حقه وأبداع من إحياء الموتى ، فإن الميت إذا أحيى إنما رد عليه الحياة فقط ، وأما الخشبة فلم يكن لها مثل شكل حيوان فصيرها حيوانا بعينين وفم وأسنان ولسان ... إلى غير ذلك ، ثم صيرها عصا مرة أخرى ، ثم لم يزل يعيدها المرة بعد المرة ، وأنتم مقرون بذلك كله . فإذا صح الاتحاد من الوجه الذى ادعيتكم ، وكان ذلك الوجه لموسى أتم - كما بينا - فلم خصصتم بالإلهية عيسى عن موسى - عليهما السلام - ؟ وكذلك صالح - عليه السلام - فى إخراج الناقة من الصخرة الصماء ، ثم نلزمكم ذلك فى كل من ظهرت على يده معجزة ، فإن المعجزة متحدة فى الحرق والدعوى ، فلا يجدون إلى التفرقة سبيلا .

فقد تبين لك - بحمد الله - جهلهم وتحكمهم فى الوجهين بياننا لا بيان بعده - وبالله التوفيق - .

## فصل

### [عيسى كان يخلق بأمر الله]

فإن ادعوا أن عيسى كان يخلق باختياره ، وموسى كان يدعو ربه فيفعل له ذلك ، عكست عليهم الدعوى بعينها ، فيقال لهم : وكذلك كان يفعل عيسى ، وهو أولى بذلك ، لأن فى الإنجيل أن عيسى - عليه السلام - يكى



وقال: «رب، إن كان في مشيقتك أن تصرف هذا الكائن عن أحد فاصرفه عنا» - يعنى الموت - وأنه أراد أن يحيى كهلا فقال: «يارب، إنى أدعوك كما كنت أدعوك فتستجيب لى، وإنما أدعوك من أجل هؤلاء القيام» وقال: «يارب إنى أحمذك»، وقال - وهو على خشبة الموت وقت صلبه بزعمهم -: «إلهى لم تركتنى». وهذا فوق دعاء موسى وتضرعه وابتهاله. حكى ذلك القاضى أبو بكر - رحمة الله - وغيره من الأئمة، وأخبروا أنهم مقرون بهذه الادعية. فصح أنه عبد مربوب وزيادة، وذلك أنه دعا مضطرا فى حين صلبه - على زعمهم - فلم يُجِب مع اضطراؤه، وهذا أشد عليهم.

فإن قالوا: كان عيسى - عليه السلام - مزدوجا من لاهوت وناسوت، فخلق اللاهوت ودعا الناسوت.

قلنا: فبم أنكرتم أن يكون موسى لاهوتا وناسوتا، فخلق اللاهوت ودعا الناسوت؟ وكذلك يلزمهم فى كل نبى ظهرت على يده معجزة.

## فصل

### [عيسى لم يكن يخلق من عدم]

فإن قالوا: فقد جاء فى كتابكم أن عيسى كان يخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طائرا.

قلنا: هذا يبطل عليكم من وجهين:

أحدهما: أنكم تحتجون بخبر لم يثبت عندكم أصله، فإنكم تنكرون كتابنا وتكذبون ناقل هذا الخبر فيه، ولو طالبناكم بكتابنا لم نحوج معكم إلى تطويل مراجعة ومفاقة.

والثانى: أن الخلق فى هذه الآية إنما هو التصوير، فإن ربنا - تعالى - قال: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾<sup>(١)</sup> أى تصور كما أمرتك

﴿ فَتَفْخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي ﴾<sup>(١)</sup>، أى بقولى لحياته كن فيكون. فقد بطل اختراعه بقوله تعالى: ﴿ مِنَ الطَّيْنِ ﴾، والطين مخلوق لله - تعالى - قبل تصوير عيسى - عليه السلام - إياه، وبطل اختصاره فى النفخ والتصوير من قوله تعالى: ﴿ بِإِذْنِي ﴾، وأنتم عجم لا تفقهون اللسان العربى، فلا مستروح لكم فى هذه الآية ولو صدقتم قائلها، فكيف وقد كذبتموه!!

فهذا - وقبتم الزلل - غاية ما استروحوا إليه فى النظريات فى شان ربوبية عيسى - عليه السلام -.

## فصل

### [عيسى يعترف بأنه نبي]

فإن ادعى مدع منهم الخير، فزعم أن عيسى أخبر أنه ابن الله.

قلنا: حاشا لانباء الله - تعالى - أن يتفوهوا بهذه الفاضحة الدهيئة، مع عصمتهم وما تقدم من الاستدلال على استحالة إتيانهم بما يناقض أدلة العقول، كيف وقد جاء فى أناجيلهم أن عيسى - عليه السلام - قال: «إنما بعثت معلما»، وفيه أيضا أنه قال للحوارين: «أخرجوا بنا من هذه المدينة فإنه ما أكرم نبي فى مدينته»، وهذا اعتراف منه بأنه نبي مرسل مبعث كسائر الرسل.

فهذه - رحمك الله - نبذة وجيزة عزيزة تحسم مذاهب النصراني على الجملة تغنى عن تفصيل - والله المعين -.

## فصل

### [بطلان عقائد الباطنية]

وأما غلاة الباطنية فهم صنفان:

[الصنف الأول] معطل قرمطى: قائل بقدوم العالم جاحد للنبوات،

قائل بالعقل الأول ، والثاني ، الناطق ، والسؤوس ، والداعي ، والمحيب ، ... إلى غير ذلك من ترهات لا نسخم الكتاب بذكرها .

وهؤلاء قوم قصدوا المجوسية المحضة ، لكن نكبوها عن الفاظ المجوس في تسمية النور والظلم بـ « يزدان » و « أهرمن » ، لئلا يتفطن لهم بله العوام ، فسموها : « عقلا » و « نفسا » ، وكذلك سائر ألقابهم .

وكان الذي أسس لهم هذا المذهب « ميمون القداح » ، وكان عبيد الله « جعفر بن محمد » وكان مجوسيا في الأصل ، وكذلك « قرمط الأكار » ، حكى ذلك عنهم أصحاب المقالات .

وصنف إلهي : يقول بحدث العالم والنبوت ، إلا أنهم يوضرون الحقائق بمناقضات من اعتقادات فاسدة ، وأقوال تلقفوها من قوم لا خلاق لهم في الآخرة ، لم يستدلوا عليها بدليل ولا شبهوا بشبهة ، سوى ألفاظ مزخرفة نادرة قعقة شنان ، يسمعها المقلد فيظن أنها السر المصون ، واللب المكتون ، فيقبل منهم جزافا ويظنها هداية صدق ، ولكن إلى صراط الجحيم .

فأما الصنف القرمطي : فلا مذهب لهم ينضبطون إليهم ، ولا قانون يرجعون له ، لكن مجموع أمرهم القول بقديم العالم ، وتناسخ الأرواح ، وخروج العلوي « محمد بن إسماعيل » الذي يخرج لهم في آخر الزمان ، وهو النبي والإله ، و « القيامة الكبرى » إنما هو خروجه ، وعكس العالم بأسره على وتيرة أحسن من هذه وأجمل ، وتجديد شريعة ترفع الصلاة والصيام وجميع الكلف الشاقة وتبيح المنوعات . وهذا المجموعة هو « الجنة » عندهم التي وعد بها الأنبياء لا غير ، ويبرز إذ ذاك سر القدر ، ومعنى الروح ، ومعنى العقل ... إلى غير ذلك من هذيانات لا يستحلها موسوس فكيف بعاقل . وقد صنف القاضي كتابا في الرد عليهم <sup>(١)</sup> ، ثم قال في آخره بعدما أعرب وأغرب : « إن أمورهم لا تنضبط ، وإنهم أقل من أن يكثرثر بأقوالهم ، إنهم لا جواب لهم إلا

(١) « معني الباقلي في كتابه ( كشف أسرار الباطنية ) .

بالسيف الحسام». ولولا حثالة العوام المستجيبين لدعوتهم - على زعمهم - لكان أخرى أن لا يلتفت إليهم.

**والعصف الثاني:** القائلون بالإلهية والنبوة، لا أقول المثبتون لها، فإنهم يدعون النبوة لأنفسهم في ثانی حال، ثم يدعون الإلهية بعد ذلك. فإن مذهبهم أن الأرواح التي اتصفوا بها فاضت عليهم من الله - تعالى - كما تفيض الشمس نورها على الأرض من غير أن ينقص منها شيء. وهذا هو مذهب الفلاسفة القائلين بعلّة العلل، والعقل الفعال - على زعمهم - إلا أنهم يسمونه «واهب الصور» وهؤلاء يسمونه «الله». وقد وافقهم على هذا المذهب أصناف من الروافض كالكيسانية، والمغيرية، والمنصورية، والجناحية، والخطابية وهؤلاء الأصناف لا يعدون من الفرق الإسلاميين؛ لأنهم «حلولية» كفرية يقولون بالإلهية الائمة، وهذه أيضا قولة النصارى بعينها في الاقنانيم، إنها فاضت على عيسى - عليه السلام - ولم تفارق الجوهر الذي عندهم الإله، فهم كما قيل:

إذا ما قلست أيهم لأي تشابهت المناكب والرؤوس

إلا أن قولة هؤلاء السفلة أنكى لأهل الحق من وجهين:

أحدهما: أن النصارى ادعت انتقال الأحوال - كما تقدم - وهؤلاء

ادعوا انتقال أبعاد الإله إلى أجسامهم وسموها فيضا.

**والثاني:** أن النصارى نسبت هذه الأقانيم لجسد عيسى فقط، وهؤلاء

نسبوها للائمة ثم غلوا في التواقع حتى نسبوها لكل فرد قدر منهم حتى

يتعشق أحدهم بجارية أو بغلام فيقول له: «ما بالك؟» فيقول: «رايت الله

فيك». وبعضهم يقول له: «أنت إله»، وكل ذلك ليتمكنوا من الفجور بهم

وصدهم عن سبيل الله. وأما النبوة فهي عندهم حلية المبتدئين لا حلية

الواصلين. فإين دعواهم من دعوى النصارى - لعنهم الله أجمعين - اكتعين.

وأشر ما دهمنا به هذا الوقت النكوب بهؤلاء الدبية الاجلاف، فإنهم

بهم أعمار وغوغاء غمار، فبينما رجل في حرفته وعلاجه ومهنته ممتحن بضيق المعيشة وكلف البطنة، إذ قرع مسمعه أن قوما انخلعوا انخلاعة من رق الأغلال وقشور الأعمال، إلى أعلى المقامات، والأحوال، والحب، والوصال، واتصفوا بالعظمة والجلال، والتحقوا بالإله - تعالى - لحوق وصول واتصال. ثم اتخذوا الوجود دولابا والناس دوابا يتحكمون في أموالهم، ويمكرون بحالهم، لا يعثر عليهم الحكام، ولا تقام عليهم الحدود.

فعند ذلك يحلق رأسه ويلبس خيشه وينشد:

**لعمرك ما المعيشة بالتأني ولكن ألق دلسوك في الدلاء**

ثم يشب إليهم وثية ذئب عتم، أو ضيع قرم، فما هي عنده إلا طفرة: من محل الفرش إلى بطنان العرش. فيأنا لله وإنا إليه راجعون: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ولولا الخروج عن المقصود لاسمعتك من بعض مثالبهم الخسيسة، ولكن إذا أردت الشفاء من سماعها فقد ألفت في ذلك كتابا على حياله سميت: «الوصية».

وأما الرد على مجانهم، الذين استنبطوا لهم هذا المذهب النصراني، فهو أن يقال لهم: هذه الروح الربانية التي ادعيتم أنها فاضت من الإله على أشباحكم، لا يخلو من أربعة أوجه:

إما أن تفيض من ذاته، أو من صفاته، أو من أحواله، أو من أفعاله، وهذه أربعة أقسام لا خامس لها.

فإن قالوا: تفيض من ذاته فقد سبق الدليل على وحدانية ذاته، واستحال تبعضه، مع أن القائلين بهذا المذهب يابون تبعيض الإله - تعالى - ويقولون بانفراده حتى ينفوا الصفات الأزلية عنه، وهذا هو التناقض المفرط؛ حيث يفرّدونه غاية الأفراد ثم يبعضونه غاية التبعيض.

ولو أثبتوا الصفات وقالوا: تفيض من صفاته لكان محالاً، لا استحالة تبعيض الأعراض واستحالة انتقالها، فما ظنك بالصفات الأزلية التي لا يجوز عليها التغير، فكيف الانتقال.

**فإن قالوا: تفيض من أحواله.**

**قلنا:** هذا هو بغيته مذهب النصارى فى الأقانيم الذى فرغنا من إبطاله.

**وإن قالوا: تفيض من أفعاله.**

**قلنا:** فاضربوا عن لفظ التتمويه بالفيض وارجعوا إلى الخلق، فقولوا: يخلق عوضاً من يفيض.

ولتعلم أن كل ما ذكره فى الروح من الفيض وغيره - سوى الخلق - ويوجب عليهم تبعيض الإله وتغيره، وحدوثه، وكون الأرواح آلهة، وكون الأشباح ظروفاً للآزلى، ولها نصيب من الإلهية، وهم يطلقون ذلك إذا خلوا إلى شياطينهم - تعالى الله عما يصفون - .

ثم إذا أقروا بأن الأرواح مخلوقة مربية تعين لهم فيها مطالب آخر، فإنهم يسمونها «جوهر لطيفاً»، فيقال لهم: ما تعنون بالجوهر؟ أهو المتحيز القابل لأعراض الذى يكون فى مجموعه الأجسام، أم غير ذلك؟ فإن حاشوه من هذه الأوصاف - وهو مذهبهم - فإنهم زعموا الله غير حال فى الأجسام، ولا مجاور لها، ولا يقبل التركيب، بل هو بسيط، مفرد غير مركب، وهو الحى، الناطق، العالم، القادر، والسميع البصير... إلى غير ذلك. فيقال لهم - بعد هذا التنزيه الذى تخيلوه -: أتعلمونه أو لا تعلمونه؟

**فإن قالوا: نعلمه.**

**قلنا:** بضرورة أم بدليل؟

**فإن قالوا: بضرورة.**

**قلنا:** باطل لتساوى العقلاء فى الضرورات، فنحن لا نعلمه بضرورات ولا بدليل من عقلاء مثلكم، بل نعلم بطلانه بالدليل.

**وإن قالوا:** نعلمه بدليل، طالبناهم به. فلا يجدون إليه سبيلا، سوى مجرد دعوى لقفوها من النصارى والقرمطية والفلاسفة وحكايات سطرها «إخوان الصفا» فى «رسائلهم»، و«ابن سينا» فى: «شفائه»، وحكاية «حى بن يقظان»، و«آسال وسلامان»، وكونه تكون فى نفاخة تصورت فى بركة فى جزيرة من جزائر البحر، وخرج منها شكل إنسان، وكانت بإزاء نفاخة أخرى فى الماء فيها روح، فقام ذلك الروح بجسد ذلك الإنسان، ثم أرضعته غزالة، ثم ماتت الغزالة فأخذ يطلب المحرك لها فى جوفها حتى بلغ قلبها، فشقه فوجد فيه فراغا، فقال هنا كان وذهب، ثم أخذوا يدرجونه فى أطوار الخلق والخلق حتى الحقوه بالإله. فصار هو هو فى خرافات عجائز، لو أن قاصا من القصاص ذكرها فى المتناول، لصار أضحوخة لعوام العقلاء فكيف يحذقهم!! - فنعوذ بالله من الخذلان -.

**أو نقول:** إنهم لما حكوا هذه الخرافات لوحوا عليها بشبهة يخدعون بها، فلا والله سوى مجرد خبر على جهة ذكر القدماء أن «حى بن يقظان» اتفق له فى جزيرة كذا ثم اختلفوا فى بداية أمره، فمنهم من قال: إنه فى نفاخة، ومنهم من زعم أنه كان ابن زنا ألقى فى تابوت وألقى فى البحر، فلفظه البحر فى الجزيرة... وهى طريقة هؤلاء المساكين فى جميع ما يحكونه عن الأوائل فى المعتقدات، ثم يدعون مع ذلك إنها براهين قاطعات.

**فإن قالوا:** فما دليلكم على بطلان ما نقول؟

**قلنا:** هو أيسر شئ - بحمد الله تعالى - لاسيما على مذهبكم الفاسد. وذلك أنكم أضفتموه إلى هذه الأشباح، ثم زعمتم أنه بسيط متحد لا يقبل التركيب، ثم ادعيتم أنه حى عالم قادر... إلى غير ذلك، ومعلوم أن هذه الصفات ليست هى الذات، فهذا نقض الاتحاد.

فإن قلتم: هو الجوهر وهو الصفات، فقد التزمتم إحالات لا يلتزمها عاقل منها: تصييركم الصفة عين الموصوف والموصوف عين الصفة، وهذه السفسطة والتناقض من وجهين:

أحدهما: أنه ما افترق بالحد والحقيقة استحالة أن يتحد.

والثاني: أنكم تدعون له الاتحاد وتثبتون له غاية التركيب، فلا أنتم مع أهل الحق في التركيب ولا مع أهل الباطل في الاتحاد.

فإن قالوا: هو حي عالم قادر لنفسه - كما زعمت المعتزلة في الإله تعالى.

قلنا: لا يستمر لكم ذلك في الروح، فإن المعتزلة قد رأوا ذلك في القديم الذي لا يتغير، فإن قلتم بحدوث الروح بطل أن ترجع الصفات لنفس الروح، لكونه يعلم تارة ويجهل أخرى، وصفة النفس لا تبدل ما بقيت النفس. وأقل ما يلزمكم انعدام الروح عندما يتغير عن صفة من صفات نفسه. وإن قلتم بقدمه استحالة أن يتغير عن صفة نفسه، وقد ثبت تغيره بما تقدم. وإن قلتم: إن التغير يرجع للجسد الحامل للروح فقد نقضتم مذهبكم؛ حيث زعمتم أن الروح هي الحي العالم القادر لا الجسد.

ثم تزعمون أيضا - مع ذلك - أنه ينتسب إلى الأشباح، وأنه حاكم فيها، وأنه يوجد مع وجودها حيثما وجدت، فلا يخلو أن ينضاف إليها نسبة قيام بها أو مجاورة لها؛ إذا لا يعقل بين الجواهر والأعراض نسبة سوى هاتين النسبتين، ولا مخلوق سوى الجواهر والأعراض، ومن ادعى مخلوقا سواهما فقد ادعى ما لا سبيل إلى إثباته بدليل ولا بضرورة، فإن قام بها فهو عرض، وإن جاورها فهو شاغل متحيز، وهذا هو الجوهر القابل للأعراض بعينه، وإن ادعوا نسبة ثالثة في المخلوقات، فقد أحالوا على ما لا يعقل.

فهذه أقرب ما يرد به عليهم، على أنهم أقل من أن يكثر بهم، فإنهم ليسوا بأهل مذهب، وإنما هم مقلدون لأصحاب مقالات ملفقة مبنية على



التقليد للمسقط الأول .

## فصل

### [من بقى من المبتدعة والمبطلين]

وأما الرد على من بقى من القائلين بالعلل، والطبائع، والنور والظلمة، والنجوم، والعناصر، وما ادعاه القدرية من خلق الأعمال فنقول:

قد ثبت وصح فيما تقدم أن الله - تعالى - لا يعرف إلا من جهة النظر في مخلوقاته، بأنها خلقه وأنه متفرد باختراعها مستبد بإيجادها . فإذا لم تصح معرفته إلا من جهة خلقه، ورأس معرفته توحيده لا يحصل إلا بمعرفة استبداده بالخلق وانفراده، إذ لو كان معه من يخترع جوهرًا فردًا أو عرضًا فردًا لم يصح استبداده، وإذا لم يصح استبداده لم يصح توحده في ملكه ولا انفراده . فيجب أن من ادعى اختراع محدث من المحدثات لغيره تعالى، فقد ادعى الشرك لله لا محالة، أقر بذلك أو لم يقر .

والدليل القاطع على صحة ما قلناه، أن العقل يشهد أن قضية المقدور متحدة في العقل، وما اتحد في العقل استحال أن ينقسم، وكذلك النسبة بين قدرة الله وبين مقدوراته أيضًا متحدة . فلو قدر موجد آخر لآدى ذلك إلى ثلاث إحالات : أحدهما قسمة ما يستحيل انقسامه من قضية المقدمة، والثاني بطلان النسبة المتحدة بين القدرة الأزلية والمقدور، والثالث : وهو أوضحها في الاستدلال، وذلك أنه لو شذ عن قدرته تعالى مقدور بالإرادة وجب التخصيص في الكل، فإنه لا يخرج عنها إلا بمخصص آخر، والذي يلزم في البعض يلزم في الكل . وأقل ما يلزم في هذا التقدير جواز قدرة الله - تعالى - وجواز منعه في بعض مقدوراته، وفي ذلك جواز وجوده وجواز عدمه، وأنه متى وقع التخصيص في الواجب لزم تجويز التخصيص فيه من كل وجه .

فإن قيل : فما المانع من تقدير فاعلين اتفاقًا على مفعول واحد، ولا يلزم

ما قلت من التخصيص ؟

قلنا : لا يخلو اتفاقهما أن يكون واجبا أو جائزا.

فإن قال : إنه واجب ، فيستحيل أن يريد أحدهما إيقاع مراده حتى يريده الآخر ، فيجب بطلان إرادتهما ، إذ كل واحد منهما لا يستبد بإيقاع مراده دون الآخر . وكذلك لو قدر انفراد كل واحد منهما ، لم يكن مراده على الحقيقة . وكذلك يستحيل أن يفعل الفعل أى منهما لاستحالة إيقاع مقدور بين قادرين على جهة التأثير أو الكسب ، إذ تكون قدرة أحدهما لا تأثير لها على الانفراد .

ويستحيل أن يقع المقدور من أحدهما لكون اتفاقهما واجبا ، وإذا كان واجبا استحال أن يخترع أحدهما شيئا حتى يخترعه معه الآخر ، فيؤدى إلى تعجيز كل واحد منهما إذا قدر منفردا ، كما يؤدى إلى بطلان إرادة كل واحد منهما إذا قدر منفردا . فإذا وجب اتحادهما فى الصفات ، وجب اتحادهما فى الذات لاستحالة التفرقة بينهما . فإذا قدر وجوب الاتفاق بينهما بطلت الإثنينية ووجبت الوجدانية .

وإن قال : إنه جائز ، جاز الاختلاف ، والجائز كالتواقع ، فيؤول الأمر إلى التمانع المعلوم بطلانه .

وهذا وضوح فى صحة الوجدانية ما فوقه وضوح .

فتأمل - رحمك الله - إلى هذه الإحالات ، فإنها تحصل العلم بوجدانية الباري المنبئة عن الانفراد بالاختراع ضرورة ، فلا يحتاج معه إلى تقاسيم ما استدل به المتكلمون . ثم العجب منهم - رضوان الله عليهم - كيف توقفوا فى تكفير القدرية « مجوس الأمة »<sup>(١)</sup> ، « خصماء الله على خلقه »<sup>(٢)</sup> مع هذه الإلزامات ، قال - تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِّثْلَ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجتمعوا لَهُ... ﴾<sup>(٣)</sup> الآيات .

(١) أخرجه أبو داود فى سننه عن ابن عمر .

(٢) هذه الأوصاف للقدرية وردت فى بعض الآثار .

(٣) [سورة الحج : آية ٧٣] .

فإن قالوا: إنما يحتج بهذه الآية على من يدعى خلق الأجسام، فإن الذباب جسم ونحن لا ندعى خلق الأجسام.

قلنا: نسبة المقدور إلى القدرة في الأبدان على سواء، فمن ادعى خلق الأعراض ألزام خلق الجواهر.

فسبحان من وهب العقول للكل، وحرّم التوفيق للبعض حتى تنفذ فيهم إرادة من يحول بين المرء وقلبه، حتى يفوه بأنه يخترع مع الله - تعالى - ويشاركه ملكه، ويدعى أنه يفعل ما يشاء، شاء الله أم أبى - تعالى الله عن ذلك -.

## بَاب

### الكلام في القاعدة الخامسة

#### وهي إثبات الصفات المعنوية للبارئ تعالى

وهذه القاعدة هي عمدة الدين ورأس مال المحققين من المتكلمين:

اعلم أن صفات البارئ - تعالى - تنقسم ثلاثة أقسام: نفسية ومعنوية وفعلية.

أما النفسية فقد بينا منها بعض ما يصح به التنزيه للبارئ - تعالى - عن مشابهة خلقه. ونحن الآن نثبت الصفات المعنوية على الكمال - إن شاء الله تعالى - ونتسع في إثباتها على وجهين:

أحدهما: أن تقدم الكلام في إثبات المعاني القائمة بذاته - تعالى -

والثاني: في إثبات الصفات لذاته المعللة بالمعاني.

### [فصل]

#### [إثبات الصفات المعنوية]

فأما إثبات المعاني فنقول: لما ثبت حدث العالم، وتقرر أنه كان بعد أن لم يكن، وجب تعلقه بـ «قدرة» يبرز بها إلى الوجود. ويستحيل أن تكون القدرة المبرز بها عدما، لاستحالة تعلق الإيجاد بالعدم - كما ثبت - فثبت أنها موجودة.

ثم إن الكائن إذا وقع في وقت بدلا من وقت يجوز وقوعه في غيره، وعلى هيئة يجوز وقوعه على خلافها، فقد افتقر إلى «إرادة» مخصص بها وقت لإيجاده على هيئته؛ إذ لا معنى للقدرة القديمة إلا الإيجاد فقط، وهي على وتيرة واحدة لا تختلف. فثبت أن الإرادة ذات أخرى يختص بها إيجاد

المحدث، إذ لا يخصص بالعدم لما ذكرناه.

ثم إن الإرادة مرتبطة بـ «العلم»؛ إذ لا يصح أن يقع الاختيار في أحد الطرفين إلا مع العلم بهما، فثبت وجود العلم.

ثم إن هذه الثلاث الصفات مشروطة بـ «الحياة» وجوبا لا تعقل إلا معها، فثبت الحياة.

ثم إن جميع هذه الصفات يستحيل قيامها بأنفسها، فوجب قيامها بذات قائمة بنفسها، وهي ذات الباري - تعالى - فقد صحت الصفات المعنوية للباري - تعالى - على مذاهب أهل الحق من هذا الوجه، وثبتت ثبوتنا لا مدفع فيه إلا بالعناد والتعصب لأهل الإلحاد.

## فصل

### [إثبات العلل الزائدة على الذات]

فإن قيل: إنما دلت الأفعال على كون الفاعل قادرا، مريدا، عالما، حيا، مستقلا بهذه الصفات لذاته، لا لعلل زائدة على الذات، والذي ادعيتم إنما هي علل في الشاهد. فبم قسم الغائب بالشاهد، وهذا هو التشبيه وتكثير الآلهة لتكثير القدماء؟

وهذه من أهم ما اعترض به علينا نفاة الصفات، والأولى أن تثبت الصفات عليهم من الوجه الذي يوافقون عليه، ثم نعطف على فساد ما انتحلوه في نفى عللها،

فنقول:

إن ما ذكرتم من الأفعال دالة على كون فاعلها حيا، عالما، مريدا، قادرا، فلا منازعة فيه بين الإسلاميين، وإنما تنازعكم في إضافة هذه الأحكام إلى الذات؟

**فنقول:** إذا علمنا وجود البارئ - تعالى كما تقدم - ثم علمنا كونه - تعالى - عالماً، قطعنا بأن العلم بوجوده غير العلم بكونه عالماً على الضرورة، ثم العلم الثاني لا يخلو أن يكون تعلق بعدم، أو بوجود، أو بحكم زائد على الوجود، وهذه ثلاثة أقسام لا مزيد عليها.

**فإن قالوا:** تعلق بالعدم فباطل، فإن عدم نفى محض لا يتميز به وجود، وقد تميز هذا الوجود بالعالمية.

**وإن قالوا:** تعلق بوجود.

**قلنا:** لا يخلو أن يكون ذلك الوجود نفس العلم أو نفس العالم.

**فإن قالوا:** نفس العالم، فباطل من وجهين:

أحدهما: ما قررناه من إثبات العلمين واختلاف تعلقهما.

والثاني: أنه إذا كان نفس العالم، وجب أن تكون ذات البارئ - تعالى - علماً، لكونها معرفة بالمعلوم على ما هو به، وهذا هو حد العلم عندنا وعندهم، إلا أنهم يخالفوننا في قولهم معرفة الشيء، فقد وافقونا في المتعلق الذي وقع فيه اتفاق، فلا نبالي بالمتعلق. وهذا إلزام لا محيص لهم عنه لا سيما لمن قال منهم بنفى الأحوال، فإنه نفى العلة ونفى الأحوال.

فلم يبق للعلمين اللذين أثبتناهما متعلق سوى الموجود المتحد، ومحال تعلق علمين بمختلفين، والمعلوم بهما شيء واحد، فإنه يؤدي إلى أن يخالف الشيء نفسه، وهو محال.

وأما من أثبت الأحوال فله أن يقول: تعلق أحد العلمين بالوجود، والثاني بالعلمية التي هي حكم زائد على الوجود.

**قلنا:** لا يخلو هذا الحكم من ثلاثة أوجه، إما أن يرجع إلى نفس الذات، أو إلى نفس علة أوجيته للذات، أو لا للذات ولا لعة.

**فإن قال:** هو حكم للذات من غير علة.

قلنا : هذا هو القسم الذى فرغنا من إبطاله آنفاً، فإن الذات التى ثبت لها حكم العلمية من غير علة هى العلم بعينه، فيلزم على ذلك أن تكون ذات البارى - تعالى - علماً متعلقة بالمعلومات، والقائم بنفسه لا تعلق له بنفسه ولا بغيره، ويلزم أن تكون ذات البارى - تعالى - علماً قدرة إرادة حياة سمعاً بصراً، لأن الذى يلزم فى صفة يلزم فى سائر الصفات، ويلزم أن تكون ذات البارى - تعالى - علماً عالماً؛ إذ الذات هى العالمة بنفسها، وكذلك يلزم كونه قادراً قدرة، حياً حياة، وكذلك القول فى سائر الصفات، ويلزم أن تكون ذات البارى - تعالى - مخالفة لنفسها، فإننا نعلم ضرورة مخالفة العلم للحياة والقدرة، وكذلك مخالفة القدرة للعلم ومخالفة الحياة لهما. فإذا كان البارى - تعالى - حياً عالماً قادراً لنفسه، وثبتت هذه الأحكام للنفس من غير مزيد - وذات البارى تعالى شىء واحد -، فيجب أن يخالف الشىء الواحد نفسه لنفسه، وهذه مسكتة لا جواب عليها. ويلزم أيضاً أن تكون ذات البارى مثلاً لعلنا، إذا تعلقنا مع علمنا بمعلوم واحد؛ لوجوب اشتراكهما فى الأخص اللذين هما المتعلقان بالمتعلق الواحد على وجه واحد - على مذهبهم فى حد المثليين -، وهذه الإلزامات فضائح لا يبيء بها عاقل.

وإن قالوا : إنه حكم لا لعل ولا للذات، كما زعموا فى حكم الوجود الطارئ على الشىء الموصوف بخصائص الصفات فى الوجود والعدم.

قلنا : هذا أمحل وأمحل، فإن الأحكام لا تعقل إلا خواصاً لذوات تتميز بها، ومن ادعى إثبات حال لا نسبة له لذات فهو خارج عن قضية العقل. ولو جاز ثبوت حال لا للنفس ولا لعل ثم تنصف به النفس لجاز أن تطرأ الأحوال على الأشياء حتى يصير الجوهر عرضاً، والعرض جوهرًا، وهذا يؤدى إلى إبطال الحقائق، وقلب الأعيان، فإن الأحوال عند مثبتيها هى الحقائق التى تتميز بها النفس - كما تقدم -.

ثم نقول : هذه الحال التي ادعيتم للأزلي لا لنفسه ولا لزائد كان متصفا بها في الأزل، أم طرأت عليه؟

فإن قالوا: طرأت، الزمناهم حدثه كما الزمناهم في طريان حال الإرادة الحادثة له في غير محل.

وإن قالوا: اتصف بها، فهي صفة النفس التي فرغنا من إبطالها في ادعائهم كونه - تعالى - عالما بنفسه. وقد ادعى أبو هاشم أن له تعالى حالة هي أخص صفاته، وتلك الحالة أوجبت كونه حيا عالما قادرا... إلى غير ذلك؛ فالتزم ادعاء حالة مجهولة تنقض عليه مذهبه من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أثبت تعليل الواجب بعدما أنكره.

والثاني: قوله إنها أخص صفاته - تعالى - بعدما زعم أن القدم أخص صفاته.

والثالث: إثباته الأحوال معان مع قوله إنها لا تعلم.

ومنهم من قال: إنه عالم لا لنفسه ولا لعلقة ولا لحالة أزلية ولا حديثة. وهذا القول أرك من أن يلتفت إليه، فإنه ادعى تجويز موصوف لا وصف له. فإننا وإياهم نعلم ضرورة أن كونه - تعالى - عالما وصف لحقيقة ليست هي ذاته. وهذه الأحوال كلها مخايل الإلحاد في أسمائه الحسنی وصفاته العلی.

فإذا ثبت كون الباري - تعالى - عالما، واستحال بهذا التقسيم أن يرجع علمه لنفسه، ولا لصفة ليست لنفسه ولا لعدم، فلم يبق إلا أنه عالم بعلم قائم به وهذه المقدمة كافية في إثبات علم الله - تعالى - وكونه قائما بذاته، يوجب كونه عالما بعلم، وكذلك القول في إثبات جميع صفات الكمال له حرفا بحرف.



## فصل

## [تعليل الواجب والرد على المنكرين]

فإن موهوا بما هذوا به في أن كون البارئ تعالى عالما واجباً، والحكم الواجب لا يعلل فإنه يكتفى بوجوبه عن العلة، وإنما يعلل الحكم في الشاهد بجوازه، وهذه من أقوى عمدتهم في نفى الصفات الأزلية على زعمهم، وقد أطالوا أنفاسهم في تفاصيل الاعتراضات بها، وليس وراءها طائل.

وأقرب ما ينقض عليهم به أن الأحكام العقلية متحدة في الوجوب شاهداً وغائباً. وبرهان ذلك أن الوجوب العقلي لا يتبدل، وبهذا الحد ينفصل عن قضية الجواز والإحالة. وبيان ذلك أن القضايا معقولة الحقائق، مفصلة الحدود أجناساً وأنواعاً وذواتاً، فما وجد فمفعول حكمه في الوجود هو مفعول حكمه في العدم.

فالجواز مع الذوات التي توجد مرة وتنعدم أخرى، والوجوب في الأحكام مع الوجود كالوجوب مع العدم، لا يتغير في المعقول بوجود الشيء ولا بعدمه، ولا هو يجعل جاعل ولا لا اختيار مختار، وهذا هو الحق الذي لا عليه غبار.

وإن أشكلت عليك أيها المسترشد هذه النادرة الغربية أوضحتها لك بالمثال فنقول:

لا يخلو أن يكون العلم علماً لوجوده، أو لعدمه، أو لحدوثه، أو لقدمه، أو لقيامه بمحل، أو لتعلقه،... إلى غير ذلك من كل ما يقدر صفة له. ومحال أن يكون علماً لجملة ما ذكرناه؛ لأن هذه الصفات كلها تتعذر للجهل الذي هو ضده، للإرادة التي هي خلافه، وهذا بين لا خفاء به، فلم يبق له شيء يعقل به إلا علميته، وهي حقيقته الواجبة له. فلو قدرت جائزة

لجاز انقلاب الحقائق حتى يعود القديم حادثا والحادث قديما، ويجوز وجود علم يجهل به... إلى غير ذلك، وهذه هي السفسطة بعينها.

وكذلك القول في العالم لاى شيء كان عالما، الوجوده، أو لحدوثه، أو لقدمه، أو لبقائه، أو لقيامه بنفسه،... إلى غير ذلك؟ فلو كان عالما لوجوده لكان كل موجود عالما، فيؤدى أن تكون الأعراض والجمادات عالمة. ولو كان لحدوثه لكان كل محدث عالما ولكانت الجمادات عالمة. ولو كان لقدمه لم يكن عالما سوى القديم تعالى وصفات ذاته لقدمها، ونحن حوادث وعلماء. فلم يصح أن يكون العالم عالما إلا للعلم القائم به، فكل من قام به علم وجب كونه عالما، ومن لم يقم به علم وجب أن لا يكون عالما. فوجود العلم في ذات جائزة قابلة جائز لجاوز وجوده. وحكمه واجب، ووجود العلم في ذات قديمة قائمة بنفسها واجب لوجوب وجودها، وحكمه واجب، فافترق الحكم في الذوات بين القديم والحادث، واتحد الحكم في الوجوب بين الشاهد والغائب، فوجب التعليل فيما يعلل شاهدا وغائبا.

فتأمل رحمك الله هذه النكتة الغريبة وراجع بصيرتك فيها فإنها تريح جاشك من كل ما هذوا به في تخيلهم على نفى الصفات الأزلية.

## فصل

### [ثبوت الصفات المعنوية]

فإذا ثبتت الصفات المعنوية التي افتقرت إليها الأفعال على الوجه الذى أثبتناها في صدر الباب، وصح تعليل الواجب والرد على منكربه، فلنعطف على ما بقى من الصفات المعنوية الثابتة للبارئ تعالى التي لا يتم بها الكمال، ولا تفتقر إليها الأفعال وهى: السمع، والبصر، والكلام، وإدراك الطعوم، وإدراك الروائح،... إلى غير من الإدراكات للبارئ تعالى وثبوتها يصح من وجهين:

أحدهما: ما تقرر من أنها أوصاف كمال، وأن أضدادها نقائص، والنقائص لا تجوز عليه تعالى .

والثاني: ما أثبتته السمع.

فأما ثبوتها من جهة الكمال، فتعلم ضرورة أن الجمادات لا تنصف بشيء من هذه الصفات، لأننا نسير صفاتها، فلا نجد لها مانعا من قبولها سوى الموت، ولا مثبت لقبولها سوى الحياة. وهذا أمر لا خفاء به، وقد ثبت أن البارئ تعالى حي، فلا يخلو أن تثبت له صفة الكمال أو أضدادها من النقائص، فإن الحياة شرط في ثبوت طرفي الكمال والنقص، فإن لم يكن البارئ تعالى سميعا، بصيرا، متكلمي، مدركا في الأزل، وجب أن يكون مؤوفا، لوجوب ثبوت الأضداد مع ثبوت الحياة في الأزل، ويلزم على ذلك أن يكون المربوب على ذلك أكمل من ربه.

وأنت أيها المبتدع في هذه المسألة بالخيار: هل تكون أكمل من ربك أو يكون ربك أكمل منك؟

وهذا إلزام لا محيص لهم عنه، فنعوذ بالله من الخذلان.

## فصل

### [ شبهة نفى الصفات ]

فإن قالوا: إنما يكون نفى الصفات نقصا في حقنا لكونها وسائل لحصول بعض المعلومات، والبارئ تعالى عالم بجميع المعلومات، فلا يكون عدمها نقصا في حقه تعالى وهذه شبهة إذا بطلت فليس وراءها لهم معتصم مما ألزموننا، وفي بطلانها أمر يصدع عليهم دينهم صدعا لا جبر له سيما على مذهبهم، وذلك أنهم ربطوا الإدراكات بالعلم بالمدركات ربطا واجبا حتى قالوا: إن الأكمل يستحيل أن يعلم الألوان، لكونه لا يدركها، وكذلك الأصم في الأصوات، والأخشم في الروائح، إلخ غير ذلك مما يدرك بالوسائل. ومما

أوجبه مع ذلك البنية المخصوصة، والبلة، والرطوبة، والقرب المتوسط، والمقابلة، واتصال أجسام الأشعة النيرة بالمرئي، وانزعاجها من العين إلى المرئي بواسطة الأجفان، وانعكاسها... إلى غير ذلك مما هذوا به. وكل ذلك عندهم على الوجوب، وهم يحيلون هذه الأوصاف عليه، فيلزمهم أن لا يكون عالما بجميع المعلومات، وهم يابون ذلك في حق البارئ تعالى.

**فإن قالوا: لا يلزم ذلك في حق البارئ تعالى فإنه خلقها فوجب أن يعلمها.**

**قلنا: لا ينبغيكم روغانكم من هذا الإلزام، ولا احتجاجكم بأنه خلقها من ثلاثة وجوه:**

**أحدهما:** أن الجواهر والأعراض عندكم أشياء في حالة العدم ثابتة على أخص صفاتها، ثم يطرأ عليها الوجود بالقدر، وليس للبارئ تعالى ما يفعل فيها سوى حالة الوجود. فإذا كان يخلقها على زعمكم ولا يدركها بوجه من وجوه الإدراكات، فقد انسد الطريق عليكم إلى علمه بها، ثم إذا لم يعلمها ولم يدركها، فلا يصح له خلق حالة الوجود فيها؛ لكونها غير معلومة ولا مدركة، وهذا يلزمكم قدم العالم، وبطلان كون البارئ عالما بجميع المعلومات.

**والثاني:** أنكم تخلقون أعمالكم على زعمكم، وكذلك جميع الحيوانات عندكم تخلق أعمالها من الفيل إلى الذرة القادرة على الدبيب. فإذا كان البارئ تعالى لا يخلقها ولا يدركها بوجه من وجوه الإدراكات، فيجب أن لا يعلمها، فيلزمكم أيضا أن لا يكون عالما بجميع المعلومات ولا بنفسه، فإنه لا يدركها على زعمكم، وهي غير مخلوقة، فيجب أن لا يعلمها. وكذلك يلزمون أن لا يخلقوا على مذهبهم، فإنهم إذا لم يعلموا الأشياء في العدم ولم يدركوها، استحال أن يخلقوا الوجود فيها، لكونها غير مدركة لهم ولا معلومة.

الثالث : أنكم تزعمون أنكم تخلقون بعض أعمالكم وأنتم غافلون عنها . فإذا جاز خلق شيء لا يعلم ، جاز خلق جميع الأشياء وهي لا تعلم ، فقد استحال على البارئ تعالى مع هذه الإلزامات أن يكون عالما بشيء من الأشياء ، فأحرى أن يكون عالما بجميعها .

فإن قالوا : قد سبق استدلالنا على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات لكونه عالما لنفسه ، لوجوب عموم تعلق صفة النفس .

قلنا : استدلالكم باطل من وجهين :

أحدهما : أن صفة نفس القائم لنفسه لا تعلق لها كما تقدم .

والثاني : أن العلم شاهد يتعلق لنفسه خصوصا ، فالعلم بسواد لا يتعلق ببياض ، ولو سلم لكم عموم التعلق للنفس ، للزمكم عموم كل متعلق لنفسه بجميع المعلومات . وإذا كان ذلك فيجب أن تتعلق قدرتكم بجميع الجواهر والأعراض حتى لا يبقى للبارئ تعالى مقدور لاستحالة وقوع مقدور بين قادرين مخترعين . فقد بطل عليكم العموم في التعلق للنفس ، ولو سلم لكم عموم التعلق جدلا لم تتخلصوا مما ألزمتكم ، فإنه إذا بطل عليكم كونه عالما بما سبق ، فقد بطل العموم والخصوص في العلم .

على أنكم نقضتم ما أبرمتكم من عموم تعلق صفة النفس ، حيث زعمتم أن البارئ تعالى قادر لنفسه ببعض المقدورات ، وهذا تعلق النفس على الخصوص . وهكذا يفعل الله بكل حائد مراتب .

ثم يلزمكم مع هذه المسألة الفاصمة القاصمة إلزامات هي أشد عليهم من رشق النبل ؛ وذلك أن قصاراهم فيما ادعوه من التنزيه نفى الصفات ، وهم مع ذلك يشبثون للبارئ تعالى إرادات حادثات يريد بها إيقاع الحوادث ، وكلاما حادثا يخبره ويأمر وينهى ، وكلاهما أعراض خارجة عن ذاته تعالى ، وهو يتصف بها .

فأما الكلام في «الكلام»، فسنفرد له بابا فيما بعد إن شاء الله تعالى وأما الإرادات التي أثبتوها حادثة له تعالى فيلزمهم فيها سبع التزامات كل إلزام منها يجر إلى نقض الحقيقة وهدم الشريعة وهي:

حدث الصانع.

وقدم العالم.

والتسلسل.

وبطلان التماثل بالاشتراك في الاخص على زعمهم .

وقيام الصفة بنفسها .

وحكمها في غير محلها .

ونفي التخصيص في الإرادة شاهدا وغائبا .

\* فأما إلزام حدث الصانع تعالى، فمن حيث إنهم استدلوا على حدث العالم بتغيره وتبدل أحواله بطريقتين الأولى اعراض عليه كما تقدم . فنقول: الإرادة التي ادعيت أن الله تعالى يخلقها ويريد بها لا يخلو أن يتصف بها أو لا يتصف .

فإن قالوا: لا يتصف بها .

قلنا: فقد انسد الطريق عليكم إلى كونه تعالى مريدا، فإنه لا معنى لكون المرید مریدا إلا اتصافه بالإرادة .

فإن قالوا: يتصف بها .

قلنا: فإذا كان البارئ تعالى يخلق إرادات يتصف بها بعد أن لم يتصف يريد بها بعد أن لم يرد، فقد صح تغيره وتبدل أحواله لطريقتين أحكام الاعراض عليه، هذا بعينه هو الدليل على حدث الجواهر، فإن من حكمت فيه الحوادث فهو حادث .

**فإن قالوا:** إنما صح حدث الجواهر لقيام الأعراض بها، وهو تعالى لا تقوم به.

**قلنا:** باطل، إنما صح حدث الجواهر لتغيرها بأحكام الأعراض فيها لا لقيامها بها، بدليل أنها لو قامت بها ولم تحكم فيها لم يعلم حدث الجواهر ولا حدوث الأعراض فيها ولا وجودها، لكونها لا تعلم إلا بظهور أحكامها فيها، فالحدوث إنما ثبت بالتغيير بالأحكام لا بالقيام.

فقد صح إلزامهم حدث الصانع تعالى من هذا الوجه لا محالة بتبدل أحكام الحوادث عليه سواء قامت به الحوادث أو لم تقم به.

**فإن قالوا:** لا يلزم حدوث الباري تعالى من تبدل الأحكام عليه.

**قلنا:** وهو الإلزام الثاني، فإذاً لا يلزم حدث الجواهر من تبدل الأحكام عليها، وإذا لم يلزم ذلك، فقد انسد الطريق عليكم إلى العلم بحدوثها، والزمتم قدمها، وهذا لا محيص عنه.

**الإلزام الثالث:** وهو التسلسل، وذلك أن يقال لهم: لا تخلو الإرادة الحادثة التي يريدها الباري تعالى المختصة بالإيجاد في وقت دون وقت، أن تكون مرادة أو غير مرادة.

**فإن قالوا:** مرادة، وجب التسلسل في إرادة الإرادة وحصول إرادات لا تتناهى، وهو محال.

**وإن قالوا:** غير مرادة وهو مذهبهم، لزم حدوث العالم بأسره غير مراد؛ فإنه إذا قدر وقوع جائز في وقت معين وهو غير مراد، لزم ذلك في وقوع جميع الجائزات، وهذا يؤدي إلى نفى الإرادة لله تعالى، وإذا انتفت لزم إثبات الطبع وأن لا يجب.

**الإلزام الرابع:** أن يقال: إذا كانت الإرادة الحادثة عرضاً وتقوم بنفسها، وجب أن تكون الأعراض كلها قائمة بأنفسها، فإن من أبطل قضية من وجه

واحد، لزم إبطالها من كل وجه، لتساويها في الوجه الذي قدح فيه، فإنه ليس قدح أولى من قدح. وإذا كانت الأعراض يصح لها القيام بانفسها بطل قيامها بالجواهر، فيؤدى إلى عرو الجواهر عن الأعراض البتة، وينسد الطريق إلى حدث الجواهر والأعراض والعلم بحدوثها.

**الإلزام الخامس:** وذلك أنه إذا جاز أن تحكم الصفة في غير ما قامت به، وبطل اختصاص الحكم بالقيام، سقطت عليهم رجم الكفر من العلة، والطبع، والعناصر، والإستقسات، والفيض، والاتصال، وسائر ما ادعاه أهل الضلال، لانهم ادعوا حكم هذه الموجبات في الموجبات من غير قيام بها، وقد شهد العقل أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، بدليل أنها لو لم تقم به لما كانت بإيجاب الحكم له أولى من إيجابه لغيره.

**الإلزام السادس:** وهو أنهم حدوا المثليين بالاشتراك في الاخص، ثم قضوا بأن الاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الأعم، ثم أثبتوا لله تعالى على قولهم إرادة حادثة قائمة بنفسها، وهى مشتركة مع إرادتها القائمة بالمحل في الاخص، إذ تعلقها بمتعلق واحد وقد افترقت في الأعم، لكون أحدهما قائمة بنفسها، ومثلها قائمة بالمحل، فقد بطل حدهم.

**\* الإلزام السابع:** وهو أنه إذا كان الفاعل الحقيقى يخترع الأشياء فى وقت دون وقت، وعلى وفق هيئة دون هيئة كما تقدم عند إثبات العلم بالصانع تعالى وهو غير مريد لها كما الزمناهم، فأحرى أن يخلقوا كما زعموا ونكتسب كما أثبتنا من غير إرادة، وتنفى الإرادة شاهدا وغائبا، وهذا هو جحد الضرورة.

وإذا كان ذلك فقد انسد الطريق عليهم إلى إثبات العلم بالصنعة وصانعها، فإن معول الموحدين إنما هو على إثبات الإرادة ونفى الإيجاب، كما أن معول الملاحدين على ادعاء الإيجاب ونفى الإرادة.



ولأجل هذه الإلزامات زاع الكعبي<sup>(١)</sup> عن إثبات الإرادة لله تعالى اكتفاء بالعلم، فالزم الإيجاب بالذات، وعدم تأثير القدرة، وقدم العالم. فاعتبروا يا أولى الأبصار في مذاهب نفاة الصفات لقصد التنزيه أين تؤول، نعوذ بالله من القدر السوء. فبما غبطة من تأمل هذه الاستدلالات وثلج بها صدرا في الدارين.

## فصل

### في تفاصيل الأوجه التي تثبت منها الصفات المعنوية

#### للبرائى تعالى على مذهب أهل الحق.

واختلافهم في عددها بين مكثرو ومقل، لكنه اختلاف لا يؤدي إلى نقض حقيقة، ولا نقص من كمال، ولا قدح في أوصاف الجلال والجمال. فاما الكلام في تفاصيل أوجه إثباتها، فعلى أربعة أوجه: فمنها ما يثبت بالعقل، وبعضه النقل، ومنها ما يثبت بالنقل، وبعضه العقل. ومنها ما يشتهى من جهة الكمال المجمع عليه، وبعضه العقل ولم يأت به نقل.

ومنها ما أثبتته بعض الأئمة بالنقل، ولا بعضه العقل.

## [فصل]

### [ما يثبت بالعقل وبعضه النقل]

فأما التي تثبت بالعقل، وبعضها النقل، فهي الأربع صفات: الحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة.

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي من أئمة المعتزلة.

فأما ثبوتها بالعقل فمن جهة افتقار المخلوقات إليها كما تقدم ، وأما النقل فما أخبر الله تعالى في كتابه العزيز من كونه حيا، علما، مريدا، قادرا، في آى لا تحصى، وأظهرها قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾<sup>(١)</sup>، و: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾<sup>(٢)</sup>، فالله تعالى ذكر نفسه وأضاف لها القوة والعلم، والقوة والقدرة.

### فصل

وأما الصفات التى يشهد لها النقل، ويعضدها العقل، فهى ثلاث : السمع، والبصر، والكلام . فأما الكلام فجاء فى الكتاب بلفظ الفعل مؤكدا بالمصدر، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>. فلو كان الكلام هنا الوحي بالواسطة لم يصح التبويض لأن الكل أوحى إليهم. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>، فلو اتحد الكلام بالواسطة لم يصح هذا التقسيم.

وسنعتقد له فصلا فيما بعد إن شاء الله تعالى كما وعدنا به .

وأما السمع والبصر فجاء بهما الكتاب؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾<sup>(٧)</sup> وقال تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾<sup>(٨)</sup>، على معنى التعجب، وقال

(١) [النساء: آية ١٦٦].

(٢) [الذاريات: آية ٥٨].

(٣) [النساء: آية ١٦٤].

(٤) [البقرة: آية ٢٥٣].

(٥) [الشورى: آية ٥١].

(٦) [الشورى: آية ١١].

(٧) [طه: آية ٤٦].

(٨) [الكهف: آية ٦٦].

تعالى مخبراً عن إبراهيم عليه السلام أنه قال : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ...﴾<sup>(١)</sup>، فقد أخبر تعالى أنه سميع بصير. فقد ثبتت هاتان الصفتان بالنص ودليل الخطاب، والكل معضود بالمعجزة، فالخبر كاف في إثباتهما.

وأما إثباتهما من جهة العقل فقد أثبتناهما في الرد على نفاة الصفات رداً كافياً شافياً، لكن كان إثبات هاتين الصفتين عليهما في كتابه العزيز على الوجه المعلوم في تمدح العرب، وشهادة القرآن. وقد صح فيما قدمناه عند ردنا على نفاة الصفات أن ذات الباري تعالى ليست هي صفة، وأن الصفات المعنوية لا ترجع لنفس ذاته تعالى، وأن أحكام المعاني يجب لها التعليل شاهداً وغائباً، وأن القائم بالنفس لا تعلق له. فصح من مضمون ما رتبناه أن السمع والبصر معنيان للبارئ تعالى وجب كونه بهما سميعاً بصيراً.

### فصل

وأما ما ثبت منها من جهة الكمال المجمع عليه، ويعضده العقل، ولم يأت به نقل، فهو سائر الادراكات التي تتم بها صفات الكمال، وهي: إدراك يتعلق بالطعموم، وإدراك يتعلق بالمشموم، وإدراك يتعلق بالحرارة، والبرودة، واللين، والخشونة. وجميع هذه الادراكات تثبت الكمال شاهداً وغائباً، وثبتت به السمع والبصر من جهة العقل حرفاً بحرف، فلا يحتاج إلى إعادة ما فرغنا منه. لكن مع هذه الادراكات في الشاهد ضروب من الاتصالات على مجرى العادة تسمى ذوقاً، وشماً، ولمساً. وتعالى الله عن الاتصالات، فإنها من أوصاف الاجسام، وقد تقع هذه الاتصالات في الشاهد مع مواقع الادراكات فيقول المؤوف: شمت تفاحة فلم أدرك ريحها، وذقت العسل فلم أجد له طعماً، ولمست الماء فلم أحس برده، وهذا أدل دليل على

أن الاتصالات لو كانت مرتبطة مع الإدراكات ارتباط الوجوب لم تصح مع الآفات.

ثم إن الأئمة رحمهم الله مختلفون في تعدد هذه الإدراكات، فمنهم من أفردوا في الغائب، وقال: هو إدراك واحد تدرك به هذه الصفات، ومنهم من قال: إنها إدراكات، لكل إدراك منها نوع تتعلق به على الأفراد.

فأما الذي زعم أنه إدراك واحد، فحجته أن قال: إذا كان متعلق كل إدراك منها مجرد الوجود، والوجود لا يختلف في الوجودية، ولا تصح التفرقة في التعلق في هذه الصفات، فإذاً هي صفة واحدة تتعلق بالكل على وجه واحد.

وأما الذي عددها في الغائب فيعترض على صاحب هذا التوجيه بتعدد السمع والبصر في الغائب، فإن حكمهما مع هذه الصفات في التعلق واحد. فإن قال: إن الله تعالى عدد السمع والبصر ولم يذكر هذه الصفات ولا عددها.

قيل له: تعدد السمع والبصر اللذين يتعلقان على وجه واحد يدل على تعداد هذه التي تتعلق على وجه واحد أيضاً، ومع أنا نجدها في الشاهد متعددة، فإننا ندرك الطعم تارة، والرائحة أخرى، وكذلك الذوق، فنعلم قطعاً تعدد الإدراكات في الشاهد؛ إذ لو كانت واحداً لوجب أن تتعلق بالكل في زمن واحد. فإذا صح تعددها شاهداً صح غائباً، مع أن الله تعالى عدد السمع والبصر غائباً وهما يتعلقان على الوجه الذي تتعلق هذه الصفات كما تقدم، فقد صح تعددها شاهداً وغائباً.

لكن مع هذا الاختلاف منهم في العدد وإفراده، لم يتصور بحمده الله من القوم قدح في حقيقة ولا نقص من كمال كما شرطنا في أول الفصل، لأن من أفرد الإدراك والتعلق في الغائب علقه بجميع الموجودات، وأحال أن

يفوت الباري تعالى شيء من المدركات، ومن عدد فقد أثبت الذوات، وعم المتعلقة، وأحال عليه تعالى الآفات.

فصح من هذا التقسيم أن عدد صفات الكمال المعنوية لله تعالى عشر صفات، هي: الحياة، والعلم، والإدراك، والقدرة، والكلام، والسمع، والبصر، وإدراك الطعوم، وإدراك الروائح، وإدراك الحرارة والبرودة واللين والخشونة والرطوبة واليبوسة، واختلفوا في إدراك الألم واللذة.

### فصل

وأما الصفات التي أثبت بعض أئمتنا من النقل ولا يعضدها العقل فهي ثلاث: اليدان، والوجه، والعين.

فأما اليدان فمن قوله لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾.

وأما الوجه فمن قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما العين فمن قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿وَلِتَصْنَعَ عَلَيْنِي عَيْنِي﴾<sup>(٢)</sup>.

والكلام في الاعتراض عليهم بطول، وليس وراءه طائل. على أنهم رضى الله عنهم لم ينقضوا أيضا في إثبات هذه الصفات حقيقة ولا نقضوا كمالا كما شرطناه، لكن يعترضون بظواهر من آي يابون حملها على ظاهرها فيعترضون في اليمين بقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وبالأيدى في قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾<sup>(٤)</sup>، فإن كانت اليدان صفة على مذهبهم، فلتكن اليد والأيدى صفتين، وهم يابون ذلك والمعنى واحد، فإن

(١) [القلم: آية ٨٨].

(٢) [طه: آية ٣٩].

(٣) [الفتح: آية ١٠].

تسمية اليد واليدين والأيدي عبارات عن القدرة البالغة التي يتمكن بها أيقاع الفعل.

ويعترضون في العين بقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن قالو: الأعين في هذه الآية أعين الماء التي تفجرت لنوح عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(٣)</sup>.

قيل لهم: هذا غير بعيد، لكن قد يتصور أيضا في العين مثل ذلك، فيكون موسى عليه السلام صنع في تربيته على صفة عين الماء، فقد قال مخبرا عن فرعون وقومه: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾<sup>(٤)</sup>. وإن صرفوا الأعين إلى أشرف الناس الذين كانوا مع نوح في السفينة من المؤمنين فإن العرب تسمى الأشرف أعينا وعيونا، صرفنا العين في الآية الأخرى إلى أم موسى عليه السلام التي أوحى الله إليها وربط على قلبها، ويكون ﴿تصنع﴾ أي تربي عند أمك وتكون ﴿على﴾ بمعنى: «عند»، لكون حروف الجر يبدل بعضها من بعض، ولئن ساغ في هذه الآية ما ذكره فما قولهم في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٥)</sup>، ولا يتصور في الأعين المذكورة في هذه الآية سوى الحفظ والكلاءة، أو العلم والإحاطة، فإذا تعارضت هذه الاحتمالات لم يصح إثبات الصفات الأزلية من المحتملات، بل هي عبارات عن غاية الحفظ والكلاءة.

وأما الوجه فيعارضون فيه بقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَؤُوا فَتُمْ وَجْهُ

(١) (يس: آية ٧١).

(٢) (القمر: آية ١٤).

(٣) (القمر: آية ١٢).

(٤) (الدخان: آية ٢٥).

(٥) (الطور: آية ٤٨).

اللَّهُ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ ﴿٢﴾، وهم يأبون حمل هذه الآيات على الصفات، ويتأولونها بالطاعة والانقياد لأمر الله تعالى، فما بالهم يتأولون ظواهر بصفات الأفعال ويردون مثلها لصفات المعاني؟.

وكذلك يعارضون في كل ما أضاف الله تعالى لنفسه في الكتاب من روح آدم وعيسى عليها السلام، ونوره، واستوائه، ومجيئه، والساق، والجنب، ..... إلى غير ذلك، وكذلك كما جاء في السنة من نزوله تعالى، وإتيانه، وصورته، وقدمه، ورجله، ونفسه، وبمينه، وضحكه، وحياته، ... إلى غير ذلك، وهم يأبون أن تكون من هذه المضافات صفات الباري تعالى سوى ما ذكره ويخرجون له أحسن تأويل بأوضح دليل.

ولولا قصد الاختصار لامتد الكلام في تأويل هذه الآي والأخبار بما فيه مقنع. وجملة الأمر أن كل صفة لا يثبت للبارئ تعالى إثباتها كمال، ولا ينتفى عنه بنفيها نقص، ولا تفتقر إليها الأفعال، ولا يقوم على إثباتها دليل من العقل، ولا نص قاطع من النقل، فقد انسد الطريق إلى إثباتها.

وأما البقاء والقدم فقد تقدم الكلام فيهما عند كلامنا في نفي التشبيه إلى ثبوت موجود لا أول له ولا آخر...

وبعد فالمعذرة إلى الإخوان في التقدم بين يدي الأئمة رضي الله عنهم في مثل هذه المسائل، لكل إذا حصحص الحق فلا حين مناص، ونسأل الله الخلاص في الإخلاص.

(٣) (البقرة: آية ١١٥).

(٤) (الإنسان: آية ٩).

## فصل

### [ صفات الأفعال ]

وأما الكلام في صفات الأفعال فهي سهلة المأخذ، لأن الفعل لا يرجع لنفس الفاعل منه صفة ولا لنفس صفاته، وذلك أن وقوع الفعل جائز وصفات الانفس واجبة.

فإن قال المعتزلي: ما علم الله أنه يقع يجب وقوعه لاستحالة تغيير العالمية.

قلنا: ما علم الله تعالى أنه يقع فلا بد من وقوعه، وما علم أنه جائز لنفسه فهو جائز، ولا يخرج العلم بأنه يقع أو بانه لا يقع عن قضية جوازه. ولولا صحة جوازه لم يتقدر مختاراً، فإن الاختيار لا يتعلق بالواجب. وهذا يطرد في العلوم شاهداً وغائباً؛ وذلك أنا نعلم أن قيام الساعة واقع بالخبر الصدق، ونعلم مع ذلك أن وقوعها من الجائزات، ولو لم يكن جائزاً لما تعلق به اختياره. وكذلك نعلم أن دخول الكفار الجنة جائز، وكذلك رجوعهم إلى الدنيا، ونعلم بالخبر أن ذلك لا يقع أصلاً.

فصبح من هذا أن حكم الإرادة لا يغير حكم الجواز. وهذا وجه الرد على المعتزلة، على أنهم نقضوا قولهم في هذه المسألة؛ حيث قالوا: إن الله تعالى أمر الكافر بالإيمان وأراد وقوعه منه، مع علمه تعالى بأن إيمانه لا يقع. فإذا كان العلم بما يقع يوجب الوقوع فيلزم أن يكون العلم بما لا يقع يحيل الوقوع. ويلزم المعتزلة أن الباري تعالى يريد وقوع المحال مع علمه بأنه لا يقع، ويكلف العباد ما لا يطيقون، وهم يابون ذلك. وهذا إلزام لا يجدون عنه محيصاً.

وسنشرح الكلام في هذه المسألة عند كلامنا في حقيقة الكلام - إن شاء الله تعالى، على أنهم لو طولبوا في نقض الإرادة لطاشت عقولهم، فإنهم قالوا: الباري تعالى عالم لنفسه، ولذا وجب أن يكون عالماً بجميع



المعلومات، ومما علم أن «أبا لهب» لا يؤمن وهو مع ذلك أراد إيمانه، والإرادة مشروطة بالعلم بالمراد، وهذا معلوم ضرورة، فكيف يريد إيمان من علم أنه لا يؤمن؟

فنأمل هذه المسألة، فإنها عليهم أشد من وقع الصواعق والسنين الخوالق لكونها تلزمهم أن الله تعالى يريد المحال، أو يكلف العباد ما لا يطيقون، وهم يأتون ذلك. فخرج من مضمون ما ذكرناه أن صفات الأفعال لا يرجع منها للفاعل سوى كونها مختارة.

فإن قيل: ليس الفاعل منا يتغير في نفسه عند إيقاعه فعله؟

قلنا: نعم، ولكن لا يرجع تغييره في نفسه لإيقاع فعله، وإنما يرجع تغييره لحكم ما قام بنفسه من فعله، حيث يكون ساكنا، فيتحرك بالحركة الحادثة إلى غير ذلك من الطوارئ. وأما من يوقع فيما خرج عن ذاته فلا يلزمه التغير، ولا يجوز أن يفعل فيما خرج عن ذاته إلا الله فقط.

وبهذا الوجه نرد على الفلاسفة ومن سواهم من القائلين بالإيجاب، وهي المسألة التي وعدنا بها عند الكلام معهم في إلزامهم تغيير الواجب الوجود. بمعلولة الجائز، فإننا لما ألزمناهم تغيير الواجب الأزلي عند وقوع الموجب، لكونه أوجب بعد أن لم يوجد، ألزمونا بتغيير الفاعل الأزلي عند وقوع الفعل، لكونه فعلا بعد أن لم يفعل. والفرق بين الحالتين أن الموجب الأزلي يوجب بنفسه من غير اختيار، فيجب أن يكون موجباً أزليا، فلو تأخر وجود موجبيه عن نفسه طرفة عين لبطلت صفة نفسه، وفي بطلان صفة نفسه بطلان نفسه ووجوب عدمه. فحكم الفاعل الأزلي يخالف حكم الموجب الأزلي؛ لأن الفاعل يجب أن يكون سابقا لمفعول، إذ المفعول ما له أول، والأزلي ما لا أول له. وأيضا إن المفعول مختار، والأزلي يتنافى الاختيار في ذاته لوجوبها، فالاختيار إنما يتعلق بالمكن، والإمكان يتنافى الوجوب، فإذا كان الباري تعالى يفعل في الخارج، فلا يلزمه التغير بفعله.

## فصل

### [تسميته تعالى خالقا في الأزل]

واختلف المحققون في تسميته تعالى خالقا في الأزل.

فمنهم من أجاز ذلك .

ومنهم من منعه .

وكلا الفريقين ما غرض من كمال ولا قدح في حقيقة .

فأما حجة المانع فهي أن قال : الباري تعالى أزلي ، والخلق حادث مفعول

بعد أن لم يكن ، واسم الفاعل مشتق من الفعل ، والفعل ينافي الأزل ،

وصفات الأفعال لا يرجع منها إلى الفاعل حقيقة سوى أن فعل بعد أن لم

يفعل ، فخرج من مضمون ذلك أن صفات فعله تعالى أغيار له ، ويتعالى أن

يتصف بالآغيار في الأزل . ويوضح ذلك أن الباري تعالى قادر في الأزل ،

فيجب أن يتصف بقدرة أزلية قائمة به موجبة له حكم <sup>القادر</sup> القدر ، فاتصافه في

الأزل بالقادر واجب ، واتصافه في الأزل بالخالق محال ، فقد صح الفرق بين

القادر والفاعل ، فلا يجوز أن يسمى الباري تعالى خالقا أزلا .

## فصل

### [حجة المجوزين]

وأما من قال بأنه تعالى يسمى خالقا في الأزل ، فمذهبه أن الاسم هو

المسمى ، فإذا سمي خالقا ، فالخالق هو الرب الذي هو الاسم ، والخلق هو

المخلوق ، وليس الخالق اسما للخلق ولا الخلق اسما للخالق ، وظن ذلك في

جميع صفات الأفعال كالرازق ، والباعث ، والهيى ، والمميت ... إلخ غير

ذلك ، وهم يسمونه خالقا في الأزل حقيقة لكونه يصح له الخلق متى شاء .

ومن الناس من قال : إن الاسم غير المسمى ، فإذا سمي الباري تعالى

خالقا في الأزل ، فإنما هو على سبيل المجاز ، كما يسمى الكاتب كاتباً وإن لم

يكتب ، والسيف صارماً وإن يصرم . وفي هذا نظر ، فإن الذي قاس به ليس

بمجاز، فإن الكاتب لا يسمى كاتباً حتى يكتب بدليل أنه لو لم يكتب في ثاني حال، فلا يسمى الكاتب كاتباً إلا حقيقة. وأما السيف فقد يسمى صارماً مجازاً، لاتحاد جنسه في الصرم، لكن لم يسم الجنس صارماً حتى تقدم الصرم لبعض جنسه، فسمى الجنس صارماً مجازاً بالتبعية لصارم حقيقة. فإذاً لا يسمى البارئ تعالى خالقاً على هذا القياس مجازاً ولا حقيقة مع أن هذه القول متهمه باعتقاد القوة التي أشارت إليها الفلاسفة حيث قالوا: «النحلة في النواة بالقوة، والإنسان في المنى بالقوة»... إلى غير ذلك، وهذا قول بالطبع وادعاء ما لا دليل عليه.

## فصل

### والذي عندي

أن الله تعالى يسمى خالقاً في الأزل حقيقة من وجهين:

أحدهما: أن الله تعالى مخبر عن جميع معلوماته بخبر أزلي، ومما يخبر به عن نفسه أنه خالق، لعلمه بأنه يخلق. فهذه تسمية سمي بها نفسه في الأزل حقيقة من غير مراعاة الخلق، ونعتضد في هذه القول بقوله تعالى للملائكة قبل أن يخلق آدم عليه السلام: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾<sup>(١)</sup>، فقد أطلق تسميته خالقاً لآدم قبل أن يخلقه ويطرد ذلك في سائر أسماء الأفعال كالباعث، والوارث... إلى غير ذلك من الأسماء.

والثاني: أن العرب تسمى المقدّر لأشكال الأجسام خالقاً، وقعت الأشكال منه أو لم تقع، لأن التقدير أول ما يقع في النفس ثم يقع بالفعل، فصار وقوع المقدور تابعاً للتقدير، قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي تصور منه، ويقال في المطابق من الأجسام فرته أيدي الخوائق. وقال الشاعر:

(١) [سورة ص: آية ٧١]. (٢) سورة المائدة: آية ١١٠.]

ولأنت تفسرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفسرى  
 و: آل الحجاج فى خطبته: « وإذا خلقت فريت »، أى إذا قدرت فعلا  
 أمضيته، يعنى أنه يقدر فى نفسه الأمور ثم يوقعها على وفق تقديره، فوصفه  
 بالتمكن مما يريد إيقاعه، وغيره ضعيف ممنوع يقدر لأمر ولا يتمكن من  
 إيقاعه كما قال:

يريد العبد أن يؤتى مناه وبأبى الله إلا ما يريد  
 وقيل:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن  
 ولا شك أن البارئ تعالى قدر فى تصوير العالم بأسره على الوجه الذى  
 وقع، من العرش إلى الفرش لعلمه به وإرادته له وخبره عنه كما تقدم فى  
 إثبات حدث العالم، ثم وقع العالم فى ثانى حال على وفق تقديره فى  
 الأزل. فقد ثبت الخلق الذى هو التقدير للمقدرة بالإرادة الأزلية على وفق  
 العلم الأزل والخبر الأزل.

فصح أن البارئ تعالى يسمى خالقا فى الأزل حقيقة من جهة التقدير  
 الأزل، ونعضده فى هذا الوجه بقوله تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ  
 الْمُصَوِّرُ ﴾ (٢)، قال الأستاذ أبو إسحاق رضى الله عنه: « الخالق هنا المقدر فى  
 الأزل كون العالم على ما يقع عليه، والبارئ المحدث له والمصور الذى أوقع  
 تصويره فى الحدث على وفق تقديره فى الأزل »، وهذا واضح لا خفاء به.  
 فصح من مضمون ما ذكرناه أن الله تعالى يسمى خالقا فى الأزل حقيقة،  
 وبالله التوفيق.

وهذه قولة نادرة ما أرى سبق إليها أحد. ونسال الله بعد الاعتراف  
 بالعجز والقصور السلامة والعفو من الخوض فى تفاصيل أسمائه الحسنى،  
 وصفاته العلى بحوله وطوله.

## فصل

### في إثبات كون البارئ تعالى متكلماً بكلام أزلي يتعالى عن الحروف والصوت.

كما وعدنا به عندما تكلمنا في إثبات الصفات المعنوية للبارئ تعالى بأن نفرد لإثبات الكلام الأزلي فصلاً على حياله. والسبب في تأخيرته وإفراجه أن نبيه المسترشد أن يحضر قلبه ويجمع أمره للنظر في هذا الأمر المهم من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن في إثباته كمال الألوهية، وترتيب المملكة، وفهر العزة، وتعظيم الربوبية، وخوف البطش، ورجاء الرحمة بالترغيب والترهيب، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، ... إلى غير ذلك.

والثاني : أنه لو لم يثبت للبارئ تعالى كلام، لما صحت نبوة ولا شريعة ولا طاعة ولا معصية ولا عقوبة ولا مثوبة ولا كان بيننا وبينه وسيلة ولا قرينة.

والثالث : التحرر مما موه به عميان الفلاسفة والبراهمة من ادعاء نفيه، واستحالة وجوده، وتقليد خفاش المبتدعة من كونه صوتاً وحرفاً، مخلوقاً لله تعالى، قائماً بذاته تعالى، أو بجماد كالشجرة وغيرها، أو بغير محل.

## فصل

### [في إثبات كلام البارئ تعالى]

واختلف المحققون رحمهم الله في إثباته.

فمنهم من ركن إلى التوفيق.

ومنهم من ركن إلى نفى النقائص

ومنهم من ركن إلى الإجماع ؛ إذ قد أجمع المؤلف والمخالف من الإسلاميين على أن البارئ تعالى متكلم آمرناه واعد متوعد، ولكن اختلفوا في ماهية الكلام لماذا يرجع ؟ ومنهم من لم يقنع في إثباته إلا من جهة العقل، وهو لعمر الله أنلج للصدور وأحسم لشبهات الغرور.

## فصل

## [في الاستدلال من جهة العقل]

والاستدلال عليهم من جهة العقل يحصل من ثلاثة طرق :

**الطريقة الأولى :** وهي أخرى بالتقديم وأولى ، لأن الكلام فيها أغمض وأكثر شغبا من الذى يليها من الطرق ، فلنوجز فيها على أوضح ما يمكن وأخصره . وذلك أن الكلام فى الشاهد على ضربين :

حقيقة ومجاز . فالجاز هو الصوت الذى تصطك فيه الأجرام ، وتقطع الحروف التى هى أحواله التى يتماثل بها ويختلف ، وقد جعله الله تعالى ونصبه عبارة عن كلام النفس الحقيقى الدائر فى الخلد ، قال الشاعر :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فكلام الباطن هو الكلام الحقيقى ، الذى هو أصل الكلام الظاهر ومنبعه ، الذى هو مرتبط بالحياة ، مشروط بأربع صفات من صفات الحى ، وهى : النظر ، والعلم ، والشك ، والجهل لا ارتباط له مع الحياة إلا بهذه الأربع صفات

وما سوى ذلك من أضداد العلم كالغفلة ، والذهول ، والغشية ، وغير ذلك ، إنما يكون معها الخرس الذى هو ضد الكلام ، وهو عرض من الاعراض يقبله المحل كما ذكرنا من سائر أضداد العلم الذى لا يكون معها الكلام .

وأما ارتباط الكلام مع النظر ، والعلم ، والشك ، والجهل ، فهو أن الجاهل إذا جهل شيئا أخبر عنه على خلاف ما هو به على وفق تعلق الجهل به ، فإذا شك فيه أخبر عنه ترددا على وفق تعلق الشك ، فإذا علمه أخبر عنه على ما هو به على وفق تعلق العلم به ، فإذا نظر فيه أخبر عنه على وجه التطلب والبحث ، فإذا غفل عنه ، قام به مع الغفلة الخرس ، فيمنعه من الخبر عن المعقول عنه ، كما منعه الغفلة من العلم به .

فإن أنكر منكر أنه عرض، وأن الغفلة ليس معها بدل من الكلام، قلنا: فيجوز أن يعمرى المحل عن عرضين هما علم وكلام يقبلهما لنفسه ثم يعمرى عنهما ويقبل عرضا واحدا هو غفلة متعلقة بمعقول ذلك العلم من غير خرس، فيلزم عرو المحل عن الشيء ونقيضه اللذين هما: الكلام والخرس، وذلك محال على مذهب أهل الحق. ويلزم أيضا وجود شرط بلا مشروط، فإن الحياة باقية في المحل، وهى شرط في وجود كل ما يوجد معها من صفات الكمال ونقيضها من النقائص، فإذا عدم الكلام من المحل ولم يكن له ضد يعقبه ووجب عدم الحياة.

## فصل

### [إثبات كلام النفس]

فإن قيل: إنما يسلم لكم من الاستدلال بعد إثبات كلام النفس، فإن لم يثبت كلام النفس مع العلم، فأحرى أن لا يثبت خرس مع غفلة.

فنقول: الدليل على إثبات كلام النفس أن نعلم قطعاً لا استرابة فيه أن السيد إذا أمر عبده وجد في نفسه اقتضاء الطاعة منه وجدانا ضروريا، فلا يخلو ذلك الاقتضاء أن يكون وجودا أو عدما. ومحال أن يكون عدما، فإن العدم لا يُعقل طلبا، فإن الطلب يتميز بحاله عن سائر الموجودات، فثبت أنه وجود. فلنسبر الساعة صفات الطالب:

فإن قدر أنه علمه فباطل؛ فإن العلم كشف لا طلب فيه، وأيضا فإن العلم بالمطلوب سبق الطلب.

وإن قدر إرادة فباطل؛ فإن حكم الإرادة اختصاص لا طلب فيه، والتفرقة بين الاختصاص والطلب معلومة، على أن الإنسان قد يريد وقوع الفعل ويأمر به بعد مدة. فلو كانت الإرادة هى الطلب لم يتأخر الطلب عنها، ونحن نعلم أن المرید إذا أمر بمراحه تجدد عليه حالة ليست حالة اختصاص، وهذا بين لا خفاء به؛ إذ من المحال تجدد حال من غير علة كما قدمنا عند إثبات صفات المعانى، فإذا لم يرجع الطلب إلى العلم والإرادة فأحرى أن لا يرجع لغيرهما.

فإن قالوا يرجع الطلب إلى الاعتقاد، فأبعد وأبعد؛ فإن الاعتقاد إنما هو عبارة عن توالى الفنون على المحل والظن ليس بطلب.

والذى يحسم الطلبة، ويدرا الشبهات فى هذه المسائل، أن الأمر له أن يأمر بما لا يريد كما تقدم، والدليل على ذلك أنه تعالى أمر الكافر بالإيمان بإجماع منا ومن المخالف، فنقول: لا يخلو أن يعلم أنه يؤمن أو لا يعلم.

فإن قال: لا يعلم هل يؤمن أو لا يؤمن، فهو كافر بإجماع منا ومنهم؛ فإنهم يابون ذلك.

وإن قالو: يعلم أنه لا يؤمن.

قلنا: فكيف يصح أن يريد منه الإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن، لا سيما مع قولكم إن وقوع خلاف المعلوم من الجائزات محال، فكيف يعلم أن وقوعه محال ويريد وقوعه؟ ولو صح هذا لصح فى الشاهد أن يريد العاقل أن تجتمع الضدان وأن لا تجتمع، وذلك محال ما بقى عاقلان. فصح من مجموع هذا أن الأمر يأمر بما يريد أن يقع، وبما لا يريد أن يقع، فلا يرتبط الأمر بالإرادة أصلا.

## فصل

### [رد على المخالفين]

فإن قيل: ولعل الذى يدور فى الخلد إنما هو خبر مقدر بالحرف والصوت، يهجس فى النفس، فيظن الظان أنه خبر النفس، وهو حرف وصوت.

قلنا: الذى يجده فى نفسه بتقدير الصوت إنما هو تخيل خبر لا خبر. وبرهان ذلك أن المديان يعلم أن غريمه إذا طلبه بدينه محق، ثم يزور فى نفسه الإنكار إذا طلبه عند الحاكم، فيجد إذ ذاك مكذبا يكذبه فيما زوره على الدوام ما دام هو يزور ذلك الكذب فى نفسه، فإذا أزال ذلك التزوير بقى الخبر الصدق مستمرا ما بقى العلم.



**فإن قالوا: إنما يكذبه العلم، وليس ثم خبر يكذبه.**

**قلنا:** هذا باطل؛ فإن التكذيب والتصديق إنما هو صفة الخبر الذي مع العلم لا صفة للعلم. فتأمل رحمك الله هذا الاستدلال واقدره حق قدره، فإنه يبهتهم وينقض عليهم كل ما أدلوا به في نفى كلام النفس في الشاهد، ثم نطردها في الغائب. فنقول: إذا ثبت أن الله تعالى عالم بجميع المعلومات، وأن الخرس لا يصح إلا من الغافل، وأن الغفلة عليه تعالى محال لوجوب كونه عالما بجميع المعلومات، فقد وجب كونه متكلماً لوجوب كونه عالماً بجميع المعلومات.

فقد ثبت كلام النفس شاهداً وغائباً عقلاً وبالله التوفيق.

**الطريقة الثانية:** وهي أبسط من هذه وأقرب، وهي أنه قد صح وثبت أنه تعالى خلق الخلق بقدرته واختصاصهم بإرادته وأنقنهم بعلمه، وأنهم مقهورون مستخرون تحت ربة العبودية لا تتحرك ذرة فما فوقها وما دونها إلا بإذنه. فإذا نظر العاقل الموفق إلى ذلك علم بالضرورة أنهم يجوز أن يكونوا مأمورين منهيين مكلفين، فلو لم يكن البارئ تعالى متكلماً لما صح أن يكون أمراً ناهياً؛ فإن الأمر والنهي من أوصاف الكلام، ولو كان كذلك لم يصح العلم بالجواز المعلوم ضرورة لا استحالة تعلق العلم على خلاف الحقيقة، وفي تقدير قلب جائز مستحيلاً تجويز استحالة كل جائز، فيؤدى ذلك إلى قلب الحقائق، وهو محال.

فثبت بجواز كون الخلق مأمورين منهيين وجوب كون البارئ تعالى متكلماً، فإنه متى ثبت جواز حكم للبارئ تعالى في الخلق، وجب أن تكون علة ذلك الحكم واجبة في حكم الرب لا استحالة قيام الحوادث به، إذ الجواز لا يليق بصفات جلالة. فهذه حقيقة تشاكه الضروريات لأنها منبئة عن أصل العلم بالجواز المعلوم ضرورة والله المستعان.

**الطريقة الثالثة:** وهي منبئة عن صحة النبوات، وذلك أن النبوة قد

ثبتت وقامت الأدلة عن صحة ثبوتها جوازا ووقوعا، ومخالفتون من أهل القبلة مجتمعون معنا على صحة ذلك، ومعظم ما جاءوا به عن الله تعالى إنما هو الأمر والنهي والوعد والوعيد عليهما. وهذه الجملة لا تعقل إلا لأمرناه واعد متوعد. فلو لم يكن الباري تعالى متكلمنا، وهذا معلوم على البديهة لا يحتاج فيه إلى سبر نظر، ومخالفتونا مجتمعون معنا على ذلك. إلا أنهم أنكروا حقيقة الكلام النفسى، واستبعدوه وردوه إلى الحرف والصوت الذى هو عبارة عن الكلام الحقيقى كما تقدم فى صدر المسألة.

فأما المجسمة فزعموا أن الله تعالى عن قول المبطلين متكلم بحرف وصوت خلقه فى ذاته فصبروه ظرفا للحوادث تعالى عن ذلك علوا كبيرا، وهؤلاء أرك عقولا وأحط أقدارا من أن يراجعوا، فإن عين مذهبهم فى الفساد مرادة، لأن أول ما يلزمهم أن يكون الباري تعالى محدثا، لكونه قابلا للحوادث تعالى عن ذلك.

وأما المعتزلة فلم يرضوا بهذه الرذيلة، وقصدوا التنزيه، لكن وقعوا فى محالات لا مخرج لهم منها، فقالوا: كلام الله تعالى مخلوق: حروف وأصوات.

قلنا: الكلام الذى ادعيت أنه حروف وأصوات إنما هو عبارة عن الكلام النفسى كما قال المحققون وصح عند أهل اللغة، وجاء فى كتاب الله تعالى حيث قال: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ثم أكذبهم الله تعالى فقال: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا شك أن قولهم بأفواههم ما كان كذبا حيث كانوا يقولون بكلام أنفسهم: ما أنت رسول الله.

(١) [المائدة: ٨].

(٢) [الأنفال: ١].

(٣) [نفس السورة والآية].

فإن قالوا: إنما المسمى كذباً جهلهم.

قلنا: تسمية الجهل كذباً مجاز، وإنما الكذب خبر عن الجهل لا نفس الجهل، فما الذى أخرجكم عن الحقيقة إلى المجاز من غير ضرورة! وهذا عين الريبة!

فصح أن الكلام الحقيقى لنا هو كلام النفس بشهادة العقل والنقل، وما سواه من الأصوات والرموز والإشارة والكتابة... وغير ذلك من الأمارات إنما هو عبارة عن الكلام لا نفس الكلام.

ثم لو سلمنا للمعتزلة هذه الأقوال جدالاً لقلنا: الكلام الذى تثبتونه للبارئ تعالى حروفاً وأصواتاً مخلوقة، لا يخلو أن يخلقها فى نفسه، أو يخلقها لا فى محل.

فإن قالوا: يخلقها فى نفسه، للزمهم ما ألزم المشبهة حرفاً بحرف، وهم يابون ذلك.

وإن قالوا: يخلقها فى غيره، وجب أن يكون ذلك الغير متكلماً بها، إذ الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، ولا يتصف بها إلا من قامت به. وإذا كان الغير متكلماً بها لزم أن تقول الشجرة لموسى عليه السلام ﴿إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى﴾<sup>(١)</sup>، و﴿إِنِّى أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا ألزم لهم من حبل الوريد.

وإن قالوا: يخلقها لا فى محل، فمحال أيضاً من أربعة أوجه:

أحدهما: قيام العرض بنفسه.

والثانى: أن يكون البارئ تعالى غير متكلم لأنه إذ لم يقم به لم يتصف به.

(١) [طه: آية ١٤].

(٢) [القصص: آية ١٤].

والثالث: أنه تعالى لو اتصف بأحكام الحوادث على أى وجه كان، قامت به أو لم تقم به، لوجب حدوثه، لأننا وإياهم لم نعلم حدث الجواهر إلا بتجدد الحوادث عليها، نعم وكان يلزم أن يتصف بكل ما خلق. فإن القدرة تتعلق بالمقدور على سواء، والمقدور يبرز على سواء. فلو كان البارئ تعالى يتصف ببعض خلقه لجاز أن يتصف بالكل حتى يقال: إنه مصوت، ناطق ساكن، متحرك، ساكن،... إلى غير ذلك من سائر ما يخلق، وهذه فضائح لا يبرء بها عاقل.

والرابع: إلزامهم حوادث لا أول لها من نص الكتاب العزيز، فإن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(١)</sup>، فإذا كانت: ﴿ كُنْ ﴾ مخلوقة فلتفتقر إلى ﴿ كُنْ ﴾، و ﴿ كُنْ ﴾ تفتقر إلى ﴿ كُنْ ﴾ كذلك لغير غاية، وما لا يتناهى يستحيل دخوله فى الوجود.

فإذا أنكر هذا الصنف الغيبى كلام النفس واستحال على البارئ تعالى ما أضافوا إليه من كلام هو حروف وأصوات بخلقها ويتكلم بها، لم يبق لهم مستروح إلى إثبات النبوات؛ لأن إثباتها إنما يصح بعد إثبات كلام الله تعالى على الوجه الذى يجب له كما تقدم.

فإن قالوا: فما المانع أن يبعث الله النبی بالمعجزة ثم يخلق له علوما ضرورية بالأمر والنهى والوعد والوعيد؟

قلنا: هذا يبطل من وجهين: ١٠ منزهة

أحدهما: أن المعجزة لا تصح إلا أن تنزل التصديق بالقول كما سنذكره فى المثال المفروض، فيكون الفعل بدلا من القول، فإذا لم يصح لله تعالى قول، فلا يصح بدله، فإن المبدل يقتضى مبدلا منه.

**والثانى:** أن العلم الذى قدروا خلقه للنبي لا يجوز خلقه، فإن الامر والنهى والوعد والوعيد لا يصح إلا بعد إثبات الكلام لله تعالى، فإذا لم يثبت له كلام يبق للعلم الذى قدروا خلقه متعلق، ومحال خلق علم لا معلوم له.

**فإن قالوا:** ما المانع أن يخلق الله تعالى أحرفا مرقومة مسطرة فى صحف هى أمر ونهى ووعد ووعيد، ثم ينزلها على الانبياء، وقد وقع ذلك فى صحف إبراهيم وموسى، فتصح الرسالة من هذا الوجه؟

**قلنا:** هذا بعينه من المحال الذى فرغنا من إبطاله آنفا، فإذا لم يصح للبارئ تعالى كلام هو أمر ونهى كما تقدم، فكيف تصح خطوط وأحرف تدل عليه؟ وكيف يصح دليل لا مدلول له؟ على أن هذا التقدير أبعد من الاول، فإن الخطوط المعبر عنها بالحرف والصوت أجسام، وإذا لم يصح كلام لزم أن تكون الاجسام كلاما. وهذا وأضح فى الفساد من كل من ادعوه.

فخرج من مجموع هذه الإلزاقات أن من نفى كلام النفس للبارئ تعالى مع استحالة الحرف والصوت عليه لا تثبت له نبوة، ولا شرع، ولا تكليف، ولا يكون لله تعالى أمر ونهى، ولا وعد، ولا وعيد، ولا قهر لخلقه بالتكليف، ولا حكم عليهم، وتكون مملكة الخلق أمكن وأتم من مملكته تعالى عن ذلك، لأنه لا فرق بين الملوك والرعايا إلا الامر والنهى، وإنفاذ الوعد والوعيد على المطيع والعاصى، فلا سبيل إلى إثبات النبوة والتكليف إلا على مذهب أهل الحق الذين أثبتوا لله تعالى كلاما أزليا ليس بحرف ولا صوت.

فاعلم رحمك الله أن إثبات الكلام لله تعالى هو بعينه إثبات المملكة التامة والوصلة بين الله تعالى وبين خلقه فى إلزام الشرائع بتخصيص الجائزات، وكيفية المعاملات، وتحصيل المنازلات، ورفع الدرجات، ونيل المثوبات فى دار الكرامات.

فتأمل وفقنا الله وإياك قوة المسألة وعض عليها بالنواجذ، فإن يفهمها تحض لك العبودية ويظهر لك قهر الربوبية، واستعذ بالله من شياطين الإنس

أكثر مما تستعبد من شياطين الجن، فإنهم أشد وأنكى ضررا وبالله نستعين.

### فصل:

هذه رحمك الله نبذ كافية في إثبات ما يجب لله تعالى من صفات الكمال ويستحيل عليه من أوصاف النقائص، فلنشرع الآن في الكلام فيما يجوز من أحكامه تعالى في خليقته، وبكمال هذا الأصل تكمل قواعد العقائد الإلهيات - إن شاء الله تعالى .

## باب

## الكلام فيما يجوز له تعالى من أحكام هي خليقته.

هذا الباب يتضمن فوائد عظيمة الموقع، طالت فيها نائرة أهل الأهواء من الإسلاميين، ومن هذا الباب افترق معظم الفرق. ومشارات التهافت في هذه الأهواء أمران متوهمان.

إحدهما: تقليدهم الفلاسفة في ادعائهم إيجاب أحكام العوائد.

والثاني: رد الغائب إلى الشاهد في إيجابهم على الله تعالى في التحسين والتقييد بالعقل بعض أحكام العوائد.

ثم إن الكلام في هذا الباب ينقسم سبعة أقسام، لكن نقدم منها الأهم فالأهم، ونجتزئ في كل واحد منها بأوضح دليل وأقرب سبيل، مخافة التطويل وبالله التوفيق.

القسم الأول: في الكلام في إثبات رؤية الباري تعالى بالابصار.

الثاني: في إثبات سماع كلامه العزيز.

الثالث: الكلام في خلق الأعمال.

الرابع: الكلام في حقيقة الكسب والجبر.

الخامس: الكلام في الهدى والضلال والختم والطبع.

السادس: الكلام في التعديل والتجويز.

السابع: الكلام في التحسين والتقييد، والصلاح والاصلاح، واللفظ،

ولماذا ترجع هذه الأمور؟

وبهذه الأقسام السبعة تنصرم قواعد العقائد في الإلهيات، ويعلم المكلف شرح: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ثم بعد ذلك نعطف على المقدمة السادسة في إثبات النبوات وما يتعلق بها، وكنا نعدد هذه القاعدة في الأقسام المتقدمة

لكونها من محررات العقول، لكن شرطنا أن نفرد الكلام في هذه القاعدة النبوية لكونها شطر الإيمان، ولما تعلق بها من السمعية.

## فصل

### إثبات رؤية الباري جوازاً ووقوعاً.

أول ما ينبغى أن يقدم في هذه المسألة إثبات الإدراك شاهداً وإثبات متعلقه.

فأما إثباته شاهداً، فقد تقرر عند أهل السنة ومعظم المعتزلة، ما خلا الجبائي وابنه وشيعتهم، فإنهم أنكروه تقاحماً ومباهة ليشبتوا دعواهم في إنكار رؤية الباري تعالى لخلقهم ورؤية خلقه له. وأقل ما يلزمون مع جحد البديهة نفى الأعراض جملة، لأن الوجه الذي تثبت له الأعراض به يثبت الإدراك حرفاً بحرف، والأمر أبين من أن يحتاج إلى الاستدلال. وأما سائر له من المعتزلة، فإنهم ربطوا تعلقه بوسائط معتادة، وكان إنكارهم له أولى بهم من إلزامهم له، منها.

البنية المخصوصة، وانزعاج أجسام منها إلى المرئى بواسطة الشعاع، إلى غير ذلك من شروط لا ترضى بها ربات المروعات.

والرد عليهم على جهة الإيجاز مع التسليم لهم جدلاً من وجهين:

أحدهما: أن الأجسام عندنا وعندهم لا تتداخل، فمن أين للعين على صغر حجمها أن تنزعج من أجسام تمتد إلى ظلال تبعد منها شطر ميل، فما ظنك بامتدادها إلى الجبال الشامخات على مائة ميل؟ وأين هم من امتدادها إلى السماء والكواكب على بعد مسافتها؟ وليس لهم بعد هذه الدعوى إلا نقض مذهبهم، أو التزام تداخل الأجسام في المرئى والمرئى. فأما تداخلها في المرئى فلم يذكرناه، وأما تداخلها في المرئى فهو أن تقدر مصباحاً - فلا -



على قدر لوزة أحاطت به ألف ألف عين ترمقه فى الزمن الواحد، فتزعج إليه من كل عين منها أجسام حتى تمسه ثم تنعكس كما زعموا، فيؤدى إلى أخذ أمرين: إما تمنع الأجسام حتى لا تصل إليه فلا يرى، أو التداخل للأجسام فى المصباح حتى تباشر به ألف جسم بمس كل جسم منها ما لا يمسه الغير.

**فإن قالوا:** بتمانع الأجسام على المصباح، وجب على مذهبهم أن لا يرى مع هذه الحالة، وأنزمو جحد الضرورة، فإننا نراه على هذا التقدير.

**وإن قالوا:** بتداخل الأجسام، ألزموا جواز دخول العالم بأسره فى سم الخياط، وهذا ما لا يرتضيه عاقل فنعموذ بالله من جهالة تفضح العقلاء مثل هذه الفضيحة .

ثم يقال لهم بعد تسليم هذه المقالة جدلاً: ما الذى يزعجها من العين الباصرة إذا نظرت إلى المرئى؟

**فإن قالوا:** اعتماد الأجفان عليها.

قلنا: هذا أعجب من الدعوى الأولى، وأين اعتماد الأجفان من اعتماد الوتر على السهم، وما بلغت قط ميلاً، فإين تذهبون؟ ثم إن من تصطلم أجفانه يرى، على أن معظم الحيوان لا أجفان له من الهوام والحشاش والحيثان ولا أجفان لها.

### زيادة إيضاح

وهو أن يقال لهم: إن الهواء بلطافته وتفككه تنفره الأجسام المنزعجة من العين، فما حيلتكم فى ازعاج الأجسام من أعين الحيثان فى الماء إلى المرئى، والماء أكثف من الهواء؟ فهذا رد يغنى عن الاستقصاء على ما بقى من سائر هذيانهم فى ادعاء البنية والشعاع والقرب المتوسط... إلى غير ذلك.

والوجه الثانى: ما عود الله تعالى من رؤية الرأى نفسه، وما خلقه عند

مقابلة الاجسام الصقيلة، فإنها تبطل عليهم كل ما أثبتوا من الوسائط، فإن الرائي إذا نظر إلى جسم صقيل تعلق إدراكه لحل إدراكه، فبطلت دعاوهم في انزعاج الاجسام والقرب والبعد والامتداد... إلى غير ذلك. ولعل هذه العادة جرت من حكمة الله تعالى ليبين بها للموفقين بطلان قول المعتلة ومقلديهم من المعتزلة وغيرهم. قالت رابعة رحمها الله: «إن الله ربط العوائد ثم خرق بعضها ليتفطن العارفون».

فإن قالوا: إذا بلغت الاجسام إلى الجسم الصقيل انعكست إلى الرائي، فرأى نفسه.

قلنا: وما الذي يعكسها أيضا إلى الرائي من الجسم الصقيل ولا أجفان له. فإن قالوا: لما لم تجد في الجسم الصقيل تضريسا، انعكست إلى الرائي قوة الانزعاج، كحجاب الماء الذي إذا صادف جسما صلبا رجع.

قلنا: هذا مثال يبطل عليكم من وجهين:

أحدهما: أنا نرى أجساما لا أصلب منها، ونرى ما وراءها كالزجاجة، والياقوتة، والبلورة... إلى غير ذلك كما قيل:

ليس تدري من رقة وصفاء هي في كأسها أم كأسها فيها  
وقال آخر:

فكانها خمر ولا قدح وكأنها قدح ولا خمر

فلو انعكست الاجسام عند مقابلة الصقيل كما زعموا لم نر وراءه الصقيل.

والثاني: أن الماء صقيل ولا صلابة فيه، فكان ينبغي أن لا نرى أنفسنا بواسطة الماء إذا قبلناه لعدم الصلابة التي هي سبب الانعكاس.

وهذا أيها المسترشد كاف شاف في الرد عليهم، وقد جاء الصحيح أن

النبي ﷺ حين أمر الصحابة بإقامة الصفوف أخبر أنه يرى من خلفه كما يرى من أمامه، فخرج من مضمون ما ذكرناه إثبات الإدراك شاهداً، وتعلقه لنفسه، وكون الأسباب المرتبطة به والمانعة له «عادة» لا وجوباً.

## فصل

### [متعلق الإدراك]

وأما متعلق الإدراك: فهو «الوجود» لا غير، والدليل على ذلك أن المعلومات تنقسم بين نفى وإثبات. النفى لا يرى، وهذا معلوم ضرورة، وقد ثبت الإدراك شاهداً ضرورة، فلم يبق تعلق سوى الوجود، وهذا يطرد شاهداً وغائباً. وهذا بحمد الله دليل سهل المأخذ، مشاكه للضرورة، لا يحتاج معه لسبر ولا تقسيم.

فأما من أنكر الأحوال من المعتزلة فلا يبقى لهم طعن في هذا الدليل فإنه منقسم بين النفى والإثبات.

وأما من أثبتها منهم فرما يشغب بادعاء تعلق الإدراك بالأحوال، فإن شأنهم المباهة، فنقول: هذا روغان لا يخلصكم، فإن الأحوال عند مثبتيتها منا ومنكم، إنما هي خواص أوصاف تتميز بها بعض الموجودات عن بعضها وليست بموجودات، وهي متعلق العلم عند بعضكم لا متعلق الإدراك، وإذا لم تر الجبال وسائر الأطلال على زعمكم، فأحرى أن لا ترى الخواص التي تتميز بها.

فإن قالوا: إذا رؤيت الأحوال علم الوجود.

قلنا: هذا عكس الحقيقة، بل إذا رئي الوجود علمت الأحوال، والدليل على ذلك أنا نرى ظلالاً على بعد فنعلم وجود ظل، ثم يتحرك فنعلم أنه حيوان، ثم يقرب فنعلم أنه إنسان، ثم يزداد قرباً فنعلم أنه شاب، ثم يزداد قرباً فنعلم أنه فلان، ثم يقرب فنعلم صحته من سقمه وخجله من وجله...

إلى غير ذلك من سائر أحواله، فلو توقف العلم بالوجود على إدراك الأحوال لم نعلم الظلل حتى نرى أحواله قبل العلم بوجوده، وقد علمنا الوجود قبل العلم بها، فبطل ما عولوا عليه من تعلق الإدراك بالأحوال.

ثم إنه لو تعلق الإدراك بالأحوال لالزموا اتصال الأجسام بها، وانعكاسها عنها، كما شرطوه في صحة الرؤية، وهو أنكى لهم مما راغوا عنه من رؤية الوجود، وأبعد من الإحالة عما ألزمونا من اتصال الأجسام بالألوان، وكون الألوان متجيزة، لوجوب اتصال الأجسام بالمرئى على زعمهم. ثم إن من العقلاء من يعلم وجود الجوهر ولا يعلم التحيز الذى هو حال الجوهر، ويستحيل العلم بتحيز الجوهر قبل العلم بوجوده تقديرا ووقوعا.

فثبت أن العلم بالوجود يتقدم العلم بالأحوال؛ فإن الظل رئى فعلم، ثم بعد رؤيته وقع العلم بأحواله، ثم نسلم لهم جدلا رؤية الأحوال، فإذا التزموا ذلك ألزموا اتصال الأجسام الصغيرة بالأحوال، وإذا كان ذلك لزمهم تحيز الأحوال وكل ما التزموه من وسائل الرؤية.

**فإن قالوا:** إذا صحت هذه الوسائط بين المتحيزات رثيت الأحوال.

قيل هذا من أعجب توافحكم فى التناقض أن توقفوا العلم بالوجود عند رؤية ما ليس بموجود ولا معدوم ولا مجهول ولا معلوم على مذهبكم. ومن أبدى وراء بعد هذا الإيضاح سقطت مكالمته، وناهيك من بهت ينكر تعلق الإدراك بوجود الجبال الرواسى، والبحور الزواجر، والكواكب الزواهر، ويدعى تعلقه بالأحوال.

## فصل

فإذا ثبت وجود الإدراك شاهدا، وأنه ليس بينه وبين ما أضافوه له من المعتادات رابط عقلى، وأن متعلقه الوجود لا غير، وأنه مشروط بالحياة، وأنه من صفات الكمال، وجب طرده شاهدا وغائبا على الوجه الذى تقدم فى

إثبات الصفات الأزلية حرفاً بحرف. فقد صح جواز رؤيتنا للبارئ تعالى ووجوب رؤيته لنا لصحة وجوده ووجودنا، وصحة اشتراك الوجودات في الوجودية.

## فصل

### [رؤية الله تعالى في الجنة]

وأما وقوع الرؤية من الأولياء لربهم في الجنة فصح من الكتاب والسنة والإجماع. فاما الكتاب فمن قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، نعت الوجوه بالنضرة، ووصفها بالنظر المعدى ب: «إلى»، الذي لا يكون إلا من نظر العين فهذا تصريح بإثبات رؤيته تعالى في وقت مخصوص. وأما الضمن فمن قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وفيه تنفيس خناق المشتاقين للقاءه تعالى؛ وذلك أن اللقاء على ثلاثة أضرب:

لقاء بالحس، ولقاء بالمعنى، ولقاء بالإدراك. فاما اللقاء بالحس فلا يجوز عليه تعالى، وأما لقاء المعنى فقد حصل لهم في الدنيا وهو العلم به تعالى، فلم يبق إلا لقاء الإدراك. فتأمل هذه النادرة المستخرجة من هذه الآية.

وأما السنة فمن قوله صلى الله عليه وسلم: «تروون ربكم كما ترون القمر ليس دونه سحاب»<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿كَمَا﴾ راجعة للرائي للرئي يتعالى الله عن الجهات، فيشرنا عليه السلام بشارتين: إحداهما: أنا نراه،

(١) [القيامة: آية ٢٢-٢٣].

(٢) [العنكبوت: ٥].

(٣) ورد في الباب حديث أخرجه البخاري.

والثانية: أنا نعلم عند رؤيته أنه هو ضرورة، كما نعلم القمر إذا رأيناه، وكذلك بشرنا ربنا ببشارتين: إحداهما: نضرة النعيم، والثانية: نظر العين إليه.

وأما الإجماع فهو إجماع السلف الكرام من الصحابة والتابعين لهم من أهل السنة أن الله تعالى يرى في الجنة بالابصار، واختلفوا في رؤيته في المحشر حتى نبغت شرذمة الاعتزال، فأنكروا الرؤية وخرقوا الإجماع.

ولعمركم الله قد كان يكفي في الاستدلال عليهم سؤال الكلیم عليه السلام الرؤية، وحاشا لأنبياء الله عليهم السلام أن يجهلوا من صفات الله تعالى ما تعلمه حثالة الفلاسفة ومقلدوهم من المعتزلة، على أنهم يلزمون مع ذلك جهلا لذات الإله وصفاته، فإن الأسباب التي تصحح الرؤية في الشاهد عندهم هي القرب، والمقابلة، واتصال الأشعة بالمرئي،... إلى غير ذلك. فخرج من مضمون قولهم أن الكلیم جوز ما أحالوه؛ إذ سأل الرؤية، وكل ما جاز عليه جاز على غيره من الأنبياء. فانظر أين تؤول هذه القولة من هؤلاء الفجرة نعوذ بالله من سخطه.

فإذا احتجوا بقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾<sup>(١)</sup> فقد رد علماؤنا عليهم في احتجاجهم بهذه الآية من سبعة أوجه، لكن نجتزئ منها في هذا المختصر بوجهين هما أقربها:

أحدهما: أن الآية التي احتجوا بها عموم، والآية التي احتجنا بها خصوص، لكونها مقيدة باليوم، والعموم يرجع إلى الخصوص.

والثاني: أنه تعالى تمدح بهذه الآية بكونه يمنع رؤيته مع جوازها، فلو كانت محالا لبطل التمدح، ثم إن في استحالة الرؤية لبعض المخلوقات، من مذهبهم أن معظم الأعراض لا يجوز أن ترى، فإذا وقع الاشتراك بطل التمدح.

(١) سورة الأنعام: آية ١٠٣.

## فصل

### فى إثبات سماع كلام الله تعالى.

البارئ تعالى كما تقدم يسمع كلامه العزيز على الوجه الذى ترى ذاته المتنزهة، إذا متعلق إدراك السمع الوجود، وقد ثبت كلامه تعالى كما تقدم، فإذا أراد الله تعالى أن يسمع كلامه من شاء من خلقه، رفع الموانع من جارية السمع، وخلق فيها الإدراكات التى تتعلق بوجود كلامه، وخلق معها للسامع العلم بوجود الكلام وحواله على وجه الامر، والنهى، والخبر، والاستخبار.

وقد جمع الله تعالى هذه الاربعة اوجه فى كتابه العزيز لموسى عليه السلام عندما ناجاه:

فأخبر قوله تعالى له: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

والاستخبار قوله تعالى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (٢).

والامر قوله تعالى: ﴿أَلْقِهَا يَا مُوسَى﴾ (٣).

والنهى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَفْ﴾ (٤) فجمع له من أول خطابه الاربعة

اوجه، والنداء على مذهب من جعله من اقسام الكلام فى قوله: ﴿يَا مُوسَى﴾.

(١) [قصص: آية ٣٠]

(٢) [طه: آية ١٧].

(٣) [طه: آية ١٩]

(٤) [طه: آية ٢١].

## فصل

## كلام الله يسمعه البر والفاجر في الآخرة

## وليس بموقوف على البر فقط.

وزعم غلاة من أطرف المذاهب الفاسدة أن الفجار لا يسمعون كلام الله تعالى من غير واسطة، إذ في سماع كلامه العزيز تكرمة لسامعه، وإنما يسمعه الأولياء كما يرونه، فقاموا السماع بالرؤي تحكما منهم واستبعادا تخيلوه بعقولهم القاصرة، وهذا مروق من الدين وطرده ظواهر من الكتاب والسنة.

بل كلام الله تعالى يسمعه البر والفاجر، لكن يسمعه البر على جهة التقريب والأنس والبشرى، ويسمعه الفاجر على جهة الطرد والتوبيخ والهوان، وقد صحت الحالتان في الدنيا، قال تعالى لموسى عليه السلام : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾<sup>(١)</sup>، وقال له : ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال له : ﴿ وَأَصْطَفَيْتُكَ لِنَفْسِي ﴾<sup>(٣)</sup>... إلى غير ذلك، وقال تعالى لإبليس : ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْذُورًا مَّدْحُورًا ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال : ﴿ قَالَ فَأَهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال : ﴿ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ \* وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ﴾<sup>(٦)</sup>، فهذا خطاب قد وقع للبر والفاجر في هذه الدار، ومن ادعى أن خطاب الله هذا للشيطان وقع بالواسطة فعليه الدليل، ولا دليل عليه.

(١) [طه : آية ١٣].

(٢) [الأعراف : آية ١٤٤].

(٣) [طه : آية ٤١].

(٤) [الأعراف : آية ١٨].

(٥) [الأعراف : آية ١٣].

(٦) [ص : آية ٧٨].



وأما ما يقع منه في الآخرة، فقد وردت به ظواهر من الكتاب والسنة .  
فأما خطابه للابرار فلا منازعة فيه، وأما خطابه للفجار ففي الكتاب والسنة :

فأما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسَآئُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أقسم <sup>(٢)</sup>  
بذاته المشرهة أنه يسألهم . وقال تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال  
تعالى : ﴿ أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾  
الآية <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ  
تَرْعَمُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
وقوله تعالى : ﴿ فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرْ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَذُوقُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> ،  
وقوله : ﴿ قَالَ اخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ <sup>(٩)</sup> إلى غير ذلك .

وأما السنة فكقوله ﷺ : « ما منكم من أحد إلا ويكلمه الله يوم  
القيامة بلا ترجمان » <sup>(١٠)</sup> ، وقوله عليه السلام : « إن الله ينادي نداء يسمعه  
الخلائق : يا معشر الجن والإنس إنني نصت لكم منذ خلقتكم ... [ إلى  
قوله : ] ... فأنصتوا إلى اليوم » الحديث <sup>(١١)</sup> .

(١) [الحجر: آية ٩٢] .

(٢) [ص: آية ٤٩] .

(٣) [الأنبياء: آية ٤٧] .

(٤) [ص: آية ٦٠] .

(٥) [القصاص: آية ٦٢] .

(٦) [الكهف: آية ٥٢] .

(٧) [المجادلة: آية ١٨] .

(٨) [فاطر: ٣٧] .

(٩) [الزمر: ١٨] .

(١٠) رواه البخاري ومسلم .

(١١) حديث مرسل رواه أبو نعيم في الحلية .

وقوله ﷺ: «عجبت من مجادلة العبد ربه... [إلى قوله تعالى له:] أليس كفى بى شهيدا... [إلى قوله:] فيرد عليهم الكلام فيختم على فيه وتنطق أركانه»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيخلو الله به... [إلى قوله:]... يا ابن آدم ما غرك بى... الحديث... إلى غير ذلك مما لا يكاد يحصى من الآي والأخبار، فثبت أن الله تعالى يخاطب البر والفاجر.

فإن تعرضوا هذه الحقيقة بالمجاز، وردوها إلى خطاب الوسائط من غير ضرورة، فقد ركبوا محظورا آخر خرقوا به الإجماع، فإن الأمة مجتمعة على منع ذلك، فوجب حمل الخبر على الحقيقة ما لم يعترض بدليل سمعي وتعارضه شواهد العقول. فخرج من مضمون ذلك أن البر والفاجر يسمع كلام الله تعالى في الآخرة.

### القول في خلق الأعمال.

هذه مسألة مهمة في الدين طالت فيها مكابدة الأولين والآخرين؛ لأنها مبنية على القول بالقدر، وقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم: «لعمركم القدريّة على لسان سبعين نبيا»<sup>(٢)</sup>، فعلم من هذا الحديث أنها محشر حرب، وشارة غلط قديم مبنى على القول بتحسين العقل وتقبيحه. وهى شبهة فلسفية تلتفتها القدريّة من الأوائل، فقالوا: كيف يكون البارئ تعالى يريد وقوع الذنب للعبد ويخلقه له، ثم يعذبه عليه في الآخرة؟ وهذا لا يجوز في فعل الحكيم اللطيف الذي يفعل بعباده الأصلح لهم ما استطاع تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

جاء في الخبر أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: «أيقدر الله على الذنب ثم

(١) لم نقف عليه بهذا اللفظ.

(٢) رواه الطبراني، وإسناده ضعيف.

يعذبني عليه ١٢». قال له: «نعم وأنت ظالم لنفسك»<sup>(١)</sup>، وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال له أحدهم: «إذا أردت أن أقوم فأقوم»، فقال له: «شاء الله أن تقوم»، قال: «فإن أردت أن أقعد فأقعد»، فقال له: «شاء الله أن تقعد»، فقال له: «لقد كنت حججتك كما لقنها إبراهيم عليه السلام»<sup>(٢)</sup>.

وأعلم أيها المسترشد أن ما في جميع الأهواء أقرب للكفر من هذه الشبهة؛ فإنها تتضمن نقض الأدلة على وحدانية الباري تعالى، وبطلان الشرائع، وتكذيب الرسل، ورد نصوص الكتاب والسنة ومقتضيات العقول، والتحكم على الله تعالى، وبالاغتراف عليه في مملكته، ولذلك سماهم الشارع «خصماء الله على خلقه»، و«مجوس هذه الأمة»، ولذا كفرهم معظم الأئمة حتى لم يرث الخارث اغتسابي رحمة الله والده ولا صلى عليه، فسئل عن ذلك فقال: «كان أبي يقول بالقدر، وأنا أكفر القدرية، وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يتوارث أهل ملتين»<sup>(٣)</sup>.

## فصل

### [الرد على أهل البدع]

أجمع سلف الأمة قبل ظهور البدع أن خالق الأشياء كلها ومخترعها دقيقها وجليلها رب العالمين لا خالق سواه ولا مخترع إلا هو، فالحوادث كلها مخترعة له بقدرته تعالى حتى نبغت القدرية، وكان أول من تكلم في القدر منهم «الجهمي»<sup>(٤)</sup>.

(١) لم نقف عليه

(٢) لم نقف عليه

(٣) رواه الطبراني

(٤) لعله يقصد الجهمي، لأن الجهمية تقول بالجبر أما معبداً الجهمي فهو القائل بالعدو وقد يكون تصحيحاً من الناسخ.

وللناس في هذه المسألة عريض من القول لا يحتمل هذا اختصار بسطه، ولكن نومي منها إلى ما لا بد منه.

فأول ما يحتاج به عليهم ما أجمعوا معنا على صحته، ثم نعطف عليهم بإبطال ما موَّهوا به عقلا ونقلا.

فأما ما أجمعوا معنا على صحته فهو ما تقدم من أن الله تعالى لا يعرف إلا بأفعاله، وأنه تعالى واحد في ملكه. فإذا ادعى القدرى أنه يخلق كخلقه، أو يستبد باختراعه ومشيئته وهو ليس بإله، فقد بطل الاستدلال بالخلق على الإله، وبطلت الوجدانية، لعدم استبداد الإله تعالى بخلقه ونفوذ مشيئته، وبطل دليل التمانع الذي استدل به الأئمة ونص عليه الكتاب في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١).

ثم يطلبون بما تقدم من الكلام في باب الوجدانية من اتحاد قضية المقدورات، واتحاد نسبتها إلى القدرة، ونسبة القدرة إليها، واستحالة انقسام قضية المقدور والمراد، وأنه لو شذ عن قدرته تعالى مقدور فرد لوجب التخصيص في الكل، وحاشا للقدرة الأزلية من الخصوص. وكان يجب أيضا انحصار المقدور والقدرة، وعجز الإله، وحدوثة، وجواز عدمه.

فمن وقف في شرح هذه الإلزامات فليتاملها هنالك، فإذا أخذت من أيديهم الاستدلال بالخلق على الخالق تعالى، (لكونهم يخلقون على زعمهم وليسوا بآلهة)، والاستدلال على الوجدانية، (لكونه تعالى عندهم مقهورا في مشيئته، غير مستبد بخلقه)، ويلزمون مع ذلك ما تقدم من انقسام قضية المقدور، وبطلان النسب، والتخصيص، وعجز الإله، وحدوثة، وجواز عدمه، فأى شظية تبقى لهم من الإيمان نعوذ بالله من التقليد والتعصب.

## فصل

### [إلزام بقطع دابرهم]

ثم يلزمهم مع إلزام هذه القواصف العواصف ومع تسليم مذهبهم جدلا ما لا محيص لهم منه، فنقول: قد قام الدليل على أن المخترع من المحدثات في وقت بين وقتين يجب أن يكون لفعله مخصصا، مريدا وقوعه في ذلك الوقت بدلا مما بين يديه من الاوقات وما خلفه، وإذا كان كذلك وجب أن يكون معلوما له لكونه مرادا لاستحالة تعلق الإرادة بما لم يتعلق به العلم، فإن العالم بإيقاعه لو لم يعلم طرفى الإمكان لما اختص أحدهما، وهذا معلوم ضرورة. وكذلك يلزم العلم بتفصيله ذاتا، وحكما، ومحلا، وعددا لما زاد على الواحد جواهر كانت أو أعراضا.

فإن أنكروا ذلك سقطت مكالتهم، وإن أقروا به ولا بد من الإقرار قلنا:

يجب ألا تخترع حركة ولا سكنة إلا وهى معلومة لخالقها، معينة مخصوصة بالجزء الذى تقوم به وتحكم فيه. وكذلك القول فى الأصوات حرفا بحرف، فلا بد من نعم، فنقول له: اخلق الساعة فى لسانك حركات وأصوات حركات وأصواتا مختارة وتلكم بها، فإن فعل ذلك طالبناه بعدد الاصوات والحركات التى علمها على التفصيل وأرادها وأخترعها وفى جزء خلقها، وكم من حيز قطع بها، وكم من صوت تكلم به.

فإن ادعى عددا ما، علم بهته وكذلك بالضرورة، لأن العقلاء لا يعلمون ذلك أصلا. وإن أقر بالعجز عن ذلك، وأنه لا يعلم فقد بطل كل ما ادعاه من خلق الأعمال. قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ»<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، فذكر الخلق والعلم معه لاستحالة خلق ما لا يعلم. فهذا إلزام يقطع دابرهم، ويصدع مذهبهم صدع الزجاجاة.

## فصل

### [تلبيس المعارض]

فإن قالوا: إذ كان سبب عدم الإيجاد بالقدرة الحادثة لعدم العلم بالتفصيل، فيجوز أن يخرق الله تعالى العادة بأن يخلق للقادر علوما بالتفاصيل التي شرطتم أنه لا يقع الإيجاد إلا بها، فيوقع أفعالا اختراعا، والجائز كالواقع.

فالجواب أن نقول: هذا تلبيس منكم، فإذا لم نستدل والحالة هذه على استحالة الإيجاد بالقدرة الحادثة لعدم العلم بالتفصيل الذي ذكرناه، وإنما قصدنا إبطال دعواكم في كونكم خالقين مع عدم العلوم والقصود لما ذكرناه. وقد تقدم الجواب على اعتراضكم من هذا الوجه في الفصل الذي قبل هذا الفصل بقواصف إلزامات لا قبل لكم بها.

## فصل

فإن طالبونا في «الكسب» بما طالبناهم في الاختراع.

قلنا: نحن لا ندعي الخلق والابتداع، فلا يلزمنا علم ما نكتسب من أفعالنا ولا إرادته. على أنكم تدعون خلق بعض الأفعال في بعض الأوقات، وهي غير معلومة لكم ولا مرادة، وإذا جاز وقوع بعض الحوادث غير مرادة ولا معلومة، جاز وقوع العالم بأسره غير مراد ولا معلوم، ويلزمكم على طرد ذلك ألا يكون الباري تعالى عالما ولا مريدا، وكذلك يلزمكم في الإرادة التي

(١) (سورة الحديد: آية ٣).

(٢) (سورة يسي: آية ٨١).

تثبتونها للبارئ تعالى، فإنها وقعت في وقت مخصوص، وهي عندكم غير مرادة، فقد بطل الاستدلال بالإتقان والتخصيص على العلم والإرادة على ما ألزمتهم شاهداً وغائباً، وهذا جزاء من ادعى أنه يخلق مع الله تعالى ويقرئ في أفعاله.

فهذا وجه من الاستدلال يغنى اللبيب الفطن عن الخوض معهم في سائر تمويهاتهم، وسنستدرك تسميم هذه المسألة عند الكلام معهم في إثبات الكسب، ودفع اعتراضهم عليه عندما نتكلم في الهدى، والضلال، والطبع، والحق.

## فصل

### [ من الأدلة السمعية ]

وأما ما يتعلق به من الأدلة السمعية، فهو ما نتلقاه من مواقع الإجماع فهو أن الأمة قبل ظهور البدع وبعد ظهورها، مجمعة علي الابتهاال إلي الله تعالى والتضرع إليه في أن يرزقهم الإيمان والطاعات، ويجنبهم الكفر والمخالفات، وهذا أبين من أن ينكره منكر. وهم مجمعون علي أن الطاعات والمعاصي خلق لهم لا خلق لله، ولو كان ما زعموه لكان هذا الدعاء من الأمة بأسرها هدرًا لا فائدة ولا طائل وراءه.

فإن قالوا: المطلوب بهذه الدعوى خلق القدرة علي الطاعة، لا خلق الطاعة.

قلنا: هذا باطل علي مذهبكم من وجهين:

أحدهما: توجبون علي الله تعالى خلق القدرة علي الطاعة من جهة الإلزام، وإذا كان خلقها واجباً عليه، فلا فائدة في الرغبة له فيما يجب عليه خلقه شاء أم أبى، لكونه حياً، ناعياً علي زعمكم تعالى الله عن ذلك.

والوجه الثاني أن القدرة التي يخلقها تتعلق علي زعمكم بالضدين

وجوباً، ثم إنكم تختارون بها ما شئتم إيقاعه من إيمان، وكفر، وطاعة، ومعصية، ولولا ذلك لما صح عندكم ثواب ولا عقاب. وإذا كان الأمر كذلك أيضاً فلا فائدة في الابتغال ولا ثمرة للسؤال، بل الأصح ألا يخلق لكم قدرة تكفرون بها في ثاني حال. ثم يلزمكم مع هذا تنفيذ الخليل عليه السلام في ابتغاله إلى الله أن يجنبه وبنيه أن يعبد الأصنام، وأن يتقبل منه الأعمال، كما يلزمكم تنفيذ الكلیم عليه السلام في سؤاله الرؤية عند سماع الكلام.

ثم إن الذي فروا منه تورطوا فيه؛ وذلك أنهم زعموا أن الله تعالى لا يضل الخلق ولا يريد كفرهم وعذابهم كما تقدم في صدر الكلام.

فيقال لهم: قد اجتمعتم مع أهل الحق علي أن البارئ تعالى بكل شيء عليم، وأن من قال خلاف ذلك فهو كافر، ثم غلوت في ذلك، فإن قلتم: إن وقوع خلاف المعلوم محال، فيلزمكم علي ذلك أن من علم الله تعالى أنه إذا خلق له القدرة يكفر بها ويغطي فقد ظلمه، وأضله عن الصراط المستقيم، وهذه إلى صراط الجحيم؛ حيث خلقه، وعلم أنه يكفر به، وخلق له القدرة التي يكفر بها مع غناؤه عن خلقه إياهم وعن تكليفهم، وعن عذابهم. وهذا إلزام لا محيد لهم عنه إلا بنقض مذهبهم.

## فصل

### [الأدلة من الكتاب]

وأما نصوص الكتاب فلا تكاد تحصى، لكي نورد منها بعض ما نجتزئ به عن ذكر الغير، فمنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٢)</sup>،

(١) [الزمر: آية ٦٢]

(٢) [الأنعام: آية ١٠٢].



تمدح تعالي بالانفراد والوحدانية، لكونه منفرداً بالخلق، فلو كان معه من يخلق لم يصح علي العموم لكونهم يخلقون.

فإن قالوا: تمدح علي الخصوص.

قلنا: باطل، فإنه لو تمدح علي الخصوص لصح لكل خالق منكم مثل ذلك التمدح، لكونكم تخلقون علي الخصوص علي زعمكم، وكذلك لجميع الحيوانات حتي تمدح النملة القادرة علي الدبيب، فإنها خالق كل شيء.

ومما اعترض به قوله تعالي: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فقالوا الاحسن مبالغة في الحسن فيمن يخلق الحسن، والبارئ يخلق الاحسن.

قلت: هذا الاعتراض يبطل عليكم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الخلق في هذه الآية ليس هو خلق الاختراع، وإنما هو خلق التصوير والتقدير؛ فإن الله تعالي أخير عن تدريج خلق الأطوار في الرحم من السلالة إلي اللحم، إلي قوله تعالي: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾<sup>(٢)</sup>، يعني حياً كاملاً ثم مدح نفسه بأنه أحسن الخالقين، يعني المصورين، لكون المخلوق يصح منه التصوير، ولا يصح منه إحياء الاموات. قال تعالي لعيسي عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾<sup>(٣)</sup> أي بصور، فلا حجة لهم في هذه الآية من هذا الوجه؛ فإنها بمعنى التقدير والتصوير لا بمعنى الاختراع.

والثاني: أنا لو سلمنا لهم جداً أن الخلق فيها بمعنى الاختراع، لم تقم فيها حجة؛ وذلك أن الاختراع عبارة عن حدوث الشيء بعد أن لم يكن، والحدوث علي وتيرة واحدة في جميع المحدثات، فلا يتبين في أحدهما حسن ولا قبح. فإذا تشكلت والتأمت تصورتها فيها الحسن والقبح للأحياء، علي

(٢) [المؤمنون: آية ١٤].

(١) [المؤمنون: آية ١٤].

(٣) [الأنعام: آية ١١٠].

حسب ما ينظر عليها من إيلامهم والتذاذهم بها عندما يدركونها، فليس في مجرد الاختراع حسن ولا قبح.

الثالث: أنه لو كان الخلق هنا بمعنى الاختراع، لعكس عليهم مرأهم فيه؛ فإنهم يدعون خلق إزادات الطاعات، وخلق العلم، والإيمان، والطاعات المثاب عليها. والبارئ تعالى يخلق الأجسام، والألوان، والآلام وغير ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، ألزموا أن يكونوا أحسن الخالقين، ولا مخلص لهم من ذلك، وأني وقد جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه.

فهذا رحمك الله استدلال منتخب من جهة العقل والنقل، يكتفي به المسترشد في أفراد خلق الأعمال لله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

## فصل

في إثبات الكسب، وحقيقته لغة، وعقلا،

ونقلا وورد اعتراض القدرية والجبرية في إثباته ونفيه.

وهذه مسألة عظيمة الموقع في الدين، ورأس مال المتدينين، وهي شرح قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن عظمها أن الله تعالى ما فرض علينا من الأدعية علي أكثر المذاهب سواها، وأنها فرضت علينا في اليوم والليلة سبع عشرة مرة، وهي: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٣)</sup>، مع أن الدعاء من العبادة<sup>(٤)</sup> كما أخبر الشارع ﷺ. فتأهب أيها المسترشد لسماعها بإذن قلبك ولرؤيتها ببصر عقلك، فإنها عروتك الوثقي التي تتضاعف إليك من أجلها المعاملات، وتصح لك بها المشوبات، ورفع الدرجات، وممدحك مولاك بسببها في الدارين فيسمعك في الدنيا: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) (الصفات: آية ٩٦). (٢) (الفاتحة: آية ٥).

(٣) (الفاتحة: آية ٦).

(٤) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان.

(٥) (التوبة: آية ١٢).

الآية، ويسمعك في الآخرة: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (١).

فلتعلم أولاً أن العرب سمت تصرفنا فيما نتناوله ونحاوله "كسباً"، و"كدحاً"، و"اقتراحاً"، و"اجترأحاً"،... إلي غير ذلك. وسمت أفعال الله تعالى "خلقاً"، و"ابتداعاً"، و"إبداءاً"، و"اختراعاً"،... إلي غير ذلك. وسمع منها أن الله تعالى "خالق"، "فاطر"، "بارئ"، "بديع"، وما سمع منها أن الله "كاسب"، "كادح"، "مقتشف". فهذه تفرقة لغوية تدل علي أن العرب فرقّت بين أفعال الخالق وأفعال المخلوق، فلو كانوا يعتقدون التسوية في الأفعال، لم يراعوا التفرقة في التسميات، فهذا فرق لغوي.

وأما الفرق العقلي فهو تقسيم الضروريات، وذلك أن العاقل يفرق بين حالتيه في حركة ينتقل بها إلي جهة ما، وحركة ينتقل بها إلي تلك الجهة بعينها، وكذلك حركة إشالته في التصرف والتناول، وحركاتها بالفالج والحمي، وكذلك حركات أمثاله بالخصم والقضم، وحركاتها عند قرقة البرد والحمي... إلي غير ذلك في سائر المكتسبات والضروريات كالعلم، والإرادة، والحب، والبغض... إلي غير ذلك. فلا تخلوا تلك الحال التي يعلمها العاقل من نفسه من الأربعة أسباب: إما أن ترجع إلي جواهره، أو إلي إعراضه، أو لحال تطراً من غير علة، أو حال تطراً عن علة.

وباطل أن ترجع الحال إلي جواهره، لأنه كان يؤدي إلي أن تدوم تلك الحال كدوام تميزها وهي لا تدوم، وكان يجب أيضاً أن تكون تلك الحال ثابتة لجواهر العالم لتساوي الجواهر في جميع صفات الأنفس، حتي يكون الجماد مكتسباً. ولا يجوز أيضاً أن تحدث في غير علة، لاستحالة استقلال الحال بالطور كما قدمنا. ولو كانت الحال تطراً في وقت وتعدم في وقت لكانت ذاتاً، ولو كانت ذاتاً لافتقرت إلي حال تميز به، إذ ذات علي غير

صفة لا تعقل وهي معقولة، فكان يؤدي إلي تحول الحال، وتسلسل الاحوال، وهو محال. وبهذا بعينه نزد علي القدرية في ادعاء طريان حالة الوجود علي الاشياء الأزلية بالقادر إن شاء الله.

فلم تبق إلا أن ترجع التفرقة المعلومة إلي حال تطرأ عن علة طارئة، ثم نسبر الأعراض فنجد كل عرض منها قائماً بالحل مع الحركتين والتفرقة ثابتة، فلم تبق علة لتلك الحال إلا القدرة، فهذا سبيل إثبات القدرة الحادثة.

وبهذا التقسيم نرد علي الجبرية حيث نفوها، وزعموا أن لا قدرة للعبد، وأنه يحرك كما يحرك الجساد، وفي هذا القول جحد الضرورة في العلم لصحة التفرقة.

وأما الرد عليهم من جهة الشرع فهو أن نلزمهم إبطال متعلقات أوامر الله تعالى ونواهيه، ورد خبره.

فأما إبطال الأوامر والنواهي، فانه إذا لم تكن قدرة ولا مقدور بوجه من الوجوه، لم يتصور أمر، ولا امتثال، ولا نهى، ولا ترك، وهذا غير معقول.

وأما رد الخبر، فهو رد قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿أَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾<sup>(٧)</sup>...إلي غير ذلك، ثم

(١) [السجدة: آية ١٧].

(٢) [الطغفون: آية ١٤].

(٣) [الأنفال: آية ٥١].

(٤) [التوبة: ٢٤].

(٥) [الأنشقاق: ٦].

(٦) [البقرة: آية ٢٨٦].

(٧) [النجم: ٢٩].

يلزم الجبرية مع ذلك تكذيب الباري تعالى في خبره حيث قال: ﴿بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، و﴿يَكْسِبُونَ﴾، و﴿يَعْمَلُونَ﴾ إلي غير ذلك، فإذا لم يكن لهم عمل ولا كسب علي ما زعموا كان الخبر خلفاً وزوراً، ويتعالي الله عن ذلك. وهذا إلزام لا محيص لهم عنه، وما عسي أن نعدد من الاخبار فلنكتف بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما الرد علي القدرة من جهة الشرع فقد تقدم في غير موضع، ولنكتف الآن من ذلك بقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾<sup>(٢)</sup>.

## فصل

### [كيفية تعلق القدرة بالحادثه]

فإن قالت الجبرية: معاشر الكسبية، إذا أثبتت القدرة الحادثة علينا، ونفيتم التأثير الذي زعمت القدرة، والقدرة من صفات التعلق، بقيت عليكم الطلبية في إثبات متعلقها وكيفية تعلقها.

قلنا هذه الطلبية هي روح هذه المسألة ومعتمدها، فإذا ثبتت لم يبق بعدها مطعن لطاعن منكم ولا منهم إن شاء الله، فنقول وبالله التوفيق:  
اختلف المتكلمون فيها علي أربعة أوجه:

فمنهم من قال: إنها تتعلق بالإيجاد، وهم القدرة الذين فرغنا من إبطال مذهبهم.

(١) [الزلزلة: ٧-٨].

(٢) [الرحمد: ١٦].

ومنهم من قال: إنها تتعلق علي وجه من التأثير غير الإيجاد الذي ادعته القدريّة، وهذه دعوة عارية من البرهان، وفيها تحوّل علي مذهب القدريّة، مع ادعاء حالة مجهولة.

ومنهم من قال: إنها تتعلق بالمقدور من غير تأثير بوجه من الوجود، غير أن القادر يجد من نفسه تمكّناً بها من بعض الأفعال يسمى استطاعة، وهذه أشبه الأقوال مع مباحثة فيه لا يحتملها هذا المختصر.

ومنهم من قال: إن متعلقها الحال، وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أن الحال عند مشيبه خاصية معقولة يتميز بها الوجود، كحكم السوادية للسواد، والتحيز للجوهر، فلو تعلقت القدرة بالحال لوجب أن تكون موجودة. ثم إن الحال واجب لكل ذي حال لا يجوز تبدله، ولا تعلق للقدرة بالواجب شاهداً وغائباً، لأن القدرة لا تتعلق إلا بممكن مختار.

والثاني: أن من قال من أصحابنا إنها تتعلق بالحال فقد نفى خناق القدريّة في إدعائهم طروؤها حال الوجود علي الشئ بالقادر، فإذا جعل لهم سبيلاً في تعلق القدرة بالحال، لم يكن الرد عليهم في ثاني حال.

فإذا بطلت الثلاثة أوجه لم يبق للقدرة الحادثة متعلق سوي الوجود، وهو القول الخامس.

فإن قيل: فإذا رفعتم تعلقها، ففصلوا وجه تعلقها بالوجود علي وجه التأثير الذي نفيتم.

فنقول: إذا ثبتت القدرة الحادثة، وثبت تعلقها بالوجود كما تقدم، واستحال وقوع مقدورين قادرين علي وجه واحد، وثبتت تسميته في اللسان والشرع "كسباً"، و"اقترافاً"، و"كدحاً" كما تقدم، وثبت الكسب بصحة التفرقة للضرورة، وثبت أن الله تعالى خالق كل شئ، بلغ العقل منتهاه وحداً

لا يتعداه، والبحث بعد حصول هذه الحقائق علي وجه التعلق تكلف غاية الحيرة، ومطلب أمر لا يعلم بالنظر ولا بالضرورة إلا مع انخراق العادات .

ثم العجب من محق بنقر علي وجه هذا التعلق الكسبي خصوصاً وهو لا يعلم وجه تعلق حجزه بالمعجوز عنه، وغايته أن يقول : تعلق به علي نقيض تعلق الكسب، وهذا تعلق بنفي غير معلوم . ثم قصاره أن يلجأ إلي التفرقة المتقدم ذكرها فما باله يلجأ إليها في العجز ويبحث عن نقيضها في القدرة، وأول ما يهتم هذا الباحث عن كشف هذا الوجه علي الخصوص بالاسترواح إلي القدر .

ثم يقال له : أينك من السؤال عن وجه تعلق القدرة الإزلية بالاختراع، فإنه أغمض من هذه المسألة أضعافاً مضاعفة؟! وبه تطلب القدريّة، فإنهم يدعون الاختراع من العدم الذي هو الشيء عندهم، ثم أطلبه بكيفية بروز الجبال الشامخة، والبحور الزاخرة، وطباق الأرضين والسموات من العدم البحث والنفي المحض، ومتي يتصور في الأوهام بروز شيء من لا شيء؟؟ ومتي يعقل هذا؟؟ وكيف يعرف عنه؟؟ .

ومن أجل هذا الغموض في هذا الوجه راغت الدهرية حتي ادعت قدم العالم، وراغت القدريّة حتي ادعوا أن الجواهر والاعراض كانت أشياء علي أخص الصفات، ثم طرأ عليها حال الوجود، وكلاهما ينكر مستبعداً بروز شيء من لا شيء .

والذي ورط الصنفين في هذه الجهالات استمرار العادات، لكون الفاعل منا يتصرف في الأجسام بالجمع والتفريق ولا يبتدعها، فظنوا أن الأمر في الغائب كذلك . فإن كان هذا هكذا فما بال المطالب بوجه تعلق الكسب يغمض عن هذه الوجوه التي حارت فيها ثاقبات العقول، ويسأل عن حقيقة متعلق الكسب لولا الفضول، وكذلك سائر ما لا نعلمه من وجه تعلق الإدراكات بالمدركات، والموانع بالمنوعات، والغفلات بالمغفولات، وتعلق أصداد الإرادات، وقيام العرض بالجواهر، وقبول الجوهر له . . . إلي غير ذلك من

«مجازات العقول . وإلا ما بحثت حتي تعلم عجزك وقصورك عن دقيقتها وجليلها، وحينئذ تسمع زاجر الحقيقة ينادي علي عقلك : قف ! فلن تعدو قدرك، وتعلم معني قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> .

فسبحان من من علينا بيلة من موج شاطئ بحر العلم فقال : ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ، ثم أيسنا من السباحة في الشج بقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> . ألا تري أن علم الخضر لما عظم في قلب موسي عليه السلام لما رأي منه من العجائب جاء عصفور فنقر في البحر فقال له الخضر : «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا ما نقص هذا العصفور من هذا البحر»<sup>(٤)</sup> ، فبلغ أيها العاقل عقلك منتهاه ، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾<sup>(٥)</sup> ، فمن تغلغل في ذلك ، فالعجز عن الإدراك إدراك قصاره .

فهذا أيها المسترشد فصل جمع لك إثبات القدرة الحادثة ، وتعلقها بالمقدور علي وجه الكسب ، والرد علي القدرية في ادعاء الاختراع ، وعلي الجبرية في نفي الكسب ، ومواقف العقلاء في مجازات العقول .

## فصل

### القدرة الحادثة والمقدور بها عرضان لا يبقيان وجوباً

كما تقدم عند الكلام في أحكام الأعراض ، فتجب المعية لهما في الحدوث والعدم ، وإذا وجبت المعية استحال التأثير الذي ادعته القدرية ؛ فإن من شرط المؤثر أن لا يسبق المؤثر فيه ، ولذا وجب تقدم القدرة الأزلية علي المقدور ، وهذه لمعة كافية في استحالة تأثير القدرة الحادثة في مقدورها .

(١) [الملك : آية ٤] . (٢) [الإسراء : آية ٨٥] .

(٣) [البقرة : آية ٢٣٢] . (٤) [الإسراء : آية ٣٦] .

(٥) متفق عليه من حديث أبي بن كعب كما رواه الحاكم في المستدرک وقال : حديث صحيح علي شرط البخاري ، ولم يخرجاه .



## فصل

### القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محل القدرة

بدليل أن لو جاز تعلقها بالخارج لجاز تعلقها بجواهر العالم وأعراضه، حتي تتعلق بالأفلاك وحركاتها، والأرضين وسكناتها، لتساوي نسبتها إلي الكل، وعدم اختصاصها بالبعض، . وأيضاً إن مقدوراً بين قادرين محال، قدراً خالقين أو مكتسبين فلو اتحدت نسبة القدرة الحادثة إلي كل حادث ولكل حي قدرة، لوقع التمانع علي المقدورات، فكان يجب أن لا يقع مكتسب من الحوادث، ولا مخترع علي مذهب الكسبية والقدرية، وكل ذلك معلوم البطلان ضرورة، ولهذا لم يدعه أحد من العقلاء خلقاً ولا كسباً.

## فصل

### القدرة الحادثة لا تتعلق لما قام بمحلها إلا بمتعلق واحد

والدليل علي ذلك أنها لو تعلقت بمقدورين لم يخل من أن يكون ضدين، أو مثلين، أو خلافين. ومحال أن يكونا ضدين لاستحالة اجتماع الضدين، وكذلك المثلان، ومحال أن يكونا خلافين، لجواز وجود أحد الخلافين في المحل مع عدم الثاني، كالحركة مع العلم، والسكون مع الجهل، فلو تعلق بهما لوجب حدوثهما معاً وبطل الجواز. وهذه ملح كافية للمسترشد في هذه الفصول.

## فصل

### يشتمل علي الكلام في الهدى، والضلال،

### والختم، والطبع، وإرادة الكائنات.

هذا بحمد الله فصل قد وطأ له ما قبله من ثبوت وجوب أفراد الباري تعالي بالخلق، واستبداده بالمرادات خيبرها وشرها، لكون من خلق يجب أن يكون مريداً لما خلق عالماً به، وذلك لتساوي نسبة الأزمان إلي المقدور في

جواز الوقوع، فإذا وقع في وقت مخصوص وجب أن يقع مراداً. ومحال أن يراد حتي يعلم، لأن المرید له لو لم يعلم المرادات لما اختار أحدها، وهذا بين لا خفاء به.

ولتعلم أن ما ورد في الكتاب العزيز من الهدي، والضلال، والنور، والظلمات، والشرح، والضيق، والطبع، والختم، ... إلي غير ذلك، أنها عبارات عن خلق العلم وأضداده من الشك والجهل، وما سوي ذلك من العلم لا يسمي في الشرع هداية، ولا شرحاً ولا طبعاً، ولا ختماً، لكونها ضرورية لا طلب فيها.

وجميع ما يكتسبه المكلف من أعراضه عشرة أعراض، سبعة منها مختصة بالباطن، وثلاثة بالظاهر.

فأما المختصة بالباطن فهي: النظر، والعلم والكلام، والظن، والشك، والجهل، والإرادة،

وأما الثلاثة المختصة بالظاهر فهي: الحركة، والسكون، والصوت. وبهذه العشرة تعلق الأمر والنهي، وبها تقع الطاعة والمعاصي، (واختلف في الاعتقاد، والصحيح نفيه كما تقدم عند الكلام في مسائل التقليد) فصار سبعة أعمار عملك باطناً، وثلاثة أعمار ظاهره.

فالله الله في قلبك، فإنه موضع نظر الله منك، جاء في الخبر عن سيد البشر: «إن الله لا ينظر إلي أبشاركم، ولكن ينظر إلي قلوبكم»<sup>(١)</sup>، معناه أن الله لا يشيخكم ولا يعاقبكم علي طاعة أبدانكم ومعاصيها حتي تكون تبعاً لأفعال قلوبكم، ويعضد هذا التفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup> يعني يرحمهم، فإن الله تعالى يري جميع الموحودات وجوباً كما تقدم في فصل الكلام في الرؤية.

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة. (٢) [آل ع - وإن آية ٧٧].

والذي أمرت به من أفعال القلوب خمسة : النظر فيما يلزمك عمله، والعلم به، والخبر عنه، والإرادة لما يراد من المعاملات المأمور بها، والكراهة لما ينهي عنها، والظن فيما يطرأ من المجتهدات فيها لأهل الاجتهاد . فإذا خلق الله تعالى هذه الخمسة الأعمال في قلبك، وخلق في بدئك الثلاثة الظاهرة، وخلق القدرة عليها ظاهراً وباطناً فقد هداك لكن أصل الهداية في هذه الثمانية العلم، وهو المسمي هداية علي الحقيقة، وما سمي منها بعد العلم هداية فمجاز . . . لكونها فروعاً عنه، وكون الأمة مجمعة علي أن الله تعالى لا يقبل منها صرفاً ولا عدلاً في الفعل والتترك إلا مع العلم بها، وأعني بالتترك والفعل المقصود منها لا المفعول عنها ولا المكروه عليه .

فهذه هي الهداية الني صححها العقل وأثبتها النقل، فمن خلق الله له السبعة مع العلم بها فقد هداه، ومن خلقها له مع الجهل والشك بما كلف به منها فقد أضله وأراده .

## فصل

### [في الرد علي المعتزلة]

زعمت المعتزلة أن الهدى من الله تعالى إنما هو تنبيه الخلق بواسطة الأنبياء علي الأعمال التي يجب بالعقل لفاعلها المثوبات ولتاركها العقوبات، وهذا مذهب الدهماء منهم، وهو رد علي ما فرغنا من إثباته في إنفراد الباري تعالى بالخلق والاختراع، ومراغمة لنصوص الكتاب وفحوي الخطاب . قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ

(١) (يونس : آية ٢٥) .

(٢) (الأنعام : آية ١٢٥) .

يُضِلُّ قَلْبَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ، وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ (٢) ... إلى غير ذلك.

وفي الآية الأولى كفاية عما بعدها؛ لأنه تعالى فصل بين الدعوة والهداية، فإنه عم الدعوة وخصص الهداية وربطهما بالمشيئة. فإذا كانت الهداية علي زعمهم هي الدعوة، فقد بطل التفضيل المنصوص عليه، ولو سلم لهم ذلك لم يستتب لهم علي مذهبهم حمل الآية علي الإرشاد إلي طرق الجنان. فإن الله تعالى ربط الهداية بمشيئته واختياره، وكل ما استوجب الجنان بعمله عندهم فحتم علي الله أن يدخله الجنة بعمل استوجبه عقلاً، ومن غير إنعام من الله تعالى ولا تفضل عليه تعالى الله عن قول الزائغين.

وإذا كان ذلك فلا فائدة لربط الهداية بالمشيئة. وأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ (٣)، فهو بصرح بأحكام الدين، فإن الشرح هنا مرتبط بالإسلام الحاصل في الدين النافع في الآخرة وذلك الضيق والخرج بعدم الإسلام. وهذه الحالات من أصدق الدلالات علي صحة ما رمناه.

وأما آيات الطبع والختم والأكنة ... إلي غير ذلك، فهي مصرحة بخلق أضداد العلم في الخلق من الجهالات والشكوك المانعة من العلم في قلوبهم، قال تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ طَعِ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ (٤)، وقال تعالى: ﴿بَلْ طَعِ اللَّهُ عَلَيْهِمَا بِكُفْرِهِمْ﴾ (٥)، وقال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (٦)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ

(٢) [الزمر: آية ٣٦-٣٧].

(١) [الكهف: آية ١٧].

(٣) [الأنعام: آية ١٢٥].

(٤) [النحل: آية ١٠٨].

(٥) [النساء: آية ١٥٥].

(٦) [البقرة: آية ٧].

وَقَرَأْ ﴿١﴾... إلى غير ذلك. فإن ادعوا صرف هذه الآي لغير أضداد العلم. قلنا: لا يخلو أن يكون ذلك الغير جوهرًا أو عرضًا.

ومحال أن يكون جوهرًا، فإن الجواهر متماثلة، فلو كان الجوهر ضدًا للعلم لم يصح وجود العلم مع وجود الجوهر، وأيضاً إن الجواهر محل للعلم، فكيف يكون محله ومصحح وجوده وهو ضد له؟

فلم يبق إلا أن يكون عرضاً. والأعراض علي ضربين: مثل وخلاف، ومحال أن يكون مثال العلم وخلاف لا يتضاد، وليس ما يجتمع مع العلم علم، والعلم ليس بطبع. والخلاف علي ضربين: خلاف يتضاد علي المحل وخلاف لا يتضاد، وليس ما يجتمع مع العلم في المحل من الخلاف الذي يتضاد طبعاً وختماً كاللون والكون... إلى غير ذلك. فلم يبق إلا ما يضاد العلم.

وأضداد العلم علي ضربين: ضرورة ومكتسبة. وليس الضرورة طبعاً ولا ختماً كالغفلة والنوم... إلى غير ذلك، فإن الله تعالى قد رد درأ الطلبة بها في الآخرة، وهم مجمعون معنا علي ذلك، فلم يبق إلا المكتسبة، وهي الجهل، والشك، والظن، وهي التي تعلق عليها الطلب بالإجماع من المؤلف والمخالف فهذا تقسيم لا مدفع في صحته وحصره.

ثم نقول لهم: هذه الثلاثة التي صح بها الطبع عند أهل الحق، من التي ادعيت خلقها، فإذا ادعيت خلقها وهي الطبع والختم، لكونها أضداداً للعلم المطلوب بها المكلف. فأنتم طبعتموها وختمتموها. وهذا رد لقوله تعالى إنه طبع، وختم وجعل الفشاوة، والأكنة... إلى غير ذلك، وهذه شناعة لا يرتكبها منتهم إلى الإسلام.

فإن قالوا بأن جعله تعالى الطبع والختم كونه خلق القدرة عليها.

قلنا هذا يبطل عليهم علي مذهبكم من وجهين:

أحدهما: أنها تصلح عندكم للضدين.

والثاني: أنه إذا علم أن بها يختم ويطبّع، فقد قصد خلق الشر وأعان

عليه بخلق القدرة التي يقع بها الشر وأنتم تأبون ذلك.

فإن ركنوا إلي قوله عليه السلام: «إذا أذنّب العبد خلق الله في قلبه

نكتة سوداء»<sup>(١)</sup>... الحديث الذي ذكر في الآية.

قلنا: لا ينبغيكم تعلقكم بهذا الحديث من أربعة أوجه:

أحدها: أن الآي لا تعترض باختيار الأحاديث، فإنه قال تعالى: ﴿جَعَلْنَا

عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>، والسواد لا يضاد الفقه كما قدمناه.

الثالث<sup>(٣)</sup>: أنه عليه السلام قال: «نكتة سوداء» ولم يقل سواداً،

فالنكتة علي ظاهر الحديث جوهر أسود، وهو غير محل العلم، لأن محل

العلم كان سابقاً له، والصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، ولو كان محلاً للعلم،

فالسواد لا يضاد العلم.

الرابع: أنه عليه السلام وقف خلق النكتة علي فعل الذنب، وأنتم

تدعون خلق الذنب، فتكون إرادة الله تعالى وخلق النكتة وفقاً علي إرادتكم

وخلقكم، فيكون البارئ تعالى مقهوراً في خلق النكتة، فمتي شاء العبد أن

يخلق الله النكتة خلق هو الذنب.

فإن قالوا: وكذلك يلزمكم في الكسب.

قلنا لا يلزمنا ذلك في الكسب، فإننا نقول: إذا أراد الله تعالى أن

نكتسب الذنب خلق لنا الإرادة والقدرة عاياه، فهو القاهر لنا في خلق النكتة

والذنب.

(١) رواه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح على شرطه لم، ولم يخرجه.

(٢) (الانعام: آية ٢٥).

(٣) هكذا في الأصل وقد سقط الوجه الثاني.

ومنهم من راغ عن هذا الإلزام، فإن ادعى أن الختم والطبع وغير ذلك القاب وتسميات نصبها الباري تعالى علامات لتعلم الملائكة أفقده الكفار بها، حتي يختموا عليها، وهذا فديتك قول هو أرك من أن يكثرث به، فإنه رد للنصوص في جعل الأكنة التي تمنع من الفقه، فإن السمعة التي ادعوها لا تمنع من الفقه، وإلى متى يتعدي الاختصار مع هؤلاء الأغمار.

## فصل

### [إرادة الكائنات]

وأما إرادة الكائنات فقد تقدم الكلام فيها في ثلاثة فصول، وهي إثبات الوجدانية وإثبات الصفات الأزلية، وإثبات انفراد الباري تعالى بخلق أعمال العباد مع جواز أمره تعالى بما يريد وقوعه وبما يريد ألا يقع من العلم. فإذا علم الله تعالى أن المراد لا يقع فلا يريد وقوعه. وهذا دليل ضروري لا مدفع فيه.

وأما عضد ما قدمناه في هذه الفصول بالآيات فيقول تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، فأوقف مشيئة العبد علي مشيئته، وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي براءة الله أن يكون معه منازع له في اختياره، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>، أي لو أراد أن يؤمنوا ما أمكنهم الكفر، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ

(١) [الإنسان: آية ٣٠].

(٢) [الفصص: آية ٦٨].

(٣) [السجدة: آية ١٣].

(٤) [الأنعام: آية ١١٢].

جَمِيعًا ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (٢) ... إلي غير ذلك، فهذه نصوص في انفراد البارئ تعالى بمشيئته وخلقته.

فإن عارضوا هذه الآي بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ (٣)، قلنا هذا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون العباد هنا: ﴿الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارَ﴾ (٤) الذين علم الله تعالى أنهم يؤمنون ولا يكفرون فلم يرد كفرهم.

والثاني: أنه لا يرضى لعباده، يعني العقلاء أن يشرع لهم الكفر ديناً، فيكون متعلق الإرادة المشروع لأفعال العباد.

والثالث: أن يكون الرضا هنا صفة فعل علي مذهب من فرق بين الرضا والإرادة، فيكون معناه: لا يخلق لعباده المصطفين كفراً.

ومما يستدل به العوام بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥) حملوا الآية علي العموم أي اخلقت هذين الجنسين إلا لأن أردت أن يعبدون، لكن أبي أكثرهم أن يعبدوني في القطعيات بما يتعرض لاحتمال. ولا خلاف أن الصبيان والجهانين وأهل الفترة الذين لم يبعث لهم نبي، ولا تعلق بهم خطاب، ولا عبدوا رباً ولا وثناً، وأهل البلاد القاصية الذين لم تبلغهم الدعوة مستثنون من هذه الآية. وإذا كان ذلك فقد خرجت الآية عن العموم، وقد تحتمل الخصوص من وجه آخر، فيمن علم الله أنه يؤمن من الثقليين، وقد تحمل علي عمومها علي مذهب أهل الحق من وجهين.

(١) [يونس: آية ٩٩].

(٢) [الأنعام: آية ١١١].

(٣) [الزمر: آية ٧].

(٤) [الذكورين في سورة: ص/ ٤٧].

(٥) [الذاريات: آية ٥٦].



أحدهما: أن يكون أخبر تعالى عن استغناؤه عن خلقه وفقرهم إليه بدليل قوله في مساق الآية: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾<sup>(١)</sup>، أي ما أريد أن ينفعوني، ولا حاجة لي إليهم، ويكون معنى العبادة هنا الذل والخضوع الظاهر علي الانام قولاً وحالاً لمن أقر، وحالاً لمن أنكر. ويعضد هذا التفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾<sup>(٢)</sup>، فالؤمن يسجد باختياره وحاله، والكافر يسجد علي رغم انفة بحاله.

الثاني: أن يكون: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾ عقلاً إلا وهم يصلحون للعبادة والتكليف إذا أمروا به، لكونهم ممن يقبل الخطاب ويصح منه النظر والاستدلال، فمن قبل قبل، ومن ترك فهو مهياً للقبول. فقد صح الاحتمال علي التفصيل والإجمال من غير تعرض لإبطال الأدلة. وكيف يصبح الحمل علي ما ادعوه وقد علم تعالى أن معظم الخلق يكفرون؟ فيكون هذا التقدير: وما خلقت من علمت أنه لا يؤمن إلا ليؤمن، وهذا هو عين التناقض لا سيما مع قولهم: إن وقوع المعلوم محال، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة بما فيه مقنع.

ومما يستدلون به العوام قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> واستدلّاهم بهذه الآية ينقض عليهم مذهبيهم من ثلاثة أوجه:

أحدها: مساق الآية، فإنها جاءت في معرض الذم للكفرة، حيث كانوا إذا أمطروا ووسع عليهم قالوا: "هذه مني وبمني آلهتنا"، وإذا أقحطوا وضيق عليهم قالوا: "هذه بشور محمد ودعوته". فرد الله عليهم بهذه الآية، فقال تعالى: ﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ

(١) [الذاريات: آية ٥٧].

(٢) [الفرع: ١٥].

(٣) [البقرة: ٧٩].

مِنْ عِنْدِكَ ﴿١﴾، ثم أمر نبيه عليه السلام أن يرد عليهم مقاتلتهم فقال : « قل كل من عند الله ». فنص علي أن الحسنة والسيئة من فعل الله، ثم ذمهم في هذه القولة لعدم علمهم بهذه الحقيقة فقال : ﴿ فَعَمَلِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ ﴿٢﴾، حيث قالوا : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ ﴿٣﴾. فجاءت هذه القولة الأخيرة في معرض التوبيخ لهم، والمعتزلة مع ذلك يستشهدون بها، وذلك لجهلهم بمقتضاها. ويحتمل أن يكون ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ ﴾، أي من نعمة فمن فضل الله عليك، وما أصابك من سيئة أي من ضيق وحر ج فجزاء عملك. وعلي هذا التفسير يكون الخطاب للنبي صلي الله عليه وسلم والمراد به أمته.

الوجه الثاني : جهلهم باللسان في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾، والعرب لا تقول أصابك إلا فيما ينالك من غير ارتياد له ولا قدرة عليه، تقول : أصابك مرض، أصابك هم، وأصابك فرح . إلي غير ذلك، وتقول فيما تفعله : أصبت كذا.

الثالث : أن المعتزلة لا يقولون بظاهر هذه الآية، إذ الخير والشر عندهم من أفعال العباد واقع بقدرتهم لا بقدره الله تعالى، وإنما يسوغ الاستدلال بها لو صح لنظراتهم المجوس والثنوية الذين قسموا أفعال الخير والشر بين فاعلين.

والذي يحسم به شغب هؤلاء الأصناف في انفراد الباري تعالى بمشيئته، وبشيء اليأس من توفيقهم وانقيادهم للحق، ويقدر ضبطهم في ريقة القهر من نص الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ ﴿١﴾.

(٢) [النساء: آية ٧٨].

(٤) [الأنعام: آية ١١١].

(١) [النساء: آية ٧٨].

(٣) [النساء: آية ٧٩].

## فصل

## في التعديل والتجوير

هذا فصل له في الدين موقع عظيم وخطب جسيم، وعليه اعتراضات من أهل الأهواء لا تكاد تنضبط. ولسنا الآن لها من أجل الاختصار، ولكن نكتفي بوصف الحقيقة فيما لا بد منه، ثم نرد علي معترضيه فيها رداً قامعاً مانعاً بما فيه مقتنع إن شاء الله تعالى.

اعلم أيها المسترشد وقيت شر البدع وضر التقليد والخدع أن عدل الله تعالى هو تصريف مراده علي وفق إرادته، فأفعاله كلها عدل لا جور فيها، لكونه تعالى يفعل ما له أن يفعل، وإنما تنقسم الأفعال جوراً وعدلاً في الشاهد، وانقسامها من وجهين: قسم يستند إلي الشرع وقسم يستند إلي العادة.

فأما المستند إلي الشرع فكل فعل أمر الله به، فأيقاعه منا عدل، وكل فعل نهى عنه، فأيقاعه منا جور.

وأما المستند إلي العادة. فكل فعل يقع علي جهة المجازات بالمثل من العقلاء فهو عدل، وكل فعل يقع علي غير جهة المجازات، فالمثل من العقلاء يآلم به الحي فهو جور. فالعادل في الشرع: "من امتثل الأمر"، والعادل في العادة: "من جازى بالمثل"، والجائر في الشرع: "من خالف الأوامر"، والجائر في العادة: "من آلم الحي من غير عوض سابق".

وعلى هذه الوتيرة تخرج سائر أفعال العقلاء والتسميات لها في المشروع والمعتاد والحسن والقبيح والصالح والفساد والنفع والضرر والخير والشر .. إلي غير ذلك.

وأما أفعال الله تعالى فهي متحدة في نسبتها إلي الإرادة والقدرة، ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ لا يعقل في إبرازها من العدم إلي الوجود صلاح ولا فساد ولا

خير ولا شر ولا نفع ولا ضر ولا كل ما يضاهي هذه العبارات، فإنها لا ترجع لصفات في أنفس الجواهر ولا في أنفس أعراضها، وإنما هي أوصاف إضافية لا يقال تقع معها الآلام واللذات علي ما جرت به العادات والتسميات، وما سوي ذلك فخط وتخليط لا فائدة تحته، ومرجعه بعد الفراغ من جميع الدعاوي إلي ما ذكرناه.

وبرهان ذلك أنك إذا قدرت فعلاً من الأفعال كائناً من كان في الدنيا والآخرة والبرزخ، ولم تقدر وقوعه في محل الحي المأ ولا لذة، لم يعقل معه حسن، ولا قبح، ولا صلاح، ولا فساد، ولا وصف من الأوصاف الإضافية التي تقدمت. وهذا معلوم ضرورة ولا يحتاج معه إلي إرجاء نظر. ومما يعضد ما قلناه أن الأعراض الجمادات لا يعقل فيها شيء من ذلك ولا تتصف به أصلاً.

فليت شعري ما فائدة التطويل فيما يعلم ببدائه العقول. فإذا كان هذا وقد أطبق المؤلف والمخالف من الإسلاميين علي الآلام واللذات خلق لله تعالى علي التجريد لا يشاركه فيها سواه، وتلك العبارات الإضافية لا تعقل إلا مع الآلام واللذات، فقد صح أن الله تعالى هو خالق الأشياء التي تسمى الخير والشر والحسن والقبح، وما يضاهيها من الأوصاف المذكورة لصحة انفراده تعالى بخلق الآلام واللذات علي موجب المؤلف والمخالف.

فإن قيل: إذا كان هذا هكذا، فلم زعم عظماءكم أن الحسن والقبح يرجعان إلي الشارع، فيما أمر الله به عندهم فهو الحسن، وما نهى عنه فهو القبح؟

قلنا: يرجع هذا إلي ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الله تعالى هو الحكم العدل الذي يأمر بالمعروف وينهي عن الفحشاء والمنكر، فأخبر تعالى أنه أمر بالحسن ونهى عن القبح، فالحسن ما

حسنه الله تعالى والقبيح ما قبحه، فلنقسم ما سماه ربنا حسناً وقبيحاً امتثالاً لأمره، ولا يقدم بين يديه.

**الثاني:** هو أن الله تعالى مدح المطيعين وطاعتهم وذم العصاة ومعاصيهم، فلا أحسن ممن مدحه الله تعالى ولا أقبح ممن ذمه الله.

**الثالث:** مرجع حسن الطاعات يؤول إلي التذاذ المطيعين في الدنيا بمدح الله ورسوله وإياهم، وإلي حسن الثواب عليها باللذات في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾<sup>(١)</sup>، وقبح المعاصي يرجع إلي الجزاء عليها والآلم في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي يجازون بقبيح الآلام علي قبح آثامهم، والقبح في اللسان هو تشويه الخلقة بمحو محاسن الوجه والأجسام<sup>٣</sup>، كالممسوخ من القردة والخنازير وغير ذلك. فمرجع حين الشرع وقبحه إلي الآلام واللذات في الدنيا والآخرة بهذا النظر، وكذلك ما جرت به العادة من الصحة، والعافية، والسقم، والحزن، والآفات، والعاهات، والشدة، واللين، والعطش، والرّي، والجوع، والشبع، وما تقدم من الإضافات من الأفعال فمرجعه إلي الآلام واللذات.

## فصل

**معنى قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾<sup>(٤)</sup>**

فإن قيل: فإذا كان الحسن والقبيح يتحدان في أفعال الله تعالى فما معني قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾، فقد وحد أفعاله في الحسن، فكيف تقسمونها في الحسن والقبح؟

**قلنا:** هذا ليس من النمط الذي قدمناه، فمعنى الحسن هنا إنما هو

(١) [آل عمران: آية ١٩٥].

(٢) [القصص: آية ٤٢].

(٣) [السجدة: آية ٧].

الإلتقان والإحكام الصادر عن العلم والإرادة للعالم المريد الذي وضع كل شيء في موضعه وهياه علي وفق تقديره، علي حساب لا يختل ونظام لا ينحل، لم يتردد في خلقه ولا احتاج إلي فكر ومشورة وسداد رأي تعالي الله عن ذلك علواً كبيراً ويعضد هذا التفسير قوله تعالي: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (١). فتأمل رحمك الله هذه المسألة، فإنها تدرا عليك جميع ما نثج به أهل الاهواء من أن الحسن والقبح وسائر تلك الإضافات ترجع إلي قضايا العقول.

وهذا أيها المسترشد خاتمة المقدمة الخامسة علي وسط من الاستدلال تشرف به علي علم ما يجب عليك مما لا بد منه في تحصيل توحيدك، ويعلمك كيف تسبح في ساحل بحر "لا إله إلا الله".

ثم نشرع لك الآن في الكلام علي المقدمة السادسة التي تتضمن إثبات النبوات جوازاً ووقوعاً، وترد فيها علي القلاسة والبراهمة في نفى أصلها، وعلي من أثبت أصلها ونفي بعضها من البراهمة والنصارى واليهود في تحيلهم علي إنكار نبوة عيسى ونبوة محمد عليه السلام.

ولتعلم أن هذه القاعدة هي شطر الإيمان الشرعي الحقيقي لأن الله أقسم أن لا يقبل إيمان من آمن به معرفة وإقراراً حتي يؤمن برسله عليه السلام معرفة وإقراراً، حتي إن من قال: في زر أحدهم: "إنه وسخ" يريد تنقيصه يقتل ولا يستتاب. فتاهب أيها المسترشد لتعلم هذه القاعدة وحدد بصيرتك فيها، وأقدم عليها إقدام من يطمع في الخلاص من أعماق سجين. وذلك لأن الحق فيها طريق بين طريقين، وفي أوساط الأمور جل من جل وزل من زل.

فمن الناس من غالي في تعظيم الأنبياء حتي اتخذهم أرباباً، وجعل

بينهم وبين الله تعالى أنساباً، ومنهم من حقرهم حتي صيرهم كذاباً، وحسبك ما كان منهم في أمر المسيح عليه السلام بين محب مفرط ومبغض مفرط، حتي ملئ م أجله طبقتان من طباق جهنم، وهم اليهود والنصارى، وأكثر ما يأتي علي بله العوام من الخيرة في هذه الدقيقة الوسيطة .

فإن أردت الشفاء من هذه المسألة ففي شطراًية: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾<sup>(١)</sup>، أخبر تعالى أن نبينا عليه السلام مثلنا في البشرية والتركيب . . إلي غير ذلك من صفات الاجسام، ثم شرفه علينا بالوحي، والاصطفاء، والعصمة . إلي غير ذلك من صفات الإكرام التي هي ستة وأربعون جزءاً، ثم نبه علي وحدانيته تعالى وتنزيهه عن الشبه بخلقه . وكذلك ما جاء عنه عليه السلام: « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى، ولكن قولوا: عبد الله ورسوله »، بدأ بالإقرار بالعبودية التي ليس بينها وبين الله تعالى نسبة سوي مجرد الملك، فيما بعد القديم من الحادث، والباقي من الفاني، والعزيز من الذليل، والقاهر من المقهور، والعبد من السيد، فوصف عليه السلام نفسه بالعبودية الواجبة له، ثم ثني بالرسالة التي وقع بها الاصطفاء، فهذا هو الوسط الذي عليه الاعتماد، وما سوي ذلك من الغلو في الطرفين فكفر وإلحاد .

## باب

### الكلام فى المقدمة السادسة التى تتضمن

#### إثبات النبوات

والكلام فيها ينحصر فى ستة فصول:

الفصل الأول: فى جواز بعث الرسل والرد على الفلاسفة والبراهمة.

الثانى: فى المعجزات وشرائطها وتميزها عن الكرامة والسحر وما يفتربه مدعى النبوة.

الثالث: فى إيضاح وجه دلالة المعجزة على صدق الرسل.

الرابع: فى إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ، والرد على منكريها من الملل النبوية.

الخامس: فى أحكام الأنبياء عليهم السلام مما يجب، ويجوز، ويستحيل من أحوالهم.

السادس: فى تفاصيل أحكام ما أخبروا به مما كان ويكون من مجوزات العقول.

## فصل

### فى إثبات جواز النبوات

اعلم أيها المسترشد أن العقلاء فى أمر النبوة على ضربين: مثبتون لها ونفاة. والنفاة على ضربين: فلاسفة وبراهمة.

والفلاسفة على ضربين: دهرية وإلهية، وكلاهما مجمع على القول بقدوم العالم، وإيجاب العلل والطبائع، ونفى الاختيار، وإذا انتفى الاختيار فلا سبيل إلى إثبات النبوات، والشرائع، والحشر، والنشر، والشواب، والعقاب،



والجنة، والنار. فإن كل ذلك مبنى على أصل الجواز وتقدير وقوع الكائنات، وإذا بطل الجواز، بطل وقوع كل جائز مقدور، وإذا بطل وقوع الجائزات استحال انبعاث الرسل، بكونه من الجائزات، وكذلك كون ما جاؤوا به من المجوزات.

وإذا روجع هذا الصنف الإلهي من الفلاسفة في أمر الأنبياء عليهم السلام، ادعوا أنهم كانوا فلاسفة عقلاء حكماء في غاية العقل والحكمة، وأنهم ربطوا أمر العوام بالمللة الفاضلة والقوة الخيالية، وأنهم ساسوا معالجتهم بسياسة مدنية، ليحموا بها البيضة في الأموال والأعراض، والحرم، والدماء لئلا تمتد أيدي السفهاء إلى الأعيان، وتثور الفتنة بين العقلاء، فيفتك بعضهم ببعض، ويقتل بعضهم بعضاً، فهذه عندهم غاية النبوة وفائدتها في الوجود لا غير.

وأقرب ما يرد به على هؤلاء المتبجحين بعد تسليم هذا المذهب للعين لهم جديلاً، أن يقال لهم: كيف تزعمون أنهم كانوا عقلاء حكماء في غاية العقل والحكمة والقوة التي تنخرق بها العوائد، وهم يقصدون إصلاح الأعيان بإهلاك أنفسهم جوازاً ووقوعاً؟ وكيف يقصد الحكيم صلاح الغير بإفساد نفسه وإتلافها وهذا عندكم غاية السفه؟ كيف وقد جرب ذلك أكثرهم، فقتلوا، وحرقوا بالنار، ونشروا بالمنشار، إلى غير ذلك، وهم في ذلك على أولهم في الجهد، والجهاد، والخدمة في المعاملات بالصلاة، والصيام والقيام وجر الجيوش ومفاقسة الأعداء والأحبة، وشن الغارات، وتفريق الجماعات، وعداوة الآباء والأبناء والأقارب والأباعد... إلى غير ذلك من أفعالهم وامتحانهم في هذه الدار الديرة<sup>(١)</sup>

**فإن قالوا:** الحكمة التي أثبتنا لهم عندكم ثابتة مضاعفة على ما أثبتناه، فمن أين تثبت لهم عندكم؟

**قلنا:** الحكمة التي أثبتناها لهم تصح عند أهل الحق من الحق من وجهين: معقول ومنقول، وكل حكمة تقدر من حكيمة لا تخلوا من هذين الوجهين، وأنتم أبطلتم الحكمتين، وخالفتم من الوجهين.

أما المعقول فلا شك أنهم قد حققوا واجمعوا على أن العالم حادث له أول كان بعد أن لم يكن، وأن الله تعالى كان ولا شيء معه، ثم خلق الخلق وابتدعه لا من شيء، وأنه تعالى حي، عالم، قادر، مرید، سمیع، بصیر، متكلم، ومدرك. فهذه هي الحكمة العقلية التي أثبتها الأنبياء عليهم السلام عن علم لا شك فيه، وأنتم تنكرون جميع ذلك وتقولون بخلافه من قدم العالم، ونفى الصانع، أو ثبوته على وجه هو النفي بعينه، فقد قال عظماءكم من "أفلاطون"، و"أرسطاطاليس"، و"ديواقطينوس"<sup>(١)</sup> وأشباههم، و"فيثاغورس"، ومن ساعدتهم من الفلاسفة اليونانيين: إن الإله جوهر هو أبسط البسائط، أزلي، لا صفة له ولا وصف، ولا ينعت ولا يوصف... إلى غير ذلك. وهذا هو النفي بعينه؛ فإن موجوداً على غير صفة لا يعقل أصلاً، لكون الموجودات مشتركة في الوجود بالوجودية على سواء، فمجرد لا تعقل له خاصية يتميز بها عن سائر الموجودات، فقد اتسد الطريق إلى العلم بوجوده، وهذا معلوم ضرورة. فإذا كانت هذه القولة وأمثالها غاية الحكمة عندكم، والأنبياء يقولون بخلاف ذلك، فليسوا بحكماء على مذهبكم.

وأما النقل فإنكم تكذبونهم في جميع ما نقلوه عن الله تعالى من أمر ونهى وخبر. وإذا كان هذا في مذهبكم كذباً، والكذب عندكم يقبح لعينه لا سيما على الله عز وجل فهو غاية السفه. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾<sup>(٢)</sup>، ثم إن معظم ما أتوه من المشروعات تنكرونها وتزدرون عليها، فإذا خالفتموهم في المعقول، وكذبتموهم في المنقول،

(١) تحريف في الاسم أو خطأ من النسخ. (٢) لا اله الا الله محمد بن عبد الله

(٢) [الأنعام: ٢٦]

وازدريتم عليهم فى المشروع، مع تحريرهم لانفسهم، وتعرضهم لإهلاكها كما تقدم، فأى حكمة بقيت لهم يكونون بها حكماء على زعمكم؟ وهذا جواب لا جواب عليه.

ثم إن من الفلاسفة الإلهية من أثبت النبوة حقيقة، إلا أنه ادعى أنها تكتسب بأسباب مجحفة؛ منها الصوم، والخلوة، والزهد فى الدنيا، والعزوف عنها، والتخلّى عن الأخلاق الذميمة، والتحلى بالأخلاق الشريفة، ثم يستمر المكتسب على ذلك حتى تفيض عليه بوابطة هذه المجاهدة أنوار من العقل الفعال، يكتسب بها الحقائق، وقوة نفسانية تنخرق له بها العوائد. وقد تبعهم على ذلك شرذمة من غلاة الباطنية المنتسبين إلى الإسلام، ويشيرون إلى تزملة عليه السلام وتدثره وتحنثه فى حراء الأشهر العديدة. وسنحسم شغب هؤلاء الأصناف عند إثبات حقيقة المعجزة إن شاء الله.

## فصل

وأما الرد على البراهمة: فقد ذكر أصحاب المقالات أن البراهمة قوم ينتمون إلى "برهم"، وهو أول من أسس لهم إنكار النبوة مع إثبات الإله. وهم ثلاثة أصناف:

- صنف يقولون بقدّم العلم بأسره، ويشبّهون الإله على وجه التقدّم والشرف بالرتبة كما أثبتّه أصحاب العلل.
- وصنف يثبت الإله والمدبرات معه من الكواكب والبروج، وأنهم قدماء يفعلون فيما سواهم من الأجرام.
- وقوم قالوا بحدوث العالم بأسره، وقدم الصانع على الوجه الذى أثبتّه الإسلاميون. وهم مجمعون على إيجاب معرفة الله تعالى من جهة العقل، ثم اقترفوا فى إنكار النبوة، فمنهم من أثبت نبوة "آدم" فقط، ومنهم من أثبت

نبوة "آدم" و"إبراهيم" عليهما السلام، ومنهم من أنكر أصل النبوة، وزعم أن إرسال الرسل محال في العقل، وأنه لو وقع لكان سفهاً وعبثاً ويتعالى الله عن خلق العبث.

فأما من قال بنبوة "آدم" و"إبراهيم"، فهم قوم متحكمون متعصبون، وسنرد عليهم بما نرد على من أنكر من الملل بعض الانبياء وأثبت بعضاً.

وأما من أنكر أصلها البتة فمذهبهم في إنكارها مبنى على تحسين العقل وتقبيحه، وهو المذهب الذي فرغنا من إبطاله فيما تقدم. وقد أوردوا في إنكارها شبهات كثيرة نذكر الآن منها أشبهها تخبيلاً، ثم نخرج على نقضها، فإذا بطلت فأحرى أن يبطل ما سواها.

فكما استروحوا إليه أن قالوا: لو قدرنا ورود نبي، فلا يخلو أن يأتي بما يوافق العقول، أو بما يناقضها، فإن أتى بما يوافق العقول، فلا فائدة في إرساله، كون العقول مستقلة به، فيكون إرساله عبثاً لا فائدة فيه. وإن أتى بما يناقض العقول فلا يتلقى بالقبول، فإذا لا يصح إرساله، لعدم الفائدة فيه من الوجهين، وهذه من أعظم<sup>(١)</sup> شبههم.

فإن نشئت أيها المسترشد أن تنقض قولهم بما تقدم في ذلك من إبطال التحسين والتقبيح بالعقل فهو الترياق الكبير الحسم لكل دواء، وإن شئت أن تسلم لهم جدلاً، ثم ترد عليهم من مذهبهم وتقتلهم بسلاحهم ليكون أنكى لهم، فتلزمهم ثلاث إلزامات لا مخلص لهم من واحد منها.

**الإلزام الأول:** أن تقول: أنتم بنيتم على أن الله يتعالى ويجل أن يفعل شيئاً من الأشياء إلا لغرض صحيح وحكمة بالغة تدل عليها العقول، وأنه تعالى يجل عن خلق عبث لا يعقل فيه غرض صحيح.

فإذا أقروا بذلك وهو مذهبهم، فنقول: أبلغت [أيها البرهمي] بعقلك

الخصيف إلى العلم بتفاصيل الحكمة في كل ما خلق الله تعالى في أرضه  
وسمائه من أفلاك، وأملاك، وكواكب، وبروج، وسماء، وهواء، وأرض، وماء،  
ونار، وجماد، وحيون؟ وتطلبه بالحكمة في تشكيلها وتصويرها من الذرة  
إلى الفيل، وكذلك تطلبه بتدريج نفسه في أطوار الحلقة بعد سنين: من نقطة  
إلى خصيم مبین، إلى غير ذلك مما يجلب عن الفهم الثاقبة، والألباب الصافية.

فإن ادعوا العلم لكل هذه التفاصيل أو بعضها، فقد باءوا بكذب  
يصيرون به أضحوكة للعقلاء. ثم اطلبهم بتفاصيل الحكمة في دقيقتها  
وجليلها، حتى يظهر لك كذبهم. وكلما أظهروا لك من الحكمة العقلية  
على مذهبهم أعمسها عليه بتقدير نقيضه، فلا يجدون جواباً.

فبِعِزَّةِ اللَّهِ لو طولبوا بالحكمة في تفصيل مطلق جرادة لآى حكمة  
شكل لها رأس الفرس، ورقبة الثور، وخرطوم الفيل، وجسد الحية، وشوكة  
العقرب وجناح النسر ورجل الجمل، ولم جعلت عينها في جفنها خلافاً  
لسائر الحيوان... إلى غير ذلك لطار لُبُّهم، وتفسحت قلوبهم.

وإن نكلوا وعجزوا وقالوا: لا نعلم. وهو الحق قيل لهم: فإذا صح هذا  
العجز في تشكيل خلق جرادة، فما المانع أن يكون جعل في إرسال الرسل  
الطافاً وحكماً لا تبلغها العقول؟ وهذا مما يصدع مذهبهم صدعاً لا جبر له.

**الإلزام الثاني:** أن نقول لهم: معشر البراهمة، أنتم تلقيتم مذهب  
التحسين والتقبيح من الفلاسفة الإلهية القائلين بقدّم العالم وإيجاب العلل  
والطبع.

فأما من قال منكم بقدّم العالم، فقد ألزمه العقل سلب الحكمة والسفه  
على الله تعالى؛ فإن من لا يخترع، ولا يقدر، ولا يقصد، ولا يتقن، فقد  
عزى عن الحكمة، وإنما تنسب الحكمة لمن يتصف بالإيجاد والاختيار، ولا  
فرق بين من يضيف له تعالى الحكمة مع هذا بالاعتقاد أو بين من يضيفها إلى

جماد. وبهذا الاعتراض يجمع كل من يقول بقدم العالم وإيجاب الطبع والعلة مع تحسين العقل وتقييحه في حكمة الله تعالى عما يصفون.

وأما من قال من البراهمة بحدث العالم أو حدث بعضه، وأنه تعالى أوجده وأنقنه غاية الإتقان لحكمة بالغة وغرض صحيح، فاطلبه بما طلبت به القائلين بحدث العالم من الفلاسفة القائلين بالتحسين والتقييح، وما يحويه من دقائق الأحكام والإتقان حرفاً بحرف، فإنه لا مخلص له من ذلك الإلزام.

ثم اطلبهم إن شئت بما هو أوضح في التعنيت منه، وهو أن يقال لهم: خبرونا إذا كان ذلك فلم خلق الله بعض الأجسام جماداً وغبنها من الحياة واللذات، وخلق بعضها بهائم وغبنها من العقل والأغذية الطيبة وصير بعضها وحشية تأكل الجيف، وبعضها أنسية تأكل الحشائش، وبعضها أرضية تأكل الطين... إلى غير ذلك، وجعلنا نضرب بعضها، ونركب ظهورها، ونجوع بطونها، وكذلك جعل بعض العقلاء حكماء علماء، وبعضهم جهلاء سفهاء مثلكم؟

وكذلك لم أمتهم بعدما أحياهم، ومسخهم بعدما أتقنهم، وأفناهم بعدما أوجدتهم، وضيق عليهم بعدما وسع، وحملهم على المكارِه والأمراض والبؤس والجوع والخوف... إلى غير ذلك من العاهات والآفات التي لا تنحصر، مع غنائها عن ذلك كله، وعدم انتفاعه وضرره، الحكمة فعل فهل ذلك كله أم لا لغير حكمة؟

فإن قالوا: لغير حكمة، فقد نقضوا دينهم، وألزموا ذلك بعينه في إرسال الرسل.

وإن قالوا: فعل ذلك لحكمة.

قيل لهم: هذا لا يصح على مذهبكم، فإنكم إذا قلتم: إن إجابة الرسل تسخير البهائم، وأضرارها، وذبحها، دليل على كذبهم وتخريفهم على الله

تعالى، فإنه لا يأمر بالفحشاء ولا يضر الأحياء، مع علمكم بأن الأحياء ينتفعون بتسخيرها وأكل لحومها وشحومها والتمتع بأوبارها وأشعارها وجلودها، وأن ذبحها كان لغرض صحيح ومنفعة كاملة. والأمر بإيلاها وذبحها عندكم سفه، فكيف يكون إيلاها من الله تعالى، وتقطيعها بالأورام والجرب، وموتها جوعاً وعطشاً، وإفسادها وعدمها حكمة، وليس يظهر فى ذلك كله غرض صحيح؟ وهل هذا إلا محض التحكم والجرأة على الله تعالى وعلى الموقنين لعلم الحقيقة. وهذا أيضاً أمر لا أنفكاك لهم منه إلا بفدية التناصف والانقياد إلى الحق.

**الإلزام الثالث:** وهو ما يعظم موقعه عليهم أن نقول: أستم تزعمون أن علوم الطب وتفصيل الأغذية والأدوية من أكمل المنافع فى الأرض وأجلها قدراً، لكونها سبباً لرفع الآلام، وجلب اللذات، وبقاء الحياة، وهذه عندكم هى الجنة بعينها؛ إذ ليس وراءها منتظر لكم؟

**فإن قلتم:** إن العقول تدل على ذلك، فقد راغمتم الضرورة، وباهتم جماهير العقلاء، فإنهم يعلمون ضرورة أن لو اجتمع عقلاء الأرض والسماء أن يستدلوا بالعقل على أن "السقمونيا" تطلق، وأن "الجلنار" يقبض... إلى غير ذلك من الأدوية، والأغذية، والحميقيو والترياقات، والسموم ما دلهم العقل على ذلك. ومن أين للعقول تخصيص أحد الجائزين، وهو يحتاج إلى ترجيح وتلويح، والعقل إنما هو كاشف لا مرجح. وقد تقدم الكلام عليه فى أول المعتقد؟

وناشدكم الله لو أن: بقراطكم "نشأ فى جزيرة من جزائر البحر حتى بلغ الأشد ولم ير طبيباً ولا سمع عنه، ثم أصابه وجع يقطع أمعاءه، وحوله جميع حشائش الأرض وحبوبها، أترأه كان يحمله العقل على أخذ حشيشة منها، أو أنها تزيل وجعه هذا ولا سبيل إليه؟

## زيادة إيضاح

وذلك أن نقدر طرو طبيب عليه فى تلك الجزيرة، فيقول له إن فى هذه الحشائش ما يزيل وجعك إن استعملته وفيه ما يهلكك، ثم لا يعين له النافع من المهلك، وهو يقلده فى قوله، أترأه مع قوله كان يستعمل منه حشيشة أبداً؟

فإذا كان هذا والطب عندكم رأس المنافع وسبب الحياة، والعقول الراجحة لا تصل إليه، فلم لا تثبتوا إرسال الرسل بهذه الحكمة البالغة، والغرض الصحيح، إذ العقول لا تصل إليها!

فإن قالوا: إذا لم تصل العقول إليها، فليطلبها العقلاء بالتجارب حتى يعلموها.

فنقول: وليت شعرى ما الذى حرك قلوب العقلاء إلى التجارب أول وهلة؟ ومن أين تفتنوا للتجارب أو إلى أن التجارب تفيد النفع؟ ولو ساغ أن يتفتنوا للأدوية من غير تجربة، وأيضاً إنها لو كانت العقول تدل بنفسها لما احتاجوا إلى التجارب.

فإن قالوا: طول التجارب ترشد اللبيب إلى منافع الأدوية ومضار السموم.

قلنا: فهذا إقرار منكم بأن العقول لا تستقل بعلم الطب، إذ لو دل العقل عليه من أول وهلة لم يحوجوا إلى التجارب، مع أن طول التجارب يؤدي إلى شمول المعاطب قبل حصول الرغائب. ثم نسلم لهم التجارب جدلاً، ونقول: ليت شعرى فيما وقعت التجارب أولاً لحكمائكم، أفى العقلاء أم فى البهائم؟

فإن قالوا: فى البهائم.

قلنا: هذا مما ينقض عليكم مذهبكم، وكيف يستجيز حكماؤكم



إهلاك البهائم وإتلافها مع طول الدهور، ومر العصور، فى تخيل تحصيل فائدة مشكوك حصولها، وأنتم تنكرون بعث الرسل، لأن أمروا بذبحها والانتفاع بها كما قدمنا؟ وهذا هو محض العبث على ما أصلتموه.

**فإن قالوا:** إنما فعلوا ذلك لما يحصل فى المال من إصلاح الغير. ثم إن هذه القولة تبطل عليهم من ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أن إهلاك حيوان فى إصلاح آخر عندكم لا يجوز فى الإصلاح العقلي، ولذا أنكرتم ذبح البهائم المقطوع بمنفعتها كما تقدم.

**الثاني:** أن ما كلفه الأنبياء عليهم السلام من تعب منقطع أخبروا بالبرهان إلى أنه يودى إلى إراحة أبدية فى الآخرة، وأنتم لا برهان لكم بذلك.

**الثالث:** أن ما قصده لا يحصل به مقصودهم فى منفعة العقلاء، فإن أمزجة البهائم وعوائدهم لا توائى أمزجة العقلاء، وكذلك أغذيتهم، وذلك أن منها ما يتغذى بالنجاسات والحماة، ومنها ما يتغذى بالسموم القاتلة.. إلى غير ذلك، وكل هذه الأغذية مهلكة للعقلاء، فهذا إتلاف أرواح لا تتحصل عدداً فى طلب فائدة لا تحصل، وهذا غاية السفه والعبث من حكمائكم على زعمكم.

**وإن قالوا:** يجربونها فى العقلاء.

**قلنا:** فهذه غاية السفه والظلم فى استهلاك عقلاء فى تخيل استصلاح عقلاء آخر. وإذا جوزتم ذلك ورأيتموه صلاحاً، فما بالكم تنكرون على الرسل عليهم السلام ذبح البهائم المقطوع بفائدتها فى منفعة العقلاء، ثم إن العقلاء تختلف أسنانهم، وأمزجتهم وأقاليمهم، وأهويتهم، فيؤدى طول التجارب فيهم أن تلك آلاف لا تنحصر من الأحياء فى تخيل إصلاح أفذاذ من المرضى، على أن تجربتها فى الأصحاء لا فائدة فيه، فإن أمزجة الأصحاء تخالف أمزجة المرضى، فيجب أن تجربها فى مريض يوافق مزاجه مزاج المريض الذى يقصد طبه، ومتى يتحصل ذلك؟

## فصل

### [دحض مزاعم البراهمة]

ومما يصعب موقعه عليهم أن يقال لهم: معاشر البراهمة أنتم تزعمون أن الله تعالى يفعل الأصلح، وإذا كان ذلك، فلم لم يطلع العقلاء على ما يصلح لهم من الإغذية والإدوية بخلق علوم ضرورية ولا يحوجهم إلى التجارب التي فيها هلاك أنفسهم وأمثالهم في تحصيل ما لا يتحصل كما قدمناه مع كونه قادراً؟ وهذا مما يبهتهم.

فإن ادعوا جعلها لبعض العقلاء من قدمائهم.

قلنا: هذا خرق العوائد التي تنكرونها وتنكرون النبوة من أجلها؛ لأنها عندكم من المحال، ثم لو سلم لكم ذلك، لكان ظلماً من حيث اختص بها البعض دون الكل.

ولنتبض عنان الكلام عن البراهمة بما صح وثبت من غيهم وفساد مذهبهم بهذه الأدلة، فهذه أيها المسترشد ثلاث إلتزامات في كل واحد منها كفاية في الرد عليهم.

## فصل

### [آدم وإبراهيم عليهما السلام]

وأما من قال بنبوة آدم وإبراهيم عليهما السلام.

فهم زعاع من الإسماعيلية القرمطية، وهم أقل من أن يكثر بهم، فإن أقوالهم في الإلهيات أشد ضرراً، وأنكى على الإسلاميين من أقوالهم في النبوة، وهم قوم متعصبون مقلدون لا مذهب لهم.

ووجه الرد عليهم أن يطلبوا بالاستدلال على إثبات نبوة من ادع

نبوته، فإن صححوها، أثبت عليهم صحة نبوة الغير من الوجه الذى صححوها، فإن الامر فيه سواء ﴿لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وإن أبطلوها أبطل عليهم ما صححوه فيها من الوجه الذى أبطلوها غيره.

وبهذا الوجه يرد على اليهود والنصارى، وكل من انتمى إلى التعصب فى إثبات نبوة نبي، وإنكار نبوة غيره. وسنشبع الكلام فى الرد على هذا الصنف عند كلامنا فى إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ على اليهود والنصارى إن شاء الله تعالى.

## فصل

فإن قيل: أراك أطلت الكلام مع البراهمة مع قصد الاختصار.

قلنا: جدير وخليق لأنهم قصدوا سلب شطر الإيمان فى جحد النبوات، بل سلب الكلى كما تقدم. وللقوم شبهات يعترضون بها للمقدح فى المعجزات سنذكر عمومها عند الكلام فى تفاصيل المعجزات إن شاء الله تعالى.

وأما إرسال الرسل عليهم السلام فليس هو فى قضيات العقول من الواجب الذى لا يتبدل كحقائق الأجناس، واقتدار الفعل إلى الفاعل، ولا من المستحيل الذى لا يقع كاستحالة اجتماع الضدين، وانقلاب الأجناس، بل هو من الممكنات. فإذا ثبت أن الله تعالى خلق الخلق بقدرته، واختصهم بإرادته، واتقنهم بعلمه، وأنه تعالى منفرد بالخلق والاختراع، لا خالق سواه ولا مدبر إلا هو، وأنه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿حُكْمُ مَا يُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup>، وأنه ليس عليه حجر ولا لوم، ولا يبالي بأن يعذب خلقاً بدءاً. ولا بأن ينعمهم بدءاً، وأنه تعالى متكلم، آمر، ناه، واعد، متوعد كما تقدم، فالعقل يقضى

(١) البقرة: ٢٨٥

(٢) آل عمران: ٤٠ - [الحج: ١٨].

(٣) المائدة: ١.

بأنبياءه الجوارية أنه يجوز أن يبعث رسولاً إلى خلقه متفضلاً عليهم في ذلك ليأمرهم، وينهاهم، ويذكرهم بالإله، ويحذرهم من عقابه، ومن أبي بعدما تقدم من الكلام في إثبات هذه الحقائق سقطت مكالته وتبين عناده .

فإذا تبين جواز بعث الرسل مثل هذا البيان فلنعطف الآن على الكلام فيما وقع من هذا الجائز في ابتعاث الرسل عليهم السلام وتأبيدهم بالمعجزات . ومما ينبغي تقديمه الكلام في تحقيق تفاصيل المعجزات، وشرائطها، وتمييزها من الكرامة والسحر وكل خرق يشكل على العوام في صحة التفرقة بينه وبينها مستعينين بالله .

### فصل

#### [معجزات الأنبياء]

اعلم أيها المسترشد أرشدنا الله وإياك أولاً أن تسمية ما ينخرق من العوائد في الأفعال عند إدعاء الأنبياء عليهم السلام النبوة "معجزة" تجوزاً في انتساب الإعجاز إليها . وكذلك تسمية المنحدي لهم عاجزين، فإنهم لا يعجزون عن معارضة النبي حقيقة، فإنه لو كان ذلك، لوجدت المعارضة في محلهم ضرورة والعجز مقترن بها، لكون العجز مقارن للمعجوز عنه، متعلق له في محل العاجز كما بيناه عند ردنا على القدرية في رعدة المحموم وسكون المحرور . فالعنى بالإعجاز إنما هو الإنباء عن امتناع المعارضة، لا عن العجز الذي هو ضد القدرة، وقد يسمى الغيبي الكسلان عاجزاً مجازاً ولم يقم به عجز، كما يسمى الغافل عن المعلومات جاهلاً ولم يقم به جهل .

### فصل

#### [أوصاف المعجزة]

للمعجزة أوصاف هي شروط في صحتها : فيبتعين على المكلف الإحاطة بها، وهي أربعة أوصاف منها :  
أن تكون فعلاً لله تعالى من غير كسب للعباد .  
وأن يخرق بها المعتاد من أفعاله .

وأن يسبق وقوعها دعوى النبي لها.

وأن لا يفعل الله تعالى لمعارضة فيها فعلاً يناقض دعوى النبي فيها.

فإذا كملت هذه الأوصاف الأربعة صحت المعجزة، وإذا اختل ركن منها لم تصح، ونستدل على صحة كل ركن منها.

**الأول:** فأما انحصارها في الأفعال، فللجواز، فإن الوجوب والإحالة لا يصح بهما صدق مدعى الرسالة؛ إذ لا اختصاص لبعض المتحدّين بها. ومثاله أن يقول مدعى النبوة: آتني أن تتحيز الجوهر، والا يجتمع الضدان، وهذا لا يصح لاستحالة تبدل هذه الأحكام مع تساوى الكل في الدعوى بها، فاتحدت المعجزة بالفعل.

**الثاني:** أن يكون الفعل خارقاً للعادة، لتساوى الدعاوى في المعتاد.

**الثالث:** أن تكون الدعوى سابقة للفعل، لتساوى الدعاوى في الخرق السابق للدعوى، مثال ذلك أن يخرق الله عادة، فيقول مدعى الرسالة: هذه آيتي فيقال له: بل هي آية للكل فيم اختصت بك؟ وأيضاً، إنها إذا تنزلت منزلة التصديق بالقول فلا يصح التصديق إلا بعد تقدم القول.

**الرابع:** أنه تعالى لو فعل لمناقضه على جهة المعارضة ما فعل له، لاستحالة استدلال العقلاء على صدق الحق، وهو جائز، فيؤدى إلى قلب الجائز مستحيلاً، وهو وجه من الوجوه التي نستدل بها على استحالة خلقها على أيدي الكذابين فيما بعد إن شاء الله تعالى.

## فصل

### [الشرط الخامس]

فإن قيل: أراك أضربت عن شرط خامس: وهو أن يقع الفعل على وفق دعواه من غير زيادة ولا نقصان.

قلنا: هذا الشرط لا يلزم في التحدى بها إذا كان مطلقاً، وإنما يلزم فيه

التقييد . فإذا قال النبي : "آيتي أن يقلب الله لي عادة" ، فقلبها له ، صحت دعواه وتم الأمر له ، وإذا قيد دعواه بنوع من الحرق ، لم تكمل له المعجزة إلا بحصول ذلك النوع ، فلما كملت المعجزة بالاربعة المتقدمة ، أضربت عن ذكر الخامس .

**فإن قيل :** ليس من شروطها أن يقول وإن لا يأتي أحد بمثلها ؟

**قلنا :** هذا أيضاً ليس من شروطها اللازمة لها إلا مع التقييد ، فإنه قد يفعل الله تعالى مثلها لنبي آخر ولولى على جهة الكرامة ، وكلا الفعلين لا يقدح في صحة دعواه .

**فإن قيل :** فقيدها بأن لا يأتي بها مفتر كذاب .

**قلنا :** العقل يحيل وقوعها على يد الكذاب فلا حاجة للنبي بهذا التقييد ، وستزيد المسألة إيضاحاً فما بعد إن شاء الله تعالى .

### فصل

فإذا صحت هذه الشروط الأربعة صح صدقه ، وتصديق الله تعالى إياه بفعل مقام تصديقه له بالقول ، حتى لو أسمعنا البارئ تعالى كلامه العزيز فيقول : "صدق عبدي ، أنا أرسلته إليكم قاسموا له وأطيعوا" ، لم نزد علماً بصدق النبي لقيام فعله تعالى لنا مقام قوله كما تقرر في المثال المعروض : إن قيل : ادعى رجل أنه رسول الملك ، وقال بمراى من الملك ومسمع على ملا من رعية الملك : "إن كنت رسولك إلى رعيته فكخالف سجيتك ، واخرج عن عادتك ، وافعل كذا على وجه كذا ، ففعل الملك أفعالاً لم نعتد منه على وفق مدعى الرسالة عليه ، اضطر الحاضرون إلى العلم بصدقه فيما ادعاه ، وهذا بين لاخفاء به .

**فإن قال المخالف :** هذا مثال لا يصح لكم منه صدقه ، لكون البارئ تعالى عندكم يجوز له أن يضل الخلق ، وإذا جاز ذلك ، فما المانع أن يفعل الله

له ذلك، وهو يكذب عليه فى عواه، لبيضل خلقه ويعذبهم حتى يقبلوا منه .  
**قلنا :** لم نتعرض فى هذا المثال لعدل الملك ولا لجوره، ولا لإضلال الخلق ولا لهدايتهم، وإنما المقصود منها تنزيه رسول الملك عن الكذب عليه فيما ادعاه من إرساله إياه بموافقة الملك له وإسعافه فى طلب منه، فلو قدرنا الملك ظلوماً غشوماً لما قدح ذلك فى تصديقه رسوله بموافقته دعواه، فإذا برئت ساحة الرسول من الكذب على الملك فى الحال، فقد اندفع السؤال . وسنرد عليهم فى استحالة خرقها على أيدي الكذابين مع جواز إضلال الخلق فى موضعه إن شاء الله .

فإن قيل هذا المثال لا يتم لكم، فإن الرعية كانت تنظر إلى الملك حين فعل ما فعل، فوقع لهم العلم بقرينة حال الملك عندما فعل له ما طلب منه، والبارئ تعالى غائب عنا وقرائن الأحوال تعقل ولا تنقل .

**قلنا :** لو قدرنا الملك خلف سجف وطلب منه رسوله أن يحرك ذلك السجف سبع مرات أو ينقر له فى جدار البهو سبع مرات، ففعل له ما طلب من غير زيادة ولا نقصان، لوقع لهم العلم بتصديقه إياه مع غيبته خلف السجف، وبطل ما عولوا عليه من العلم بالقرائن .

**فإن قيل :** إنما يصح لكم هذا المثال فى حق من يعلم أن الملك خلف السجف، فيقتضى ضرب المثال إلى أنه لا يستدل على صدق الرسول إلا من أقر بالإله، فما قولكم فى المبطل المنكرة للإله ؟

**فالجواب أن نقول :** كلامنا فى هذا المثال المضروب إنما هو مع مثبت الإله منكم ومن سواكم، وأما المعطلة فإنهم أيسر فى الاستدلال فإنهم إذا رأوا المعجزة كانوا أقرب إلى تصديق النبى من المثبتة للإله، وذلك أن المعطل ينكر أصل الخرق لكونه يصير العوائد وجوباً، فإذا عابن الخرق بطل ما بيده من إنكاره، فاثبت الفاعل، والمفعول، والنبوة، فصح أن المعجزات يستدل بها النافى والمثبت .

**فأن قيل :** إنهم لما سمعوا من رسول الملك التحدى بالعدد، ورأوا عدد الحركات، أو سمعوا عدد الأصوات، علموا صدقه، لموافقته له في طلب العدد المختص.

**قلنا :** وكذلك لما تحدى النبي الخلق، وطلب من ربه فعلاً خارقاً ففعله له ربه على وفق دعواه، علمنا صدقه. وما ادعاء من إضافة العلم إلى يقينه لا محصول له من وجه آخر، وذلك أن الغائبين عن المجلس إذا أخبرهم بذلك عدد التواتر ممن حضر المجلس المذكور وقع لهم العلم بصدقه من غير علم بقرينة.

### شبهة للمعتزلة :

[هناك] شبهة للمعتزلة يجب الاعتناء بها وهي أنهم قالوا: إن قلتم بأن الله تعالى يجوز له أن يضل الخلق ويغويهم ويعذبهم على ضلالهم وهو مع ذلك يتعالى عن الظلم والعدوان، فما المانع أن يخرق العوائد علي أيدي الكذابين المفتريين عليه ليضل الخلق؟ ثم ادعوا أنهم آمنوا من خرقها علي أيدي الكذابين لكونه الباري تعالى عندهم لا يضل الخلق ولا يطغيهم.

وقد قال بعض أصحابنا في ذلك: إنه قد أمانا وأمنت الأمم من ذلك فيما سلف لما تواتر من أخبار الأمم أنه لم يقع قط وأرسل الله رسولا إلا بالهداية والموعظة الحسنة والوعد علي فعلها، والوعيد علي تركها، ولكننا لسنا نري ذلك مقنعاً في الحجاج، وإنما يقع التنازع علي أصل الجواز.

والجواب المقنع عن ذلك يصح من ثلاثة أوجه:

**أحدها :** أن نقول: من شهد أفعال الملك لمدعي الرسالة في المثال المعروف، وقع له العلم أن الملك صدقه بذلك الفعل مع غفلة عن النظر والاعتبار في أن الملك لا يطغي رعيته ولا يغويهم، فلو كان دليل المعجزة علي التصديق موقوفاً علي العلم بما زعمتم، لتوقف الاستدلال علي العقلاء إلى أن يخطر ذلك بالبال، وليس الأمر كذلك علي الاضطرار.



**الثاني:** أن الملك إذا أسعف رسوله فيما طلبه منه، فقد برئت ذمة رسوله من الكذب عليه في إرساله إياه، وإن كان الملك يضل رعيته ويجور عليهم، وهذا بمثابة الموكل الغاصب الذي لا يقدر في وكالته لو كيّله.

**الثالث:** أن يبطل خرقها علي أيدي الكذابين مع جواز ما أنكرتم من ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أنه قد صح وثبت فيما تقدم أن الله تعالى عالم بجميع المعلومات، مخبر عن جميع المنجزات بخبر أزلي ليس بحرف ولا صوت كما زعمتم، وإذا وجب شمول علمه تعالى، وجب كون خبره صدقاً، لاستحالة خبر النفس عن المعلوم علي خلاف ما هو به، وارتباط الخبر الصدق بالعلم معلوم ببديهة العقل، فإذا كان فعل الله للنبي يقوم مقام قوله: صدق، ثم يفعله للكاذب كما فعله للصادق، فقد صدق الكاذب، ومن صدق الكاذب وجب أن يكون كاذباً، فلما استحال الكذب علي الله تعالى، استحال أن يخرقها للكاذب. ولا يصح هذا الاستدلال للمعتزلة لأدعائهم أن كلام الله تعالى صوت خلقه، ومن خلق الصدق جائز أن يخلق الكذب، لأن من قدر علي الشيء قدر علي ضده، فلذا نكبو عن هذا الاستدلال.

**الثاني:** أن الله تعالى يوصف بالقدرة علي نصب دليل يعلم به صدق الصادق وكذب الكاذب، فلو خرقت علي يد المبطل والحق علي سواء مع تساوي الدعاوي لا نسد الطريق إلي جواز الاستدلال علي صدق الصادق، واستحالة العلم النظري بصحة التفرقة بينهما، وما أدي إلي تعجيز الباري تعالى عما يجوز له فعله فهو أمحل وأمحل.

**فإن قيل:** لا يلزم ما قلتم، فإنه تعالى قادر علي أن يخرقها علي يد الكاذب، ويخلق للعقلاء علماً ضرورياً يكذبه.

**قلنا:** هذا باطل من وجهين:

أحدهما: أن أحد الخبر ما اتصف بالصدق أو بالكذب، فإذا خلق للعقلاء علماً بصدق الصادق من غير دليل فهو الخرق بعينه.

الثاني: أنه إذا خلق العلم الضروري للعقلاء بصدق الصادق وكذب الكاذب، صارت المعجزة عبثاً وحشواً لا فائدة فيها، فإذا ادعى الصادق فعلم صدقه ضرورة، وادعى الكاذب فعلم كذبه ضرورة، فلا حاجة بالعقلاء إلى المعجزة ولا إلى النظر فيها، وكان يستغني عن دعوي النبي النبوة، فإنه إذا خلق الله تعالى للعقلاء علوماً ضرورية بنبوته وهو ساكت فقد صحّت نبوته قبل دعواه، ويكون أيضاً في ذلك تعطيل في شطر الإيمان الذي هو العلم بالنبوة كما تقدم؛ إذ لو صح العلم الضروري لم يتصور نظر ولا اعتبار في معجزة. فيبطل ادعاء خلق العلم الضروري من كل وجه.

الثالث: أن تكليف الخلق وأمرهم بالطاعات ونهيهم عن المخالفات من الجائزات كما تقدم، ولو اجتمع صادق وكاذب في مقام واحد، وادعى كل واحد منهما النبوة، وخرقت العادة لهما بمراي من المكلفين ومسمع، واتحد التصديق عند المكلفين بدعوتهما، ثم اختلفنا في الأوامر والنواهي اختلاف التضاد،

فيقول أحدهما: "افعل كذا"، ويقول الآخر: "اترك ذلك الفعل بعينه" والمكلف قد صدقهما لوقع التمانع واستحالة وقوع التكليف الجائز وقوعه، ووجب تعجيز الباري تعالى عما يجوز له فعله من المشروعات والأمريها، وذلك محال. فاستحال خرق العادة علي يد الكاذب في دعوي النبوة من كل وجه، وصح خرقها علي يد الصادق من كل وجه.

### فصل

#### [الرد علي المعتزلة]

ثم نغطف علي المعتزلة فنقول: معاصر المذايعين لاهل الحق في إثبات المعجزة علي الوجه الذي أثبتوها ما وجه دلائلكم علي إثباتها؟

فإن قالوا: أعلمنا بأن الله تعالى لا يضل الخلق، فقد تقدم بطلان ذلك عند الكلام على إبطال التحسين والتقبيح من جهة العقل.

ثم نسلم لهم جدلاً ونقول: علمكم علي زعمكم يفارق المعتاد من الأفعال حسب مفارقتها للخارق منها، فما المانع أن يقع المعتاد من فعل الله تعالى آية للنبي، فإذا ادعى النبوة وفعل له معتاداً، علمتم صدقه من إسعاف الله إياه طلب له من المعتاد، فإنه لو لم يكن صادقاً لم يفعل له ذلك مع دعواه، لكونه تعالى لا يضل الخلق عندكم؟

وإن قالوا: لا بد من اختصاص المعجزة بوجه تصح به التفرقة.

قلنا: فعينوا ذلك الوجه. فلا يجدون إليه سبيلاً.

وقد راغ بعضهم، من هذا الإلزام منهم "ثمامة بن أشرس" فقالوا: إنما المعجزة من قرائن الأحوال في النبي لاستقامته في جميع أموره قولاً وفعلًا وحالاً.

وهذا يؤدي إلي ثلاث إحالات وهي: تعطيل المعجزة، وبطلان النبوة، وحرق إجماع الأمة من أوجه كثيرة.

أما تعطيل المعجزة فلأنه إذا كان دليل العقل متحداً يدل لنفسه، وكانت قرائن الأحوال تدل، فلا حاجة إلي المعجزة، لاكتفاء حصول تصحيح النبوة بالقرائن.

وأما بطلان النبوة فمن ستة أوجه:

أحدها: اكتساب النبوة، فإنه إذا لم يعقل التكليف عند بلوغ الدعوة للنبوة إلا من الأفعال، لزم أن يكون من وجدت منه تلك الأفعال نبياً، وهذا مذهب بعض الفلاسفة وغلاة الباطنية كما تقدم.

والثاني: أنه إذا كانت القرائن تدل بعد طول التجارب مع مرور الأيام، فلا يجب إلزام التكليف من أول وهلة حتي تدل القرائن، وهذا خرق للإجماع أيضاً، لأن الأمة ألزمت.

الثالث: أنه لا يصح إيمان الصحابة بالرسول ﷺ في أول الأمر حتي شهدت لهم القرائن بعد طول التجارب، وهذا ما تأباه الأمة، وهم من جملة من يباه.

الرابع: أنه يجب أن يكون آخر الصحابة أقوى وأرسخ في الإيمان من أولهم، وفي هذا رد الكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾<sup>(١)</sup>، ففضل السابقين الأولين علي من بعدهم، وجعل غيرهم تبعاً لهم، وكذلك قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾<sup>(٤)</sup>، وكيف الرضا وهو أعلي المقامات وهم لا يعلمون القرينة<sup>(٥)</sup> التي تعلم بها النبوة. فهذا رد علي الله تعالى في شهادته لهم بالإيمان، وإحلالهم مقام الرضا، وهم مقرون بذلك. فهذه الآي وما بضاهيها من الآي والأخبار، وما علم من دين الأمة في تعظيم أوائل الصحابة وتقدمهم علي الكافة، ينقض عليهم ما ادعوه من إثبات النبوة بالقرآن وسنشير إلي ذكر تقدمهم عند الكلام في إمامتهم إن شاء الله.

الخامس: أنه يجوز أن يستعمل هذه الأحوال غير النبي حتي يشكل الأمر علي المجريين، كيف وعلي هذا الاستعمال مضت سنة المخترقين في الدنيا بالدين، بل هي عادة المنافقين كما قال تعالى: ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةً،

(١) [التوبة: آية ١٠٠].

(٢) [الحديد: آية ١٠].

(٣) [الحشر: آية ١٠].

(٤) [الفتح: آية ١٨].

(٥) ساقطة من الأصل.

عَامِلَةً نَاصِبَةً، تَصَلِّي نَارًا حَامِيَةً ﴿١﴾، فأخبر تعالى عن أهل الرياء أن لهم خشوعاً وعملاً ونصباً، وليت شعري متى علم سحرة فرعون القرائن من أول وهلة حتي قالوا: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ﴿٢﴾، فكيف يعلم الحق فيها من المبطل؟ ويعضد ما ذكرنا من السنة قوله ﷺ: «سيكون في آخر الزمان قوم يختلون الدنيا بالدين يلبسون للناس جلود الضان من اللين» ﴿٣﴾ الحديث.

السادس: أنه ما كان يلزم المكلف إيمان بالنبي حتي يتعين له الوقت الذي أطبق المحرّبون فيه علي صحة نبوته، وهو غير معين، وربما كان يموت النبي ولم يقع للمجرّبين علم بصحة نبوته بعد.

وأما خرق الإجماع فمن حيث أجمع المسلمون علي إيجاب النظر في صحة النبوة والعلم بها عند بلوغ الدعوة للعاقل البالغ، وكذلك أجمعوا علي أن لا دليل علي صحة النبوة سوي المعجزة، ولو بحثنا علي هذه الشنعاء المؤذنة بركاكة العقل، وجحد الضرورة، وهدم الدين، لوجدنا فيها [من الجهاد] أضعاف ما ذكرنا من إجماع ﴿٤﴾ العباد فيها.

فإن قيل: فإذا لم يكن اتساق كلام مدعي النبوة، واطراد ما يأتي به من الاستقامة قولاً، وفعلًا، وحالاً، وسلامة ما يبلغه عن الله من التناقض، مع إثبات بعض الأحكام، ونسخ بعضها، وزيادة فيها، ونقص منها، وعصمتهم من الخطأ والخلل، دليلاً علي صحة نبوتهم، وموجب السمع والطاعة لهم، فاي فائدة لتخصيص النبي بها، ولا علم يحصل بقرينة بعدها، ويلزمكم أن

(١) [الغاشية: آية ٢-٣].

(٢) [طه: آية ٧٢].

(٣) أخرجه الترمذی عن أبي هريرة: (كتاب الزهد) وضعفه الألبانی في كتابه ضعيف سنن الترمذی ص ٤٧١ حديث رقم ٢٤١.

(٤) كلمة إجماع ليست في الأصل.

يصرح به دقه في نبوته وتبليغه، ويكون مع ذلك ظلوماً غشوماً ولا تقدر أفعاله وأحواله في صحة نبوته.

قلنا: لا منازعة في ثبوت ما ذكرتم من هذه الأحوال واختصاصهم بها، لكنها شروط في صحة عصمتهم، لا دليل علي صحة دعواهم في قولهم. فإن التزمتم أن هذا دليل لزمكم ما تقدم من الإحالات المؤدية إلي تعطيل النبوة وتجرير الأمة، وأن كنتم غالطين في تصيير الشروط دليلاً، فارجعوا عن غلطكم وتوبوا من زلتكم.

فإن قيل: هذه الشروط التي أثبتتم أهي عقلية أم شرعية؟

قلنا: منها عقلية ومنها شرعية، وسنتكلم في تفاصيلها عند كلامنا في أحكام الأنبياء عليهم السلام.

## فصل

### [الفرق بين الكرامات والمعجزات]

أطبق أهل الحق علي جواز اتخراق العوائد للأولياء إكراماً عاجلاً من الله تعالي لهم، وثلج يقين بوقوع ما صح لهم جواز اتخراقه قبل ذلك بالأدلة. وأطبقت المعتزلة علي منع ذلك. وجدبر بهم أن ينكروا من وجهين: أحدهما: لما رسخ في قلوبهم من تقليد الفلاسفة في تصيير العوائد وجوباً.

والثاني: أنه لما تشوشت عقائدهم، واضطربت آراؤهم، لم تصح لهم استقامة في أصل دينهم، فلم يظهرها الله تعالي لواحد منهم ولا أكرمه بها، فإن أهل الحق يجمعون علي أنه لا تظهر الكرامة إلا في ثاني حال من الاستقامة، ولم تحصل لهم بعد.

وقد أنكرها بعض الظاهرية والمتفقهين أيضاً، ووجههم في إنكارها أنهم

قالوا: إذا خرقت العادة للنبي وللولي فما يؤمننا أن يدعي الولي بخرقها النبوة، ويقع الإشكال في الدين فلا يعلم الحق من المبطل؟ وهؤلاء المساكين يحتاطون بزعمهم علي النبوة بإنكار الكرامة، وذلك لجهلهم بوجه دلالة المعجزة، فإنهم ظنوا أنها ليست إلا الحرق فقط.

وقد جزم الأستاذ "أبو اسحاق" رضي الله عنه بمنعها، ولا أرى لأي وجه منعها، والذي يظن بمثله أنه منع الوقوع لا الجواز احتياطياً منه علي قلوب العوام الذين يظنون أن المعجزة هي الحرق فقط. والذي يحقق ذلك أنه أفرداها في الدعوة المستجابة للولي من غير ضرر بآته أمر يخفي عن أكثر العوام أنه خرق، وهو خرق وكرامة.

والذي تصح به التفرقة بين الكرامة والمعجزة أنه أمر مجموع من: الحرق، ودعوي النبوة قبل الحرق، ووقوع الحرق علي الوجوه الذي تقدمت. فإذا وقعت علي ترتيبها، وتوفر شرائطها، فحينئذ تكون معجزة حقيقية وتسمية، وإذا اختل شرط من شرائطها، لم تكن معجزة، فلما أفرداها هؤلاء في الحرق وجهلوا هذه الوجوه أنكروا الكرامة، وعلي هذا الوجه أنكروا السحر أيضاً لكونه خرقاً، وصيروا جملة تخيلاً لا حقيقة. وبياتي الرد عليهم في فصل إثبات السحر إن شاء الله تعالى.

ثم إن مجوزي الكرامات من الظاهرية والمقلدة من اضطربت آراؤهم في أوجه وقوعها، فمن قائل أنها تقع للولي من غير توقع لها ولا قصد لظهورها، ويزعمون أنها تفارق المعجزة من هذا الوجه. ومنهم من جوز وقوعها له علي جهة الاختيار والإيثار، ولكن منعوا أن تظهر علي وجه الدعوي، فقالوا: لو ادعي الولي الولاية وخرقت له العادة لم نفرق بين المعجزة والكرامة. ومنهم من جوز ذلك إلا أنه منع أن يقع للولي ما كان معجزة لنبي، فينفلق له البحر وينشق له القمر، وزعم أنه كان يقع التساوي بين المعجزة والكرامة من هذا الوجه.

وهذا التجويز والاحتياط علي المعجزة من هؤلاء الاصناف دليل علي أنهم لم يعثروا علي الوجه الذي منه يدل الدليل ويصح الفرق بين المعجزة والكرامة. والوجه الذي أغفلوه هو ما قدمناه من أن المعجزة أمر مجموع من: دعوي النبوة، والتحدي بالخرق، ووقوعه علي وفق تحديه به، ونزوله منزلة تصديق الله تعالي إياه، واستحالة وقوعها علي يد كاذب يدعي بمثل دعواته. فهذه الامور بجمليتها هي المعجزة، وبها يكون الرسول رسولاً حقيقة وتسمية، مع ما يستند إليها من وجوب صدقه وعصمته من الكذب فيما يبلغه عن الله تعالي عقلاً، وكذلك عصمته من الخطأ والوهم فيما يبلغه عن الله أيضاً، وحصول عصمته من الكبائر إجماعاً، وكذلك حصول دوام استقامته فعلاً ومقالاً وحالاً وسلامة عافية في المال، وتنزيهه عن خسيس الافعال المؤدية لسقوط العدالة، كل ذلك حاصل له بالإجماع. وسياتي الكلام في تفاصيل هذه الاحوال عند الكلام في أحكام الانبياء إن شاء الله تعالى.

وبعد هذا فالعجز والتقصير قصاري من تعمق في اوصافهم وتأمل، وأين منا الإطلاع علي السنة والاربعين ومن ورد بسبعين من تجرئة النبوة الذي جاء بها الخبير اليقين، وحسبنا قوله تعالي لنبينا عليه السلام: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (١)، فابن الولي وكرامته التي غايتها بعد الإيثار، ووقوعها بعد الدعوي علي حسب الاختيار أن تدل علي حصول استقامة في الحال ولا تؤمنه من سوء المال. والعجب ممن يدعي علم الحقيقة ثم يتذبذب في إثبات الكرامة أو في تفاصيل احكامها بعد ثبوتها، وهل يسمي الولي ولياً إلا لكونه يوالي النبي في نصرة دينه، والقيام بحقه، وامتنال أوامره وترك نواهيه، فإذا خرق الله له عادة تدل علي استقامة فهي عضد وعمدة لصحة دعوي النبي الذي أمره ونهاه، وامتنل هو ما حد له ولا يتعداه، بدليل أنه إن



تعدي مما به من الشريعة حلاء أبامه الله وأقصاء، وجعل النار هي قصاره ومثواه، ما قعل بلعام وهواه.

سئل "البسطامي" رحمه الله عن تعلق الكرامة بأذيال المعجزة فقال: «أنما المعجزة زق غسل ملىء ثم ترشح، فنحن نلتمس ما حوله»، وأقول: «إن المعجزة بحر حقيقة تمزج بنقط زيد الكرامة علي ساحل الاستقامة».

## فصل

### [كرامات الأولياء]

وأما القوم الذين ينتمون إلي الولاية فهم بحمد الله أخوف من الله، وأخشع له من أن يدعوا عليه الخروق، أو يروا لأنفسهم الخطوط والحقوق، ولا سمع عن محق منهم أنه ادعاها تبجحاً بها، بل يستترون منها إذا وقعت ويتحاشون عنها ما أمكنهم حتى كان "أبو يزيد" رحمه الله إذا وقعت له يقول: «اللهم لا تجعلها حظي منك»، لكن لما أنكر ذلك من لا يحصل [له علمها أجازها] المحققون حتي قالوا: إن الولي لو ادعي فلق البحر، وإحياء الموتى، ووقع ذلك بالولاية ولم يدع النبوة لما أخل بالمعجزة، بل كان يعضدها بذلك وينصرها كما تقدم، فاثبتوها عل أصل الجواز لا علي فرع الوقوع، ولولا أنني أخرج عن المقصود في التأليف، لأسمعتك في إثبات وقوعها أخباراً عن الصحابة والتابعين يصح بها التواتر المعنوي.

فقد ثبت بحمد الله الكرامة وصحت التفرقة بينها وبين المعجزات في قضيات العقول.

وأما ثبوتها من النقل فمن الكتاب والسنة، أما الكتاب فمن قصة أهل الكهف، فإنهم لم يكونوا أنبياء إجمالاً، وانخرقت لهم العادة من أوجه كثيرة ذكرتها في "شرح سورة الكهف"، فمن معظمها نومهم ثلاثمائة سنة وتسع،

ثم بعثوا من نومهم فأرأوا أنفسهم علي ما كانت عليه قبل نومهم لم تتغير ألوانهم ولا نحلّت أجسامهم، ولا نشجت جلودهم، ولا خلقت ثيابهم، وكذلك رأوا كلبهم باقياً علي ما كان عليه، باسطاً ذراعيه بالوصيد، كأنه مخزوم<sup>(١)</sup> للوثوب، والدليل علي ما ذكرناه قولهم: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(٢)</sup>، فلورأوا تغييراً في شيء مما ذكرنا لما قالوا ذلك.

وكذلك "مريم" عليها السلام فيما قص علينا من إرسال الملك إليها وتمثله بشراً سوياً، وبما أخبرها، وتساقط الرطب الجني عليها من الجذع ثم ائتمر في الحين، وكذلك ما جاء في السنة من أن "زكريا" عليه السلام كان يجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف... إلي غير ذلك، ولم تكن أيضاً نبية، ولا يؤبه بقول من ادعي نبوتها من هذه الوجوه، فيأنه توهم أن الملائكة لا تكلم إلا الأنبياء، وهذه أغلوطة عظيمة، فإن الله تعالى سماها في كتابه بعد موتها وفقدتها في معرض المدح "صديقة" وهم يسمونها "نبية".

والذي يصحح صدقيتها أن من نبأه الله في الكتاب بعد صدقيته أخبر بنيوته في معرض المدح ك: "إبراهيم" و"إدريس" عليهما السلام، ولو كان كل من كلمه الله نبياً لكانت إمراة "إبراهيم" نبية. فقد كلمتها الملائكة بنص الكتاب، قالتعلي: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقالوا: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: إنما قالوا كذلك "لإبراهيم" عليه السلام ثم أخبرها بذلك.

قلنا: هذا افتيات علي الخطاب وجهل بالإعراب: أما الافتيات، فإن الله تعالى يقول: ﴿قَالُوا﴾ بضمير الجماعة، وهم يصرفون القول للمفرد. وأما

(١) مكلفاً في الأصل وربما يقصد متحفظاً أو محتشراً.

(٢) [الكهف: آية ١٩].

(٤) [مريم: آية ٩].

(٣) [هود: آية ٧٣].

الجهل بالإعراب فمن قولهم: ﴿أَتَعْجِبِينَ﴾ و﴿قَالَ رَبُّكَ﴾، فهم يخاطبون المؤنث، وهؤلاء يقولون إنهم خاطبوا المذكر، وكذلك أم "موسي" عليها السلام حين جاءها الوحي ولم تكن نبية.

وأما ما جاء في السنة فكقصه "هاجر" أم "إسماعيل" عليها السلام جاءها الملك فكلّمها كما صبح في الخبر إلي أن قال لها: "لمن وكلكما إبراهيم؟" الحديث. ومن الناس من ادعي النبوة من أجل تكليم الملائكة لهم، ويلزم هؤلاء في كل من كلمته الملائكة أن يكون نبياً.

وكذلك جاء في الخبر من قصة الأقرع، والأبرص، والأعمى، حين قبض الله لهم الملك وعرض لهم بالتمني، فتمنوا فأعطوا ما تمنوا، ثم امتحنهم الله بالمال، ثم سألهم الملك الصدقة بعد صحة أبدانهم وعنائهم، فممنعه الأقرع والأبرص وأسعفه الأعمى، فقال الملك: أبشر فإن الله تعالى قد رضي عنك وسخط علي صاحبك. فهذان كافران مسخوط عليهما كلمهما الملك، فكيف يكون تكليم الملك حجة في صحة النبوة؟ أم كيف يستبعد ذلك في حق المؤمنين؟

فإن قيل: إنما كلمهما الله علي جهة الخزي والإعلام بهلاكهما.

قلنا: فقد كلم الثالث بالبشارة والرضا ولم يكن نبياً.

وكذلك ما جاء عنه عليه السلام في أخبار لا تعد كثرة أنه كان يخبر عن غير النبي فيقول: «يقيض له ملكاً»، «فجاءه الملك»، «فتعرضه الملك»... إلي غير ذلك. وكذلك ما جاء في الخبر عنه عليه السلام: «إن في كل أمة مروعين ومحدثين، فإن يكن في هذه الأمة أحد منهم فهو عمر»<sup>(١)</sup>، علي أنا لا نموت حتي تأتينا الملائكة عند الموت بأحدي البشارتين للبر والفاجر كما جاء في الخبر.

وجملة الأمر أنه لو كان كل من أوحى الله إليه نبياً لكانت النحل

(١) رواه البخاري ومسلم فأخرجه البخاري في باب مناقب عمر حديث رقم ٣٦٨٩ - وأخرجه مسلم في

باب من قد - في عمر حديث رقم ٢٣٩٨

أنبياء، فإن الله قد أوحى إليها بنص الكتاب، وكذلك خروج العوائد لغير الأنبياء، كما جاء في قصة "جريج" وتكلم الياحوس له وهو الرضيع الذي جاء في الحديث في قصة الراهب، «فقال له: "من أبوك يا يابوس"، فقال: "راعي الغنم"»<sup>(١)</sup>، وقصة النفر الذين انكفأت عليهم صخرة من فم الغار فدعوا الله تعالى بأحسن أعمالهم فزال الصخرة وخرجوا.

أما هذه الأمة فقد طم الوادي علي الموتى، فإنه ما يكاد أحد من الصحابة إلا وقد ظهرت علي يديه رضي الله عنهم الكرامة بخرق العوائد ك: "أبي بكر الصديق" في قصة الطعام، و"عمر" في قصة سارية، و"عثمان" في قصته مع "أنس بن مالك" و"علي" في قصة النهر، و"أبي هريرة" في قصة حراسة التمر حين قبض علي الجني... إلي غير ذلك مما لا يحصى. وكذلك في التابعين لهم بإحسان إلي يوم الدين، وقد أدركنا "أبا يعزى" رحمه الله وصحت الكرامات علي يديه بالتواتر.

فقد وضع إثبات الكرامات جوازاً في العقل ووقوعاً في النقل، فما أولي الغبي بالسكوت لو عقل، فإنه أحسن أحواله.

## فصل

### [الرد على منكري الكرامات]

فإن قيل: كيف تسمون ما يقع علي يد الولي من الخروق كرامة، وأنتم لا تقطعون عليه بسلامة العاقبة؟ فمن علم الله تعالى منه أنه يختمه علي الكفر وسوء المنقلب، فكيف يكرمه بالخروق في الدنيا؟ أو لعله استدراج له ومكر به، فقد قال تعالى: ﴿مَا يَدُلُّ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيح عنه

(١) متفق عليه.

(٢) [٢٩: ١].

عليه السلام: «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة...»<sup>(١)</sup> الحديث، وقال لعائشة رضي الله عنها حين قالت في وليد ميت: «دعصوص من دعاميص الجنة»، فقال لها عليه السلام: «وما يدريك؟»، وجاء عنه عليه السلام: «إن الله ينشر الثناء للعبد ما بين المشرق والمغرب وهو لا يساوي عنده جناح بعوضة» وجاء عنه عليه السلام: «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»<sup>(٢)</sup>، فإذا لم تعلموا الولي من العدو فقد قفوتكم ما ليس لكم به علم، وتحكمتم في تسمية ما يقع علي يديه كرامة؟

قلنا: هذا سؤال من لم يتمرن في مذاهب العلماء، ولا تفتن لمقصود الشرع والشارع بالإطلاقات والتسميات؛ فإن المعلوم [من] مقتضي الشرع ودين الأمة أن الله ما تعبدنا بالإطلاع علي معلومه فينا ولا بمراده منا، وإنما تعبدنا بأمره ونهيه؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وجاء في الصحيح عنه عليه السلام أنه قال: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا له بالإيمان»<sup>(٤)</sup>. انظروا إلي حكمته عليه السلام في إبقاء الوصف عليه من غير قطع حيث قال: «فاشهدوا له بالإيمان»، ولم يقل: «فهو مؤمن» فيقطع عليه، فأمرنا أن نعتقد فيه أنه مؤمن، ونحكم له بظاهر الحال، والله يتولي السرائر. وأجمع أهل السنة علي أن الشك في إيمان المصلين معصية يلزم التوبة منها، ألا تراه عليه السلام كيف قال للمصحابي: «أقتلته وهو يقول لا إله إلا الله؟»، فقال: «يا رسول الله إنما قالها خوف السيف»، فقال: «هلا شققت علي قلبه؟»<sup>(٥)</sup>، وقال عليه السلام: «أمرت

(١) رواه البخاري عن أبي هريرة، حديث رقم ٢٣١١.

(٢) رواه البخاري حديث رقم ٤٢٠٥ ورواه مسلم حديث رقم ١١١.

(٣) [التوبة: آية ١٨].

(٤) رواه أحمد والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک والنسائي والبيهقي في السنن عن أبي سعيد الخدري وصححه السيوطي - الجامع الصغير ج ١ ص ٢٦.

(٥) أخرجه مسلم عن أسامة. راجع مختصر صحيح مسلم للمفتي بتحقيق الألباني حديث رقم ٧ وفي الصحيح ج ١ ص ٦٧ - ٦٨.

أن أقاتل الناس حتي يقولوا لا إله إلا الله... الحديث إلي قوله :  
« وحسابهم علي الله » (١)... إلي غير ذلك من الاخبار. وهذا كله في حق  
من سمع منه ظاهر القول وتعاهد المسجد، فكيف من يعلم منه كمال  
الاستقامة علماً، وعملأً، وحالاً، ودواماً علي المعاملات، ومحافظة علي  
المندوبات والمستحبات ومكارم الأخلاق في المباحات مع قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ  
أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴾ (٢)، وقوله تعالى ﴿ مَا  
عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣)، وقوله تعالى ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ  
بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمْسَكْتُمْ ﴾ (٤)، وقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٥)،  
وقوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (٦)، وقوله تعالى ﴿ إِنَّا  
لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٧)... إلي غير ذلك من آي لا تحصى. فإذا  
رأينا مؤمناً تواباً، متطهراً، محسناً، شاكراً.. إلي غير ذلك، ورأينا العوائد  
تخرق علي يديه سميناه ولياً. وسمينا ما يتخرق علي يديه كرامة، وحسنا به  
الظن، وإدبنا ما علينا من حسن الاعتقاد، ووكلنا العواقب لعلام الغيوب.

فقد اندفع السؤال علي أتم مقال، وثبتت الكرامة تسمية وحالاً.  
وللمخالفين أعداء الدين علي النبوات والكرامات اعتراضات متوهمات،  
وعليها للمحققين أجوبة مسكتات وبراهين مبهتات، لكن أضربنا عن أكثرها  
لاكتفاء المسترشد بما أوردناه، وقصدنا التوسط الذي شرطناه، ونسأل الله  
العفو عما أغفلناه وما قصرنا في فهمه وإفهامه أو غلونا، وهو حسينا ونعم  
الوكيل.

(١) تقدم تخريجه وهو حديث متفق عليه من حديث أبي هريرة وابن عمر.

(٢) [الليل: آية ٧]. (٣) [التوبة: آية ٩١].

(٤) [النساء: آية ١٤٧]. (٥) [المائدة: آية ٩٣].

(٦) [البقرة: آية ٢٢٢]. (٧) [الكهف: آية ٣٠].

## فصل

### في إثبات السحر والرد علي منكريه

ويتضمن صحة التفريق بيه وبين الكرامة والمعجزة، ووجه الدليل في إثبات المعجزة إن شاء الله تعالى .

أنكر معظم المعتزلة السحر، وردوا نصوص الكتاب<sup>(١)</sup> والسنة، وما أجمع عليه أهل الحل والعقد من الأمة، وما صح التواتر به من أخبار الأمم الماضية، وكذلك أنكروا الجن والشياطين. وهذه مخايل الإلحاد ويلزمهم انكار الملائكة واختلافهم في الرسل لأنهم إذا أنكروا الجن من حيث إنهم لو كانوا معنا لرأيناهم، كذلك ينكرون الملائكة لأنهم كانوا يأتون الأنبياء، ولا يراهم غير الأنبياء، وكذلك الحفظة علينا الكاتبون معنا في الأماكن. وسبب انكارهم لهذه الأمور ما سبق لعقولهم القاصرة من تقليد الفلاسفة في وجوب ربط العوائد، فاتكروا ما جوزة العقل وأثبتته النقل مراعاة لمذهب الأوائل وعدم مبالاةهم بالدين.

فإن إثبات السحر والشياطين في الآيات من قصة "هاروت وماروت"، وقصة "موسى" عليه السلام مع السحرة، وقصة "سليمان" في تسخير ﴿الشَّيَاطِينِ كُلِّ بِنَاءٍ وَغَوَاصٍ، وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾<sup>(٢)</sup>، وغيره من نصوص الكتاب.

وكذلك إجماع أهل السنة علي إثبات السحر واختلافهم في حكم الساحر. وأما أخبار الأمم السابقة فمقتضية من كتاب الله تعالى حيث أخبر تعالى أنه ما أتى نبي في أمة إلا قال مكذبوهم: إنه ساحر، فرد الله عليهم أنه ليس بساحر ولم ينف أصل السحر.

(١) في الأصل الكتب والصحيح الكتاب يعني القرآن الكريم.

(٢) [من: آية ٣٤-٣٨].

أما السنة فما جاء في الصحيح أن النبي ﷺ سحر في مشط ومشاطة، وبقي أياماً يرى أنه يفعل بعض المباحات وهو لا يفعل حتي أتاه الوحي بموضعه فأزاله<sup>(١)</sup>، وسحر ابن عمر فتكوعت يده، وفي هذا رد علي من قال: إن السحر كله تخيل لا حقيقة فيه، وسحرت عائشة رضي الله عنها.

وأما من أنكر السحر مع هذه النصوص في هذه الآي وسورة الفلق وغيرها، وأنكر الجن والشياطين مع ما سمع في الكتاب من قصص إبليس وذريته، وأول سورة الجن، وما في سورة الأحقاف وسواهما مما تقدم ذكره من الآي إلي غير ذلك من الأخبار الصحاح، وما أشرنا إليه من أخبار الأمم الماضية، واجتمع عليه السلف، وتفاصيل أحكام السحرة في كتب الفقه، فما أدري أي مسكة بقيت لهم من الإيمان، ولا ما الذي منع بعض الأئمة رضي الله عنهم من تكفيره، مع إنكاره لهذه الأمور العظيمة الموقع في الدين، لكونها معارضة لقضيات العقول، ورداً للنصوص الجليلة المتواترة، وطعناً في الدين ورداً بالفتنون: ﴿وَمِيعَلَّمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

## فصل

### في أنواع السحر، وكيفية وقوعه، وصحة التفرقة بينه وبين المعجزة والكرامة

اعلم أيها المسترشد وفقنا الله وإياك أن السحر من قبيل الجائزات، وأنه فعل الله تعالى خارق للعادات يفعل الله عند ارتياد الساحر وقصده، لوقوعه بأقوال يتلفظ بها، أو بحركات يحرك بها بعض أشلائه كعقد يده بعدد مخصوص، ونفث ينفثه عي عقد من العدد، أو عقد من الخيوط، أو شعور،

(١) حديث سحر النبي ﷺ رواه البخاري ومسلم - البخاري حديث رقم ٥٧٦٣ وفي مسلم حديث رقم ٢١٨٩.

(٢) [الشعراء: ٢٢٧].



أو صورة، أو تمثال يصنعها... إلي غير ذلك من أنواع ما اعتادوه من أفعال يفعلها الله تعالى لهم عند وقوع تلك الأفعال علي حسب ما قصدوه. قال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾<sup>(١)</sup>، وقال عليه السلام في الصحيح: «يعقد الشيطان علي قافية رأس أحدكم إذا هو نائم ثلاث عقد...»<sup>(٢)</sup> الحديث، والعقد في هذا الحديث عقد العدد، والله أعلم.

وإياك أن تزعم أن السحر علم دقيق يحتاج في تحصيله إلي نظر وتامل، فإنه ليس من قبيل ما يدرك بالعقول، وإنما هو وقوع جائز من الأفعال بواسطة ألفاظ ماثورة عن الكهنة، والشياطين، وعبداء الكواكب، من أهل القضاء بالنجوم وأصحاب الطلسمات.

فأما الكهنة فهم قوم فساق لهم خلطاء من مردة الشياطين المسترقين السمع، وكانوا في الفترات قبل تمكن حرس السماء بالرجوم، فرموا يختطفون أقوالاً عن الملائكة مما كان أو يكون، أو من فعل كذا أو قال كذا ينفع له كذا، وكذلك ما أنزل الله علي الملكين بياعل هاروت وماروت من هذه الألفاظ والأفعال، ويكون هذا عند الملائكة إما بوحي من الله تعالى، أو باطلاع علي ما في اللوح المحفوظ، أو بضرب من الإعلام لكون العقول لا تصل إليه كما تقدم، ولا يكون الملك في ذلك ماثوماً، لكونه أذن له ليفتن به الأشقياء بدليل قولهم للسامع: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾<sup>(٤)</sup>.. إلي قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ﴾.

(١) (القلق: آية ٤).

(٢) متفق عليه.

(٣) (البقرة: آية ١٠٢).

(٤) (البقرة: آية ١٠٢).

قال المحققون في شرح قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾: أي ما كان ساحراً ولا كانت أفعاله أفعال السحرة، لكن لما قبض "سليمان" عليه السلام قالت الشياطين للإِنس علي جهة الإغراء: إن "سليمان" كان ساحراً عظيماً، إذ كان يفعل ما يفعل من الخرق، ثم يتلون عليهم كلمة السحر، ويقولون: هكذا كانت كلمة "سليمان" عند خروق العوائد، فأكذبهم الله تعالى في كتابه ونزه "سليمان" عليه السلام عن أقوال الشياطين وأفعالهم وكذبهم عليه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، فيحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون كفرهم بتكذيب سليمان عليه السلام والقدح في معجزاته ونبوته بتسمية ما أتى به سحراً وتسميته ساحراً.

والثاني: أن يكون نفس السحر هو الكفر، لكون الساحر يرى الأفعال لغير الله كما سنذكر في عبادة الكواكب.

والثالث: لكونه لا يفعل الله له فعلاً حتى يتلفظ بالكفر.

والرابع: لكونه يختم له بالكفر عند موته، ولا سبيل إلي أن يكون كفر نعمة بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، ولا يبلغ كفر النعمة هذا القدر، إلا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا﴾<sup>(١)</sup>، ولا يقال في المؤمن: "لو آمن"، فإن "لو" حرف امتناع لامتناع.

وأما عباد الكواكب فهم قوم قلدوا الطبايعيين في تأثير الكواكب في عالم الأرض، فيقصد أحدهم إلي كوكب بالرصد والذكر والتعظيم له أثناء الليل والنهار حتى يشربه الله تعالى حب الكوكب فتنة له، فيسأل الكوكب فيعمل الله له ما سأل، فيظن الجاهل أن الكوكب فعل له ذلك، فيكفر بالله

(١) [البقرة: آية ١٧٣].

ويؤمن بالكوكب، كما جاء في الخبر أن الله تعالى قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافراً»<sup>(١)</sup> الحديث.

فهذه طرق السحر أو معظم طرقه، لكون أحدها لا تنضب، فإنه يتهاى بالمطعم، والمشروب، والبخور، والكتابة، والرسوم، في أوقات مخصوصة، فإنه لما كان وقوع الخرق فيه مرتبطاً بالأفعال، والأفعال لا تنحصر لم يتعين حصر، لكن معظمه ما ذكرت لك، فهذه هي مجموع الأفعال الخارقة للعادة التي تسمى سحراً.

وأما صحة التفرقة بينه وبين المعجزة فعلي الوجه الذي تقدم في تفريق الكرامة من المعجزة حرفاً بحرف، وهو ادعاء الساحر أنه ساحر، فلو ادعى النبوة لم يقع له الخرق بالسحر، لتساوي دعواه بدعوي النبي وهو كاذب وقد تقدم الاستدلال علي استحالة خرق العوائد علي من ادعى النبوة من الكذابين.

وإليك أيها المسترشد أن تقبل قول المجازفين المقلدين في أن السحر خيال كله ولا حقيقة فيه ولا هو فعل خارق للعادة. وأن المعجزة حقيقة وهي فعل خارق للعادة. واحتجوا علي هذه الدعوي بحبال السحرة وعصبيهم أنها بقيت حبالاً وعصياً، وخيل للناظر أنها حيات، وعصا "موسي" عليه السلام انقلبت حية حقيقية، وقال تعالى: ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾<sup>(٢)</sup>، فتخيلوا أن السحر كله تخيل لا حقيقة.

فأول ما يطلب هؤلاء بالتخيل ما هو؟ هل يرجع لوجود أو لعدم؟ ومحال أن يرجع لعدم، لكون عدم لا تأثير له ولا اختصاص بحقيقة، ولا تعلق أيضاً للإدراك بالعدم، والتخيل إنما هو إدراك شيء واعتقاد كونه علي خلاف ما هو به، فينظر المسحور إلي العصا والحبال وهي ساكنة فيظن أنها

(١) مثقل عليه. - البخاري رقم ٨٤٦ ومسلم رقم ٧١.

(٢) [طه: ٦٦].

حيات تسعى، وليست كذلك، فترجع حقيقة التخيل إلي ظن أو جهل يخلقه الله تعالى للناظر علي جهة الخرق في محل العلم المعتاد، إذا كان يعلم من عقل أن الجبال والعصي لا تعود حيات علي مجرد العادة ثم اعتقد عند ارتياد الساحر أنها حيات، فصار الناظر مسحوراً بخلق الله له من الجهل أو الظن في محل العلم المعتاد. قال "أبو الحجاج" رحمه الله:

وذلك التخيل المذكور وغيره يبدعه القدير

فخلق الله في عصا موسى عليه السلام حياة في محل الموت المعتاد، فاتخذ الخرقان في الخلقين، وثار وجه الدليل علي الخرق في حياة موسى عليه السلام أنها معجزة اقترانها بدعوي النبوة، فلما اقترن الخلق بالدعوي صحت المعجزة. وهذا هو الذي عمل للسحرة فخرؤا سجدوا وآمنوا لموسى عليه السلام أن الله أرسله وقالوا لفرعون: ﴿لَنْ تُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾<sup>(١)</sup>. والمتحير الجاهل بوجه الدليل يضرب في حديد بارد.

وليت شعري لو كان عين الخرق هو المعجزة، وألقي السحرة عصيهم وألقي موسى عليه السلام عصاه، ورأي المتحدي لهم أن الكل يسعى فمن أين كان تقع التفرقة لهم بين الصادق والكاذب؟ وهذا كله اعتقاد من الظن أن المعجزة هي الخرق من غير اقتران بدعوي.

ولتعلم أيها المسترشد أن لاجل هذه المسألة كان وقوع السحر وفائدته في الوجود عظيمة، وذلك أن السحر خرق، والمعجزة خرق، وهما قعلان لله تعالى لا للنبي ولا للساحر، فلما اتحدوا من الوجهين وأمر العقلاء بالفرق بينهما، جعل الله للعقلاء تفرقة بينهما، وهذا ارتباط دعوي بأحد الخرقين. فمن<sup>٤</sup> من الله عليه بحصول الفهم بوجه من الارتباط فهم المعجزة، ومن لم يفهم وجه الارتباط أشكل عليه الأمر فبقي بين ثلاثة أمور: إما أن يعتقد

الكل سحراً كما اعتقد كفار الأمم الماضية حتي قال: ﴿أَتَوَصَّوُا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَآغُوتٌ﴾<sup>(١)</sup>، وأما أن يتخير بقلب أمور آخر يفرق بها بين الخلقين تفريقاً مظنوناً، وأما أن يؤمن بها تقليداً علي غير وجه صحيح، ومن أجل غموض صحة هذه التفرقة ملكت طباق جهنم حتي يقال لها: «هل امتلأت؟ فتقول: قط قط»<sup>(٢)</sup>. فنعوذ بالله من الجهل بهذه المسألة والحيرة فيها. فما أوتي علي أحد أكبر مما أوتي عليه الأمن من الاضطراب في حبال هذه المسألة حتي إذا سمع المقلد أو المتحير ممخرقاً أو رأي مشعوذاً بحيلة أو يخبر بغيب، قامت به قيامة قلبه، ووجد الوسواس إليه سبيلاً، ولو أنصف من هذه حاله لأقر أن الأمر كذلك.

## فصل

### [خرق العوائد للدجال]

**فإن قيل:** إذا صحت التفرقة عندكم بين النبي والولي، والساحر، والمتنبئ، من هذا الوجه الذي هو ارتباط الدعوي بالخرق، فما تقول فيمن يدعى الإلهية كالدجال وغيره وتخرق له العوائد؟

**قلنا:** الدجال ساحر مطبوع علي السجر، وبطلان قوله في ادعاء الإلهية ظاهر لظهور آثار الحدوث عليه، لا سيما وهو أعور فاحش العور، فإذا رأي الجهلة بالله تعالى شيخاً مؤلفاً مخصصاً، وهو مع ذلك مشوه أعور واعتقدوه إلهاً، فإلى حيث ألفت رحلها أم قشعم.

ولا تقدر دعوي الدجال في النبوة لأنه لم يدعها، فلو ادعي النبوة لم تخرق له العادة علي الوجه الذي لا تنخرق لسائر الكذابين إذا ادعوا. فقد صح جواز النبوة ووقوعها وصحة التفرقة بين المعجزة وبين ما سواها من الخرق، وبالله التوفيق.

(٢) [الدجال: ٥٣].

(٣) مثقال سيرة.

## فصل

### في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ والرد على منكريها من أهل الملل القائلين بنبوة غيره

اعلم أيها المسترشد أن سبب طعن أهل الملل الكتابية علي نبوته عليه السلام إنما هو لأجل حفظ الجاه عند مقلديهم من العوام، لكونه أرسل إلي الكافة ودعا الكافة إلي ترك ما بأيديهم من أصل شرائعهم مع ما تقولوه من كذب علي كتب الله تعالي والرجوع إلي أحكام شريعة بيضاء نقية لم تشب، وترك شرائع دخلها التبديل والتغيير. فلما تفتنوا لذلك جحدوا نبوته وطعنوا في معجزاته تكبراً وعناداً واحتياطاً علي دنياهم أن لا يزدرى عليهم مقلدوهم ويمنعوهم ما كانوا يأكلون من أموالهم بالباطل، كما قال تعالي: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ (١) الآية، ثم إنهم انقسموا في إنكارها علي ثلاثة أضرب:

فضرب ماري في معجزاته وأضافها إلي السحر والشعوذة.

وضرب أنكر النسخ وموّة علي العوام من باب التحسين والتقييح.

وضرب قال بنبوته ولكن للعرب خاصة لا للكافة. وذلك روغان منهم عن الحقيقة واحتياط علي ما ذكرناه من حفظهم دنياهم وجاههم عند مقلديهم، وهذا شأن أخبارهم مع علمهم بأنه هو.

ومنهم من حسده من غير الأخبار تعصياً لأخبارهم ورهبانهم ولئن كان من العرب ولم يكن من العجم، فخافوا أن تثور العرب عليهم بحميتها وغلبها فيذلّوهم ويحيطون من أقدارهم كالذي كان يحمد الله تعالي.

### الرد على المنكرين

فأما وجه الرد علي من ماري في معجزاته، ونسبها لغير الحقيقة من

أخبارهم بأقرب شيء، وهو أن يستفسر عن وجه دلالة معجزة النبي الذي آمن به من أجلها وصدقه بها، فإن أتى بها علي صحة أحكامها وكمال شروطها كما تقدم قلنا له: أما الآن فتعلم قطعاً أنك عالم بنبوة كل نبي، لاتحاد دعواهم وتساوي ما جاءوا به مما يدل علي صدقهم لا تفرقة عندك بينهم، لأن معبرتك بالوجوه التي نصصت عليها هي التي علمنا نحن بها تساوي الانبياء عليهم السلام في الصدق حتي لا نفرق بين أحد من رسله. ثم نعلم الآن أنك عالم بصحة نبوة نبينا عليه السلام، جاحد لها بظاهرك حسداً أو عناداً من القوم الذين قال الله تعالى فيهم لنبيه عليه السلام: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (١). وإذا علمنا ذلك فقد تبين عنادك وسقطت مكاملتك، وكنت من الذين ﴿لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٢) كما أخبر تعالى.

وسأبين عناده. بمثال وذلك أن تقدر رجلين قاما في مقام واحد بمحضر العقلاء، وادعي كل واحد منهما ما ادعاه الثاني، واستدل كل واحد منهما علي صدق دعواه بما استدل به الثاني، وقام الدليل علي صدقه بما قام الثاني حذو النعل للنعل، ثم كذب بعض الحاضرين أحدهما وصدق الثاني، فعلي أي اضطراب تعلم أن المكذب بأحدهما مع تصديقه للآخر معنت مباغت. فهذا مثال من علم وجه دليل المعجزة لنبيين ثم كذب أحدهما.

وإن أخل بالمعجزة التي يقربها أو ركن من أركانها، وعرج بها عن طريقها قلنا له: أنت مقلد في تصديق نبيك لا تعد من أهل النظر، فلا يؤبه بك ولا يبالي بك في تصديق نبيك ولا في تكذيب غيره. وهذا لعمر الله وجه من وجوه الاحتجاج يقمع به المعاند العارف، ويردع بع المقلد المجازف.

ومن بركة هذا الاستدلال أنا نكتفي به عن مقابلة الفاسد بالفاسد، وهو

(١) (الأنفال: آية ٦).

(٢) (البقرة: آية ١٤٦).

أن يقدح له فيما أثبت من صحة معجزة نبيه بالذي قدح لنا في معجزة نبينا حرفاً بحرف حتي نلزمه إثباتها أو نفيها، وهو وجه صحيح من الاعتراض، لكن من يسوغ له أن ينفس خناقه بأن يقدح في المعجزتين كما قدح في الواحدة ويجره ذلك إلي مذهب البراهمة القادح في الكل.

ولقد ناظرت أحدهم بهذا الاعتراض فلما ضيق عليه قال لي: فإذا صح القدح في المعجزتين فدعونا وندعكم، ولا تطالبونا بعجزة ولا بسيف حتي يثبت الحق، فتفلسف من حينه وتبرهم. فيمكنهم التغفلت من هذا الاعتراض الأخير بمثل هذه النكباء، ولا يمكنهم بالمتقدم. وبه نرد أيضاً علي من أثبت من الإسماعيلية والإمامية والقرمطية نبوة "إبراهيم" عليه السلام ونفي ما سواها من نبوة غيره حرفاً بحرف، وكذلك من أثبت نبوة "آدم" عليه السلام من البراهمة وأنكر ما سواها. فتأمله. أيها المسترشد بالعين السليمة، فإنه يعدم عليهم كل ما أسسوه من فاسد أصولهم في إثبات نبوة نبي وإنكار نبوة غيره من جهة المماراه في آياته.

## فصل

### [النسخ في الشرائع]

وأما الصنف الثاني فهم الذين أنكروا النسخ من جهة إثبات الصلاحية العقلية في أوامر الله تعالى ونواهيه، وشبهتهم في ذلك أن قالوا: كيف يكون البارئ تعالى أعلم العالمين وأحكم الحاكمين وأعدل العادلين، ويشرع الشرائع لقوم علي أتم لطف وأعدل حكم ثم ينسخها لقوم أو ينسخ بعضها لآخرين؟ فلا يخلوا الذي نسخها بزيادة، أو نقصان. أو بدل أن يكون ذلك الحكم صلاحاً ولطفاً بالمتقدم، أو عبثاً له وبخساً، أو بدا له في صلاح أحد الصنفين ما لم يبد له قبل.



فإن قلتم : إنه صلاح بالمتقدم ، فلم غبن المتأخر ؟

وإن قلتم : إنه غبن المتقدم . فلم غبنه أيضاً وهو علام الغيوب فاعل للأصلح ؟

وإن قلتم : بداله ما لم يعلم بعد ، نسبتموه إلي الجهل ، وتجدد العلم ، واحتمال الحوادث . وهذه عمد شبههم في هذه المسألة ، والرد عليهم فيها يتصور من أربعة أوجه :

أحدها : طلبهم فيها بما طولب به المماري في إثبات نبوة من ادعى نبوته حرفاً بحرف كما تقدم ، فإن أثبتتها طولب بإثبات نبوة الكل ، ولم يبال بالكلام معه في النسخ ، ولوجوب صديق النبي في كل ما أخبر عنه الله تعالى ، وبأمر وينهي كما تقدم ، وإن تذبذب فيها طالبناه بإثباتها ، وحينئذ نتكلم معه في جواز النسخ ووقوعه .

والثاني : أن يبطل تقبيح العقل وتحسينه ، والصلاح ، واللطف الذي ادعاه في حق الله تعالى كما أبطلناه علي الفلاسفة والبراهمة والمعتزلة حرفاً بحرف ويرجع النسخ إلي اختيار الله تعالى من غير تحسين ولا تقبيح .

الثالث : أن نسلم لهم التحسين والتقبيح والصلاح واللطف جدلاً ، ثم نطالبهم بسائر أفعال الله تعالى في إبلامه البهائم والأطفال ، وتقطعهم جوعاً وبؤساً ، وتقبيح أجسامهم بعد خلقها في أحسن تقويم وفنائها بعد الإيجاد .

فإن قالوا : إن ذلك كله ليس بحسن ولا بصلاح ، فقد نقضوا دينهم في إيجابهم علي الله تعالى ، فعل الأصلح ما استطاع ، ويكون نسخ الحكم أقل في الفساد من فعل الفساد علي مذهبهم .

وإن قالوا : إن تلك الأفعال وإن قبحت في الظاهر ، فله فيها الطاف خفية في الباطن .

قلنا : قد سلمتم المسألة ، فإنه إذا كانت هذه الأفعال علي ظاهر قبحها

صاحبة بإزاء لطف خفي في المعلوم، فأحري أن يكون رفع حكم بثبوت حكم آخر لطفاً غيباً في المعلوم بل أكثره جلي، قال تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٣)</sup>، ومعلوم في شريعتنا أن الصلوات فرضت خمسين ونسخ منها خمس وأربعون وبقي أجر الخمسين، وأي لطف أظهر من هذا؟ ولكن نعتقد مع ذلك أنه لطف مختار لله، وأنه متفضل به، وليس بواجب عليه كما زعمتم.

الرابع: أن في شرائعكم بعينها نسخاً لبعض الأحكام هم مقرون به؛

كتحريم الشحوم بعد تحليلها وتحريم الصيد في السبت... إلخ غير ذلك، وهم مقرون بذلك، وقد ناظرت أحدهم يوماً بأن قلت له: "ألم يك آدم نبياً؟" قال: "بلي". قلت له: "فقد أتكح الأخوة والأخوات، وهذا حكم ليس في التوراة". فقال لي: "كان ذلك لمس الحاجة، حيث لم يكن سواء". فقلت له: "يا سبحان الله، ألم يكن البارئ تعالى قادراً علي أن يخلق آدم آخر وزوجة، وينكح ابن أحدهما ببنت الآخر، إذا كان يجب عليه فعل الحسن علي مذهبيكم؟" فكانما القمته فهراً.

وأما من التزم البداء، فهو أقل من أن يكثر به لما ثبت من كونه تعالى عالماً بجميع المعلومات وجوباً، وإذا كان كذلك فقد استحال البداء عليه، لأن أصله الجهل. علي أنا لو قدرنا في الشاهد سيداً يعلم مرافق عبده ومصالحه، يأمره بأمر في وقت ويأمره بعد ذلك بخلافه، وهو يعلم أنه يصلح له في ذلك الوقت لوجه من الوجوه لم يطلب فيه ببداء إذا كان يعلم الصالحين في الوقتين.

(١) [الأنفال: آية ٦٦].

(٢) [البقرة: آية ١٧٨].

(٣) [البقرة: آية ١٨٥].

## فصل

### [ادعاء اليهود أن نبوته للعرب خاصة]

وأما الصنف الثالث الذين أقروا بنبوته عليه السلام، إلا أنهم خصصوهما بالعرب، فهم طائفة من اليهود يلقبون بـ "العيسوية"، وهذه القولة أيضاً تحايلاً منهم علي إبقاء زمن جاههم عند مقلديهم كما تقدم، فإنهم رضوا بأن يقرروا بنبوته لغيرهم، ويحاشوا أنفسهم منها، فيبقون علي ما كانوا عليه من جمع المال، وحفظ الجاه، واستمرار الكبر الذي خولهم الله تعالي في ذلك كله، ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾<sup>(١)</sup> كما علم فلا هم آمنوا وانقادوا، ولا صح لهم ما طلبوا.

وأقرب ما يرد به علي هذا الصنف أن يقال لهم: أنتم قد أقررتم بنبوته عليه السلام، وإذا صحت وجب أن يستحيل عليه الكذب الذي يناقض دليل المعجزة كما تقدم، وقد أخبر فيما أخبر أنه أرسل إلي الكافة من الإنس والجن، وهذا الخبر معلوم منه عند الكل تواتراً من الكتاب والسنة وإجماع الأمة. فإذا جوزتم عليه الكذب في هذا الخبر فقد نقضتم أصل نبوته حيث كذبتموه في إرساله إلي الكافة ورددتم التواتر المعلوم ضرورة، فلا ينجيكم روغانكم بهذه الحيلة، أو ينقادوا إلي الحق. فإذا قدحوا في التواتر أخذ من أيديهم ما أثبتوه من نبوة محمد ونبوة غيره بجحدهم للضرورة.

وقد راغت شرذمة من اليهود أيضاً بعد إثبات النسخ بشبهة تلقفونها من "ابن الراوندي"، وهي دعوي اختلقها لهم علي "موسي" عليه السلام، أن في التوراة أن الشريعة مؤيدة وأن لا نبي بعده، وهذه حشرة، منهم لأنه لما لم يمكنهم ردها من جهة العقل، لجأوا إلي النقل الذي لا يصح. والدليل علي كذبهم في هذا الخبر بتصوير من وجهين:

(١) [البقرة: آية ٦٦].

الوجه الأول: أنه لو كان الخبر مضي في التوراة لسبق إلي إظهاره قدامهم في جحد نبوة "عيسي" عليه السلام، وكذلك معاصروا "محمد" ﷺ في التوراة والإنجيل، أدل دليل علي كذب المتأخرين في هذا الخبر.

فإن قالوا: إنما سكتوا لعدم أكثرائهم به، فهذا أبعد لكون نبينا عليه السلام موكلأ بضرب رقابهم، وسبي ذراريهم وأموالهم، وأخذ الجزية منهم عن يد وهم صاغرون، وهم مع ذلك يسكتون عن الخبر الفاصم بينه وبينهم لعدم أكثرائهم بما جاء به!! وهذا هو محض البهت.

والوجه الثاني: أنه لو صح ما اختلقوه من هذا الخبر، لاستحال بعث: "عيسي" و"محمد" عليهما السلام، لاستحالة الكذب علي "موسي" عليه السلام. فلما أرسلوا بالمعجزات تبين كذب اليهود.

فإن قالوا: قد قلتم إن نبيكم قال: «لا نبي بعدي».

قلنا: أجل، ولكن انتظروا، فإن جاء بعده نبي فنحن الكاذبون عليه في هذا الخبر لا هو.

فإن قالوا: بشر بنزول "عيسي" عليه السلام وهو نبي علي زعمكم ويأتي بعده.

قلنا: فقد قيل إن المقصود بقوله عليه السلام: «لا نبي بعدي» يعني شاعراً متبوعاً مثله، وعيسي عليه السلام إنما ينزل تابعاً لشريعة محمد ﷺ لا شاعراً لغيرها، ومنازعتنا إنما هي في إثبات نبي شاعر، وهذا القول معترض، ولتجوز ورود نبي غير شاعر، لكن علي مذهب من قال: إن النبي غير الرسول. والأصح أنه معني قوله: «لا نبي بعدي» أي نبياً آخر بعدي شاعراً كان أو غير شاعر. وهذا هو الصحيح المعول عليه، فقد خرج عيسي عليه السلام عن تخصيص البعديّة، لكونه كان نبياً قبل.

فقد تبين كذبهم بحمد الله فيما ادعوه من الخبر علي أتم البيان، والله

المستعان. وللإهود شبهات كثيرة في الطعن في نبوة نبينا محمد ﷺ وشريعته، لكنها ليست هناك، فلذلك لم نكثر بثذكريها، وإنما ذكرنا معظم شبههم التي عول عليها كفره أبحارهم.

## فصل

### في إثبات معجزات نبينا محمد ﷺ، وتفاصيلها، والرد على من طعن فيها

والأولي بنا أن نقدم الكلام في إثبات معجزة القرآن العظيم، وكونه أم المعجزات ورأس البينات الخارقة للعادات، وغرضنا أن نثبت مقاصدنا منه في معرض أجوبة عن أسئلة فنقول:

**إن قائل قائل:** ما دليلكم على أن القرآن سمع من نبيكم وتحدي به، ولعله مختلق بعده استفعله عليه أصحابه ونسبوه إليه.

قلنا: لا معنى لدرء الضروريات ورد البيهيات، فإن البر والفاجر مقر بأن القرآن منه سمع، وهو كان يدرسه ويمليه، وما سمع من أحد قبله، ولا زاد فيه أحد بعده ولا نقص منه، وأنه تحداهم بأن يأتوا بمثله، أو يسورة من مثله، فاداهم عجزهم عن معارضته إلي ضرب رقابهم، وسبي ذراريهم، وتفريق جماعاتهم، وتقطع أرحامهم، وهذا كله معلوم ضرورة.

وليت شعري لو أنه تقول عليه بعد وفاته شيء كان يصح هذا التحدي منه والعجز منهم، وبأي وجه استباح دماءهم وأموالهم وقتلهم وقسمت غنائمهم؟ وما المانع أن ينكر هذا القادح في البداية وجود النبي ﷺ في مكة، ودعواه النبوة، وقتال من عاداه، وولاية من وآلاه. وما حيلة هذا البائس إذا أنكر عليه وجود البلاد النائية، والكواثر الواقعة، وسخاء "حاتم"، وشجاعة "علي"، وخلافته، وتقدم خلافة "أبي بكر" رضي الله عنهما، وما كان من

وقائع "صفين"، و"الجمل"، إلي غير ذلك من الأخبار المتواترة الثابتة والضرورات. وما أشبه قوله هذا بقول من قال من سفهاء كفار قريش: إن القرآن ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وأنه ﴿اِكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، مع علم الكل منهم بأنه أمي لا يكتب، ولا يدرس المكتوب، ولا سمع القرآن ولا بعضه قط من غيره، لكن الغريق بما يري يتشبث.

## فصل

### [هي معارضة القرآن]

وإن قيل: ولعله عورض وكتمت المعارضة.

قلنا: هذا من النمط المتقدم في جحد الضرورات، ومتى جرت العادة بكتّم ما يعرض به هذا الخطر العظيم الذي استحلت به الدماء والفروج، ووقع به الإفحام والتجريح، ولو وقعت المعارضة لاستريح بها من خزي الدارين مع أنه ما تحدي به العرب دون العجم ولا الإنس دون الجن، ولا الإنس والجن دون خلق الله أجمعين بدليل قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: ولعله لم يعارض لكونه كلاماً رثاً ساقطاً عن ذروة الفصاحة غناً.

قلنا: هذا أعجب في التواقع وصفافاة الوجه من كل ما تقدم، وليس شعري إذا لم يكن هو الفصيح البليغ الوجيز الجامع المبني علي المقصود من غير نقص ولا مزيد، فأي كلام بعده يسمى فصيحاً؟ ومتي تعقل الفصاحة؟ قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؟ على أن من قاتله

(١) [الأنعام: آية ٢٥].

(٢) [الفرقان: آية ٥].

(٣) [هود: آية ١٣].

(٤) [الأعراف: آية ١٨٥].

وعنده من اللسان الفصحاء، واللذ البلقاء، ما تجرأ واحد منهم قط أن يقول هذه القولة ولا أن يتغوه بالمعارضة ولا سمع ذلك منه قط، غاية ناهتهم أن قالوا: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾<sup>(١)</sup>، فجوابه أن يقال له: ومن منعك يا مغالط؟ بل لو أمكنك لفعلت.

فإن قيل: ولعله منع بالسيف فلولا السيف لعبور.

قلنا: يا سبحان الله! وأي سيف كان في بدء أمره، وهو قد أتاهم بالموعظة الحسنة، وأصحابه يطردون علي البلدان، ويجلون علي المناطق، ويعذبون من أجله<sup>١١</sup>. وأنت يا هذا أراك تقول هذه القولة التي أجمعت الأمة علي كفر من قالها واستباحة دمه وماله، ولم يمنعك السيف، فهلا قلت عوض هذه القولة آية؟ وإن كان منعك السيف فهلا رحلت إلي "إذفنش"، وجئت بسورة من مثله ولو بعدد كلمات سورة الكوثر، حيث تريح الكل أو تحل من اعتناقهم ريقة الإسلام.

ولعمري لقد قال لي هذه القولة غير واحد، ولقد قالها فاجر من الفجرة هنا في جمهور الناس، فسكتوا عنه إما غير منكرين أو غير مكترئين. فيا لله من عدم الزاجر، وقلة الغيرة في الدين، علي أن هؤلاء الفجرة إذا زجروا قالوا: إنما حكينا، فيتراوغون بالحكاية عن السيف، ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) [الأنفال: ٣١].

(٢) [التوبة: ٣٠].

## فصل

## [معجزة القرآن]

فإن قيل : فإذا ادعيت هذه الضروريات في نقائص هذه الاعتراضات . فقد صح الإيمان بمعجزة القرآن ضرورة ، فلا يحتاج فيه إلي نظر واستدلال .

قلنا : ليس الامر كذلك ، فإن كل ما عارضوا به طعننا في الضروريات المعلومه بالتواتر ، المبني علي الحس والضرورة . والفائدة التي تصح بها الحقيقة وتدخل تحت الكسب ، إنما هي العلم بكونه من عند الله لا من عند النبي ، والعلم بذلك لا مدخل للضروريات فيه ، بل هو موقوف علي النظر والاستدلال ، لكوننا لم ندر به حتي أودعه إياه ولا سمعناه يتلوه عليه . ومن العلم بهذا الوجه نجا من نجا ، ومن الجهل به هلك من هلك .

فإن قيل : فبينوا لنا هذا الوجه الذي تبرأ به الذمة في الدنيا وتقع به السلامة في الآخرة ؟

قلنا : لا امتراء في كوننا نعلم أن الذي أنطق محمداً عليه السلام بهذه العبارات للفصيحة المسماة قرآناً ، المنبئة عن الكلام الأزلي ، المبنية علي أسلوب مخصوص لم يسمع مثله قط ، وأقدره علي ذلك ، أنه لو شاء أن يفعل أو يفعل مثله في غيره لفعل ، فلما اختصه به ، وأمره أن يتحدي به الأولين والآخرين ، وأخبر أنه لا يفعل مثل هذه التلاوة لغيره ، وأخبر هو عن ربه أنه لا يعارض مع الجواز ، ووقع الامر كذلك ، وعمدت المعارضة ، دل مجموع ذلك علي صدقه فيما تحدي به عن ربه ، وتصديق الله تعالي إياه فيما أخبر عنه ، فمن هذا الوجه تدل المعجزة ،

فإن قيل : إذا كان هذا الاستدلال من هذا الوجه ، فهذه هي الصرفة التي أنكرها أصحابنا إنما هي دعوي ممن قال : كانت العرب قادرة علي المعارضة قبل نزوله ، ثم صرفت عن معارضته بعد نزوله . وهذا غلط من قائله ، فإننا نعلم ضرورة أن العرب ما سمع منها ولا عنها قط أنهم كانوا يعلمون أسلوب القرآن



قبل يعث نبينا عليه السلام، ولا نطقوا به، ولا سمعوا مثله كما كانوا يعلمون أساليب الأعاريض من الشعر من الكامل والطويل والبسيط والهزج والرجز .. إلخ غير ذلك من أنواع النظم والنثر، وما سمع منهم قط هذا الأسلوب ولا سمع عنهم. والذي ذكرناه من الاستدلال هو مذهب الشيخ "أبي الحسن" رضي الله عنه، وهو الصحيح.

**فإن قيل:** كل ما ذكرت من الأعاريض أساليب نطقت بها العرب، وهي مفتتحات لأول شاعر وأول خطيب؛ فما المانع أن يكون هذا الأسلوب من نوع تلك الأساليب المفتتحة؟ وما الفرق بينه وبين الأساليب المفتتحة؟

**قلنا:** الفرق بينه وبين الأساليب أن العرب عارضت المفتتحة الأول نظماً ونثراً بكلام هو مثل كلام المفتتحة وأبلغ منه، وهذا أسلوب يسمى الفصحاء واللد البلقاء أن يجمعوا بينه وبين البلاغة، فمتى قصدوا البلاغة منعوا الأسلوب، ومتى قصدوا الأسلوب منعوا البلاغة، والتحدي إنما وقع بالجمع بينهما. فمتى وقع الجمع بينهما وقعت المعارضة، فهما بمثابة أصل المعجزة التي هي الخرق والدعوي، فمتى انفرد أحدهما لم تكن المعجزة.

**فإن قيل:** ما البلاغة التي يشيرون إليها من ضروب الكلام؟

**قلنا:** هي العبار عن معني شديد بلفظ شريف ينشئ عن المقصود من غير قرين. ومن أشرفها وأوجزها وأفصحها بلاغة القرآن العظيم. الذي اعترف البر والفاجر من البلقاء والفصحاء بأنه في أعلي ذروة الفصاحة، ونصبوا للحرب وقتل النفوس، ولم يسمع من ذي همة منهم حرف ولا كلمة فضلاً عن آية، إلا ما كان من ترهات "مسيلمه" حين قال: «الفيل وما أدراك ما الفيل...» إلخ ما قاله، وكذلك في المتأخرين: المعري "أخزاه الله قصد المعارضة بهذيانات تنزه الأذان عن سماعها، ولكن نشير إلي ذكر شئ منها، وهو قوله: «جاءك الملوك، ثم علي نعش حملوك، وفي قبر أهملوك، وأنت فيه مفارق للحوباء»، ومنها: «ماش يندرج في حماش، وينخرط في لاش»،

ومنها: «اعظمك إعظام البيت، في الجمعة والسبت، أنت رب الدوحة والقضيب المناد»، إلى غير ذلك من هذا الرث الحسيس. فيا للعجب من خذلان من يقول مثل هذا في معارضة القرآن مع قوله في الشعر:

يا ساهر البرق أيقظ راقد السمر .....  
إلى قوله:

ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى سري أمامي، وتأويأ علي أثري  
وقوله في الفرند:

ودبست فوقه حمر المنايا ولكن بعدما مسخت غملا  
... إلى غير ذلك من عجائب نثره ونظمه، فسيحان من يقلب القلوب كيف يشاء.

فهذه طريقة البلاغة.

فإن قيل: وما الأسلوب المرتبط بالبلاغة؟

قلنا: الأسلوب مجموع أصوات لها أحوال فأرقت بها سائر الأصوات، فإذا سمع السامع قراءة فرق بينها وبين سائر المسموعات من أنواع الكلام تفرقة ضرورية، لا يستريب في أنها قراءة القرآن. فالأسلوب راجع لأحوال أصوات تتميز بها أصوات التلاوة عن سائر الأصوات.

## فصل

فإن قيل: أتقولون إن القرآن معجزة واحدة أو معجزات؟

قلنا: هو معجزات كثيرة لكن اختلف الناس في عددها، فمن راعي السورة التي وقع بها التحدي قال: هي مائة معجزة وأربعة عشر معجزة علي عدد سور القرآن، ومنهم من قال: كل ثلاث آيات منه معجزة بالنظر إلى أي سورة "الكوثر". والذي ينبغي أن يعول عليه والله أعلم أن كل عشر كلمات منه معجزة، وهي عدد كلمات سورة الكوثر، إذ قد جاء التحدي بسورة،

وسورة الكوثر عشر كلمات والآي قد تطول وتقصّر كآية الدين<sup>(١)</sup> و [آية] ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾<sup>(٢)</sup>، فإذا كان هذا فينبغي أن تراعي أعداد الكلمات، والكوثر عشر كلمات فكل عشر كلمات معجزة.

فإن قيل: أفي القرآن معجزة سوي البلاغة والأسلوب؟

قلنا: نعم وهو ما تضمن الاخبار بالغيوب الماضية والآتية: أما الماضية فما أخبر به من قصص الانبياء عليهم السلام وأممهم، وكيف كان الرد والقبول والسلامة والإهلاك... إلي غير ذلك مع كونه عليه السلام أمياً ربي في الاميين، وجاء باخبار الام علي وفق ما صح في الكتب. ومن هذا الباب وقع إيمان "ابن سلام"، و"كعب" وغيرهما. قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾، إلي قوله: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾<sup>(٣)</sup>، وذلك أن عدتهم في الكتب المنزلة قبل القرآن تسعة عشر، وقلما تاتي للمنقول الكذب في مثل هذا القدر من العدد، فدل هذا العدد علي صحة قوله، وعلمت اليهود ذلك لعلمهم بأميته قبل بعثه، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>، فأخبر تعالى أنه منهم في النسب والامية، فكان أمياً بعث في الاميين ثم علمهم الكتاب والحكمة في ثاني حال مع علمهم بأميته، والامي في اللسان هو الذي ليس عنده من القول إلا ما سمع من أمه، فصارت الامية في حقه عليه السلام غاية البرهان علي صدق دعواه بكونه انتقل منها إلي علم الحكمة وتعليمها للغير.

(١) [البقرة: آية ٢٨٢].

(٢) [الرحمن: آية ٦٤].

(٣) [الدثر: آية ٣١].

(٤) [الجمعة: آية ٢].

وأما الخبر عن الاستقبال، فالأمر فيه أظهر من الاستدلال عليه، لكونه إخباراً عن الغيب والمستقبل، قال تعالى ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحِلِّينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ودخوله علي وفق ما شرط لهم من الأمن والتحليق والتقصير، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾<sup>(٢)</sup> فلم يتمنوه، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿سَيَهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى ﴿سَتَدْعُونَ إِلَيَّ قَوْمٌ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وكان ذلك كله، وكذلك كل خبر جاء في القرآن مخلصاً للاستقبال. وعدد الأخبار المستقبلية التي جاء بها القرآن، فوقعت في دار الدنيا، وفرغ منها ينيف علي مائة آية من قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ إلي قوله: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، وقوله: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(٦)</sup> ومانا كافرين من بعد نزول السورة، علي أن أكثر الآي تتضمن قصصاً متعددة كآية دخول المسجد الحرام وما يضاهاها من الآي.

### زيادة إكمال أغفل أكثرها المتكلمون:

وهي أن معجزة القرآن العظيم زادت علي سائر المعجزات بأشرف تقدمت به عليها من ثمانية أوجه:

أحدها: أنه تحدي به العرب، وهو بلسانهم الذي كانوا به يتفاهمون ويتخاصمون ويتهاجون ويتمادحون، فعجزوا عن معارضته ونكلوا وأقروا

(١) [الفتح: آية ٦].

(٢) [الحج: آية ٧١].

(٣) [البقرة: آية ٢٤].

(٤) [القمر: آية ٤٥].

(٥) [الفتح: آية ١٦].

(٦) [المسد: آية ١-٤].

بذلك، مع أنه من تكليف ما يطاق علي أصل الجواز كما تقدم بخلاف سائر المعجزات.

الثاني: أنه عليه السلام تلفظ به مكتسباً، فكان له بكل حرف عشر حسنات إلي ما شاء الله من التضعيف كما جاء في الخبر، وكذلك لامته إذا تلفظوا به بخلاف سائر المعجزات، كقلب العصا، وإحياء الموتى .. إلي غير ذلك، لكونها لا تدخل تحت كسب المتحدين بها ولا المتحدي لهم.

الثالث: أنه تحدي به جمهور العقلاء من أهل الأرض والسماء بدليل قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١).

الرابع: أنه تحدي به مع طول الأيام إلي يوم القيامة، إذ لم يعين به وقتاً عن وقت، كما لم يعين به جيلاً دون جيل وليست (٢) سائر المعجزات كذلك، بل أعريت عن صدق صاحبها ثم أنصرفت بزمانها. وقد مدحت رسول الله ﷺ بشعر وأشرت به إلي هذا المعنى فقلت: [البسيط]

وأنزل الله قرآنا يظهرنا	من الخبايا في الآصال والبكر
ما زاد في العمر يدت فيه بينه	تبدي شببته في غابر العصر
يبلي الجديد علي كر الجديد له	وذا يجدد فسي أيامه الغبر
هذا لأحمد من أقوي دلائله	فوق الذراع ونبع الماء والقمر

الخامس: أنه عين الأبد.

السادس: حفظه من التبديل والتغيير الذي وقع في سائر الكتب، فلو بدل أو غير لبطل العلم والحكم كما بطلا في غيره من الكتب، قال تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ (٣).

(١) [هود: آية ١٣].

(٢) ليست في الأصل.

(٣) [الكهف: آية ٢٧].

السابع: أنه أثبت سائر معجزات الأنبياء علي القطع لكونه لم يدخله الريب بالتبديل، فكانت تري "عيسي" يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى، وكانك تري "موسي" يفلق البحر ويخرج يده البيضاء ويقلب الخشب حية تسعي، وكذلك "صالح" في خروج الناقة من الصخرة و"إبراهيم" وناره الجحيم، و"هود" وريحه العقيم... إلي غير ذلك.

الثامن: أن استدلال بله العوام علي صحة معجزة القرآن أقرب من استدلال العلماء باللسان والأساليب، وذلك لعلمهم بعجز الفصحاء من العرب العرباء عن معارضته وإذا علموا بالتواتر أنهم عجزوا عن معارضته علموا ضرورة أن من دونهم أعجز لا محالة.

فهذه ثمانية فوائد بثمانية شهود زادت بها معجزة القرآن علي سائر المعجزات، ومع هذه الزوائد لا تقف هنا فالأمر أكبر من ذلك. فتأمل تصب إن شاء الله تعالي.

## فصل

### [معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الأخرى]

فإن قيل: أله عليه السلام معجزات سوي القرآن؟

قلنا: أجل وقد بلغ بها المكثرون ألفاً، والمقلون ثلث العدد، إلا أنهم اختلفوا، هل هي معجزات كلها، أو بعضها معجزات وبعضها كرامات. فمن راعي التحدي الأول أفرداها في المعجزات، ومن راعي التحدي في كل كائنة منها قال: إن كل ما تحدي به فهو معجزة، كانشقاق القمر وغير ذلك وما جاء من غير تحد كالإسراء وغيره. فهو كرامة. والأمر في هذا الاختلاف يقين، لكونه لا يقدح في الحقيقة، والأظهر المذهب الأول لبناء الحروق على التحدي الأول، ولأنه عليه السلام كان يقول عندما تظهر علي يديه بعض الخوارق:

الأول، ولأنه عليه السلام كان يقول عندما تظهر علي يديه بعض الخوارق: «أشهدوا أنني رسول الله»<sup>(١)</sup>، فخرج من مضمون ذلك أنها أليق بالمعجزة، والله أعلم.

فإن قيل: هذه المعجزات التي هي القرائن أبلفتكم تواتراً أو آحاداً؟

قلنا: المرضي عند المحققين أنها أو أكثرها بلغت آحاداً، لكن مجموع ما بلغ منها بالآحاد يفيد العلم قطعاً، لاتحادها في معني الانخراق، كما أن آحاد البذل من "حاتم" لا يثبت تواتراً، لكن مجموعه يفيد العلم بسخائه، وكذلك شجاعة "علي" رضي الله عنه في آحاد الوقائع والهزائم، لكن مجموعها يفيد العلم بشجاعته، وأما انشقاق القمر فقد جاءت به الآية من الكتاب العزيز، فظاهر لا يحتاج فيه إلي تأويل فصح تواتراً.

## فصل

### فيما يجب للأتبياء عليهم السلام ويستحيل عليهم ويجوز لهم من الأحكام

اعلم أيها المسترشد أن ما يفتح به الكلام قبل الخوض في السمعيات، حقيقة النبوة تسمية ومعني.

أما التسمية فقد قال القاضي "أبو بكر" رضي الله عنه: «قول القائلين نبي علي وجهين: مهموز وغير مهموز، فمن همز عني به النبأ وهو الخبر، ومن لم يهمز عني به الأول الذي منه النبأ، لكن خففه، وهو لغة غريبة، أو عني بها النبوة، وهو ما ارتفع من الأرض، فالنبي بالمعني الأول المهموز، والخفف هو الخبر عن الله تعالى، وبالمعني الثاني: هو الرفيع المنزلة عنده تعالى، وقيل: إنها مأخوذة من النيابة كأنه ينوب مناب مرسله في تبليغ أمره ونهيه ووعدده ووعيده».

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة. وابن حبان عن أبي عمرة الأنصاري.

وأما المعني، فاعلم أن النبوة لا ترجع لجسم النبي ولا لعرض من أعراضه ولا لعلمه به ولا صحة معاملته، بدليل أن هذه الأوصاف يتصف بها غير النبي، ولا ترجع لقربة تمت إلى الله تعالى بصفة نفس ولا بصفة معني كما رعم الباطنية، وقد تقدم الكلام في الرد عليهم عند ردنا علي إخوانهم النصاري، واحتجنا عليهم ببعض آية وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (١)، رده إلي نعته، ثم شرفه بوحيه.

فإن قيل: إذا لم ترجع إلي هذه المعاني، فما معناها الذي ترجع إليه؟ قلنا: ترجع إلي أحد وجهين: إما لقول النبي: أنا نبي ثم يأتي بمعجزة تصدق قوله.

أو بخبر الله عنه علي لسان نبي آخر أنه نبي، كما أخبر عن الستة والعشرين في صريح الكتاب العزيز الذين أولهم "آدم" وآخرهم "محمد" ﷺ.

## فصل

### [عصمة الأنبياء]

فإن قالوا: أثبتوا لنا عصمة الأنبياء من أي وجه تحصل وتصح؟ وما حقيقتها؟

قلنا: أما حصولها علي الصحة من وجهين: عقلي ونقلي.

أما العقلي: فهو عصمتهم فيما يناقض مدلول المعجزة، وهو الكذب فيما يبلغونه عن الله تعالى، لكون المعجزة دالة علي صدقهم. وقد أوضحنا هذه المسألة عند كلامنا في المعجزات إيضاحاً لا ريب فيه لمن وفقه الله لفهم وجه الدليل.



وأما عصمته من الكبائر المؤدية لسقوط العدالة وقلة الديانة، فمرجع إثباتها إلي السمع، وهو الإجماع المتواتر الذي لا مدفع فيه إلا بخبره.

فإن قالوا: حققوا لنا العصمة ما هي؟

قلنا: هي أن يخلق الله تعالى لهم القدرة علي الطاعات ولا يخلق لهم قدرة علي معصية، وأما الذنوب المعدودة من الصغائر، فلا تنفيها العقول، ولا قام علي نفيها ولا علي إثباتها قاطع سمعي؛ إذ القاطع نص متواتر أو إجماع متواتر.

فإن قيل: إذا كانت المسألة مظنونة فما الغالب علي الظن عندكم؟

قلنا: اختلف الناس في الغالب فمنهم من نظر إلي ظاهر الكتاب والسنة فغلب وقوعها. ومنهم من نظر إلي التنزيه في تأويل تلك الظواهر، إذ فيها مساغ للتأويل، فغلب نفيها وهو الأولي، إلا أنه ليس في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ نص علي وقوع معصية منهم، إلا ما في الكتاب من قصة آدم عليه السلام.

والخروج عنها بحمد الله تعالى سهل، فإنهم قالوا: إن آدم عليه السلام لم يكن نبياً عند وقوع المعصية منه، وحججهم علي ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى، ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾<sup>(١)</sup>، ففرق بين حالتيه؛ عند وقوع المعصية وبعد وقوعها وفصلها عنها بـ: ﴿ثُمَّ﴾ التي تعمل في المهمل، فخرجه من مضمون هذا أنه عندما واقع المعصية لم يكن نبياً، وإنما كان نبياً بعد ذلك، والعصمة لا تشترط للنبي إلا بعد ثبوت النبوة لا قبلها.

والصحيح أن معصية آدم عليه السلام وغوايته وظلمه لنفسه لم يكن ارتكاب نهْي شرعي، وإنما كانت على مقتضى اللغة، لكون النهي فيها علي

وجه الإرشاد والنصيحة له، ليتحفظ من مكيدة عدوه الشيطان حتي لا يقبل منه فيخرج من الجنة. والمعاصي المنهى عنها في الشرع إنما تورث النار، فنهاه ربه وأرشده ووسوس إليه الشيطان بحسده إياه في سكني الجنان، فأتساه الله تعالى إرشاده إياه ووسوسة الشيطان له، فأكل منها ناسياً للوسوسة والإرشاد، ولا يجوز عليه غير هذا.

ومن قال إنه أكل منها عامداً ألزم أن يكون آدم عليه السلام قبل مكيدة الشيطان، وصدق قوله، ورد نصيحة ربه إياه، وآتهم خبره، وهذا هو الكفر الصراح الذي نزه عنه آدم عليه السلام وسائر الأنبياء كما تقدم.

فانظر رحمك الله إلي هذه القولة وأين تقول أقوال الجهلة بأحوال النبوة، فلم يبق إلا النسيان، ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾<sup>(١)</sup>، أي علي مراقبة عهدنا فيما نهيناه عنه فنسيه، وإذا كان ناسياً فلا يبالى بنفيه عن أكل الشجرة كان علي جهة الحظر أو علي جهة الإرشاد.

فإن قيل: فإذا لم تكن لهم ذنوب فكيف يتصور لهم الاستغفار والمغفرة، وقد قال تعالى لنبيه عليه السلام: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال في قصة "داود" عليه السلام: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ، فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال "سليمان" عليه السلام: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾<sup>(٥)</sup>، وقال "يونس" عليه السلام: ﴿فَاَلْتَقِمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>... إلي غير ذلك. فإذا لم تجز عليهم الذنوب أصلاً فبما تقع الملامة؟ ومما يقع الاستغفار والمغفرة؟

(٢) [محمد: آية ١٩].

(٤) [ص: آية ٢٤-٢٥].

(٦) [الصافات: آية ١٤٢].

(١) [طه: آية ١١٥].

(٣) [النصر: آية ٣].

(٥) [ص: آية ٣٥].

فالجواب أن نقول : لتعلم أن القوم كبار المقربين ورؤساء العارفين، وأنهم أهل الحضرة القائمون في نطاق الخدمة، القاعدون علي بساط القرب، وهم مع ذلك أهل المنازلات والمشاهدات. ومن كانت هذه حالته، فجدير أن يطلب بالفترات والغفلات ودقيق اللحظات حتي تكون "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، فلكل مقام مقال، ومن شأن الملوك الإغضاء عن العوام، والبحث والتنقيب علي الخواص، ولله المثل الأعلى، فله أن يطلبهم بالنقيب، والقطمير، تأدياً لهم وعتاباً عليهم حتي يتمحصوا لتلقي المناجاة، وترقي المنازلات والحق عند المشاهدات، فهم يعددون الفتلات، الفترات والملاحظات، من المباحات ذنباً لكونها غيبة، ويطلبون الاستغفار منها، فيخبرهم ربهم أنه قد غفرها لهم، ودرا عنهم الطلب فيها رحمة لهم وتنقيساً لحناق فيضهم وشدة خوفهم.

ومصادق هذه الالتفاتة الشريفة ما جاء في الصحيح أنه لما جيء بالكافر يوم الفتح الذي أمر النبي ﷺ فرغب إليه فتركه، قالت الصحابة: يا رسول الله أومئ إلينا فنقتله، فقال عليه السلام: «ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين»<sup>(١)</sup>، فنفاه عنه وعن غيره من الأنبياء عليهم السلام وليست بكبيرة ولا صغيرة.

وكذلك ما جاء في الصحيح أنه إذا طلبت الامم الشفاعة من الأنبياء في الحساب تواضع كل واحد منهم، وأخذ يذكر ذنباً ليس هو بذنب منهجي عنه، فيقول "نوح" عليه السلام: «دعوت علي قومي»<sup>(٢)</sup>، وهو ما دعا عليهم حتي أخبر ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾<sup>(٣)</sup> فدعا عليهم، لأن

(١) أخرجه أبو داود عن سعد بن أبي وقاص تحت رقم ٢٦٨٣، والنسائي عنه أيضاً تحت رقم ٤٠٦٧.

(٢) أخرجه مسلم حديثاً في هذا المعنى عن انس بن مالك. ج١ ص ١٨٠ / ١٨١ - حديث رقم ١٩٣.

(٣) [هود: ٢٦].

أكثرهم سواد النار، ثم يأتي أنه لو ترك الدعاء لكان أولي به، مع أنه لم ينه، والدعاء علي الكفرة ليس بذنب صغير ولا كبير.

و"إبراهيم" عليه السلام قال أقوالاً من باب مقابلة الفاسد بالفاسد محق بها المنكر، وإقام الحججة البالغة علي قومه ثم عددها كذبات، وعزة الله الله لو قسم أجر واحدة من تلك الأقوال علي أمة لوسعتهم.

وكذلك الكلبي عليه السلام وكز كافراً ليحمي مؤمناً فمات الكافر، فقد تلك الوكزة ذنباً، واستغفر منه، وأضاف القتل إلي نفسه، فقال: قتلت نفساً لم يأمرني الله بقتلها. وعلي أن موسى عليه السلام لم يكن نبياً حين قتله بدليل قوله تعالى: ﴿فَقَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خَفَّكُمُ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(١)</sup>، فلو كان قتله ذنباً مشروعاً تركه أو غير مشروع علي ما تقدم لخرج به مخرج آدم عليه السلام حرفاً بحرف، فقد أخبرنا تعالى باعتذاره عن ذلك الحديث حيث قال: ﴿فَعَلَّيْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup>، والضلال هنا الغفلة، بدليل قوله تعالى لنبينا عليه السلام: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، ثم عبر عن ذلك الضلال بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. فخرج من مضمون ذلك أن ضلال الأنبياء عليهم السلام غفلة لا جهل.

وكذلك المسيح اعتذر بأن عبد هو وأمه من دون الله، وليس في ذلك دقيق ولا جليل من الكسب، ألا تري كيف قال ﷺ: «فَيَأْتُونَ عِيسَى... وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً»<sup>(٥)</sup>، ولم يقل: ولم يذنب. وفي هذه القولة أيضاً دليل علي أنهم عدوها ذنباً، ولم تكن ذنباً، لكن المسيح ذكر ذلك فنجل

(١) [الشعراء: آية ٢١].

(٢) [الشعراء: آية ٢٠].

(٣) [الضحى: آية ٧].

(٤) [يوسف: آية ٣].

(٥) [متفق عليه].

من طلب الحاجة بعدما عبد من دون الله، جاء عنه ﷺ: «والذي نفسي بيده إذ قال الله تعالى لعيسي عليه السلام ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾»<sup>(١)</sup> ما يقي في جسده عظم إلا وينفصم عن صاحبه حياء من الله تعالى.

جاء في الأثر أن إبراهيم عليه السلام نظر إلي ولده نظرة فرق بعد جمع، فامتحن بالامر بذبحه، وأن يعقوب عليه السلام نظر إلي يوسف كذلك، فامتحن بفراقه وفراق بصره الذي نظر به إليه ستين سنة وقيل ثمانين. وكذلك "زكريا" عليه السلام نظر إلي يحيى فنشر بالمنشار وذبح ولده الذي نظر إليه. وكذلك "سليمان" عليه السلام نظر إلي قميص جديد كان يلبسه عندما ركب السرير للمسير فنزل به السرير، فقال للريح "ما حملك علي أن تنزلي بالسرير قبل أن آمرك". فقالت له: إنما أمرت أن أطيعك ما أطعت الله، فقال لها: وما الذي صنعت؟؟ قالت له: نظرت إلي قميصك بعيني رأسك، وكذلك نبينا عليه السلام نظر إلي عائشة رضى الله عنها فامتحن فيها مدة حتى برأها الله تعالى بقرآن يتلى<sup>(٢)</sup>.

وهذه عادة الله تعالى مع أحبائه وأصفياه يمتحنهم ويطلبهم بالجليل واليسير حتي يحصهم بحبته، ويشغلهم بذكره عما سواه. قال تعالى لنبيه عليه السلام: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٣)</sup> الآية. فإذا كان هذا شأنهم مع الله تعالى في المباحات، فما ظنك بالذنوب المنهي عنها، مع أن كل ذنب كبيرة كما تقدم، ثم تؤكد بعضها بعضاً في الكبر بتأكيد الوعيد عليه، فقد اتحدت في الكبر. علي أنه ما أخبر

(١) [الثالثة: آية ١١٦].

(٢) ما جاء في هذه الفقرة أخبار وقصص لا يستند لها دليل ولكنها تروى للعظة والعبرة وقد يكون بعضها من الأساطيليات التي دخلت كتب التاريخ والتفسير والطبقات وغيرها مما يدعو إلى ضرورة تنقية هذا التراث من كل ما علق به من فيه.

(٣) [سورة الحديد: ١٦].

تعالى فيما بلغنا عنهم فى كتاب ولا سنة أنهم واقفروا صغيرة ولا كبيرة قط، خلا قصة "آدم" عليه السلام، وقد خرجنا عنها خروجاً صحيحاً بحمد الله كما سمعت. وقد حكى بعض الأئمة أن الأمة مجمعة على عصمة بواطنهم من جملة الذنوب صغيرة وكبيرة، فخرج من مجموع ذلك ما ذكرناه أن غلبة الظن بنفى الصغائر عنهم أولى من إثباتها والله أعلم.

## فصل

وأما ما يجوز على الأنبياء عليهم السلام،

فهو كل ما تجوزه العقول مما يقدح فيما جاؤوا به من الشرع المنقول. وهذه المجازات عليهم تنقسم قسمين: ظاهرة وباطنة.

فأما ظاهر أبدانهم فيجوز عليهم كل ما يجوز على ظواهرها من الآفات والاسقام والأمراض، وقد وقع بعض ذلك لبعضهم، فإن "أيوب" عليه السلام ابتلى بداء الجذام، و"يونس" عليه السلام ابتلى بالسجن في بطن الحوت، وبنينوي كآئه الفرخ، و"يعقوب" عليه السلام ابيضت عيناه من الحزن، و"يوسف" عليه السلام ابتلى بسجن العزيز وبالملامة بضع سنين وهو برئ مما سجن من أجله، و"إبراهيم" عليه السلام ابتلى بالمنجنيق والنار، على أن ما فوق القتل ظلم، قال تعالى: ﴿وَكَايْنِ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذه أخبار كتابية لا مدفع فيها.

وأما الأخبار الواردة في السنن فقد وردت بعمي "اسحاق" و"شعيب" عليهما السلام، وبما قال الكفرة من سب الأنبياء، وضربهم، ونشرهم بالمناشير كـ "زكريا" عليه السلام، وذبهم بالمدي كـ "يحيى" عليه السلام... إلى غير

(١) [آل عمران: آية ١٦٤].

(٢) [آل عمران: آية ١٨٣].

ذلك. وأما نبينا عليه السلام فقد صبح مرضه في أخبار كثيرة بصداع الرأس، وعارض الحمي... إلني غير ذلك، وكذلك ما طرأ من الغير في سبه وضربه وجرحه وإخراجه وكسر ربايعته، وسحر أياها، كما سحر "موسي" عند إلقاء السحرة عصيهم، فهذه آفات بدنية ثبتت لهم.

وأما الآفات المعنوية فهي كل ما يدخل تحت الكسب من الضروريات، كاضداد العلم من الإغماء، والغشية، والنسيان، وهذه الاضداد كلها ثابتة في الكتاب والسنة، إلا أنها وإن اقترفت بأسباب حصولها، فهي متحدة في النسيان، وكذلك الغضب، والأسف، والحب، والبغض. وهذه أيضاً مما لا تكتسب، فإنها ترجع لإرادات ضرورية يصحبها ألم ولذة. لكن النسيان لا يقع لهم فيما أمروا بتبليغه إلا بعد تبليغه، ثم يجوز عليهم نسيانه وقتاً ما، إلا ما نسخ حكمه ولفظه، فإنهم يجوز عليهم نسيانه إلى الموت، كما أنسي عليه السلام معظم سورة الأحزاب وغيرها من الآي. وفيما نسخ من القرآن وقع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿سَتَقِرُّكَ فَلَا تَنْسَى﴾ \* إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴿١﴾، يعني ما نسخ من القرآن. وما يجوز عليه الغلط في تصرفهم في المباحات من أمور الدنيا، من جلب المنافع ودفع المضار الدنيوية كقصة نبينا عليه السلام في تأبير النخل حين أسقطت، فقال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» ﴿٢﴾، وقد كنت أثبت هذه الأمور مفصلة لولا التطويل.

وأما من سوغ اجتهدهم في مسائل الاحكام الشرعية فتحزبوا حزبين: فمنهم من جوز إصابتهم في بعض المجتهدات، ومنهم من أوجبها في جميع المجتهدات، وأوجب أنهم معصومون من الخطأ فيها، ولهم علي هذا حجج من الكتاب والسنة وقضايا العقول، ولكنهم مجموعون علي أن أخذ اجتهدهم صحيح معصوم، وأن اتباعهم في كل ما أثبتوا من المجتهدات واجب علي الكفاية.

واعلم أيها المسترشد أن الإضراب عن هذه الأمور كان أولي بك لولا غلاة من الجهال المتعصبين في قصد التنزيه لهم بغير علم، حتي يريدوا أن يخرجوهم من ربة العبودية ويلحقوهم بجلال الربوبية كما تقدم عند ذكر مذاهب اليهود والنصارى وغلاة الباطنية . فالله هو الله، وإذا ذكر الحق آخر الخلق، لكن ما جوزه العلماء عليهم من كل ما سمعت من الآفات في دنياهم لا يقدح في عصمتهم وطهارتهم من كل ما نفوا عنهم من الآفات في القدر في أخراهم .

وقد تبين لك ما يجب لهم وما يستحيل عليهم وما يجوز من الوسط الذي يليق بتنزيه العبيد بما اختار لهم ذو العرش الجيد، فإذا دهمك المجازفون الخاطئون عشو الدجون ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

## فصل

### [استواء الأنبياء]

وما ينبغي أن ينه عليه تعصب بعض المقلدين في تعظيم بعض الأنبياء عليهم السلام والغض عن بعضهم، وهذا كان حال مقلدي الأمم الخالية؛ يعظمون بعض الأنبياء حتي يعيدوهم، وينقصون بعضهم حتي يكذبوهم ويقتلوهم . جاء في الأثر: أن عوام بني إسرائيل قتلوا ثلاثمائة نبي ثم أقاموا سوق البقول ليلاً تفسد بمكثها<sup>(٢)</sup>، فترى بعض الجهال يسمع تنقيص بعض الأنبياء فلا يكثرث ويحتمل في جانبه ما لا يحتمل في جانب الغير، وهذا دليل علي جهله بالنبوة، وباستواء الأنبياء عليهم السلام في كل ما يجب ويجوز ويستحيل مما تقدم في حقهم ولذا أجمع المحققون على أن من قال في زر نبي "إنه وسخ" يريد تنقيصه، يقتل ولا يستتاب .

(١) [الأنعام: آية ٩١].

(٢) هكذا في الأصل.



## فصل

## [النهى عن النظر فى كتب الأباطيل والقصاص]

والله الله أيها المقلد ان تنظر فى كتب الأباطيل فى قصص الانبياء ممن لا يكثرث بالدين، ولا يحكم تنزيه النبيين، وجعلها لإهلاك المقلدين، وكذلك بعض المفسرين لظاهر القرآن من غير بناء على أصل صحيح يسطرون فى قصص الانبياء عليهم السلام قواصم تهوى بضعفاء المقلدين إلى ضحضاء سحيق، مثل ما اختلقوه فى قصة "داود" عليه السلام مع امرأة "أوريا"، وكيف أشرف من محرابه ورآها تغتسل فرأت ظله فأسدلت شعرها على جسدها، فأرسل إليها يسألها عن بعْلِها فأخبرته أنه "أوريا"، فأرسل إلى أمير الجيش بأن يقربه ويقدمه للحروب والتغريب، فأغراه مرات وقدمه للقاء العدو حتى قتل، ثم تزوجها<sup>(١)</sup>. ثم تراهم يكررون هذه الطوام ليتورعوا فى نقلها تورع الكلب الذى يرفع رجله عند البول، وفمه فى أعماق الجيفة. ولو أخبر هذا المطرود من رحمة الله عن أبيه أنه فعل ذلك لاستبعده فى حق أبيه ونزعه عن ذلك، وهو لا يعرف على أى ملة قبض، وهو مع ذلك بجوزها على رؤساء المرسلين.

وكذلك فى قصة "سليمان" مع "جرادة"، وكيف استخلفه الشيطان فى أهله لأن عبدوا الأصنام فى بيته حتى كان يقع عليهم وهن حيض، وبذلك افترض الشيطان عند أهله على زعمهم... إلى غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقصة "يوسف" عليه السلام مع "زليخا"، وكيف حل العقد وهو ينظر إلى الملك تارة وإلى أبيه أخرى يعرض له على أنتملته وهو بعد ذلك يعود إلى حل العقدة<sup>(٣)</sup>.

(١) هذه القصة وردت فى الكتاب المقدس عند أهل الكتاب وأخذها عنهم القصاص فيما يعرف بالأسرائيليات التى انتقلت عنهم إلى بعض كتب التراث بدون تدقيق مما يستلزم تنقية هذه الكتب مما علق بها، وقد سألنا مشروعا لتنقية بعض الكتب الهامة وصدر منه حتى الآن ما يقارب الأربعين كتابا فى مختلف فروع المعرفة.

(٢) هذه كتبها قصص الأباطيل وردت فى الكتاب المقدس (العهد القديم) ولم يستح كتاب ونسأخ هذا... من قداسته من الصالح هذه الأكاذيب والأباطيل بأطهر خلق الله.

وكذلك قصة نبينا عليه السلام كيف أحب زينب، ويقول له "زيد" أمسكها وهو مع ذلك يتمنى طلاقها، وما عسى أن تنقطع القلوب بسمع هذه القوارع، ولذا كان الإمام أبو بكر بن العربي رحمه الله يقول: «يا لله من المؤرخين وجهلة المفسرين»، ولولا التطويل وإخراج التاليف عن المقصود تجد فيه شفاء صدرك إن شاء الله تعالى. فنسأل الله أن يرينا الحق حقاً والباطل باطلاً.

## فصل

### أنبياء الله تعالى يجب تساويهم فيما يجب ويجوز ويستحيل من أحكامهم كما تقدم

وهم في ذلك كاسنان المشط، فمن قدح في قول واحد منهم أو في فعله أو في حاله، ألزم القدح في الكل، حتى منع أهل الحق أن نذكر قصة "آدم" عليه السلام في المعصية، وقصة "يونس" عليه السلام في اللوم... إلى غير ذلك من قصصهم في فتراتهم إلا تلاوة لا حكاية. ويعضد ما ذكرناه من التساوي شواهد الكتاب والسنة.

أما الكتاب فمن قوله تعالى لرئيسهم عليه السلام: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّئُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿لَا تَفْرِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ

(١) [الأنعام: آية ٩٠]

(٢) [النحل: آية ١٢٣]

(٣) [هود: آية ١٢٠]

(٤) [البقرة: آية ٢٨٥]

حَقًّا ﴿ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿رُحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُجِيبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك. وهذه الآي تعطي التساوى بينهم فى كل ما قدمناه من الأحكام.

وأما السنة فكقوله عليه السلام: «نحن أحق بالشك من إبراهيم عليه السلام»<sup>(٣)</sup>، وقوله عليه السلام: «لا تفضلونى على يونس بن متى»<sup>(٤)</sup>. انظر إلى احتياطه عليه السلام لك وإشفاقه عليك فى اختصاصه لهذين التبيين بالذكر فى نفى الشك عن أحدهما وإثبات التساوى مع الآخر.

فأما نفى الشك عن "إبراهيم" عليه السلام فمن أجل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَزْمِنِ قَالُ بَلَىٰ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾<sup>(٥)</sup>، فلما خاف على قلوبنا أن نتخيل فى الخليل من هذا الخبر أنه شك قال: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»، فإن كنتم تجوزون عليه شكاً فى حقيقة فجوزوه على كما جوزتموه عليه، والشك لا تجوزونه على فلا تجوزونه عليه. ثم زاد عليه السلام وجه التناصف والأدب مع الأب فقال: «نحن أحق بالشك».

وأما تخصيص "يونس" عليه السلام فمن أجل قوله تعالى: ﴿فَانْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله عليه السلام: «حمل أخى يونس أعباء الرسالة فاهتمج تحتها»<sup>(٨)</sup>، [فالنبى] خاف على قلب من لا يحصل شرح هذه الآي والأخبار، فيغض من قدر "يونس" عليه السلام فقال: «لا تفضلونى على يونس بن متى».

(١) [النساء: آية ١٥٠].

(٢) [البقرة: آية ١٣٦].

(٣) [متفق عليه].

(٤) [رواه البخاري].

(٥) [البقرة: آية ٢٦٠].

(٦) [سافات: آية ١٤٢].

(٧) [سافات: آية ٤٨].

(٨) - عليه فيما لدينا من مراجع.

وجمله الأمر أنه يجب علينا أن نعلم أنهم فيما تقدم من العصمة والزامه كالأوحد، ومتى عرجت عن هذا المعتقد هويت إلى الابد. وهذا هو المقصود من قول نبينا عليه السلام حين شبههم بالبيت إلا موضع لبنة، ثم أخبر أنه اللبنة<sup>(١)</sup>. فقد تقدم البيت فمن أزرى يركن من أركان هذا البيت فقد قصد هدم البيت.

## فصل

### [من أين يقع التفضيل بينهم؟]

فإن قيل: فإذا كان هذا التساوى في حقهم على ما ذكرت، فمن أين يقع التفضيل بينهم وقد ثبت في الكتاب والسنة؟

فالجواب: أن التفضيل الذي ثبت ليس هو في شيء مما ذكرناه من التساوى في أحكام النبوة، وحاشا وكلا. وأما الفضل في اللسان فهو الزيادة، والزيادة لا تصح إلا بعد التمام الذي ذكرناه. نعم إن الله تعالى يزيد من يشاء منهم علوماً ومعاملات ومقامات ومنزلات وأجوراً ودرجات، والله يؤتي فضله من يشاء. وأما السبب الذي كانوا به أنبياء فلا زيادة فيه ولا نقصان، فهذا هو الذي علينا أن نعتقده في جانب الأنبياء عليهم السلام لا ما سواه.

وقد نجز لك ما وعدناك به أيها المسترشد على غاية البيان والإيجاز فيما يلزم المكلف العلم من أحوالهم، ولا يسعه الجهل به والشك فيه، فاعلم كيف ترى الفضل لأهل الفضل تكن من أهل الفضل. فنسأل الله أن ينفعنا بولائهم يوم ظهور جاههم عند أعدائهم وأوليائهم بحوله وطوله.

(١) [مشفق عليه] في البخاري حديث رقم ٣٥٣٥ وفي مسلم حديث رقم ٢٢٨٦ وفي مختصر صحيح

مسلم حديث رقم ١٥٢٧ ج ٢ ص ١٦٣.

## باب

## الكلام في المقدمة

**التي تشتمل على السمعيات التي يجب الايمان بها، والعمل بما  
يكتسب من أوامرها، ويجتنب من نواهيها.**

اعلم أيها المسترشد أن كل ما تقدم من الست مقدمات إنما هي قواعد  
لصرح هذه المقدمة، وأصول الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفروعها في  
السماء. ولا جرم أن الدنيا هشيم تذروه الرياح بشهادة الله تعالى، وأم دفر  
بشهادة رسول الله عليه السلام، وسكانها نسور قشاعم، وليوث ضراغم،  
وذئاب عوام، بشهادة التجارب، لما جلبوا عليه من الكبر والعجب والرياسة،  
وحب الغلب والأفتراس، والجمع، والمنع، والغصب، والظلم... إلى أربعين  
خلقاً قبيحاً عذدها أرباب القلوب.

فهذه حالة الدنيا وأهلها، ثم إن الله تعالى نظر إليها بعين اللطف الذي  
هو أمله، فإراد أن يجعلها جسراً إلى الآخرة: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا  
وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾<sup>(١)</sup> فاختر منهم أفذاذاً من عقلائها،  
واصطفاهم لقربه، وهداهم برحمته، وعصمهم بفضله، وجعلهم سفرة بينه  
تعالى وبين أبناء جنسهم من خلقه حتى يبلغ الكتاب أجله، ويوفى كل ذي  
عمل عمله، وجعل لهم علامات، من آيات بينات، تقوم بها حججهم،  
وتصدق لهجتهم، فأمروا، ونهوا، وأنذروا، وبشروا، ووعدوا، وأوعدوا،  
وأوضحوا السبيل ﴿لَقَدْ أَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٢)</sup> ومعلوم  
أن جميع ما جاءوا به من أحكام التكليف والجزاء عليه في الدنيا والآخرة، لا  
تدل عليه العقول كما تقدم، فإذا أردت تحقيق ما جاءوا به، فهو تخصيص  
أحد الجائزين الذي ليس للعقول فيه مجال. ويدخل تحت هذا قضية المشروع،

(١) [الحج ٣١].

(٢) [النساء ١٦٥].

والجزاء، وكيفية الجزاء، وتحديد الجهات التي يقع فيها الجزاء ك: القبر، والحشر، والصراط، والميزان، والحوض، والجنة، والنار... إلى غير ذلك من قضية الجائز الذي هو بحر لا ساحل له.

## فصل

### وجميع ما جاءت به الرسل قسمان:

قسم يجب الإيمان به، ويصح العمل بمقتضاه، وهي الأحكام الخمسة المتقدم ذكرها في صدر المعتقد التي هي: الوجوب، والندب، والحظر، والكراهة، والإباحة.

وقسم يجب الإيمان به، وهو ما تقدم ذكره آنفاً من جزاء المكلفين بهذه الأحكام والأخبار التي يقع فيها الجزاء، وسنذكرها على التفصيل عند فراغنا من تفصيل الأحكام إن شاء الله تعالى.

## فصل

### وأحكام التكليف قسمان:

شروط وأعمال.

فأما الشروط: فهي كل ما لا يدخل تحت الكسب، كالوقوت، والعقول والبلوغ، وبلوغ الدعوة وطهارة المال، إلى غير ذلك.

وأما الأعمال: فهي كل ما يدخل تحت الكسب، وهي العشرة أعراض التي تقدم ذكرها في أول الطلب، وهي تنقسم قسمين: باطنياً وظاهراً.

فالباطن منها سبع صفات وهي الفكر، والمعلم، والجهل، والشك، والظن، وخبر النفس المرتبط بهذه الأعراض على وفق تعلقها والقصد بها.

والظاهر ثلاث: الحركة، والسكون، والصوت.

فبهذه الأعراض يقع كسب العباد معصية وطاعة وعليها يقع الجزاء ثواباً وعقاباً.

## فصل

### [الأسماء التي أطلقها الشرع على المكتسبات]

اعلم أيها المسترشد أن الشرع ما استنبط لغة كما زعمت المعتزلة والخواارج ولا غير لغة أخرى عما وضعت له، لكن خصص بعض التسميات ببعض ما وضعت عليه، فصارت عرفياً شرعياً مبنياً على أصل الوضع. والدليل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسْمُرُاهُ بِلِسَانِكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٤)</sup>... إلى غير ذلك من الآي والخبار والإعراب، والتبيان هو الإفهام. ولو كان في الشرع لغة مستنبطة أو مقيدة عما وضعت له لم يصح فهم ولا تبين، ولا قامت على المكلفين حجة باللغة، فقد بطلت دعوى المعتزلة والخواارج.

واعلم أن مقصودهم في هذه الدعوى أن يصيروا المعاصي كفرًا من جهة التسميات، حتى يوجبوا بها الخلود في النار، في تفصيل لا يحتمل هذا الوسط بسطه.

والذي ينبغي أن يفضل من هذه التسميات الشرعية ما لا بد من معرفته للمكلف مما يدخل تحت كسبه ومما يجري به عليه فيما أطلقه الشرع من الأسماء على المكتسبات: الإيمان، والإسلام، والكفر، والنفاق، والفسوق، والطاعة، والمعصية، والإصرار، والإحباط، والتوبة... إلى غير ذلك. وعلى هذه التسميات تدور حتى المعاملات والثوبات. وبين أصحابنا فيها وبين أهل الأهواء عريض من القول، ولكن يعتمد منها على مل يشهد له اللسان كما شرطنا.

(١) [الزخرف: آية ٣].

(٢) [الشعراء: آية ١٩٥].

(٣) [مريم: آية ٩٧].

(٤) [آل عمران: آية ٨٩].

فأما الإيمان: فعلى ضربين:

حقيقة ومجاز.

فالحقيقة هي التصديق، فكل مؤمن مصدق، وكل مصدق مؤمن، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> أى مصدق، وقال ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا﴾<sup>(٢)</sup>، أى تصدقوا.

ومن أسماء الله تعالى: "المؤمن"، أى المصدق لأوليائه فى إقرارهم بالوحيته ونبوة أنبيائه. فكل من صدق مخبراً فقد آمن به، إلا أن الشرع نصب هذه التسمية لتصديق مخصوص وهو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه ورسله، لكنه ينقسم قسمين: ظاهراً وباطناً. فالباطن خبر القلب عن علم لا شك فيه، والظاهر عبارة اللسان عما فى القلب من الخبر الصدق.

وأما المجاز: هو ظاهر أعمال الدين من صلاة وزكاة وصيام... إلى غير ذلك، وتسمى "إيمانا" لكونها فرعاً عن الإيمان، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، وكان منه بسبب. جاء عنه عليه السلام: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»<sup>(٣)</sup>، فهذا هو الإيمان المجازى الذى هو ثمرة الإيمان الحقيقى.

وأما الإسلام: فهو الاستسلام والانقياد، إلا أن الشرع خصصه أيضاً بإسلام مخصوص، فمن أسلم باطناً بالاعتقاد، وظاهراً بالقول والانقياد، واستمر على ذلك إلى الوفاة، فهو مؤمن حقاً ومسلم حقاً عند الله وعندنا.

وأما النفاق: فهو أسلم بظاهر من القول وهو يخفى نفيض ما يظهر،

(١) [يوسف: آية ١٧].

(٢) [غافر: آية ١٢].

(٣) متفق عليه فى البخارى حديث رقم ٩ وفى مسلم حديث رقم ٣٥.



فهو مسلم بظاهره كافر بباطنه، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، يعنى التصديق الباطن، وهذا الحال هو المسمى "نفاقاً"، وهو مأخوذ فى اللسان من نفاق اليربوع، وهو باب مبهم فى حجرة مهيباً للفرار إذا ضيق عليه. قال امرؤ القيس:

ترى الفار فى مستنقع القاع لاحقاً      على جدد الصحراء من سد ملهب  
خفاهن من أنفاقهن كأنما      خفاهن ودق من عشى مجلب  
فاختصه الشارع بمن يظهر بعض الطاعات خوف السيف، ويخفى الكفر فى باطنه.

وأما الكفر: فهو الستر والتغطية، قال الشاعر:

..... فى ليلة كفر النجوم غمامها

فكل من ستر شيئاً فقد كفره، إذ الجاحد لربه سائر لنعمه، مكذب لرسله، والكافر يجحد بقلبه ولسانه، والمنافق يجحد بقلبه ويقر بلسانه، والمؤمن يقر بلسانه وقلبه.

وأما من آمن بقلبه وأظهر العناد فقد تقدم الكلام فى حكمه عند كلامنا فى صدر الكتاب على أحكام التكليف، واستشهدنا على كفره بالآى والاخبار.

وأما الفسق: فهو الخروج عن الشيء، تقول العرب: فسقت الرطبة إذا خرجت عن كمها، فاختصه الشارع بالخروج عن الطاعة، فإن كان خروجاً كلياً فهو بمعنى الكفر، وإن كان بعضياً فهو بمعنى المعاصى التى دون الكفر.

(٢) [الحجرات: آية ١٤].

(١) [الشورى: آية ١٩].

وأما الطاعة: في الشرع فهي امتثال أمر الله تعالى، وهي في اللسان الانقياد والمتابعة.

والمعصية: مخالفة الأمر، وهي في الشرع مخالفة أمر الله تعالى وهي في اللسان إلى الشدة، يقال: عصى الزرجون إذا اشتد وصلب.

ولا تسمى الطاعة والمعصية في الشرع إلا إذا كانتا مرادتين للطائع والعاصي ما لم يكن إكراهاً. فإذا وقعها المكلف وهو غافل عنها أو مكره عليها، لم يكونا طاعة أو معصية في الشرع. مثال ذلك: إن أكره الكافر على الإيمان وهو يضر الكفر لا يخرج من الكفر، وإكراه المؤمن على الكفر وهو يضر الإيمان لا يخرج من الإيمان، وكذلك المكلف إذا ارتكب النهي قاصداً سمي عاصياً لغة وشرعاً، وإذا فعله ناسياً سمي عاصياً لغة لا شرعاً، وقد تقدم الكلام على ذلك في قصة "آدم" عليه السلام.

وأما اللطف: في الشرع فهو خلق القدرة على الطاعة التي هي سبب التنعم في الآخرة، فإذا كان متصلاً سمي عصمة في حق الأنبياء عليهم السلام، وحفظاً في حق الأولياء رضي الله عنهم. والفرق بينهما أن المعصوم لا يعصى ولا يجوز أن يعصى إجماعاً. وأصله في اللسان [التوفيق والعصمة] <sup>(١)</sup>. والمغفوط لا يعصى ولا يجوز أن يعصى إجماعاً، وأصله في اللسان فعل الخير المطلوب به على أي وجه كان، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ <sup>(٢)</sup>، والرزق عند أهل الحق ما انتفع به المنتفع.

وأما التوبة: في الشرع فهي الرجوع إلى طاعة الله تعالى بعد الخروج عنها بالمعصية، وفي اللسان: الرجوع، تقول العرب: تاب، وآب، وآتاب، وقفل، إذا رجع إلى المكان الذي خرج منه.

(١) ساقط في الأصل (جاء في مختار الصحاح: اللطف من الله تعالى التوفيق والعصمة) ص ٥٩٨ ط دار الكتاب العربي بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.  
(٢) (الشورى: آية ١١٩).

وأما الإصرار: في الشرع فهو الإدمان على المعاصي فعلاً وطلباً وتهيؤاً. وهو في اللسان الشد والربط على الشيء، تقول العرب: أصررت الشيء أصره.. وأما الإحباط: فهو الإفساد والإهلاك وهو في الشرع فساد العمل بأن لا يكون عليه أجر.

وأما المغفرة: فهي في اللسان الستر والتغطية، وفي الشرع درء الطلب، فكان الله تعالى إذا درأ عن المعاصي العقاب ستر عليه المعصية.

وأما القبول: فهو في اللسان الأخذ، وفي الشرع الجزاء على فعل الصالحات<sup>(١)</sup>، فهو على صورة الأخذ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ۚ﴾<sup>(٢)</sup> أي يحازي عليها جزاء حسناً.

وأما الشواب: فهو في اللسان الرجوع، من ثاب يشوب إذا رجع، وفي الشرع الجزاء على العمل الصالح، فكان الله تعالى رد إليه جزاء عمله.

وأما العقاب: فهو في اللسان الشيء يعقب الشيء، فاختره الشارع بالغذاب على المعصية حيث وقع بعدها.

وأما الوعد: فهو في اللسان بالخير إذا كان مطلقاً، وإذا كان مقيداً كان في الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الشاعر:

وَأَنى وَإِنْ أَوْعَدْتَهُ أَوْ وَعَدْتَهُ      غُخِلفَ إِيْعَادِي وَمَنْجَزِ مَوْعِدِي

وقال في المقيد: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ﴾<sup>(٤)</sup>، ثم قال بعد ذلك في المقيد أيضاً: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ

(١) في الأصل الصالحة.

(٢) [التوبة: آية ١٠٤].

(٣) [الزمر: آية ٧٤].

(٤) [التوبة: آية ١٠٤].

ثم قال بعد ذلك في المقيد أيضاً: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (١).

وأما الوعيد: في اللسان فلا يقع إلا في الشر مقيداً كان أو مطلقاً وعلى هذه الوتيرة ورد به الشرع.

فهذه تسميات لبعض تفاصيل أفعال المكلفين وأقوالهم ورد بها الشرع، ولها أصل في اللغة، ومنها الهدى والضلال، والطبع، والحتم،... إلى غير ذلك، وقد تقدم الكلام في تسمية هذه الأحوال وحقيقتها عند الكلام في خلق الأعمال وإرادة الكائنات، وكذلك تسميات الطاعات المخصوصة كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد.

فبالصلاة في اللسان: الدعاء، قال تعالى لنبيه: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (٢)، أي ادع لهم، وكذلك صلاة الملائكة على النبي ﷺ دعائهم، وكذلك الصلاة التي أمرنا بها ﷺ، ولكن الشرع خصص هذه التسمية بمجموع أكوان، وإذا كان من جملة الدعاء، وهو «مخ العباد» كما جاء في الخبر، فسميت الجملة في الشرع صلاة لأجل الدعاء فيها، لا سيما أنه لم يأت في الشرع دعاء مفروض في أكثر المذاهب إلا فيها، وهو قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٣)، وفي هذا الدعاء طلب خير الدارين، والسلامة من شر الدارين. وقيل إنما سميت صلاة، وأصلها في اللسان المصلى، وهو الذي يلي السابق من الخيل في الحلبة، لكون رأسه عند صاوي السابق، وهما عرقان في الفخذ، والصلوات التي قال الله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاطُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (٤) أي دينك، ومعظم الدين الصلاة، واختار القول الأول.

(١) [الزمر: آية ٧٤].

(٢) [التوبة: آية ١٠٣].

(٣) [البقرة: آية ١٩].

(٤) [هود: آية ٨٧].

الزكاة: وهى فى اللسان على وجهين: طهارة وزيادة، فما تطهر قالوا: زكا، وما نما وتزيد، قالوا: زكا. فسميت فى الشرع زكاة من الوجهين، لكونها تطهر المال من حيث الربا والبيوع الفاسدة، والتصرف فيه بغير علم، وتزيد المنفق منه الجنة، ومن الاجور عشر أمثالها إلى سبعمائة وزيادة.

الصوم: وهو فى اللسان الجنس لكل ما يحبس. قال الشاعر:

خيل صيام وخيل غير صائمة      تحت العجاج وخيل تعلقك اللجما

يعنى محبوسة عن الزحف إلى العدو، فاختص فى الشرع يحبس المكلف نفسه عما يصل إلى الجوف، وما يوجب الغسل، عدا ما وقع فى الحلم، فإنه يوجب الغسل، ولا يمكن المكلف حبسه.

الحج: وهو فى اللغة القصد، فكل من قصد شيئاً فقد حجه، واختص فى الشرع بقصد مخصوص، إلى جهة مخصوصة على وجه مخصوص.

الجهاد: وهو مأخوذ من الجهد، وهو غاية النصب والتعب فى مهمات الأمور، فاختص فى الشرع بمفاقسة الأعداء، وتعب القلوب والأبدان فى بذل النفوس فى مرضاته تعالى كما قيل:

يجود بالنفس إذ من الجواد بها      والجود بالنفس أقصى غاية الجود

فهذه رحمك الله تسمية الطاعات مقتضية من لسان العرب جملة وتفصيلاً، وكذلك القول فى تسميات سائر الطاعات والمثوبات.

فقد أصبحت التسميات بحمد الله تعالى لغة وشرعاً، وبطل ما عولت عليه الخوارج والمعتزلة من ادعاء تغير اللغة فى الكتاب والسنة. ولولا الخروج عن الوسط الذى شرطناه لامتد الكلام فى تفصيل تسمياتها واعتراضات الملحدة المبتدعة على حقائقها ودفع الاعتراض بالأدلة عقلاً ونقلًا، ولكن فى أقل قليل أدل دليل، فإن أردت الزيادة فعليك بالكتب المبسوبة، التى أحلتك عليها فى أول المعتقد.

## فصل

### الكلام في الروح، والتنفس، والأجل

ثم نعطف بعد ذلك على الكلام في السمعيات التي تتضمن المستقبلات من أنباء الآخرة، التي يجب الإيمان بها، وتفصيل بعض أحوالها، والرد على من أنكر أو أقدح فيها من أهل الإلحاد والبدع بأقرب ما تيسر من الأدلة إن شاء الله تعالى. والذي لابد من الاعتناء بالكلام فيه من تفاصيل المستقبلات كيفية الموت، وسؤال القير، وعذابه، ونعيمه، والإعادة، والحساب، وحكم المجانين، وأولاد المشركين، ومن لم يكلف ولا بلغته الدعوة من البالغين، والصحف، والميزان، والخوض، والشفاعة، والصراط، وبقاء أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار أحياء إلى الأبد. ثم نقصر من هذه الفصول على القصد إلى أنهج سبيل وأقرب دليل مخافة التطويل.

## فصل

ينبغي قبل الخوض في هذه الفصول أن نقدم عليها ستة مسائل نبهنا عليها في صدر المعتقد بما فيه مقنع لمن فهمها.

**المسألة الأولى:** إثبات حصر العالم في الجواهر والاعراض، وقد أشرنا إلى ذلك عند كلامنا في الرد على غلاة الباطنية وبعض الفلاسفة في أمر الروح، وكونهم يخطئون خبط العشواء في إثبات ما لا دليل عليه.

**المسألة الثانية:** في إثبات كون الجواهر متماثلة، وقد بينا ذلك عند كلامنا في حد المثليين والخلافيين، وذكرنا أن أول مغالط في هذه المسألة "إيليس"، حيث فضل النار على الطين، وفند حكم الباري تعالى في أمره له بالمشجود لآدم لكونه خلق من طين.

**المسألة الثالثة:** إثبات اتحاد الجواهر بأعراضها وأحكامها، وأنها لا تحتاج في ذلك إلى التأليف مع أمثالها ولا إلى البنية والعلّة... إلى غير ذلك مما هذّوا به؛ حيث صيروا العوائد وجوباً، وقد بينا ذلك عند الكلام في حدث العالم، وزدناه بياناً عند الكلام في إثبات الإدراكات وتعلقها بالمدركات.

**المسألة الرابعة:** إثبات استحالة بقاء الأعراض، وقد أثبتنا ذلك عند كلامنا في الطريقة الثانية في إثبات حدث العالم من الكتاب عند كلامنا في شرح قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتُودُّ حِفْظُهُمَا﴾ (١).

**المسألة الخامسة:** وهي عمدة هذه المسائل، وهي إثبات أن الصفة لا تحكم إلا فيمن قامت به، ولا يجوز أن تتعداه. وقد أثبتنا ذلك عند الكلام في إبطال الطبع، فإن بينا أن المتجاورات والمتماسات في الجواهر لا يحكم بعضها في بعض، فإن ما يطرأ عند مجاورة الطعام واتلاء جلدة المعدة من الشيع والري، إنما هو "عادة" لا وجوب، وكذلك حكم سائر المتجاورات والمتماسات.

**المسألة السادسة:** إثبات أن الحركة والسكون يحكمان في ثبوت الجواهر وانتقالها لأنفسها لا لجعل جاعل، فلا تحتاج الجواهر معها في اللبث والمسير لسواها من اعتماد، ولا معان، ولا محرك من جواهر آخر. وقد أثبتنا ذلك في أكثر الفصول المتقدمة في حدوث العالم، وإثبات الصفات المعنوية.

فمن حصل علم هذه الست مسائل هان عليه فهم كل ما يسمع بعد ذلك من خرق العوائد في الدنيا والآخرة والبرزخ، ومن لم يحصلها فليياس من ثلج اليقين بتفاصيل أحوال المعجزة والكرامة، فكيف بأحوال البرزخ والقيامة، وغايته التقليد. ولو أنصف من هذه حاله لأقر أن الأمر كذلك، لكن

قد يمس الله تعالى عليه بأن ينظر في المعجزة نظراً جميلاً، فتدله على صدق الرسول عليه السلام في جميع ما أخبر به عن الله تعالى، وما أخبر به عن أحوال القيامة والبرزخ، فيؤمن بما سمع منها على الجملة. فإذا اتسع قلبه خاطر الاستبعاد في التفصيل حتى يقول: كيف توزن أعماله وهي معدومة؟ ويعذب في قبره ونحن لا نرى عذابه ولا نسمعه؟... إلى غير ذلك، فإذا دهسته هذه الخيالات فزع إلى الدليل على صدق الرسول، وصدق بهذه الأمور، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(١)</sup>.

## فصل

### في تسمية الروح وحقيقتها

الروح مشتقة من الريح، لكونها لا ترى، كما لا ترى الريح. وسميت نسمة من التسييم، وهي الريح اللينة. جاء عنه عليه السلام: «نسمة المؤمن طائر يعلق في شجرة الجنة»<sup>(٢)</sup>، يعني روحه. وسميت نفساً، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وجاء في حديث الوادي: «إن الله قبض أرواحنا...»<sup>(٤)</sup> الحديث، إلى قول «بلال» رحمه الله أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك.

فإن قيل: «بلال» كان أعجمياً فلا حجة في قوله.

قلنا: قد أثبتتها سيد العرب والعجم صلوات الله عليه حيث أبقاءه على

(١) (التغابن: آية ١).

(٢) أخرجه النسائي وابن ماجه عن كعب بن مالك وصححه الألبانى في صحيح سنن ابن ماجه حديث رقم ٦٨٠ ط المكتب الإسلامى ببيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣) (الزمر: آية ٤٢).

(٤) رواه البطارى ومسلم



قوله ولم ينكر عليه، فخرج من مجموع هذه التسميات أن الروح جسم غير محسوس.

وأما حقيقتها، فللناس فيها سبعة عشر قولاً، الحق منها في ثلاثة أقوال، وما سوى ذلك فإلحاد وبدعة وحيرة.

**فأما أهل الإلحاد:** وهم الدهرية والإلهمية من الفلاسفة فقالوا بتقديمها، واختلفوا في ماهيتها وكيفية قبضها، وتبعهم في ذلك القرامطة وبعض الروافض. وهم الذين عبدوا "علياً" رضى الله عنه حين تخيلوا الإلهمية فيه من أجل الفيض الذي ادعته الملحدة، فحرقهم بالنار.

**وأما أهل البدع:** فهم غلاة الباطنية يستترون بالتصوف فيقرون بحدثها، إلا أنهم يعظمونها تعظيماً ينحو إلى الإلحاد، فيقولون: إنها جوهر بسيط لا يقبل التركيب، فيحاشونها من أن تحل في الأجسام أو تجاورها أو تقوم بها. ويزعمون أنها الحى العالم القادر والمدرك... إلى غير ذلك من قبضها من العنصر وعودها إلى العنصر، وأنها هى التى تحشر وتنعم معنويّاً وتعذب كذلك... فى هذيانات يطول ذكرها. وما منهم ولا ممن قلدوهم من الفلاسفة من استدل بدليل ولا شبه شبهة سوى جماع لا طحين فيها. وقد ردنا عليهم بحمد الله فى صدر هذا المعتقد عند كلامنا مع إخوانهم النصارى بما فيه مقنع وشفاء لمن تأمل، فلا فائدة فى عود ما فرغ منه، فهؤلاء المختلفون فى العدد المذكور.

**وأما أهل الحيرة:** فهم مقلدة الإسلاميين، حيث قلدوا هؤلاء الأصناف فى تعظيمها وتنزيهاها عن أحوال الجماهير، وعضدوا ذلك على زعمهم بأخبار ملفقة، لم تأت فى الصحاح، وربما تأولوا بعض الأمر غير تأويله، وغايتهم بعد ذلك تعظيمها بالوصف مع الشك فى ماهيتها.

**وأما أهل الحق:** الذين حققوا الستة مسائل المذكورة قبل هذا الفصل

الذى منها: حصر العالم فى الجواهر والأعراض، وأن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به... إلى غير ذلك، فاختلفوا على ثلاثة أقوال:

١- فممنهم من قال: هى جوهر من جواهر القلب وهى العاقل الناطق العالم الذى تعلق عليه الخطاب وحجتهم فى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ فِى ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (١)... إلى غير ذلك من الآى، وقوله عليه السلام: «ألا إن فى الجسد مضغة... الحديث، إلى قوله: «ألا وهى القلب» (٢)، فقالوا: روح الشئ فى اللسان أحسنه وأكرمه، وأحسن ما فى الإنسان القلب بشهادة الله ورسوله، فالروح جوهر القلب، وهو الذى خطب عند أخذ الميثاق الأول.

٢- وممنهم من قال: إنه جسم لطيف مشافه لهذه الأجسام الخموسة، وهو الذى يخرج من الجسد عند موت الجسد، ويبقى حياً فى البرزخ إلى أن يرد إلى الجسم. ولا يعنون باللطيف ما زعمت الفلاسفة أنه لطيف غير مركب... إلى غير ذلك، وإنما يعنون بلطافته سرعة تفكيكه، وكونه خافياً عن الجواهر كجسم الهواء، ولهم على ذلك حجاج من ظواهر الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ إلى قوله: ﴿فَادْخُلِي فِى عِبَادِي﴾ (٣)، لكن يشاركون فى الاحتجاج لهذه الآية القائلون بأن الجوهر من القلب.

وأما الأخبار، فما جاء فى حديث الإسراء من لقاء النبى ﷺ الأنبياء عليهم السلام فى السماوات، وإخياره بنعوتهم وأشكالهم والرائهم. وهذا لا يصح فى الجوهر الفرد مع إعلامه لنا أن أجسامهم مدفونة فى الأرض، كما أخبر عن قبر "موسى" عليه السلام، وأنه مدفون على ساحل الأردن، وأخبر

(١) [ق. آية ٣٧].

(٢) متفق عليه أخرجه البخارى تحت رقم ٥٢ ومسلم رقم ١٥٩٩.

(٣) [تفجير: آية ٢٧-٣٠].

أنه لقيه في السماء السادسة، وفي السابعة خبر آخر، وجاء عنه عليه السلام أن أجسام الأنبياء عليهم السلام لا تأكلها الأرض. فخرج من هذا الخبر أن أجسامهم في الأرض، ومعلوم بالتواتر أن جسده عليه السلام مدفون في الأرض.

٣- ومنهم من قال: إن الروح هو الحياة، وهو مذهب القاضي أبي بكر رضى الله عنه، ومذهب الإسفرايينى، فلما كانت الحياة شرطاً في النظر والعلم والإرادة والقدرة وسائر الإدراكات التي صححت لها الكمال في جوهر القلب، كانت بتسميتها روحاً، فكل روح حياة وكل حياة روح. فطولبوا من وجهين:

أحدهما: أنه إذا كان الروح هو الحياة والحياة هي الروح وهو عرض، فهو رد لما قدمناه؛ إذ العرض لا يقوم بنفسه، ولا يتصف بأحكام المعاني، ولا يبقى فكيف يصعد به ويسفل ويخاطب إلى غير ذلك؟

والثاني: أنه إذا كانت كل حياة روحاً، فحياة البارئ تعالى روح، فسمى روحاً.

فالجواب على الطلبة الأولى أن يقال: إذا كانت الجواهر متماثلة، وثبت لها الكمال بالأوصاف التي ذكرتم والحياة شرط في تحصيلها فهي الروح، والجوهر لها تبع في هذه التسمية، فمتى مات الجسد وانفصلت من أبعاضه المتماثلة أجزاء حيث سميت روحاً للإبقاء من الشرف عليها بالحياة ومشروطاتها التي فضلنا بها على سائر جنسها من جواهر الجسد، فالحياة هي الروح. ورضى الله عنه فلقد شفى الغليل بهذه القولة، فإنها تحقق كل ما هذى به أهل الأهواء من تلك الدعاوى، وأرى أن هذا كان هو مقصوده في هذه القولة، ولما اعترض عليه بحديث التسمية قال: «إنها محل الروح لا نفس الروح»، من باب تسمية الشيء بما جاوره.

وأما الجواب على الطلبة الثانية في إلزامهم تسمية البارئ تعالى روحاً، فلا تلزمه، وكذلك في تسميته تعالى عارفاً حين حد العلم بالمعرفة، فإن التسميات متلقاة من الشرع، وليس كل من أثبت حقيقة الروح لا يجوز في العقل أن تكون في سواها، لشهادة العقل بحصر العالم في الجواهر والأعراض.

وها أنا أستنبذ لك قوله رابعة لم تخرج عن الثلاث، وربما تكون أولى من الثلاث بالصواب ورفع الخلاف، وذلك أن يكون الجوهر الحامل للعقل والنظر والعلم كما زعموا يفارق الجسد عند الموت مع أبعاض من الجسد والجوهر والأبعاض أحياء بالحياة التي قامت بها، ويسمى الكل روحاً لشرفه بالبقاء حياً على سائر الجسد الميت الفاني. فتسمى الجملة روحاً، كما تسمى النار ناراً، وهي من مجموع الضرام والحرارة والإحراق. وإذا كان كذلك كذلك ارتفع الخلاف في المذاهب الثلاث وتوافقت الأخير.

## فصل

### في الأجل

الأجل هو الوقت. لكنه لا يسمى أجلاً إلا إذا ارتبط بسبب، تقول: بعث كذا نسيئة إلى أجل كذا، يعني إلى وقت معين. قال تعالى: ﴿وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا﴾<sup>(١)</sup>، فمتى خصص الوقت سمي أجلاً. وحد الوقت "مقارنة متحدد توهم لتحديد معلوم". نقول: جاء زيد عند طلوع الشمس، فتجعل حركة الشمس وقتاً لحركة زيد عند المجيء. فالوقت معلوم إضافي لحدوث متجددين معاً.

وقد غلطت الفلاسفة في الأوقات حيث تخيلوا أنها أشياء، وزعموا أن

البارئ تعالى موجود في أوقات لا نهاية لها. والدليل على بطلان ما تخيلوه أنه لو كان الوقت موجوداً حادثاً لاحتاج في إيجادهِ إلى وقت، وكذلك القول في وقت الوقت... إلى غير نهاية، وذلك محال. فاجل الحى الحادث هو الوقت الذى هو في معلوم الله تعالى أن يخلق الموت في محله، ثم قد يكون خلق ذلك الموت في ذلك الغل بسبب وبغير سبب، فإذا كان موت الإنسان بسبب من قتل أو مرض أو غير ذلك من الأسباب، فلذلك السبب كان معلوماً مراداً لله تعالى في الأزل كالموت والآنجل.

وللمبتدعة على هذه الحقيقة اعتراضات هي أقل من أن يكثر بها، لا سيما مع قولهم: إن وقوع خلاف المعلوم محال لوقوع التضدين.

فإن قيل: فإذا كان هذا، فما يقال في الحديث الصحيح: «إن آدم وهب بعض عمره لداود عليهما السلام حين عرض عليه»<sup>(١)</sup>؟

فالجواب: أنه كان في اللوح المحفوظ مكتوب أن عمر آدم كذا وكذا، إن لم يهب منه كذا، وفي معلوم الله أنه يهب داود منه كذا: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾<sup>(٢)</sup> الذى هو العلم الأزلى، الذى يستحيل تبديله، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، فالأجل الأقل هو المكتوب في اللوح المحفوظ، والأجل الثانى هو المعلوم، ولذا قال: ﴿عِنْدَهُ﴾ وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، يعنى الأجل المعلوم عند الله تعالى.

(١) أخرجه الترمذي عن أبي هريرة حديث رقم ٣٠٧٦ وقال حديث حسن صحيح.

(٢) [الرعد: آية ٣٩].

(٣) [الأنعام: آية ٢].

(٤) [الأنحل: آية ٦١].

## فصل

### فى الموت وكيفية الموت عند النزع وحكمه فى الكفر والإيمان والتوبة، والإصرار

الموت عرض من الأغراض، والإيمان عرض من الأعراض، والحياة الحادثة كذلك، وكلاهما مما خلق لا يجوز بقاءه. فإذا أراد الله حياة عبد خلق فيها حياة إلى أن ينقضى أجله المعلوم كما تقدم فإذا انقضى اقتطع عنه الحياة بخلق الموت فيه.

والدليل على أن الموت والحياة عرضان، أن المخل يقبل لنفسه كما تقدم عند الكلام فى استحالة عروءه، فإذا قبل الحياة ثم عرى عنها وجد له ضدها الذى هو الموت، وسبيلها كسبيل الأكوان، وسبيل كل عرضين لا ضد لهما. فلو كان الموت عبارة عن عدم الحياة لوجب عدم المخل عند عدم الحياة لصحة القبول، ونحن نحس الجسم باقياً بعد فقد الحياة، فثبت أن الموت والحياة عرضان، قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وإنما كيفية الموت عند النزع يجذبون روحه من أعماق الجسد إلى الخلقوم، فإذا بلغت الخلقوم<sup>(٢)</sup> بدت له صفحة ملك الموت، فيتوفاها توفياً كلياً، ويخلق الله عند ذلك الموت فى المخل. وعلى هذا الوجه يصح الجمع بين قوله تعالى: ﴿تَوَفَّاهُ رُسُلُنَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾<sup>(٥)</sup>، فتوفى

(١) [الملك: آية ٢].

(٢) أى للخلقوم.

(٣) [الأنعام: آية ٦١].

(٤) [السجدة: آية ١١].

(٥) [الزمر: آية ٤٢].

الملائكة حين يجذبها إلى الخلقوم، وتوفى ملك الموت يجذبها من الخلقوم، وتوفى الله تعالى بخلق الحركات فيها في الحالتين. فتوفى الملائكة مجاز لكون القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محلها، وتوفى الباري تعالى حقيقة بخلق الحركات فيها.

وأما حكم العبد عند المعالجة فهو راجع إلى الشرع، فإذا كان عالماً بالله ورسله، وسبق عليه الكتاب بالسعادة، صحبه العلم إلى أن يكشف له من المغيبات شيء يقع له به علم الضرورة بالملائكة والجنة والنار وغير ذلك مما وردت به الأخبار في حكم الإيمان الذي تقع به السلامة في الآخرة من الخلود في النار، ويستحق به الجنة إجماعاً، إذا كان جاهلاً بالله ورسوله، أو شاكاً فيهما أو في أحدهما وسبق عليه الكتاب، وصحبه ذلك في المنازعة إلى وقت المعينة قبض كافراً، وثبت له الخلود في النار إجماعاً.

وذلك القول في التوبة والإصرار في حق المؤمن والكافر حرفاً بحرف، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(١)</sup>، وإن سبق الكتاب بالتبديل في حق المؤمن والكافر واقع<sup>(٢)</sup> لا محالة، إذ ولا بد من وقوع المعلوم، لكن لا يقع التبديل في الفريقين إلا مع الإيمان بالغيب، قبل الخروج عن التكليف بالمعينة. والتكليف ثابت كما قال الصديق الأكبر "أبو بكر" رضى الله عنه: «كتبته حين يقبل إيمان المؤمن وتوبة المذنب»، بمعنى في صحة العقل واستصحاب التكليف. وجاء في الصحيح: «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة...»<sup>(٣)</sup> الحديث، فهذا هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) (النساء: آية ١٨).

(٢) في الأصل وقع.

(٣) [أخرجه البخاري في الصحيح].

## فصل

### فى عذاب القبر وسؤال الملكين

وهذا فصل يعظم خطره، ويتأكد الاهتمام به، لأنه أمر أنكره الملاحدة ومعظم المبتدعة، لما سبق لهم من رعونة العوائد والوقوف مع المحسوسات. فاما ثبوته، فقد جاء فى الصحيح المستفيض الذى لا يمكن رده كحديث القبرين<sup>(١)</sup>، وتعوذه عليه السلام منه حيث قال: «أعوذ بالله من الكفر والفقر وعذاب القبر»<sup>(٢)</sup>... إلى غير ذلك، وعلى إثباته والتعوذ منه مضى عمل السلف. وإذا جوز العقل وقوعه المقذور، وصح فى المنقول، فلا يبالى بمن أنكره.

وقد سبق الكلام فى أن الشرائع يستحيل أن تأتى بما يعارض المعقولات، وأما الاستعانة على فهم هذه المسألة وأمثالها على أصل الجواز فبالسنة مسائل التى تقدم ذكرها قبل الكلام فى مسألة الروح.

فإن قيل: ما ذكرتموه يخالف المشاهدة، فإننا لا نرى الميت قاعدا، ولا نسمع سؤاله وجوابه، وكيف يجوز وقوعه تحت اللحد ومجئ الملكين له فى التراب المصعد، والملائكة عندكم أجسام والأجسام لا تتداخل؟ فهذه أحوال تناقض العقول وتكذبها<sup>(٣)</sup> الخواص.

وسبيل الرد عليهم كسبيل ذلك فى سائر الخوارق من المعجزات، والكرامات، والحشر، والنشر... إلى غير ذلك. وقد تقدم الكلام فى السنة المسائل المذكورة بالرد عليهم فى جملة مسائل المعتقد.

وأما من أنكره من الإسلاميين المقربين بنقض الخوارق كالمعتزلة

(١) رواه البخارى حديث رقم ٢١٨ ومسلم رقم ٢٩٢ وهو عن الرجلين اللذين أخبر الرسول ﷺ أنهما بعدان فى قبرهما

(٢) أخرجه ابن حبان صحيحه حديث رقم ١٠٢٨.

(٣) فى الأصل تكذب.



وسواهم فقد ظهرت عليهم بإنكاره مخايل الإلحاد، فإنهم يلزمون إنكار المعجزات، وإنكار قلب العوائد وكل ما أخبر به الأنبياء عليهم السلام من الملائكة والجن، ودخول الملك على<sup>(١)</sup> عائشة رضى الله عنها والرسول ﷺ معها فى لحاف واحد، وهو يراه ويكلمه، وهى لا تراه ولا تسمع كلامه<sup>(٢)</sup>. وكذلك بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم<sup>(٣)</sup> والوفود إلى غير ذلك. وليس العجب من إنكار الملحد ذلك، فإنه لم يعد عقله حسه، وإنما العجب ممن ينكر بعض الخوارق مع إثبات بعضها، والأمر فى الحالتين سواء، وهذه بمثابة من ينكر بعض الأنبياء ويثبت بعضهم، والأمر فى الحالتين سواء. فصبحان من يحول بين المرء وقلبه.

وأما ما استبعدوه من القعود فى اللحد، وخرق الملائكة المصمد من الأرض، لكون استحالة تداخل الأجسام.

فنقول: قعود الميت أولاً يحتمل أن يكون حقيقة أو مجازاً، فإن كان مجازاً فيرجع قعوده إلى تهيفته للسؤال، وانتصابه لرد الجواب، كما يقال فلان قصد للخصام وجنا بين يدي الحاكم، يعنون به انتصب للسؤال ورد الجواب، وإن لم يقعد من جسده، وكذلك الملك ينعدم أمامه التراب ويوجد خلفه، وهذا بمثابة حركاتنا فى جسم الهواء وحركات الحيتان فى الماء، إذ جواهر الماء والهواء والتراب سواء كما تقدم فى حد المثليين، فلا فرق بين من ينتقل فى الماء أو فى الهواء أو فى التراب؛ إذ قد شهد العقل باستحالة انتقال متحيز حيث متحيز، ويحتمل أن يكون القعود للروح على الوجه الذى يقعد الجسد على مذهب من قال: إنه جسم لطيف، والقدرة صالحة لذلك كله. فليت شعري ما السبب الذى ضيق هذا الواسع لولا الخذلان وتقليد العوائد.

(١) فى الأصل (بين).

(٢) رواه البخارى عن عائشة رضى الله عنها حديث رقم ٢٥٨٦ وكذلك رواه مسلم عنها - حديث رقم ٢٤٤٧.

(٣) ... من الذى سأل النسي ﷺ عن الإسلام والإيمان ... رواه البخارى جدا حديث رقم ٥٠.

## فصل

### [كيف يحاسب ميتان ماتا في وقت واحد ؟]

فإن قيل : إذا زعمتم أن الملكين باتيان الميت في الزمن الذي يلحد فيه ، لما قولكم في رجلين أحدا في زمن واحد ، إلا أن أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب ، والجسم لا يكون في الزمن الواحد في مكانين . فكيف يصح ذلك ؟

قلنا : لقد أعيت القدرة والقادر ، وما المانع أن ياتي لكل واحد ملكان ، ولو كانوا عدد ربعة ومضرب . وقد قيل : إنهما الحافظان ، بدليل قولهما للمؤمن : **«وَمَا صَلَاحًا فَلَقَدْ عَلَّمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا»** كما جاء في الخبر ، وقال تعالى : **﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾** (١) .

فإن قيل : كيف يعذب الميت في قبره ونحن نراه ساكناً وادعاً .

قلنا : أو من شرط المعذب أن يضطرب ويضطرب إذا عذب ؟ وما المانع أن يعذب بعذاب الأولين والآخرين وهو ساكن ، ويكون اتكى له وأضعف عليه فإن في التخييط بعض الراحة على مجرى العادة ، قال تعالى : **﴿وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا تَبْكًا مَكْرُونًا﴾** (٢) ، وقال تعالى : **﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّصَدَّقَةٌ﴾** (٣) ، فاعبر تعالى أن الكافر يضيق عليه ، وهو اتكى له ، فإذا ضيق عليه لم يجد فراغاً للتخييط وهذا معلوم ضرورة .

فقد صح بحمد الله عذاب القبر وسؤال الملكين بمجوزات العقول ، وما جاء في الشرع المنقول .

(١) (القدر : ٣٩) .

(٢) (البقرة : آية ١٧) .

(٣) (البقرة : آية ٢٥٨) .

## فصل فى الإعادة

الإعادة بمشابة البداية فى الحقيقة، لكنها سميت إعادة من العود، وهو رجوع الشئ إلى ما كان عليه قبل، قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾<sup>(٣)</sup>، والكلام فى الإعادة على ضربين: جوازاً ووقوعاً. والناس فى أمورهم على ثلاثة أصناف، مبطل ومحق ومقر.

### فالمبطل على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أنكر البداية والإعادة وهم الدهرية الطبيعية، وهم الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا: ﴿وَقَالُوا مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾<sup>(٤)</sup>.

الصنف الثانى: أثبتوا البداية وأنكروا الإعادة، وهم الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا: ﴿مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وأجاب تعالى لمن قال: ﴿مَنْ يُحْيِى الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟﴾ فقال: ﴿قُلْ يُحْيِىهَا الَّذِى أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾<sup>(٦)</sup>. فلما أقروا بالبداية ألزموا الإقرار بالإعادة؛ إذ هى كالבداية، فلم يجدوا جواباً. وهؤلاء أرك عقولاً من الصنف الاول، لأن الاول أنكر البداية والإعادة، وهؤلاء أقروا بالبداية وأنكروا الإعادة، وهما سيان فهم فى ذلك بمشابة من رأى قصراً مبنياً وأقر ببنيائه، ثم هدم فأحال أن يبنى مرة أخرى. ولا خفاء بغباوة هذا الصنف لكونه يحيل ما علم جواز وقوعه بالدليل وعلم وقوعه حساً.

الصنف الثالث: أثبتوا البداية والإعادة، إلا أنهم أنكروا إعادة الاجسام

(١) [الأعراف: آية ٢٩].

(٢) [الروم: ٢٧].

(٣) [الأنبياء: ١٠٤].

(٤) [الحجرات: ٢٤].

(٥) [الإسراء: ٨١].

(٦) [يس: ٧٨-٧٩].

وأقروا بعودة الأرواح، وهم بعض الفلاسفة الإلهية، ومقلدوهم من غلاة الباطنية. فاما الرد على الصنف الأول الذين أنكروا البداية والإعادة، فهو في إثبات حدث العالم بالأدلة القاطعة، وإثبات صانعه، فإذا ثبت حدوثه، جوزنا عدمه وحدوثه بعد عدمه متى شاء صانعه وكيف شاء، وهذا بين لا خفاء به. ولو سلمنا للدهرية إثبات العناصر والكون والفساد الذي ادعوه لآلئزمناهم جوازاً ما فسد مرة أخرى،

**فان قالوا: إنما تكوينه أول مرة بأسباب أوجبتها.**

**قلنا:** الأسباب والمسببات عندكم أزلية؛ إذ ليس لكل شئ عندكم مفتتح ومن قال منكم بحدوث الأسباب، ألزم حدوثها في بادئ حال على الوجه الذي حدثت فيه أولاً، وإذا كان ذلك فيلزمكم تجويز إعادتها على كل وجه ادعيتموه.

وأما من أقر بالبداة على وجه الاختراع، وأنكر الإعادة، فقد بينا جهله ومناقضته بما فيه [الكفاية] (١).

وأما من أقر بإعادة الأرواح وأنكر إعادة الأجسام، فيقال لهم: لا يخلوا أن تقولوا إن الأجسام قديمة أو حادثة.

**فإن قالوا:** هي قديمة رددنا عليهم بما رددنا على الدهرية حرفاً بحرف.

**وإن قالوا:** إن الأجسام محدثة ولا تعاد، رددنا على من أقر بالبداة في الأجسام وأنكروا الإعادة حرفاً بحرف. ثم نقول: الأرواح التي جوزتم إعادتها هي أيضاً قديمة أو حادثة؟

**فإن قالوا:** قديمة الحقنناهم بالدهرية، وأقمنا الدليل على حدثها بما أثمنه على حدث الأجسام والأعراض، إذ هي من جنسها كما تقدم.

**وإن قالوا:** هي حادثة.

قلنا: فلم جوزتم إعادتها، وأحلتم إعادة الأجسام الحادثة، ولا فرق بينهما؟ فلا يجدون جواباً. فهذه أوجه الرد عليهم من جهة الحقيقة، ثم نرد بعد ذلك مع التسليم الجدلي على من قال منهم بقدمها وحشرها دون الأجسام ويحدثونها وإعادتها دون الأجسام. فاما من قال بقدمها وحشرها، فيلزمه تغير القديم من تسعة أوجه:

أولها: فراقه للعنصر بالفيض الذي ادعوه.

الثاني: نسبته إلى الأجسام بعد أن لم يناسب.

الثالث: إعادته إلى العنصر عند الموت بعد المناسبة.

الرابع: إعادته إلى الحشر بعد اللحق بالفيض.

الخامس: كونه في الفيض الأول يناسب الأجسام، وفي الحشر ينفرد بنفسه من غير فيض على الأجسام ولا مناسبة لها.

السادس: طروء النعيم والعذاب عليه بعد أن لم يطراً.

السابع: تركيبه بعد أن كان بسيطاً بطروء الأغيار عليه في الافتراق والاجتماع والنعيم والعذاب.

الثامن: مطالبتهم بكيفية فيضها من الفيض.

التاسع: مطالبتهم بكيفية إفاضتها على الأجسام ونسبتها لها.

وهذه إلزامات لو ضربت أنوفهم بالحشب لما انفصلوا عن واحد منها أبداً، فإنها مبنية على جواز تغير القديم. وادعاء التغير في القديم فضيحة ووصمة لا يفوقها عاقل. وقد أبطلنا هذه الدعاوى كلها فيما تقدم، وزدنا على الباطنية وإخوانهم النصارى.

وأما من قال بحدثه، فنقول لهم: أتقولون إن الأجسام قديمة أم حادثة؟ فإن قالوا: قديمة.

قلنا: هذا تحكم منكم؛ حيث تدعون قدم بعض الأشياء وحدوث غير دليل مع ثبوت التغير في الكل، والتغير دليل الحدوث، حيثما قدر.

وأن قالوا: حادثة.

قلنا: هذا أشد في التحكم حيث تجوزون إعادة بعض المحدثات وتحملون إعادة بعضها.

فهؤلاء أصناف الميطلبين الكفرة المنكرين للبعث الذين استوجبوا الخلود في النار بالإجماع المتواتر خبره.

## فصل

وللملحدة اعتراض في الإعادة نذكره، وذلك أنهم قالوا:

أنتم تقولون "إن البهائم يحشرون وتقتصص الجماء من القرناء، فإذا كان الإنسان يأكل لحوم الحياة من الأنعام وغيرها وينمي جسده منها، فكيف يعاد بعينه إذا رجع من جسده كل جزء إلى صاحبه، والأجزاء عندكم لا تنقسم، فيجب نفوذه؟

قلنا: هذه من حثالة شبهاتكم. على أن كلها حثالة، فإن الإنسان يحتمل أن يقع نموه من غير ما زعمتم على مذهب أهل الحق من وجهين:

أحدهما: زيادة أجزائه تخلق فيه من غير الغذاء.

والثاني: زيادة أجزاء فيه من الجمادات كالخيز والماء وسائر المأكولات. وهذا هو الأظهر في حق الإنسان لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١) أى زاد فيكم أجزاء من نبات الأرض، وأما السباع فالأظهر أن النمو فيها بأجزاء تخلق فيها لكونها مختصة بأكل اللحوم، فقد اندفع الاعتراض.

وأما المخضرمون فهم أصناف من المعتزلة، فإنهم جوزوا إعادة الأجسام وقسموا الأعراس إلى ما يبقى وما لا يبقى، وهذا تقسيم فلسفي ذكره "الفارابي" و"أرسطو" وغيرهما من أهل الأهواء.

ثم زعموا أن أزلاً يبقى، وهذا تقسيم فلسفي، ومنها ما لا يجوز

إعادته كالحركة والصوت والإرادة... إلى غير ذلك. ويلزمهم على هذا فتوق لا ترتق، منها:

الإعادة بمشابة البداية كما تقدم، فمن أحال بعض الجائزات ألزم إحالة الكل جوهرًا كان أو عرضاً.

ومنها تعجيز الباري تعالى عما يجوز له أن يفعل، وإذا جاز عجزه عن البعض جاز عن الكل.

ومنها معارضة ظواهر الكتاب: كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾<sup>(٢)</sup>... إلى غير ذلك مما تقدم ذكره من الآي.

وأما الصنف الحق فهم أهل السنة والجماعة الذين يجوزون إعادة كل ما سبق من الجواهر والأعراض، لاتحاد نسبة المقدور إلى القدرة، ونسبة القدرة إلى المقدور، قال تعالى: ﴿مَا خَلَقْكُمْ وَلَا بِعُثْكُمْ إِلَّا كُنُفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>. والنفس تنطلق على جوهر وعرض، وهذا هو الحق الذي يرغب فيه ولا يرغب عنه.

### فصل

ثم إن أهل السنة اختلفوا، هل تنعدم الأجسام ثم توجد، أو ينعدم بعضها، أو تتبدد في البراري والبحار وبطن السباع والطير والحيتان ثم تجمع؟ ولم يرد قاطع سمعى على تعيين أحدهما.

فإن قيل: لم تستدلوا على منكرى الإعادة بقوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾، والباقي لا يعاد، وإنما يعاد ما فنى؟

قلنا: الخلق يحتمل في اللسان الاختراع والتطوير، وكلا الأمرين جائز، إلا أن الأظهر من الآي والأخبار التبدد والجمع، والله أعلم.

(٢) [الروم: آية ٢٧].

(١) [الأنبياء: آية ١٠٤].

(٣) [الأنبياء: آية ٢٨].

## فصل

## فى كيفية الحساب وسماع العبد كلام ربه وإجابته إياه

اعلم أن ما من بر ولا فاجر إلا يحاسبه الله يوم القيامة بلا ترجمان، وقد تقدم الكلام فى صدر المعتقد عن هذه المسألة، لكن لم نحرم من ذكرها هنا بقصد تدريج أحوال المكلفين فيما يمت إلى المعقول، ويؤيده المنقول، من الموت إلى الخلود فى أحد الدارين، فإذا وقف العبد بين يدى ربه تعالى عذمت الموانع من سمعه، وخلق الله له إدراكاً يتعلق بكلامه تعالى وخلق له علماً بمقتضى الكلام. وهذا مما يستوى فيه البر والفاجر، قال تعالى: ﴿وَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (١)، وقال تعالى: ﴿لَنَسْأَلَنَ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَ الْمُرْسَلِينَ، فَلَنَقْصُصَ عَلَيْهِمْ بَعْلَهُمْ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنَى آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ اعْبُدُونِي﴾ (٣).

وأما الأخبار فما جاء عنه عليه السلام أنه قال: «ما منكم من أحد إلا ويسأله رب العالمين ما بينه وبينه حجاب ولا ترجمان» (٤)، وكذلك فى حديث ابن مسعود... إلى قوله له: «يا بن آدم ما غرك بى...» (٥) الحديث... إلى غير ذلك من الآى والأخبار.

فإن قيل: كيف يسمع الفاجر كلام الله تعالى وفيه تكريمة لسامعه؟

قلنا: هذا قول من لا يعرف كيفية الإكرام ولا الهوان. اعلم أنه ليس فى سماع كلامه تعالى تكريمة ولا هوان، وإنما هو خلق إدراك متعلق بوجود

(١) [الحجر: آية ٩٢].

(٢) [الأعراف: آية ٦].

(٣) [يس: آية ٦٠-٦١].

(٤) أخرجه مسلم عن عدي بن حاتم حديث رقم ١١٦ مكرر

(٥) سبق تخريجه



الكلام، وعلم بأن الله هو الذى يكلمه، وهو أمر يتساوى فيه البر والفاجر، ثم يتصور الإكرام والهوان فى تفاصيل مقتضيات الكلام، وقد وقع ذلك فى مخاطبة الكلیم والرجيم.

أما الكلیم عليه السلام فقال له: ﴿إِنِّى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِى وَبِكَلَامِى﴾<sup>(١)</sup>، وقال له: ﴿أَنَا اخْتَرْتُكَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال له: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾<sup>(٣)</sup>... إلى غير ذلك، فهذا مثاله هو سماع الكلام على جهة الإكرام. وأما الرجيم لعنه الله فقال له: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ، وَإِنْ عَلَيْكَ لَعْنَتِى إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال له: ﴿اخرُجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال له: ﴿اهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup>... إلى غير ذلك. فكذلك يقول فى الآخرة للمؤمنين: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ويقول للكافرين: ﴿اخْشَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾<sup>(٨)</sup>، فلا تظن أيها الغالط أن الإكرام والهوان فى سماع مجرد الكلام، ولكن انظر ماذا يقع للسامع عند الكلام كما قيل:

وقالوا غداً ميعادنا النفر عن منى وما سرنى أن اللقاء مع النفر

فهذه كيفية سماع الخلائق الكلام من الله تعالى عند الحساب، والرد على من زعم أن الكفار لا يجوز لهم سماع الخطاب.

(١) [الأعراف: آية ١٤٤].

(٢) [طه: آية ١٣].

(٣) [طه: آية ٤١].

(٤) [ص: آية ٧٧-٧٨].

(٥) [الأعراف: آية ١٨].

(٦) [الأعراف: آية ١٣].

(٧) [الزخرف: آية ٦٨].

(٨) [الزخرف: آية ١٠٨].

وأما الجواب من المسؤولين فعلى ضربين: جواب المؤمن وجواب الكافر.

فأما جواب المؤمن عند التقرير، فبالاعتراف والإقرار لعلمه بأن الله تعالى بكل شيء عليم، وأن الحفظة أمناء الله العدول عليه ولا غلطوا فيما كتبوا لديه. فاما وجوب إحاطة علم الله تعالى في شهادة العقل من النقل كما تقدم. وأما عدالة الحفظة عليهم السلام فيتركية الله تعالى إياهم حيث قال: ﴿وَأَنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ، كَرَامًا كَاتِبِينَ، يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>. ومعنى كرمهم في هذا الآي إنما هو أمانتهم وتنزيههم عن الكذب وشهادة الزور.

وقد علم المؤمن في الحياة هذه الاوصاف في حق الله تعالى وملائكته، وبجשר على<sup>(٣)</sup> علمه، فكيف يمكنه الإنكار، وحاشاه من ذلك بدليل قوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾<sup>(٤)</sup> القول الثابت هو الخبر عن العلم المعتضد بالدليل.

وأما الكافر الجاحد بالله تعالى وصفاته العلى، ووجوب صدق خبره، وصدق من أخبر بصدقه من الانبياء والملائكة عليهم السلام فينكر، فيخرس لسانه، وتشهد عليه جوارحه بقبیح أفعاله، ويتلى عليه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتُرُونَ أَنْ يُشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: فقد أخبر تعالى عن أصحاب الإفك أنهم ينكرون في الآخرة، فتشهد عليهم جوارحهم وهو مؤمنون!

(١) [الإنطار: آية ١٠-١٢].

(٢) [عبس: آية ١٥-١٦].

(٣) [ص: آية ٩٢].

(٤) [إبراهيم: آية ٢٧].

(٥) [فصلت: آية ٢٢-٢٣].

قيل له : إنك نائم ورجلاك في الماء ، أصحاب الإسمان صنفان : مؤمنون ومنافقون . فاما المؤمنون منهم فاقترضت الآية حدهم وتوبتهم حتى عاتب الله عليهم الصديق الأكبر لأن أقسم أن لا ينفق على " مسطح " ، فقال تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِي أَوْلُوا الْفَضْلُ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> . فلما فرغ من حكم المؤمنين أخبر تعالى عن عقاب المنافقين الذين لم يحدوا ولا تابوا ولا عوتبوا ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ لِلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ يعنى المنافقين ﴿ لَعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تُشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ ﴾ الآيات إلى قوله تعالى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فلعنهم الله فى الدنيا والآخرة ، وخصص عذابهم ومعرفتهم به فى الآخرة ، لكونهم لا يعوفونه فى الدنيا فهذا مقتضى الآيات فى قصة أصحاب الإفك ، وحكم المؤمنين وحكم المنافقين ، وهذا ذكر من حقق من المفسرين .

ومن الدليل على أن الكافر هو المنكر قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ، حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ الآيات إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فظنهم هذا هو الذى ورطهم فى مضرة الإنكار وأوردتهم النار ، قال تعالى : ﴿ فَيُخَلِّقُونَ لَهُ كَمَا يَخْلُقُونَ لَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) [النور : آية ٢٢-٢٤] .

(٢) [النور : آية ٢٣-٢٥] .

(٣) [فصلت : آية ١٨-٢٢] .

(٤) [الحاقة : آية ١٨] .

فإن ركنوا إلى حديث "عبد الله بن عمر" أن النبي ﷺ قال: «أول عظم يتكلم في الإنسان يوم يختم على الأفواه من الرجل الشمال: فخذ»<sup>(١)</sup>.

قيل لهم: الإنسان ها هنا هو الكافر لا المؤمن العالم، فإن الله بكل شيء عليم كما قدمناه، قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ما احتجوا به من الأخبار في هذه المسألة: ألا تسمع حديث "ابن عمر" رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يدنى بالمؤمن يوم القيامة من ربه عز وجل حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه فيقول له: هل تعرف؟ فيقول: رب أعرف. قال: فإنني قد سترتها عليك في دار الدنيا، وأنا الآن أغفرها لك اليوم، فيعطى صحيفة حسنته. وأما الكافر والمنافق فينادى بهم على رؤوس الخلائق: هؤلاء الذين كذبوا على الله عز وجل»<sup>(٣)</sup>. فسمى هذا الحديث المقر المعترف مؤمناً، وسمى في الحديث الآخر المنكر الإنسان، فالإنسان هو الكافر، وكذلك في حديث "أبي هريرة" إلى أن قال ﷺ: «فتنطق فخذ ولحمه وعظامه بعمله، وذلك ليعذر من نفسه، وذلك المنافق الذى يسخط الله تعالى عليه»<sup>(٤)</sup>.

وما كنت أمشى في هذه المسألة كل هذه التمشية مخافة التطويل لولا تخطب المجازفين في اقتفاء ما ليس لهم به علم.

فهذه رحمك الله كيفية الحساب والسؤال والجواب من البر والفاجر.

(١) أخرجه أحمد في المستد والطبراني.

(٢) [العصر: آية ١-٢].

(٣) متفق عليه الحديث رقم ٢٤٤١ في البخاري وفي مسلم ٢٧٦٨.

(٤) أخرجه مسلم حديث رقم ٢٩٦٨.

## فصل فى أقسام أهل المحشر

اعلم أن أهل المحشر ينقسمون على أربعة أقسام:

قسم إلى الجنة بغير حساب .

وقسم إلى النار بغير حساب

وقسم يحاسبون .

وقسم يتوقف فى أمرهم لعدم التوقيف .

فأما الذين يدخلون الجنة بغير حساب فثلاثة أصناف جاء بهم الخير: الحمادون لله تعالى فى السراء والضراء، والذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع، والذين كانوا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله .

وأما اللذين يدخلون النار بغير حساب فثلاثة أصناف: المنكرون على الله ورسوله، والذين يؤذون الله ورسوله، والمضرون .

فهذه ستة أقسام: ثلاثة للجنة وثلاثة للنار كما وردت بهم الأخبار . فهذان صنفان: ينقسمون قسمين: مؤمنون وكافرون .

ثم ينقسم الكفار فى الحساب والعقاب والدركات أقساماً لا ينضبط عددها، ومتحدون فى الخلود الأبدى فى النار غير محاسبين .

وأما المؤمنون فينقسمون ثلاثة أقسام: قسم أريت سيئاتهم على حسناتهم، ثم ينقسمون فى الحساب والدرجات والعقوبات أقساماً لا تنضبط عدداً، لكن تنحصر أحوالهم فى قسمين:

قسم ينجو بعمله .

وقسم يفتقر إلى شفاعته غيره قبل العقاب، وقسم بعده كما وردت به الأخبار لكنهم يتحدون فى دخول الجنة والنعيم .

الصنف الثالث: أهل التوقف، وهم ثلاثة أصناف: أولاد الكفرة، والمجانين، وأهل الفترات.

فأما أولاد الكفار فجاءت فيهم ثلاثة أخبار:

أحدها: أنهم مع آبائهم في النار.

والثاني: أنهم خدمة أهل الجنان.

والثالث: أنهم يجتمعون في الحشر وتؤجج لهم نار ويؤمرون بالاقتحام فيها، فمن اقتحم سلم ومن أبى ألحق بآبيه في النار.

وبهذا الحديث الأخير يقع الجمع بين الحديثين، فيكون من اقتحم النار من خدمة أهل الجنة، ويكون من لم يقتحمها مع آبيه في النار.

وأما المجانين فهم صنف يصيبه الجنون، أو ما يزيل العقل من الآفات في وقت دون وقت، وقسم يلزمه إلى الموت. فأما من يتناوب عليه، فحكمه في صحوه حكم العقلاء. وفي آفته حكم المجانين، فإن مات في جنونه حكم له بما كان يعتقد قبل حلول الآفة به إيماناً كان أو كفراً، طاعة أو معصية، توبة أو إصراراً. وأما من صحبته الآفة قبل التكليف إلى الموت، فيتوقف في حكمه وأمره إلى الله تعالى. وما قيل أنه يحكم له بحكم أولاد المشركين، أو يكون من أصحاب الأعراف، أو ينعدم مع البهائم... إلى غير ذلك، فمعتنون لا يصح به القطع.

وكذلك حكم من لم تبلغه الدعوة من أهل البلاد النائية.

وأما أهل الفترات الذين لم يرسل إليهم رسول، ولا كلفوا بشرية، فللعلماء فيهم عريض من القول لا يحتمله هذا الوسط، والأظهر منه أنه من بقى كما ترك، لم يعبد رباً، ولا وثناً، ولا استبط ديناً، ولا قلد مستبطاً،

(١) يذهب الإمام النووي في شرح صحيح مسلم إلى أن الرأي الصحيح في أولاد الكفار أنهم من أهل الجنة (راجع صحيح مسلم بشرح النووي) ج ٦ ص ٢٠٧ / ٢٠٨.

فحكمه حكم من تقدم من المجانين والصم ومن لم تبلغه الدعوة. وأما من استنبط وثناً وعبداه أو أمر بعبادته فهو ومن قلده في غباوته في النار.

وبهذا يجمع بين قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٣)</sup>، وبين قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾<sup>(٤)</sup>، يعني أنقذكم بإرسال محمد ﷺ حيث آمنتم به. فدل الخطاب على أنهم ولو لم يبعث لهم رسول ولا آمنوا به لعذبوا في الآخرة على كفرهم قبل بعثته. وكذلك ما ورد من الأخبار في قضية "عدى بن حاتم" حين قال: "يا رسول الله، أين أبي؟ فقال له: «في النار»، وقوله ﷺ: «رأيت عمر و بن لحي يجرقصه في النار...»<sup>(٥)</sup>، وكانا قد ماتا كافرين من قبل بعث رسول الله ﷺ فهذه أقسام الناس في الخشر، والله أعلم.

## فصل

### في الصحف

الصحف بطائفتين جمعت أقوال العباد وأفعالهم، خيراً شراً، نفعا ضرا، قال تعالى: ﴿إِنْ رُسُلَنَا يَكْفُرُونَ مَا تَمَكُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ عَلَيْكُمْ لِحَافِظِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

واختلف الناس هل يسمعون كلام الانفس أم لا، والظاهر أنهم

(١) [الإسراء: آية ١٥].

(٢) [الملك: آية ٨].

(٣) [النساء: آية ١٦٥].

(٤) [آل عمران: آية ١٠٣].

(٥) متفق عليه رواه البيهقي رقم ٣٥٢١ ورواه مسلم حديث رقم ٢٨٥٦.

(٦) ١- ٢٩ - آية ٢٩.

(٧) [ق: آية ١٨].

(٨) ١- ١٢ - آية ١٠- ١٢.

يسمعونه لوجهين:

أحدهما: أن كلام الأنفس يسمى قولاً بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية... إلى غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>، والبارئ تعالى لا يتكلم بالحروف والأصوات، وأخبر تعالى أنه قال وتكلم.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ﴾<sup>(٤)</sup>، واللفظ لا يتصور في كلام الباطن، وإنما يتصور في الأصوات التي تلفظ وتطرح.

قلنا: قد يسمى قولاً كلام النفس كما تسمى القراءة كلام الله تعالى، لكونها عبارة عن كلامه تعالى، على أن تسمية الأصوات لفظاً مجازاً؛ إذ لا يجوز أن يلفظ حقيقة إلا الجوهر.

والثاني: قوله تعالى: ﴿إِنْ رُسُلُنَا يَكْتُوبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾<sup>(٥)</sup> في الباطن، يرجع إلى قصد الضرر بالغير، فيحكم لهم بسماع الكلام قياساً على علمهم بالقصد، وهو معنى باطن، مع أن القاصد لا يقصد حتى يعلم مقصوده ويخير عنه، والخير عن مقصود العلم بالمكر يسمى مكرًا. وكذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَنْظُرُوا مَا فِي صُلَاحِ عَبْدِي هَلْ أَتَمَّهَا أَمْ نَقَصَهَا» الحديث<sup>(٦)</sup>، فلو يعلموا البواطن ولا سمعوا كلام نفس المصلي يذكر الله وذكر الأغيار، لما علموا النقصان من التمام.

فإن قال: إنما أراد نقصان العمل الظاهر.

(١) [المائدة: آية ١١٩].

(٢) [البقرة: آية ٣٤].

(٣) [النساء: آية ١٦٤].

(٤) [ق: آية ١١٤].

(٥) [يونس: آية ٢١].

(٦) رواه أبو داود عن أبي هريرة وصححه الألباني.



**قلنا:** باطل، فإن نقصان العمل الظاهر يبطل جملة الصلاة، فلا يتم بالنوافل، وإنما أراد نقصان التذكر، لما يقول فيها ويسمع من إمامه. والدليل على أن ترك بعض الظواهر يبطل الصلاة قوله ﷺ للرجل الذي رآه يخدج صلاته: «أرجع فصل فإنك لم تصل»<sup>(١)</sup>، فصح بهذا بطلان جملة الصلاة بترك بعض الظواهر.

فخرج من مجموع هذه الأخبار أن الملائكة تحرق لهم العوائد في العلم بالباطن. فإذا صح ذلك فما المانع من خرقها في سماع كلام الباطن؟ هذا أكد في التحفظ في حق المكلفين من الخطرات السوء والله أعلم.

وأما أخذ الكتاب بالإيمان والشمال ومن وراء الظهر كما ورد في الكتاب، فباليمين للمؤمن من العالم العامل، وبالشمال للكافر المنافق، وكذلك وراء الظهر. وللناس فيما بين الظهر والشمال تفصيل يطول، لكن مرجعهما إلى الكافر، وأما المؤمن المصر على الكبائر مع الإيمان فمسكوت عنه في هذا التقسيم، وللناس فيه خلاف أيضاً، والأظهر أن صحيفة فيها إيمان لا تؤخذ بشمال ولا من وراء الظهر.

وفائدة أخذ الصحف وقراءتها أن يقف البر والفاجر على عمله حرقاً حرفاً، فإذا رأى المؤمن الإيمان في صحيفته فرح ونادى: ﴿هَآؤُمُ أَقْرَءُوا كِتَابِيَّةً﴾<sup>(٢)</sup>. دليل إيمانه قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَّةً﴾<sup>(٣)</sup>، والظن هنا بمعنى العلم، فإنه من أسماء الأضداد، وتصح التفرقة فيه بالقرينة، فلم يذكر ما في الصحيفة إلا الإيمان بالبعث، والإيمان به يتضمن الإيمان بالله الذي يفعله وبرسله الذين جاءوا به.

وأما الكافر فينظر في كتابه فيرى الكفر فيقول: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَّةً﴾

(١) (متفق عليه).

(٢) (الحاقة آية ١٩-٢٠).

(٣) (نفسه آية السابقة).

وَلَمْ أَذْرَعْ - سَابِقَةً (١)، أَيْ لَا أَعْلَمُ أَنِّي أَبْعَثُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ، لِأَنَّهُ كَذَبَ الَّذِي جَاءَهُ وَالَّذِي أَرْسَلَهُ، وَهَذَا أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ يَأْخُذُونَهُ بِالْيَمِينِ لِاسْتِوَائِهِمْ مَعَ الصَّالِحِينَ فِي الْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ.

## فصل

### الميزان

جائز في العقل ثابت بالنقل، قال تعالى: ﴿وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٣) ثم قال: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ (٤). والميزان محسوس له كفتان وشاهد ولسان، والموزون فيها بطائق الأعمال. وفي حديث "عبد الله بن عمر" قال: قال رسول الله ﷺ: «يُؤْتَى الرَّجُلَ إِلَى الْمِيزَانِ، وَيُؤْتَى بِتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ سَجْلاً لِكُلِّ سَجَلٍ مِنْهَا مِدَّ الْبَصَرِ، فِيهَا خَطَايَاهُ وَذُنُوبُهُ فَتُوزَنُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ، ثُمَّ تَخْرُجُ بِطَاقَةٍ بِمِقْدَارِ أَثْمَلَةٍ فِيهَا شَهَادَةُ إِلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَنْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فَتُوزَنُ فِي الْكِفَّةِ الْأُخْرَى فَتَرْجَحُ بِخَطَايَاهُ وَذُنُوبِهِ» (٥) وفي حديث "أنس" قال: «يُؤْتَى بِأَبْنِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَوْقِفَ بَيْنَ كِفَّتَيْ الْمِيزَانِ وَيُوكَلُ لَهُ مَلِكٌ. فَإِنْ ثَقُلَ مِيزَانُهُ نَادَى الْمَلِكُ بِصَوْتٍ فَيَسْمَعُ الْخَلَائِقُ: سَعِدَ فُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ سَعَادَةً لَا يَشْقَى بَعْدَهَا أَبَداً. وَإِنْ خَفَ مِيزَانُهُ نَادَى الْمَلِكُ بِصَوْتٍ يَسْمَعُ الْخَلَائِقُ: شَقِيَ فُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ شَقَاءً لَا يَسْعَدُ بَعْدَهُ أَبَداً» (٦) وفي هذه الأخبار دليل على أَنَّ الْمِيزَانَ مُحْسُوسٌ، وَأَنَّ الْمَوْزُونَ بِالْطَّائِقِ، وَأَنَّ صَحِيفَةَ الْإِيمَانِ لَا يَرْجَحُهَا شَيْءٌ.

(١) [الحاقة: آية ٢٥-٢٥].

(٢) [الأنبياء: آية ٤٧].

(٣) [القارعة: آية ٦].

(٤) [القارعة: آية ٨].

(٥) أخرجه الترمذي عن عبد الله بن عمرو وحسنه.

(٦) ضعفه كثير من العلماء وحكم الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب بوضعه جزءاً حديثاً. تم ١١٠٩

وأنكرت المعتزلة وأهل الباطن الميزان، وزعموا أن مقصود الشارع به إعلام الخلق بمقادير الأعمال ومقادير الجزاء عليها، وشبههم في ذلك أنهم قالوا كيف توزن الأعمال وهي أعراض لا تقدم بأنفسها ولا توصف بالتنقل ولا بالخفة، ولا يجوز بقاؤها على زعمكم فكيف يصح وزنها؟

**قلنا:** فقد بين الشارع ﷺ أن الموزون البطائق المكتوب فيها الأعمال كما تقدم، فالموزون أجسام فيها خطوط هي أجسام. فمن كثرت خطوط حسناته واتسعت مساحة بطائفه ثقل ميزانه، وكذلك في السيئات، وبهذا جرت العادة في وزن الأجسام في ميزان الدنيا.

**فإن قيل:** قد تجوزتم في أن الأعمال ليست بأجسام.

**قلنا:** ومتى أنكرنا المجاز، وكتاب ربنا وما ثور نبينا ﷺ محشوان بالمجاز وهو الأفصح في لسان العرب، ولسان الحال، قال الشاعر:

امتلاً الخوض وقال قطنى مهلاً رويداً قد ملأت بطنى  
وقال آخر:

..... ولف الشريا في ملأته الفجر

وجاء القرآن بفصيح مجاز ما اهتمت إليه العرب قط، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(١)</sup>. ومعلوم أنه أخبر بذلك على جهة التمدح وقد شهد العقل أن الأعراض أشياء وأنه لا يجوز في العقل تسبيحها حقيقة، لكونها لا تستقل ولا تقبل ولا تبقى، وهي مع ذلك معظم المخلوقات، فإن الجواهر جنس واحد، وهي أجناس كثيرة. وأيضاً إن التسبيح شيء، فينبغي أن يسبح التسبيح، ويتسلسل القول في المسبحات إلى غير غاية. فوجب أن يكون تسبيحاً بلسان حالها.

فإن قيل: وعلى أى وجه تسميح بحالها.

قلنا: على أن يتبينها أهل البصائر السليمة ويعلمون افتقارها إلى الاحسام، وافتقار الاجسام إليها مع استحالة بقائها ووجوب عدم الاجسام عند عروها عنها، فيتبين لهم مسكنة الخلق، وضعفه، وافتقاره إلى الخالق فى كل زمان فرد، فيعلمون إذاك قهره تعالى لخلقه، وسعة قدره، واحتياج الخلق إلى الغنى الحميد، فيقولون: سبحان الله وبحمده، فنحن لا ننكر المجاز، وإنما ننكر أن ترد الحقيقة إلى المجاز من غير الضرورة كما فعلتم فى الميزان وغيره لما غلبكم من رعونة العوائد.

فإن قالوا: فما فائدة وزن الاجسام وليست بأعمال؟

قلنا: فائدته أن يطلق الله تعالى أهل المحشر على جاه المحققين وهو أن المبطلين كما قال تعالى: ﴿لَيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمُهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ﴾<sup>(١)</sup>. وبهذا ورد الخبر المتقدم فى نداء الملك على السعداء أو الأشقياء، وهذا بعينه هو المقصود بالصحف حتى ينادى المؤمن ﴿هَاقُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>، فكل ما جاء من التفرقة فى أرض المحشر والتمييز فعلى هذا الوجه يخرج حتى يعلم أهل الموقف عز المتواضعين فى الدنيا، وذل المتكبرين فيها، وأيضاً إن الله تعالى لم يطلبنا فى الدنيا بعلمه فيها ولا بإرادته منا، وإنما طلبنا بأمره ونهيهِ، وكذلك جعل المطالبات بيننا فى الدنيا بالعقود، والشهود، وإقامة الحدود، والتغيز، والتوبيخ، والتقرير، والحجر، والاعتراف، والتغابن، والإنصاف. ولو شاء تعالى لنص لها فى الدنيا علامات تكشف المكتوم، فيقضى بها بين الظالم والمظلوم، ثم إنه تعالى أمضى ذلك العرف فى الآخرة بصرف أحوالنا إلى الموازين، والدواوين، والبيئة، والإقرار، والاعتراف، والإنكار، حتى يقيم الحجة على الإنسان من

(١) [الأنفال: آية ٣٧].

(٢) [الحاقة: آية ١٩].

ديوانه وميزانه وجوارحه ولسانه، ولو طلبنا بعلمه فينا لاخرجنا من قبورنا إلى سجوننا وقصورنا من غير حساب .

فإن قيل : إنكم توقفتُم في كيفية أخذ أهل الكبائر صحفهم لعدم التوقيف، فما قولكم في سائر أحكامهم في الآخرة؟

فنقول : الكبائر تنقسم قسمين : ما فيه حق لله وحق للخلق، وما فيه حق لله دون الخلق .

فأما ما فيه حق لله وحق للخلق فهي المظالم فمن ظلم ثم تاب من ظلمه برئت ذمته من الظلم، وبقي عليه طلب المظلوم . وله في الآخرة أحد حكيمين : إما أن يقتصر منه المظلوم، أو يحتمل الله عنه التباعة، ومن لم يتب، طويب بالظلم والتباعة .

وأما ما كان بين الله تعالى وبين العبد، فتمحو جملته التوبة في الدنيا، ومن مات مصراً على كبيرة سوى الكفر كان ظالماً لنفسه وغيره، فهو بين إحدى ثلاث :

إما أن يغفر له بدءاً،

أو يشفع فيه مشفعاً، أو يعذبه برهة من الدهر وتلحقه رحمة الله تعالى .

ولتعلم أن كل ذنب عصى الله تعالى به فهو كبيرة، لاتحاد النهي في الكل، لكن قد يتأكد الوعيد على بعض الذنوب أكثر من بعض، فسمى أكبر بالإضافة إلى ما يتأكد عليه الوعيد أو لم يأت فيه وعيد، فتسمى الذنوب كبائر وصغائر بالإضافة إلى هذه الوجوه .

وقد نص الله تعالى على الكبائر ولم ينص على الصغائر، فنص العلماء على تسمية الصغائر من تخصيص النص على الكبائر لا سيما لمن قال منهم بدليل الخطاب .

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾<sup>(١)</sup>.

فالجواب: أنهم لم يقصدوا صفات الذنوب، وإنما قصدوا إحاطة العلم، حيث كانوا يظنون أن الله لا يعلم الجزئيات، فلما رأوا الدقيقة والجليلة في الصحف قالوا ذلك، وهو المعنى أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَنْطَرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، أى كل ما فعلوه من دقيق ذلك وجليله مستطر في كتبهم، والله تعالى أن يعذب العباد على كل ذنب دق أو جل فلا يخصص العذاب بذنوب دون ذنوب إلا بتوقيف.

وجبله الأمر أن كل من لقى الله تعالى مصراً على ذنب دون الكفر خيف عليه العقاب، إلا أن يتداركه بعفوه، لكن العذاب قد يقع في البرزخ أوفى الموقف أو على الصراط أو في النار، والمرجع إلى الجنة، ولو جاء بقراب الأرض ذنباً ما لم يكفر بالله ورسوله، وهذا ما في الخبر وأجمع عليه أهل السنة.

## فصل

### في الحوض

جاء به الخبر عن سيد البشر أنه قال: «لكل نبي حوض، وحوضي كما بين صنعاء إلى أيلة وآنيته عدد نجوم السماء»<sup>(٣)</sup>، وجاء عنه عليه السلام أنه قال حين ذكر كيف ترد عليه أمته... الحديث، إلى أن قال: «وليذا دن قوم عن حوضي»<sup>(٤)</sup>... الحديث.

والحوض في أرض المحشر. و زعم بعض الناس أنه بين الجنة والنار، وأن

(١) [الكهف: ٤٩].

(٢) [القمر: ٥٣].

(٣) أخرجه البخاري ومسلم بعدة طرق وبغير هذا اللفظ. كما رواه الترمذي

(٤) رواه مسلم حديث رقم ٢٤٩.

الناس يردونه بعد جواز الصراط، وليس الأمر كذلك والدليل على أنه في أرض المحشر قوله ﷺ: «وليُذاذَن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال، فأنادي، ألا هلم ألا هلم. فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك، فأقول فسحقاً فسحقاً فسحقاً»<sup>(١)</sup>.

وباطل أن يجوز المبدلون الصراط مع التبديل الذي أقله البدعة ثم يذاذون عن الحوض، ويقول النبي لهم: «فسحقاً فسحقاً فسحقاً»، ومعناه: سحقهم الله. ثم أكد في الدعاء عليهم فقالها ثلاثاً، وليس هذه معاملته ﷺ مع المؤمنين في الدنيا، فكيف في عرصة يوم القيامة الذي هم أحوج إليه في ذلك المقام، بل تعضدت الأخبار بخلاف ذلك.

ومنهم من قال: لا يصح أن يكون الحوض في أرض المحشر ويرد المؤمنون ثم تدخل طائفة منهم النار ولا يظماؤون وقد قال ﷺ: «لا يظمأ أبداً»، فاستبعد هذا البائس أن يعذبوا في النار ولا يظماؤون.

وهذا لا يخلو أن يجوز خرق العوائد أو لا يجوزها. فإن يجوزها قلنا له: جدد إيمانك بسعة قدرة الله تعالى، فإنك إذا أوجبت العوائد لزمك التكذيب بعذابهم في النار وهم أحياء، وإن جوز خرقها قلنا له: فالذي عذبهم وأبقاهم أحياء قادر على أن يعذبهم ويبقى ربههم إلى الأبد.

فثبت من مضمون ما ذكرناه أن الحوض في أرض المحشر، وأن المؤمنون يردونه وأن المبدلين يذاذون عته.

## فصل

### في الصراط

الصراط جسر محدود علي متن جهنم، ورد بذلك الكتاب والسنة، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾<sup>(٢)</sup>. وأما السنة فجاء

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة حديث رقم ٢٤٩.

(٢) [الصافات: آية ٢٣].

عنه ﷺ أنه: «جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشعرة وأحد من السيف، وأن الناس يمرون عليه كالبرق الخاطف، كالريح العاصف، وكأجاويد الخيل... إلى أن يمر آخرهم حبواً يضع قدما وتنزل أخرى»<sup>(١)</sup>، فجاج ومخدوش وناج ومكر فس.

وانكرت الملحدة وبعض المبتدعة الصراط بأن قالوا: كيف يمشى الإنسان على أدق من الشعرة وأحد من السيف، وهذا محال من جهة ثقل الإنسان ودقة الصراط وعدم الثبوت عليه!! فمتنهم من أنكره البتة. ومنهم من جوز أن يكون معنوياً، كما اعتقدوا في سائر أحوال القيامة، وهم الفلاسفة الإلهية، وغلاة الباطنية وبعض المبتدعة القائلين بحشر الأرواح دون الأجسام، وقد تقدم الرد عليهم.

على أن الله تعالى قد جعل ثقيلاً من الحيتان يمشى على سطح الماء وتحت من غير اعتماد ولا معلق، وهي أثقل من الإنسان ومن آلاف من الاناسي كدواب البحر التي هي مثل الجبال، جاء في الخبر أن جيش رسول الله ﷺ أصاب دابة مثل الضريبة وهو الجبل الصغير، فاكلوا من لحمها أياماً. وكذلك الثقل من الطيور في الهواء كالنسور والإوز والكراكي... إلى غير ذلك، فالذى يحمل الثقل في الماء والهواء من غير اعتماد ولا معلق يحمل الإنسان على الصراط، غير أنهم ادعوا في الطيور الاعتماد على جرم الهواء بأجنحتها. ونحن نرى الطير في الهواء مقبوض الجناح ساكناً ثابتاً من غير اعتماد. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرِّحْمَنُ﴾<sup>(٢)</sup>، يعنى يقبضن اجنحتهن فلا يسقطن، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْاءِ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه الطبراني بغير هذا اللفظ وفي الصحيحين أحاديث أخرى حول موضوع الصراط.

(٢) [الملك: آية ١٩].

(٣) [النحل: آية ٧٩].



وليت شعري من يمسك السحاب الثقيل بآلاف من قناطير الماء من غير اعتماد ولا معلق كما تقدم ذكره في باب حدوث العالم، والماء عندهم يسفل بطبعه والسحاب كالدخان، فأين يمسك الماء حتى تسير السحاب به إلى بلد ميت؟! وأشد مما ذكرناه عليهم صعود الحديد إلى حجر المغنطيس، وهو جماد يصعد إلى الجماد؟ ولما سئلوا عن ذلك بهتوا وادعوا أنها خاصية خارجة عن الطبع. فليت شعري من خصصها وفيه التراع، وكيف يخصص الطبع الذي ادعوه بالخفة ثقيلًا مع إيجابه على العموم على مذهبهم وتماثل الجواهر. فقد ثبت بحمد الله الصراط.

## فصل

### في الجنة والنار

الجنة والنار محسوستان مخلوقتان مفروغ من خلق أجسامهما. فأما الجنة فجاء في الخبر أنها مائة درجة، ولها ثمانية أبواب، وهي دار السعداء، وهي محل اللذات، ومنزل الكرامات وثمرات الإيمان والمعاملات. والنار سبع طبقات بالخير ولها سبعة أبواب بالآية. وهي دركات، لكن لم يصلنا عدد دركاتها، وهي مقمعة الأنام، وموطن الآلام، وسجن الملام. والدليل أنهما الآن مخلوقتان الكتاب والسنة، أما الكتاب فقولہ تعالى: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، والمعد بلفظ الماضي لا يكون إلا حاصلًا،

(١) [آل عمران: ١٣٣].

وقوله تعالى: ﴿عِنْدَ بَيْدَةِ الْمُتَنَبِّئِينَ، عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْمُورِينَ﴾<sup>(١)</sup>... إلى غير ذلك، وكذلك قوله تعالى في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى مخبراً عن آل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يصح العرض على العدم. وكذلك أخبر ﷺ عن رؤيته الجنة ليلة الإسراء وحدث عنها بأنه رأى فيها قصرأ لـ "عمر بن الخطاب"<sup>(٤)</sup>، وأخبر بذلك، وأنه سمع فيها خشخشة "بلال"<sup>(٥)</sup>... إلى غير ذلك. وأخبر عن النار ورؤيتها، والحديث المشهور: «اشتكت النار إلى ربها... الحديث... إلى غير ذلك. ولا يبالي بمن استبعد كونها مخلوقة لعدم الفائدة من خلقها. وأول من تكلم بهذه البدعة هو "هشام بن عمرو القوطي" المعتزلي، ولهذا سمي أصحابه بالهاشمية. والرد عليهم مع تسليم التقييب والتحسين لهم جداً يتصور من أوجه:

أحسدها: أن يطلبوا بفائدة كل ما خلق الله تعالى مما في السماوات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى، فكل ما لم يحصروا بتفاصيل فائدته أنكر عليهم وجوده، وهذا أمر لا مدفع فيه. وبهذه المسألة طالبنا البراهمة حيث قالوا: لا فائدة في اتباع الرسل.

الثاني: أن يكون لخلق ما في معلوم الله تعالى وجوه من الفوائد والحكم لا يعلمها.

الثالث: أن لها فوائد معلومة وهي ما فيها من الحيوانات كالحور في الجنة، والطيور الخضضر الذي جاء بها الخير والأرواح التي في حواصلها، والملائكة الموكلين بها كالغارسين الشجر الذاكرين، والخزنة،... إلى غير ذلك. وكذلك

(١) [النجم: آية ١٤-١٥].

(٢) [البقرة: ٢٤].

(٣) [غافر: ٤٦].

(٤) حديث الإسراء

(٥) أخرجه مسلم عن انس

النار لما فيها من الملائكة الغلاظ الشداد عليهم السلام، والحيات، والعقارب، وسائر الحيوانات التي وردت بها الأخبار، وهي كلها تطلب المنفعة كما يطلبها سائر الحيوانات.

**الرابع:** أن تقدم خلقها آمن في الرجوع للجبابرة الطغاة والمردة العتاة من شياطين الإنس والجن. مثال ذلك ولله المثل الأعلى: أن نقدر ملكاً له عبيد سوء يعصون أوامره، ويرتكبون نواهيهم، ويستخفون بحقه، وأراد أن يلطف بهم بتأخير العقوبة عنهم حتى يردعهم ومعظمهم بآلات العذاب والتنكيل، ونحت في الجبال سجوناً منيعة، وبوها بالحديد وحمل عليها الأعمدة والسلاسل، وأعد فيها قيوداً وأغلالاً، وحيوانات مؤذية، وخدمة حفاة جفاة يعذبون عصاة سيدهم بمراى منه ومسمع. ثم بنى قصوراً، وغرس فيها أشجاراً، وفجر خلاها أنهاراً، وجعل فيها من كل رزق حسن. ووجه جميل، وخططاء مواتين، وخدمة متانين. فلما آتم هذه وهذه، وجه عبداً من عبيده بإمارة تصدق قوله إلى أولئك العتاة البغاة فأخبرهم عن الدارين وما فيهما، ثم رهبهم بهذه ورغبتهم في هذه. اليس كان ذلك أدعى إلى رهبتهم من هذه ورغبتهم في هذه؟

وبهذا جرت العادة أن الرهبة والرغبة بالواقع أسرع إلى القلوب منها بما يتوقع. قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(١)</sup>، فأخبر تعالى بما أعد لهؤلاء ولهؤلاء.

**الخامس:** أن يقال لهم ليست شعري إذا خلق الله النار لآي فائدة خلقها؟ وأي منفعة في نار قعرها بعيد، وحليها حديد، وشرابها صديد، سجن فيه خلق من خلق الله في عذاب لا يحيط بوصفه إلا الذي خلقه؟

فغايبتهم أن يقولوا: ليعذب فيها أعداءه الذين أكلوا رزقه، وجحدوا حقه، وعبادوا غيره.

فنقول: الطلبة عليكم باقية ولم خلق أعداءه؟ وأي فائدة في خلق من يكفر به ويجحد حقه مع استغناؤه عن خلقه إياهم؟  
فإن قالوا: خلقهم ليعبدوه فلم يعبدوه فعذبهم.

قلنا: أما الآن فتأكدت عليكم طلبات لا محيص لكم عنها، منها أن تسالوا: هل كان يعلم أنهم لا يعبدونه أو لا يعلم؟  
فإن قالوا: لا يعلم، فقد نقضوا دينهم بادعاء عدم علمه بالجزئيات.  
وإن قالوا: يعلم.

فلم خلقهم مع علمه بأنهم يكفرون به وأدخلهم تحت هذا العذر مع شهادة العقل والنقل بأنه أراد منهم ذلك، وخلقهم لهم، وأي حكمة في خلق من يعلم الله أنه يكفر ويعذب عذاباً أبدياً على كفر منقطع؟ وهذه عشرة منهم لا إقالة لها.

فإن قالوا: ليغطن المؤمن فيعلم قدر نعمة الله تعالى عليه.

قلنا: زدتم مطلباً ولم خلق المؤمن أيضاً وأتعبه في العبادة مع عدم الحاجة إليه وإلى عبادته، لكونه يتعالى عن النفع والضد؟ وكان أولى به على مذهبكم أن لا يخلقه وإذا خلقه لا يكلفه، وأن يدخله الجنة من غير كلفة ولا مشقة. وكيف يصح في الحكمة أيضاً أن يعذب زبداً ليتعظ عمرو؟ وإذا كان ذلك بسبب الاتعاض فهل اتعظ الأكثر بالآقل؟ ولا يكون (١)..... لبعث النار ألف إلا واحد، كما صح في الخبر. وهذه إلزامات لا مخرج لهم منها إلا بترك تخليهم الفاسد.

والسادس\* وهو أمر عليهم مما تقدم، وهو أن يقال: قد ثبت الوقوف في أرض المحشر، والسؤال والمسير إلى الجنة والنار بالكتاب والسنة والإجماع المتواتر خبره، فخبرونا متى يخلقان في ذلك اليوم؟ أيخلقان على أهليهما في أرض المحشر؟ أم يساقون إليهما؟

**فإن قالوا:** يخلقان عليهما، فقد ردوا ما علم من دين الرسول ضرورة.

**وإن قالوا:** يساقون إليهما، فقد نقضوا مذهبهم، فإنه ما من زمن يقدر خلقهما قبل التنعيم والتألم فيها إلا وهو عبث عندهم.

**فإن قالوا:** إذا خلقتا نظر إليهما أهلهما فوقعت الآلام واللذات عند النظر إليهما.

**قلنا:** فإذا كانت العلة في خلقهما هذه فائتبتا خلقهما الآن، فإن أرواح أهل البرزخ ينظرون إليهما فيتفق لهم ذلك، قال تعالى في مآل فرعون: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾<sup>(١)</sup>. وجاء في الصحيح: «إن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تعلق في شجر الجنة»<sup>(٢)</sup>، فقد ثبت أنهما مخلوقتان وبالله التوفيق.

فوعزة الله ما يبقى لهم بعد هذه الإكزامات مع تسليم مذهبهم لهم في التحسين والتقبيح جدلاً وإنفاراً من الإسلام عليهم إلا أن يقولوا أراد الله أن يفعل ففعل.

**قلنا:** ما بالكم تنكرون خلق الجنة والنار قبل البعث وتعترضون ظواهر الكتاب والسنة في غير ضرورة وتقولون ﴿أَعِدَّتْ﴾ بمعنى تعد، وأن النار التي اشتكت إلى ربها ليست جهنم، وأن الجنة التي أنزل منها آدم بستان الدنيا. فما الذي ضيق هذا الواسع لولا روائع التقليد، وقبول أقوال الخشب المسندة!!

(١) [غافر: ٤٦].

(٢) رواه مسلم حديث رقم ١٨٨٧ ورواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

## فصل

وأما خلود الفريقين في الدارين أحياء :

فقد صح بإجماع أئتنا خير للبر والفاجر، وسيليه الكلام فيمن يرد النار من جملة المعذبين في النار من أهل القبلة عند كلامنا في فصل الشفاعة. فإن اعترضت الملحدة علينا في استبعاد بقاء الكافر في النار حياً مع الإحراق، فقد تقدم الرد عليهم في جواز خوارق العوائد في غير موضع. وجملة الأمر أنه إذا ثبت أن الصفة لا تحكم إلا فيما قامت به، وأن الحياة ليست بضد الحرارة والبرودة، وهما ما يعذب به أهل النار كما وردت الأخبار، فجاز بقاؤهم فيها أحياء.

فإن قالوا: فقد جاء في كتابكم أنه: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾.

قلنا: أما إذا رجعت حيلتكم إلى اللسان فقد احتملكم العي، فإن معناه: لا يموت فيستريح ولا يحيى حياة طيبة. قال الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء

إنما الميت من يعيش كشيء كاسفاً باله قليل الرخاء

وقالت عاتكة رضي الله عنها: «مساكين أهل الحرق: لا يموتون فيها

ولا يحيون».

وحمل هذه الآية على ظاهرها لا يصح من ثلاثة وجوه:

أولها: شهادة العقل أن ليس الموت والحياة ضد ثالث كالحركة والسكون، وهذا معلوم ضرورة.

الثاني: شهادة الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ

لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ (٣)... إلى غير ذلك من الآي والأخبار.

الثالث: الإجماع على أن الكفار في النار معذبون إلى الأبد الذي لا انقطاع له، والجسد لا يصح عذابه دون الحياة، لأنها شرط في اللذات والألم. فقد اندفع الاعتراض، وصح خلود الكفار في النار أحياء معذبين إلى الأبد نعوذ بالله من سوء العاقبة.

ولا أعلم من قال بقطع عذاب الكفرة في النار ونعيم المؤمنين في الجنة إلا: "أبو الهذيل" ومن تابعه من حشالة المعتزلة الذين لا يبالون بخروق الإجماع. وسبب ذلك أنه كان يعتقد أن مقدورات الباري تعالى متناهية متحددة، فلا يزال يخلق حتى تنفذ مقدوراته، فإذا نفذت مقدوراته بقي أهل النار في النار وأهل الجنة في الجنة خمود. والذي أُلجأ إلى ارتكاب هذه الجهالة. استنباطه على مذهبه في التحسين والتقييح أن لا يعذب الباري تعالى عذاباً دائماً على كفر منقطع.

وما يلزم هذا البائس عدم العالم، وعدم صانعه:

فأما عدم العالم فمن أجل أن العرض لا يبقى، وأن المحل بال يعرى كما تقدم، فإذا لم يجد المحل مقبولاً وجب عدمه.

وأما عدم صانعه فأيسر شئ على مذهبهم، فإنه إذا كان الباري تعالى قادراً لنفسه، ونفذت مقدوراته، ولم يبق لنفسه متعلق، وجب عدمه لبطلان صفة نفسه. ومع هذه الإلزامات على مذهبه في التحسين والتقييح لا يصح له

(١) (النساء: ٢٨).

(٢) (البقرة: ٢٥٥).

(٣) (النجم: ٢٦).

ما تخيل، فإن الأعراض عنده لا تفنى إلا بطريان ضد، وإذا نفذ المقدور على رعمه لزمه سقاء الأعراض في محل المعذب أبداً، إذ ليس لها ضد ينفيها. وهذا بين لا خفاء به.

## فصل

### في الشفاعة

الشفاعة في اللسان مأخوذة من الشفع وهو الأزواج، فإذا حصل للمكلف العلم بما كلف به والعلم بمقتضاه، كان كامل الدين مقرباً شافعاً في غيره. وإذا حصل العلم بما يلزمه وضيع العمل أو قصر فيه احتاج إلى شفيع، فكان الشفيع له مقام العمل. ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فهؤلاء حصلوا العلم والعمل، فكانوا سابقين شافعين مشفعين. ثم قال تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿عُرِبُوا نِزْلاً أَوْ أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾<sup>(٢)</sup>، وهؤلاء هم الذين حصلوا العلم بما كلفوا، وضيعوا العمل وأخرجوه، فذكر تعالى ما أعطاهم ولم يذكر لهم عملاً. فلما ذكر القسمة الثالثة قال تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾<sup>(٣)</sup>، بشر نبيه ﷺ ببشارتين: إحداهما بالمقربين الذين وفوا أعمالهم، والثانية بأصحاب اليمين المقربين أنه يسلمهم من أجله، أي بشفاعته لقوله: ﴿فَسَلَامٌ لَّكَ﴾، واللام هنا لام لأجل. قال الشاعر:

(١) [الواقعة: الآيات ١٠-٢٤].

(٢) [الواقعة: الآيات ٢٧-٣٨].

(٣) [الواقعة: الآيات ٨٨-٩١].



وقمير بدا ابن خمس وعشريد سن له قالت الفتاتان قوما  
أى لاجله . فتأمل هذه النادرة فإنها تتضمن استخراج الشفاعة من  
الكتاب إخراجاً لطيفاً وإكرام هذا النبى الامى صلوات الله عليه وتسليمه .  
ولتعلم أن الشفاعة لا تقع إلا بعد الإذن من الله تعالى للشافعين بتعيين  
المشفوع فيهم ، لأن المقصود بها إظهار جاه أوليائه تعالى فى ذلك المقام العظيم  
والجمهور العجيم حتى يعلم أهل الجنة منازلهم عند ربهم ، بأن يشفعوا عنده  
فى يوم غضبه على العصاة . ومن عادة الملوك إذا غضبوا لم يتجرأ عليهم أهل  
الجاه فى الشفاعات ، فلو شفعوا من عند أنفسهم من غير إعلام من الله (١)  
تعالى لهم بمن تقبل فيهم شفاعته ، فلربما شفعوا لمن سبق فى معلوم الله تعالى  
تعذيبه ، والمعلوم لا يتبدل ، فكان يقع الرد ، وإذا وقع الرد اختل الجاه .  
ومصادف هذا التفسير قوله تعالى : ﴿ لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى ﴾ (٢) ، أى  
لمن أراد أن يشفع فيه ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ (٣) ،  
أى بامرره ، وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا  
مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى ﴾ (٤) ، فإذا أراد الله أن يشفعوا ،  
أعلمهم بمن يشفع فيهم آحاداً وجموعاً ، وأمرهم بالشفاعة .

فنسال الله الرحيم المنان أن يمن على جميعنا بتوبة نصوح ، فيجعلنا  
من الشافعين بمنه ولطفه ، وما ذلك على الله بعزيز . فعلينا أن نطمع فى كل  
مكرمة سوى النبوة التى لا مطمع فيها ، فارغب فيما سواها ، ولا تكن من  
القانطين ، فقد ثبتت الشفاعة من الكتاب .

( ١ ) أى بإذنه مصداقاً لقوله تعالى ( من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ) .

( ٢ ) [الأنبياء : آية ٢٨] .

( ٣ ) [البقرة : آية ٢٥٥] .

( ٤ ) [النجم آية ٢٦] .

وأما السنة فقد جاء في الصحيح عنه عليه السلام أنه قال: «لكل نبي دعوة وادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»<sup>(١)</sup>، يعنى من مات مصراً على كبيرة ولم يتب منها. وقال في الشفاعة: «لا تحسبوها للمتقين وإنما هي للخاطئين المثلوثين»<sup>(٢)</sup> وجاء عنه عليه السلام: «خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة، فاخترت الشفاعة، فإنها أشقى»<sup>(٣)</sup>.

فالشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف قبل ظهور الخوارج والمعتزلة، فإنهم أنكروها مراغمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وذلك لأمر هو أشد عليهم من إنكارها، وهو أن أوجبوا على الله عقاب المذنبين من المؤمنين وخلودهم مع الكفرة في العذاب المهين، في تفصيل من باب التحسين والتقيح الذي فرغنا من إبطاله

على أنه لو قلنا بتحسين العقل لم يمتنع في اللفظ أن يختص الملك بعض من يريد أن ينشر جاهه عند رعيته فيشفعه في أهل الجرائم. وهذا لا ينعُدْ جوازاً ووقوعاً. ثم هؤلاء الأوباش أشد فسوقاً وإصراراً من سائر أهل القبلة، وهم مع ذلك يسخلون أكرم الأكرمين، ويضيّقون رحمة الله، لا رحمهم الله، ولا قبل فيهم شفاعة شفيح<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه البخاري ومسلم وبإلفاظ مختلفة.

(٢) رواه ابن ماجه عن أبي موسى الأشعري وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ج ٤ حديث رقم ٣٥٨٥

(٣) أخرجه الترمذي عن عن أبي موسى الأشعري كما أخرجه ابن ماجه وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم ١٩٨٦.

(٤) نكرة أن يكفر المسلمون بعضهم بعضاً كما نكروا أن يدعوا أهل القبلة بعضهم على بعض وتفضل الدعاء للعاصين بالهداية والله يتولانا جميعاً برحمته.

## فصل

### فى زيادة الإيمان ونقصانه

اعلموا أحسن الله إرشادكم أن جميع الموجودات آحاد لا تنقسم فذات الله تعالى شئ واحد لا تجوز قسمته، وصفاته تعالى واحدة لا يجوز قسمتها، كما أن كل جوهر من جواهر الأجسام واحدة لا تقبل القسمة، وكذلك كل عرض من أعراضه. وهذه الأربعة أقسام هى الوجود بأسره شاهداً وغائباً.

فالقسم لا تعقل إلا فى تفرق أعداد الأشياء لا فى أنفسها. وأقل العدد اثنان، فتقول جوهران و جواهر، وعرضان وأعراض. فإذا ثبت هذا صح زيادة أعداد الإيمان ونقصانه أعنى الإيمان الحقيقى الذى هو التصديق بخبر القلب عن العلم كما تقدم فاما زيادته فتتصور من أربعة أوجه :

أحدها : أن يستدل الناظر بالعقائد أعداد معلوماته وأعداد تصديقاته بمعلوماته، أو يسمع من الرسول ﷺ أو عنه خبراً فيصدق ثم يسمع خبراً آخر فيصدق فتزيد، أعداد تصديقاته كذلك... إلى آخر ما يسمع منه أو عنده، هذه هى الزيادة التى قال الله تعالى فيها: ﴿ أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا... ﴾ (١) الآية. فمعنى الزيادة فى المتقولات والمعقولات زيادة أعداد العلوم والتصديقات، قال تعالى لنبيه ﷺ: ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ (٢).

الثانى : توالى أعداد التصديقات على المحل بالخبر الواحد، مع توالى أعداد العلوم به من غير أن يخلفه ضد من أضداد العلم به والخبر عنه. وهذا التوالى هو المشار إليه بعلم اليقين، إذ كل علم يقين، لكن أجرى الله العادة للمتكسبين أن تتخلل علومهم الشكوك والغفلات فى المكتسبات فى بعض الأوقات، فاما الغفلات فتندرج بالمعلومات والمراقبات، قال تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ

(١) [التوبة: آية ١٢٤].

(٢) [ط: آية ١١٤].

وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ ﴿١﴾. وأما فجاءة الشكوك فتندرا بالدلالات، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ ﴿٢﴾. وبذلك اشتكت الصحابة رضوان الله عليهم إلى رسول الله ﷺ حين قالوا: إنا لنجد في أنفسنا أشياء لأن نخر من السماء أهون علينا من أن نجد ذلك.

الثالث: زيادة أدلة المدلول الواحد، فإذا غفل الناظر عن ذلك رجع إلى آخره، لكن هذه الزيادة في أعداد الأدلة في المدلول لكونها تتوارد على المدلول الفرد.

الرابع: ما ادعته الصوفية من العلوم الدنيات التي يخلقها الله في القلب، من غير واسطة خبر ولا نظربعد تصحيح العلم بالمعقولات. وما يجب من المشروعات، والدؤوب على صحة المعاملات. ولهم على إثباتها أدلة من الآي والأخبار لسنا الآن للكلام في تفاصيل إثباتها أو نفيها، وجملة الأمر أنها من المحوزات، وأغلب الظن أنها من الواقعات بما تقتضيه ظواهر الأخبار والآيات.

فهذه أربعة أوجه يصح بها زيادة أعداد الإيمان ونقصها بالعدديات، لكن من عزا إيمانه إلى الغفلات أو إلى الشكوك فيردعها بالدلالات فهو مؤمن بالإجماع، وإن فاجأه الموت في شكه فهو معدوم الإيمان، لأن من شك فيما يلزمه توحيده من المعقول، أو في خبر متواتر عن الرسول، ومات على ذلك فهو كافر، نعوذ بالله من الخذلان.

(١) [البقرة: آية ٢٨٢].

(٢) [الأعراف: آية ٢٠١].

## فصل

### فى أحكام التوبة

التوبة فرض على كل من قارف محظوراً كبيراً كان أو صغيراً عندما يذنب وتأخيرها عن وقتها ذنب آخر، وقد تقدم الكلام فى حقيقتها فى اللسان بأنها الرجوع.

وهى فى الشرع: "الرجوع عن معصية الله تعالى إلى إطاعته"، وإذا أضيفت إلى أفعال الله تعالى فهى: "رجوع إنعامه على عباده بالتوفيق لها، والقدرة عليها لتحصل لهم سلامة العاقبة". وحدها: "الندم على المعصية لأجل ما يجب له الندم"، وهى رعاية حق الله تعالى على التجريد، فقد يندم المذنب على إخلال بيده أو بعرضه أو بماله... إلى غير ذلك. وليس ذلك ندماً شرعياً، ولا يزيل من عنقه ربة الإصرار حتى يكون ندمه لأجل ما فرط فى جنب الله تعالى. وحقيقة الندم "كراهة الذنب الواقع والتلف عليه والعالم من أجله، ثم يلزم هذه الأحوال عزم على أن لا يعود لما ندم عليه حتى يعود اللين فى الضرع".

**فإن قيل:** فإذا كان قطب التوبة الندم وهو ألم، والآلام ضرورية لا تكتسب، فكيف يتعلق الأجر بما لا يكتسب، والرب تعالى قد ربط الأجور بالمكتسبات؟

**فالجواب** أن الضروريات على ضربين: منها ما يقع بسبب مكتسب، ومنها ما يقع بسبب ضرورى أو بغير سبب. فالذى يقع بسبب ضرورى أو بغير سبب لا يقع فيه من جهة التكليف أجر ولا إثم. والذى يقع بسبب كسبى من الطاعات يكون عليه الأجر، كالندم على مقارفة الذنب، فإذا كان المذنب يستصحب الفكر فيما ضيع من حق الله تعالى، وكيف اقتحم المعصية برأى من البارئ تعالى ومسمع... إلى غير ذلك مما يتوقع من المقت "سوء" "نقطة"، فلا جرم أنه يكره وقوع الذنب، فيخلق الله تعالى له من تلك

الكراهة أماً على مجرى العادة، فيشعلق الأجر على تفكره وكراهيته وألمه . وهذا بمثابة العلم الحاصل عقيب النظر على مذهب من قال إنه يحصل ضرورة، فكل ما وقع بواسطة الكسب فحكمه الكسبي في الثواب عند الجماعة، فهذه حقيقة التوبة .

ثم تكون التوبة نصوحاً، وهي الخروج عن جميع الكبائر والصغائر، والتندم على جميعها، وهي التوبة الكاملة، وتسميتها نصوحاً مأخوذة من النصاح، وهي الخيطة إذا تخلصت من الثوب لا يتعلق بها منه شيء وهي التي أمر الله تعالى بها جمهور الموفقين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ (١).

وقد تصح التوبة من ذنب مع البقاء على ذنب آخر، ما لم يكن من نوع الذنب الذي تاب منه، فإنه قد يتأكد الوعيد على بعض الذنوب، كما جاء في القتل، وأكل أموال اليتامى،... إلى غير ذلك، فيبادر المذنب إلى التوبة لتأكيد الوعيد، وهذا هو مذهب أهل الحق خلافاً للبهشية، فإنهم قالوا: لا تصح التوبة حتى تكون جميع الذنوب على مذهبهم في التحسين والتقيح . وأما القبول فمظنون لا مقطوع به . وزعم المعتزلة أنه يجب على الله قبول التوبة . وقد سبق الكلام في نفي الإيجاب على الله تعالى بشهادة العقل .

وأما دليل السمع فإجماع الأمة على الرغبة إلى الله تعالى والابتهاال في قبول التوبة . وقد ورد في الكتاب الدعاء والابتهاال ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دَعَاءِ﴾ (٣)، وقال: ﴿وَاجْتَنِبْنِي وَبَنِيَّ

(١) [التحریم: آية ٨].

(٢) [البقرة: آية ١٢٠].

(٣) [إبراهيم: آية ١٠].

أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ»<sup>(١)</sup>، وقال في قصة أم موسى: ﴿فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>... إلى غير ذلك. فهذه رغبات إلى الله تعالى. والتوبة عمل من الأعمال، فلو كان يجب على الله تعالى قبول التوبة لما كان في الرغبة والابتهاال إليه فائدة.

فقد انقطع نفى الوجوب على الله تعالى عقلاً ونقلاً، وبقي الجواز والتنصل والرغبة إلى الله تعالى في القبول.

وأما ثبوت القبول لأحاد التائبين إذا تمت التوبة على شروطها فمظنون، إلا لمن نص الله تعالى على قبول توبته، كما نص في الكتاب على الثلاثة الذين خلفوا، وعلى أصحابهم من المهاجرين والأنصار.

ثم إن التوبة على المذنبين واجبة شرعاً لا عقلاً كما زعمت المعتزلة أنها تجب عقلاً. والدليل على وجوبها من السمع إجماع الأمة على وجوب ترك الزلات والندم على ما تقدم منها والعزم أن لا يعود المذنبون إليها.

ثم العجب من تناقض المعتزلة حيث أوجبوا على الله تعالى قبول التوبة عقلاً، والقبول عبارة عن الثواب في الجنة كما تقدم في شرح القبول، ثم أوجبوا على الله تعالى أن يخلد من مات مصراً على كبيرة في النار أبداً، ولو تقدمت له التوبة من جميع الذنوب. فإذا كان قبول ما تقدم من الثواب واجباً على الله تعالى، والثواب في الجنة، فمستى يوفى أجر التوبة في الآخرة مع الخلود في عذاب الجحيم إلى الأبد؟ فنعوذ بالله من شر التناقض ورعونة السفسطة.

وأما ما يتعلق من الذنوب بالغير وبما يختص بالنفس دون الغير، فقد تقدم الكلام فيه عند الكلام في كيفية الحساب. ومن تاب من ذنب ثم رجع

(١) [إبراهيم: آية ٢٥].

(٢) [آل عمران: آية ٢٥].

إليه، فقد برئت ذمته من الذنب الأول وضحت توبته، وكان الرجوع إلى الذنب ذنباً آخر تجب عليه التوبة منه. والغرض من ذلك أن تعلم أن التوبة عمل برأيه، فإذا تم على شروطه، لم يحبط ذنب آخر، لا يحبط الطاعات إلا الكفر، لكونه ضد الإيمان الذي هو شرط في قبول الطاعات. قال تعالى: ﴿وَأَقْدُ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (١).

وزعمت الخوارج ومعظم المعتزلة أن المعصية تحبط الإيمان وجميع الطاعات. وليت شعري أي معصية سوى الكفر توازي الإيمان وأجره حتى تحبطه؟ وأيضاً إنها خلافه، فنجتمع معه في المحل، على أن هذا لا يصح على مذهبهم، فإن فيه إحباط أكبر العمل بما هو دونه، وهذا هو محض الظلم على مذهبهم فلا يخرج من الإيمان إلا الكفر الذي هو ضده.

## فصل

### فيما يجوز التقليد وفيما لا يجوز

اعلم أيها المسترشد أن كل ما تقدم من الكلام فيما ألزمك الله تعالى من هذه المقدمات السبع يجب عليك علمه، ولا يسمعك جهل شيء منه، ولا شك فيه ولا تقليد لأحد من خلق الله تعالى، وهذا ما اجتمع عليه أهل الحق قاطبة. ومجموع ما تضمنت هذه المقدمات ثلاث حقائق: الإيمان بالله تعالى وصفاته العلى، والإيمان برسله عليهم السلام على الأوصاف التي تجب لهم وتليق بهم، والإيمان بما جاءوا به عن الله تعالى من الأحكام والأخبار بما كان ويكون إلى أن يستقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار. فمضى علمتها وصحبك العلم بها إلى الممات كنت مؤمناً في الدارين، ومن جهلها، أو جهل حقيقة ما يلزمه منها، أو شك، وصحبه الجهل أو الشك فيها أو في



بعضها إلى الممات فهو كافر في الدارين، وإن قلدت فيها، وحسنت الظنون فيها، وحسنت الظنون بالغدير فيه، فقد نص لك الكلام في صرد المعتقد في الرد على القائلين بجواز التقليد في أصول الدين. وجملة الأمر أن إيمان المقلدة ولو صح فيه التصميم والجزم كما زعموا فهو داخل تحت الخلاف. ونعوذ بالله من إيمان مختلف فيه فإنه مظنون ﴿وَالظَّنُّ لَا يَغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>.

وأما مسائل الاجتهاد التي هي الأحكام التي كل مجتهد فيها مصيب، فيسوغ للعامي التقليد فيما لا يدركه، قال تعالى: ﴿اسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وأيضاً إن تكليف العوام النظر في مسائل الاجتهاد يؤدي إلى قطع معاشهم وتعطيل عباداتهم، وفي ذلك هلاك أبدانهم في الدنيا والآخرة.

فأما هلاك أبدانهم في الدين، فإنه إذا قيل للعامي: وجب عليك الاجتهاد في الفرق بين الحلال والحرام والمشتبهات، وأن يكون كل ركن من أركان عبادتك على بذل مجهودك في الاجتهاد حتى تصح معاملتك وهذا لا يصح لك حتى تقدم آلات الاجتهاد، وهو أن تكون متمكناً من النظر حتى تضع الأدلة موضعها من أصول الديانات، عالماً بأصول الفقه وطرقها من المعقول والمنقول، مفصلاً لأحكام الخطاب في الأوامر والنواهي، والنص والفحوى، والعموم، والخصوص، والمجمل، والمفسر والمطلق، والمقيد، والبيان، وتدرج البيان، وتأخير البيان... إلى غير ذلك، عالماً بالكتاب والسنة وصحة الإجماع، والناسخ والمنسوخ، والتواتر، والآحاد من الأخبار والآثار، وطرقها والتمييز بين صحيحها وسقيمها، عالماً بأقوال الفقهاء من الصحابة والتابعين

[١] (١) ٢٨٨.

[٢] (٢) ٢٨٩.

وتابعيهم، وما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، عالماً بالحروف واللغات، والمواضعات في اللسان، والحقيقة والمجاز... إلى غير ذلك مما أغفله الخاطر، وحينئذ تصح طاعتك، لأدى ذلك في حالة العامة إلى الفرار من الدين فضلاً من الاجتهاد فيه، واليأس من المعاملات في البيوع والإيجارات، والهبات، والصدقات، وكذلك في العبادات، وأيام الشهر، والأغلوطات في الصوم والصلوات والزكاة... إلى غير ذلك من مسائل الطاعات، فهذا وجه هلاك أديانهم في الدنيا.

وأما هلاك أديانهم في الآخرة فهو تعذيبهم على تركه لو كان واجباً.

وأما هلاك الأبدان في الدنيا، فإنه كان يؤدي إلى تعطيل المعاش والحرف التي بها قوام الأبدان في الدنيا به، فإذا لم يكن حارثاً ولا تاجرراً ولا بانيماً ولا قيناً ولا إسكافاً ولا ناسجاً... إلى غير ذلك من الحرف والمتحرفين، هلك الأبدان لعدم المنافع لا محالة.

فلما كان هذا سوغ التقليد للعوام في مسائل الاجتهاد إلا لمن حصل تلك الأدوات المقدم ذكرها على الكمال، مع كونه ديناً ثقة ورعاً لا تاخذه في الله لومة لأثم. وهيئات أفقر وقتنا هذا ممن له هذه الحالة. نسأل الله العافية والعفو والصفح الذي هو أهله.

ومع ذلك يبقى أن للمقلد ضرباً من الاجتهاد وهو أن يسأل عن أعلم من في بلده وأورعهم أو من يحوم ببلده، فإن لم يجد فيطلبه ولو بالصين، كما جاء في الخبر عن سيد البشر ﷺ أنه قال: «اطلبوا العلم ولو في الصين»<sup>(١)</sup>، فإن لم يفعل ذلك أخطأ وأثم. فإذا طلب فلم يجد من هو على هذه الحالة فليطلب ناقلاً حافظاً ورعاً ينقل عن الثقات آخر أقوال الإمام الذي استعمل مذهبه في إقليم المقلد كـ"مالك" رحمه الله في المغرب، و"الشافعي" رحمه الله في المشرق فينصه له كما سمعه.

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

فإذا كان التقليد في مسائل الاجتهاد يحتاج إلى هذه الأمور المهمة، فما ظنك بالتقليد في الإيمان بالله ورسوله الذي لا يقبل الله ما ذكرناه من الأفعال صرفاً ولا عدلاً إلا بمن حصل العلم بهما.

**فإن قيل:** إذا كان هذا في مسائل الاجتهاد في الأحكام فما قولكم في مسائل المعتقدات التي هي أدق في التحصيل وأكد في حصول النجاة؟

**قلنا:** المعتقدات لا يحتاج فيها إلى شيء مما ذكرناه، فإنها بحمد الله أقرب وأكمل لكونها معلومة لا مظنونة كمسائل الاجتهاد، وذلك لأن آلة الناظر في المعتقد مجرد العقل الذي هو هدية الله تعالى إلى القلوب. وهي قضية الوجوب، والجواز، والاستحالة، فلا يحتاج لغير ذلك، فإذا نظر العاقل إلى التغيير والتخصيص ثبت له المغير المخصص في الحين، ويشهد له العقل بإفراد القدم في الحدوث شهادة لا ترد. كما تقدم، فآلة العقد في قلبه كما قيل:

**كم يرحل المرء لمطلوبه والسبب المطلوب في الرحل**

فسبحان من يسر لخلق طريق الجنة، فقد نبهك رحمك الله على ما يجب فيه العلم وما يحق فيه التقليد، وكيفية حال المقلد والمقلد وبالله التوفيق.

## فصل

### ما لم يقع التعرض له في المقدمات

قد نجز الكلام بحمد الله فيها على كل مقصد يليق بالمقدمات السبع التي تقدم الكلام فيها على الوجه الذي يليق بالمسترشد، وتبرأ ذمته من ضرر التقليد على وجه الاختصار من غير إطناب ولا إقصار. وقد آن أن نبه على فصول أضربنا عن ذكرها لثلاثة أوجه:

أحسدّها: قصد الاختصار كما تقدم، لكي يسهل على المسترشد تفهمها ويطلع في تحصيلها حفظاً وفهماً، وإن كان وقع الإطناب في بعض فصول منها فلمس الضرورة إليه كما شرطناه في أول المعتقد.

الثاني: أنها ليست من فروض الأعيان.

الثالث: أن أكثرها فروع لأصول تقدمت فأضربنا عن الكلام فيها.

فمما لم نتكلم فيه تفاصيل الأسماء الحسنى وشرح معانيها لكونها ترجع إلى صفاتها العلى. وقد أثبتناها بحمد الله فيما تقدم على وسع الطاقة وبذل المجهود وبالله التوفيق. مع أن من تكلم على الأسماء الحسنى في مدرج المعتقدات ما أعمق في تفاصيلها ولا شفى فيها غليلاً، ولذلك صنع لها المحققون كتباً مختصة كـ "التحجير"، و"المقصد الأسنى"، و"الأمدة الأقصى" وغيرهما.

ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكونه من مجال الفقهاء، وإن زعمت الروافض أنهما متوقفان على الإمام المعصوم. فيكفى في الرد عليهم نقطتان.

إحدهما: اشتراط العصمة في ولاته وقضاته وحياته وهو لا يصح.

والثانية: الإجماع المتواتر على التواصى بالمعروف وتوبيخ تاركه، وقد قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمُ اقْمِ الصَّلَاةَ وَآمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿وَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى فيمن لم يغيّره ذاماً لهم: ﴿كَانُوا لَا يَتَّاهُونَ عَنِ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾<sup>(٤)</sup>... إلى غير ذلك من آي واحاديث كثيرة.

(١) (المصر: آية ٣).

(٢) (لقمان: آية ١٧).

(٣) (الحج: آية ٤١).

(٤) (الثلاثة: آية ٧٩).

ومنها الحديث في الاسعار والأرزاق ورد المعتزلة أمرهما لأفعال العباد. قلنا: قد اكتفينا بالرد عليهم عند الكلام في خلق الاعمال باتحاد فضبة المقدور، واتحاد نسبتها إلى القدرة الأزلية، وإبطال التحسين والتقبيح في أفعال الإله وإفراده تعالى بالخلق والأمر.

ومنها الكلام في الاشراف كالدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها،... إلى غير ذلك، لكونها ترجع إلى الاخبار وجواز خرق العادات وقد تقدم الكلام في جوازها ووقوعها.

ومنها ذكر القراءة لما أثبتناه من كلام النفس للبارئ تعالى ووجوب قدمه، واستحالة كونه حرفاً وصوتاً، وأن الذي تحدى به نبينا ﷺ إنما هي العبارات التي هي تسمى قراءة وقرآناً، وأن المقروء هو الكلام الأزلي المعبر عنه بالحروف والأصوات.

ومنها الرؤيا والمنامات، لأنه أمر يدق على فحول العلماء الكلام فيه، وغايتهم بعد الاجتهاد فيها غلبات الظنون، ولم يأت مع ذلك بالنظر فيها تكليف.

ومنها الكلام في التوليد لم فيه أيضاً من الغموض على المسترشدين لما سبق إليهم من أقوال الدهرية وإخوانهم المبتدعة، وقد أشرنا إلى بطلانه في الطريقة الثانية من إبطال قدم العالم على المعطلة لما فيه مقنع.

ومنها الكلام في جواز تكليف ما لا يطاق، لتقدم الكلام في إبطال التحسين والتقبيح في أفعال الإله تعالى من جهة العقل، فمن يجوز له أن يعذب الخلق بدءاً، فإنه أحرى أن يكلفهم ما لا يطيقون، ليكون ذلك علامة على شقوتهم.

ومنها الرد على أهل الملل والفرق الضالة المضلة، فإن مجموع أمرهم القدح في ذات الله تعالى وصفاته، والاشتراك معه في أفعاله، والتعرض لشبهات تبيينها، وقد تقدم الكلام في نقض أقوالهم فوق ما يحتاج إليه

المسترشد ذلك، وإنما كلف أن يهتم بخلاص نفسه بإقامة الأدلة على صحة عقده.

ومنها الكلام فى الإمامة، فإنها ليست من أصول الاعتقاد، ولا يطلب بالنظر فى إثباتها لمستحقيها العوام، وإنما المطلوب بذلك الخواص من أهل الحل والعقد، والخطر على من يدلم فى كل تفاصيلها أشد من الخطر على من يجهل أصلها، لأنه يؤدى إلى التعصب والميل وتعدى حق الله.

لكن مع ذلك نذكر طرفاً من الكلام فى إمامة خلفاء الصحابة رضى الله عنهم وبعض من مناقبهم السنية ومثالب من طعن فيهم من غلاة الروافض ومقلديهم، لنتبرك بذكر أولئك الجلة فى مختتم الكتاب كما بدأنا بذكرهم فى أوله. وبالختام بإثبات خلافتهم، وتنزيههم عما نسب إليهم من الاختلال.

وقد جرت عادة الأشياخ [بذلك] فى خواتم كتب المعتقدات، ولهم قدوة فى هذا الترتيب من الكتاب فى سورة "الأنعام"، أن الله تعالى ابتدأ فيها بذكر حدث العالم، واختتمها بذكر الخلافة، وبالله التوفيق.

## فصل

### فى فضل الصحابة والخلفاء

شهد الكتاب والسنة أن هذه الأمة أفضل الأمم، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (١) الآية، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (٢)، وأوساط الناس أشرافهم وشاهد أهم خيراتهم، وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ (٣) الآية، وقد جاء عنه ﷺ فى الخبر

(٢) [البقرة: آية ١٤٣].

(١) [آل عمران: آية ١١٠].

(٣) [الفتح: آية ٩].

المشهور المستفيض: «خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»<sup>(١)</sup>، وشك الراوى فى الرابع. فخرج من مضمون هذا أن هذه الأمة خير الأمم، وأن الصحابة رضى الله عنهم خيار هذه الأمة ثم التابعون، ثم تابعوهم بإحسان إلى يوم الدين.

وأما فضل الصحابة رضى الله عنهم فلا يتعدد ما جاء فى فضلهم وتقدمهم قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأَنْصَارُ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذه الآية تشمل جميع الصحابة إذا كان الذين اتبعوهم بإحسان، الذين جاءوا من بعدهم. ويحتمل أن يكون السابقون بعض الصحابة المتقدمون على بعضهم، ثم خصص الآية الأخرى فقال: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٣)</sup>، فإذا سبق المتقدم المتأخر بتساوى الأعمال وصحبة الرسول ﷺ فلا جرم أن التابع وتابعه مسبوق. ومعلوم على العادة أن من سبق من الثوار إلى الملوك وبادر بنفسه وماله، أرفع قدراً عندهم ممن تأخر وإن تساوا فى النصرة والمعونة، فكيف من هاجر إلى الله ورسوله بنفسه وماله، وخرج عن سجيته وفارق الأهل والمال والوطن؟ فصح أن متقدمى الصحابة رضوان الله عليهم أفضل من متأخريهم.

وقد وقعت المناظرة بين "ابن ورقا" والشيخ "أبى الحسن الأشعرى" فى التفاضل بين "على" و"أبى بكر" رضى الله عنهما فى التقدم بالإيمان فإنهما سبقا الناس، فوقع الاتفاق على أن "أبا بكر" أفضل الكهول و"عليا" أفضل الشباب، وهذا على جهة التسامح، فالتقدم "أبو بكر" رضى الله عنه.

(١) متفق عليه من حديث عمران بن حصين، أخرجه البخارى فى الصحيح.

(٢) [التوبة: آية ١٠٠].

(٣) [الحديد: آية ١٠].

فأفضل الصحابة المتقدمون، وأفضل المتقدمين البصريون، وأفضل البصريين أصحاب الشجرة الذين رضى الله عنهم عندبيعة الرضوان، وأفضل العشرة الأربعة الخلفاء بعد رسول الله ﷺ، وأفضل الخلفاء "أبو بكر".

والدليل على فصله عليهم إجماع الكل من الصحابة على تقديمه لإصلاح دينهم ودنياهم من غير خوف هرج ولا فتنة، فإنه إذا خيف الهرج والفتنة فرما قدم المفضل، والصحابة رضى الله عنهم اجتمعوا في "سقيفة بنى ساعدة"، واجتهدوا حتى رضوه وبايعوه عن رضى منهم واختيار، لكونه جمع شروط الخلافة على أتم الجمع، مع زيادة الفضل حتى قال: "عمر" رضى الله عنه: «من قدمه رسول الله ﷺ لأمر ديننا نقدمه لأمر دنيانا»، يعنى تقديم رسول الله ﷺ [له] للصلاة في الخير المشهور، حتى راجعته "عائشة" رضى الله عنها في تقديمه فقال: «يا بى الله ذلك والمؤمنون». وفى هذه القولة تنبيه عظيم على أن خلافة "أبى بكر" كانت بالوحى، وإلا فمن أين كان يعلم أن الله تعالى يابى تقديم "عمر" ويرضى تقديم "أبى بكر"؟ وكذلك المؤمنون إذا اجتهدوا واجمعوا على تقديمه؟.

وسنثبت خلافته من الكتاب فيما بعد إن شاء الله تعالى. ولا خلاف بين المسلمين أن إجماع الصحابة حاكم على كل إجماع يأتى بعده، وهذه أول مسألة اجتهدية وقعت فى الإسلام بعد فقد رسول الله ﷺ، وفى المسألة رد على من أنكر القياس، وعلى صحة الاجتهاد فى مسائل الخلاف.

وأما ما اختلقه الروافض من إنكار "على" رضى الله عنه تقديمه وشماسته وإكراهه على البيعة، فباطل وتخريف منهم. والدليل على كذبهم فى ذلك قتال "على" رضى الله عنه أهل الردة معهم، وسبى الجارية من بنى حنيفة وتسريحه بها، ومنها ولده "محمد"، ولذلك سمي "أبن الحنفية" ليفرق بينه وبين إخوته من "فاطمة" رضى الله عنهم. فلو كان لا يرى إمامته لم يفعل ذلك، وحاشا علمه وورعه وفضله من ذلك.

على أن خلافته مستخرجة من كتاب الله تعالى فى قوله: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّونَ إِلَى قَوْمِ آبَائِي بِأَسْ شَدِيدٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ



تَطِيعُوا يُزَكِّمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا<sup>(١)</sup>. والدليل على صحة خلافته من هذه الآية: الوعد بالشواب على طاعته، والوعيد بالعذاب على معصيته، وهو الذى دعاهم لقتال بنى حنيفة كما تقدم، فلو لم يكن خليفة لما صح الوعد والوعيد على طاعته ومعصيته. وهذا بين لا خفاء به.

فقتال الامم الخالية على شماستهم وشراستهم ومفاستهم انبياءهم ما سمع منهم قدح فى صحابة انبيائهم، بل اليهود تعظم اصحاب الميقات، والنصارى تعظم حوارى "عيسى" عليه السلام.

وهؤلاء الارذال يكفرون اصحاب محمد ﷺ ويبدعونهم ويسبونهم، والذى ينبغى ان يعتقد فى الروافض انهم كفرة، ومن اجل هذه القولة وامثالها اطلق بعض الائمة القول فى الإمامية بتكفيرهم منهم: "الشعبي" رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>.

والدليل على ذلك ان الذى بأيديهم من الكتاب والسنة التى بلغتهم إنما هى بواسطة الصحابة، فمنهم سمع وعندهم نقل، فإذا كانوا كفاراً مبتدعة وكذا بين مجروحين - على زعمهم - فعمن نقل هؤلاء الارذال دينهم ومن أين صح لهم العلم ان الرسول ﷺ نطق بالقرآن؟ فقد سلبوا من الإيمان البتة، وهذا أمر لا مدفع عنه. وقد ذكر اصحاب المقالات ان معظم الائمة كفروا بجميع الروافض بتكفيرهم الصحابة، وادعائهم ان الصحابة بدلوا القرآن وغيروا بالزيادة والنقصان، وأسقطوا منه النص على خلافة "على" رضى الله

(١) [الفتح: آية ١٦].

(٢) ظهر بعض المعتدلين من الشيعة الذين يرفضون سب الصحابة والخلفاء، وهناك دعوة حديثة للتقريب بين علماء المذاهب الإسلامية وتنقية كتبهم وصوفهم من كل ما يؤدى إلى الفتنة وشن وحدة الصف والعودة بالدين إلى صمائه ونقاته وحسم امة الإسلام على كلمة سواء حتى لا نجد بين الصغوف من يكفر غيره من المسلمين أو يسب غيره من أهل القبلة. والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوفق القائمين على هذا الأمر إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وهو سبحانه الهادى إلى سواء السبيل.

عنه، وزعموا أنه لا اعتماد على هذه الشريعة التي بأيدي المسلمين حتى يخرج "المهدي" فيجئها ويرد الحق إلى نصابه، وهذا هو الكفر الصراح، ثم بعد ذلك اختلفوا في "المهدي" من هو اختلافاً لا ينضبط.

وأما الإمامية منهم فلا شك في كفرهم، فإنهم زادوا على تكفير الصحابة والغلو في التجسيم حتى قالوا: "إن الملائكة تحمل ربها المستقر على العرش، وهو أقوى منهم، كما يحمل الكوكبي قدماء، وهو أقوى منها".

وهذا صريح مذهب اليهود، ولهذا شبههم النبي ﷺ باليهود في قوله ﷺ: «سيكون في آخر الزمان قوم يقال لهم الروافض، يرفضون الدين، فاقتلهم فإنهم مشركون»<sup>(١)</sup>. وروى "ابن عمر" أن النبي ﷺ قال لعلي: «تكون أنت في الجنة، وسيكون بعدك قوم يدعون ولا يتك يدعون الرافضة، فإن وجدتهم فاقتلهم فإنهم مشركون»، فقال "علي": «وما علامتهم يا رسول الله؟» قال: «لا تكون لهم جمعة ولا جماعة ويسبون أبا بكر وعمر»<sup>(٢)</sup>.

وبكف يك قوله تعالى حين مدح الصحابة في سورة الفتح فقال: ﴿لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وذكر أصحاب المقالات في قبائح دعاويهم وخرافاتهم<sup>(٥)</sup> لما رأوا أن

(١) أخرجه ابن أبي عاصم عن ابن عباس في: «السنن»، وضعف إسناده الألباني في: «إسلام الجنة».

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة.

(٣) [الفتح: آية ٢٩].

(٤) [التوبة: آية ٣٠].

(٥) دعونا وتدعو باستمرار إلى تنقية كتب التراث الإسلامي عامة ومنها كتب الشيعة على اختلاف مذاهبهم ومشايخهم بما لحق بها أو القسب بها أو دس فيها من مخالفات شرعية وانحرافات عقدية وتمصبات قبلية ومذهبية وإسرائيليات وخرافات وغيرها وهذا هو طريق العودة إلى الإسلام الصحيح.

إننا ندعو المسلمين أفراداً وجماعات ونخص منهم الجامعات الإسلامية والجامع الفقهي ومراكز البحوث وفي مقدمتها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ومجمع الفقه الإسلامي. بجدة والجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة ورواق العالم الإسلامي والمؤسسات ومراكز البحوث الشيعة وغيرها في سائر أنحاء العالم أن تتولى رعايا المبادرة ولتبدأ في هذا المشروع الهام. والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

"الجاحظ" يصنف الشبهات لأهل الملل قالوا: "صنف لنا كتاباً"، فقال: "لست أرى لكم شبهة تشبثون بها فأصنعها لكم، وأرتب الكلام عليه". قالوا: "فدلنا على من تمسك به"، فقال: "إذا أردتم أن تقولوا شيئاً مما نزعتمون فقولوا: أنه قول جعفر الصادق، ولا لكم ما تمسكون به سوى هذا". فرضوا منه ذلك، وتمسكوا بهذه السوءة البهيمية.

## فصل

### [فضل بعض الخلفاء]

فإن قيل: هل تفضلون بعض خلفاء الصحابة على بعض أم تتوقفون في ذلك؟

قلنا: أما الأربعة الخلفاء رضى الله عنهم فقد تقدم الاستدلال على أن الفضل يترتب فيهم حسب ترتيبهم في الخلافة، لتقدم الفضل على مذهب من لم ير تقدم المفضول، وهو الأظهر، فإن المفضول إنما يقوم بقريضة توقع الخلاف والفتنة كما سبق.

وأما من عداهم من سائر الصحابة المتقدمين في الآي من البدرين وغيرهم، فتعارض الظنون في تفضيلهم، فإن الله مدحهم على الجملة والرسول ﷺ مدحهم على الجملة والتفصيل من غير أن يعين بالتفضيل إلا "أبا بكر" رضى الله عنه.

جاء عنه ﷺ أنه قال: «ما فضلكم أبو بكر بضلاة ولا بصام وإنما فضلكم بشئ وقر في قلبه»<sup>(١)</sup> فهذا نص في تفضيله، وكذلك ما أخبر به عليه السلام أنه «وزن بالأمة فرجحهم»<sup>(٢)</sup>... إلى غير ذلك من الأخبار في

(١) رواه الحاكم والترمذي في نوادر الأصول.

(٢) رواه من عدى وأسحق بن راهوية والبيهقي في شعب الإيمان.

بقدمه، مع إجماع الصحابة على تقديمه للخلافة لفضله .

وأما ما ورد في تفضيله من الأخبار لم ترد في غيره فيصح من مجمرها علم التواتر في المعنى بتقدمه كما صح شجاعة "على" وكرم "حاتم" ، وما سواه من الصحابة تتعارض فيهم الظنون أكبر من ذلك .

### [خاتمة]

فهذه رحمك الله [قواعد] يغنى بها الشايد والمرشد . فمن من الله عليه بفهمها برئت ذمته مما تعين عليه من الواجبات في علم التوحيد . فهذه المقدمات لمن طمحت همته للسكن والرسوخ، فقد تعلم كيف يسبح في ساحل بحر الحقائق إلى الدقائق، وإياك والكسل، وإطمع فيما سوى النبوة التي لا مطمع فيها والله يؤتى فضله من يشاء ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ . وقد نجز غرضنا فيما قصدناه بفضل الله الذي لا يضيع أجر المحسنين . ونسأله تعالى أن يجعل دقيقتها وجليها خالصاً لوجهه الكريم، وأن يمن بالعمو والصفيح عن المذنبين منا والمتلوثين، برحمته إنه أرحم الراحمين . وصلواته وتسليمه على خاتم النبيين وأفضلهم سيد المرسلين وإمام المتقين، وعلى آله الطيبين، وصحابته الأكرمين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



نجز بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وفي آخر شهر شوال من عام (.....) على يد عبيد الله  
وأقل عبيده سالم بن أحمد بن منصور السكري تغمده الله  
بلطفه آمين آمين آمين .

# الفهرس

صفحة	الموضوع
٥	مقدمة التحقيق .....
١٩	صور من المخطوط .....
٢١	النص المحقق .....
٢١	مقدمة المؤلف (مقدمات مبهذات) .....
٢٥	<b>باب</b>
	الكلام في الرد على من عاب هذا العلم وطعن فيه
	من أهل التعصب بالخراف
٢٨	فصل: الحق في العقليات .....
٢٩	فصل: دعوى سد الذريعة .....
٣٠	فصل: علم الكلام علم مستحدث .....
٣٧	فصل: في أسباب مراجعة المجازفين والمقلدين .....
٤٠	فصل: في الرد على من قال من التكلمين من أهل السنة ان التقليد
٤٠	يكفى في أصول الدين، وتبرأ به الذمة في الآخرة .....
٤٢	فصل: ذم الظن والتقليد .....
٤٦	فصل: القول في إيمان عامة المسلمين .....
٥٠	<b>باب</b>
	الكلام في معنى العاقل والعقل والتكليف والمكلف
٥٣	<b>باب</b>
	الكلام في تفصيل ما يجب على المكلف العلم به،
	ويحرم عليه تركه ولا تبرأ ذمته إلا بتحصيله
٥٩	فصل: لا يقبل قول من غير دليل .....
٦١	فصل: العلم والنظر .....
٦٤	<b>باب</b>
	الكلام في المقدمات الموصلة إلى العلم بالله تعالى وصفاته العلى
	وأسمائه الحسنى

صفحة	الموضوع
٦٦	<b>باب</b>
	الكلام في المقدمة الأولى المتضمنة اثبات العلم يحدث العالم وهي مشوبة بالمقدمة الثانية التي تتضمن العلم بإثبات صانعه والرد على النفاة المعطلة من أوجه مختلفة.
٦٦	فصل: العلم بالجواز المطلق.....
٧٥	فصل: اثبات حدث العالم من الوقعات.....
٧٩	فصل:.....
٩٨	<b>باب</b>
	الكلام في المقدمة الثالثة وهي نفى التشبيه بين الخالق تعالى وبين خلقه
٩٨	فصل: الفارق بين المخلوق والخالق.....
١٠٠	فصل: قدم الباري.....
١٠١	فصل: الأول والآخر.....
١٠١	فصل: الاستغناء المحض.....
١٠٣	فصل: في الرد على المشبهة.....
١٠٧	<b>باب</b>
	الكلام في المقدمة الرابعة وهي الاستدلال على وحدانية الباري في ملكه وانفراده بأفعاله واستحالة الشركاء له.
١٠٧	فصل: الوجدانية.....
١٠٩	فصل: في الرد على النصارى القائلين بالاقانيم.....
١١١	فصل: الوجه الثاني.....
١١٤	فصل: عيسى يعترف بأنه نبي.....
١١٤	فصل: بطلان عقائد الباطنية.....
١٢١	فصل: من بقى من المبتدعة والمبطلين.....
١٢٤	<b>باب</b>
	الكلام في القاعدة الخامسة وهي إثبات الصفات المعنوية للباري تعالى

صفحة	الموضوع
١٢٤	فصل: ثبوت الصفات المعنوية.....
١٢٥	فصل: إثبات العلل الزائدة على الذات.....
١٢٩	فصل: تعليل الواجب والرد على المتكررين.....
١٣٠	فصل: ثبوت الصفات المعنوية.....
١٣١	فصل: شبهة نفى الصفات.....
	فصل: في تفاصيل الأوجه التي تثبت منها الصفات المعنوية للبارئ تعالى
١٣٧	على مذهب أهل الحق.....
١٣٧	فصل: ما يثبت بالعقل وبعضه النقل.....
١٣٨	فصل: الصفات التي يشهد لها النقل.....
١٣٩	فصل: ما يثبت من جهة الكمال وبعضه العقل.....
١٤٤	فصل: صفات الأفعال.....
١٤٦	فصل: تسميته تعالى خالقاً في الأزل.....
١٤٦	فصل: حجة المحوزين.....
١٤٧	فصل: رأى المؤلف.....
	فصل: في إثبات كون البارئ تعالى متكلماً بكلام أزلي يتعالى عن
١٤٩	الحروف والصوت.....
١٤٩	فصل: في إثبات كلام البارئ تعالى.....
١٥٠	فصل: في الاستدلال من جهة العقل.....
١٥١	فصل: إثبات كلام النفس.....
١٥٢	فصل: رد على المخالفين.....
١٥٩	<b>باب</b>
	الكلام فيما يجوز له تعالى من أحكام في خلقه
١٦٠	فصل: إثبات رؤية البارئ جوازاً ووقوعاً.....
١٦١	فصل: زيادة إيضاح.....
١٦٣	فصل: علق الإدراك.....

## الموضوع

صفحة

١٦٥	فصل: رؤية الله تعالى في الجنة.....
١٦٧	فصل: في إثبات سماع كلام الله تعالى.....
١٦٨	فصل: كلام الله يسمعه البر والفاجر في الآخرة وليس بموقوف على البر فقط.....
١٧٠	القول في خلق الاعمال.....
١٧١	فصل: في الرد على أهل البدع.....
١٧٣	فصل: الزام بقطع دابرهم.....
١٧٤	فصل: تلبيس المعارض.....
١٧٥	فصل: الأدلة السمعية.....
١٧٦	فصل: الأدلة من الكتاب.....
١٧٨	فصل: في إثبات الكسب وحقيقته لغة وعقلاً ونقلًا ورد اعتراض القدرية والجبرية في إثباته ونفيه.....
١٨١	فصل: كيفية تعلق القدرية بالحادثة.....
١٨٤	فصل: القدرة الحادثة والمقدور بها عرضان لا يقيان وجوباً.....
١٨٥	فصل: القدرة الحادثة لا تتعلق بالخارج عن محل القدرة.....
١٨٥	فصل: القدرة الحادثة لا تتعلق لما قام بمحلها إلا بمتعلق واحد.....
١٨٥	فصل: يشتمل على الكلام في الهدى والضلال والختم والطبع وإرادة الكائنات.....
١٨٧	فصل: في الرد على المعتزلة.....
١٩١	فصل: إرادة الكائنات.....
١٩٥	فصل: في التعديل والتجويد.....
١٩٧	فصل: معنى قوله تعالى ﴿الذى أحسن كل شئ خلقه﴾.....
٢٠٠	<b>باب</b>

في المقدمة السادسة التي تتضمن إثبات النبوات

٢٠٠	فصل: في إثبات جواز النبوات.....
-----	---------------------------------



صفحة	الموضوع
٢٠٣	فصل: في الرد على البراهمة.....
٢٠٨	زيادة إيضاح.....
٢١٠	فصل: دحض مزاعم البراهمة.....
٢١٠	فصل: آدم وإبراهيم عليهما السلام.....
٢١٢	فصل: معجزات الانبياء.....
٢١٢	فصل: أوصاف المعجزة.....
٢١٣	فصل: الشرط الخامس.....
٢١٤	فصل:.....
٢١٨	فصل: الرد على المعتزلة.....
٢٢٢	فصل: الفرق بين الكرامات والمعجزات.....
٢٢٥	فصل: كرامات الأولياء.....
٢٢٨	فصل: الرد على منكري الكرامات.....
٢٣١	فصل: في إثبات السحر والرد على منكريه.....
	فصل: في أنواع السحر وكيفيات وقوعه وصحة التفرقة بينه وبين المعجزة
٢٣٢	والكرامة.....
٢٣٧	فصل: خرق العوائد للدجال.....
	فصل: في إثبات نبوة نبينا محمد ﷺ والرد على منكريها من أهل الملل
٢٣٨	القاتلين بنبوة غيره.....
٢٣٨	الرد على المنكريين.....
٢٤٠	فصل: النسخ في الشرائع.....
٢٤٣	فصل: إدعاء اليهود أن نبوته للعرب خاصة.....
	فصل: في إثبات معجزة نبينا محمد ﷺ وتفصيلها والرد على من
٢٤٥	طعن فيها.....
٢٤٦	فصل: في معارضة القرآن.....
٢٤٨	فصل: محزنة القرآن.....

صفحة	الموضوع
٢٥٠	فصل: القرآن معجزة واحدة أم معجزات؟
٢٥٢	زيادة إكمال اغفل عنها المتكلمون
٢٥٤	فصل: معجزات النبي ﷺ الأخرى
٢٥٥	فصل: فيما يجب للأنبياء عليهم السلام ويستحيل عليهم ويجوز لهم من الأحكام
٢٥٦	فصل: عصمة الأنبياء
٢٦٢	فصل: ما يجوز على الأنبياء
٢٦٤	فصل: استواء الأنبياء
٢٦٥	فصل: النهي عن النظر في كتب الأباطيل والقصاص
٢٦٦	فصل: أنبياء الله تعالى يجب تساويهم
٢٦٨	فصل: من أين يقع التفضيل بين الأنبياء
٢٦٩	<b>باب</b>
	الكلام في المقدمة التي تشتمل على السمعيات التي يجب الإيمان بها والعمل بما يكتسب من أوامرها ويجتنب من نواهيها
٢٧٠	فصل: ما جاءت به الرسل قسمان
٢٧٠	فصل: أحكام التكليف قسمان
٢٧١	فصل: الأسماء التي أطلقها الشرع على المكتسبات
٢٧٨	فصل: الكلام في الروح والنفس والاجل
٢٧٨	فصل: مسائل
٢٨٠	فصل: في تسمية الروح وحقيقتها
٢٨٤	فصل: في الاجل
	فصل: في الموت وكيفية الموت عند النزاع وحكمه في الكفر والإيمان
٢٨٦	والتوبة والإصرار
٢٨٨	<b>باب</b>
	في عذاب القبر وسؤال الملكين
٣٠	فصل: كيف يحاسب ميتان في وقت واحد؟

صفحة	الموضوع
٢٩١	فصل: في الإعادة.....
٢٩٤	فصل: اعتراض الملاحدة في الإعادة.....
٢٩٥	فصل: رأى أهل السنة في انعدام الأجسام.....
٢٩٦	فصل: في كيفية الحساب وسماع العبد كلام ربه وإجابته إياه.....
٣٠١	فصل: في انقسام أهل المحشر.....
٣٠٣	فصل: في المصحف.....
٣٠٦	فصل: في الميزان.....
٣١٠	فصل: في الخوض.....
٣١١	فصل: في الصراط.....
٣١٣	فصل: في الجنة والنار.....
٣١٨	فصل: خلود الفريقين أحياء.....
٣٢٠	فصل: في الشفاعة.....
٣٢٣	فصل: في زيادة الإيمان ونقصانه.....
٣٢٥	فصل: في أحكام التوبة.....
٣٢٨	فصل: فيما يجوز التقليد وفيما لا يجوز.....
٣٣١	فصل: ما لم يقع التعرض له في المقدمات.....
٣٣٤	فصل: في فضل الصحابة والخلفاء.....
٣٣٨	دعوة لتنقية كتب التراث (ها مش ص ٣٣٨).....
٣٣٩	فصل: فضل بعض الخلفاء.....
٣٣٩	خاتمة.....